جامعـة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكـــرة مـــاجستير

التخصص: محاسبة وتدقيق

تطور المحاسبة
ومحاولات التنظير والتنظيم المحاسبي
- دراسة حالة المحاسبة في الجزائر -

من طـرف

حمزة شعيب

أمام اللجنة المشكلة من :

د. دراوسي مسعود	أستاذ محاضر أ، جامعة البليدة	رئيسا
د. درحمون هلال	أستاذ محاضر أ، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
د. عمورة جمال	أستاذ محاضر أ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
د. فلاح محمـد	أستاذ محاضر ب، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة: السنة الجامعية 2010/2009

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

شـكـر

بعد شكر الله عز وجل الذي أمدني بالقوة والصبر لإتمام هذه المذكرة.

أتوجه بالشكر الخالص إلى أستاذي الدكتور درحمون هلال على وقته الثمين الذي خصصه لـي، وعلى نصائحه القيمة التي ذللت لي العديد من الصعاب.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد وفي مقدمتهم الوالدين الكريمين وكل أفراد العائلة.

حمزة شعيب

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ملخص

تعتبر المحاسبة من الاحتياجات الفطرية للإنسان فهي تستعمل في ضبط مختلف معاملاته وتحدد حقوقه وواجباته، بداية اقتصرت المحاسبة على التطبيق العملي دون الاهتمام بصياغة إطار نظري يوحد المفاهيم والطرق المستعملة سواء في مجال القياس أو العرض والإفصاح، إلا أن تعقد الميدان الاقتصادي ساهم في بعث أنشطة التنظير المحاسبي انطلاقا من التأصيل العلمي للقيد المزدوج من طرف الإيطالي لوكا باسيولي، وهنا برز الخلاف حول الطبيعة العلمية أو التقنية للمحاسبة حيث خلصت عدة دراسات إلى نتيجة مفادها صعوبة أو استحالة صياغة نظرية محاسبية شاملة لمختلف الأطر الزمنية والمكانية (أي تأخذ بعين الاعتبارات المتغيرات البيئية حسب الزمان والمكان)، من جهة أخرى برز مفهوم التنظيم المحاسبي الذي يعبر عن الطريقة المتبعة في إصدار القوانين والمعايير المحاسبية وبعبارة أخرى السياق الذي توضع ضمنه أنشطة التنظير المحاسبي في الدولة وطبيعة العلاقة بين مختلف الجهات الفاعلة، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين المدخل الأوروبي القاري الذي يتميز بسيطرة الدولة على عملية إصدار معايير المحاسبة (مثل فرنسا)، وكذا النموذج الأنجلوسكسوني الذي يتميز بتولي القطاع الخاص مهمة إصدار معايير المحاسبة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، إلا أن الأحداث والأزمات الاقتصادية الأخيرة أثبتت أن التنظيم المحاسبي الفعال يجب أن يقوم على الموازنة بين دور القطاعين العام والخاص لضمان عنصري الإلزام والقبول في المعايير المحاسبية، وبعد تشتت جهود التنظير المحاسبي وسط اختلاف آراء ووجهات نظر الباحثين والمجمعات المهنية والحكومية وكذا التغير في البيئة الاقتصادية في إطار جهود العولمة برزت معايير المحاسبة الدولية التي تهدف للتنسيق والتقريب بين الممارسات المحاسبية بين الدول عن طريق توفير مرجع محاسبي مشترك يوفر الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة من طرف المستثمرين خصوصا (لاسيما في الأسواق المالية)، ويضمن الجودة العالية للمعلومات المحاسبية، وقد تم الاستعانة بهذه المعايير من طرف عدة دول سواء عن طريق التبني المباشر أو التكييف مع المعايير الوطنية أو استعمال بعض الحلول التقنية التي توفرها، من جهتها الجزائر وبعد أن طبقت المخطط المحاسبي العام الفرنسي إلى غاية 1975 ثم المخطط المحاسبي الوطني، اختارت تكييف نظامها المحاسبي الوطني مع معايير المحاسبة الدولية عن طريق إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يصبح ساري التطبيق ابتداء من 2010/01/01، وهذا مع التساؤل الكبير حول مدى توفر الشروط الضرورية لتطبيقه، وتحديد الآليات المناسبة للانتقال، إضافة إلى تحديد آثار ونتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاقتصاد الوطني والصعوبات التي تعيقه.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الرمز باللغة الأصلية	الترجمة إلى العربية
AMF	Autorité du Marché Financier	هيئة الأسواق المالية
ANC	Autorité de Normalisation Comptable	هيئة معايير المحاسبة
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
COB	Commission d'Organisation de la Bourse	لجنة تنظيم البورصة
CRC	Comité de Réglementation Comptable	لجنة التنظيم المحاسبي
CSC	Conseil Supérieur de la Comptabilité	المجلس الأعلى للمحاسبة
EFRAG	European Financial Reporting Advisory Group	اللجنة الأوروبية التقنية للمحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FIFO	First In First Out	ما ورد أولا صدر أولا
GAAP	Generally Accepted Accounting principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASCF	International Accounting Standards Committee Foundation	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
LIFO	Last In First Out	ما صدر أخيرا ورد أولا
OICV	Organisation Internationale des Commissions des Valeurs	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
IOSCO	International Organisation of Securities Committee	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
PCG	Plan Comptable Général	المخطط المحاسبي العام
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
PME	Petites et Moyens Entreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SAC	Standards Advisory Council	المجلس الاستشاري للمعايير
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities Exchange Commission	لجنة الاستثمارات والبورصة
ARB	Accounting research bulletins	نشرات البحوث المحاسبية
APB	Accounting Principles Board.	مجلس المبادئ المحاسبية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ISO	International Standards Organisation	المنظمة الدولية للمعايرة
SYSCOA	Système De Comptabilité Ouest Africain	النظام المحاسبي لإفريقيا الغربية
CRCE	Comité De La Réglementation Comptable Européen	لجنة التنظيم المحاسبي الأوروبي
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OMC	Organisation Mondiale de Commerce	المنظمة العالمية للتجارة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade.	الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
UEC	Union Européen des Comptables.	الإتحاد الأوروبي للمحاسبين
CAC	Conseil Africain de Comptabilité	المجلس الإفريقي للمحاسبة
OCAM	Organisation de la communauté Africaine et Malgache	منظمة الدول الإفريقية والملغاشية
IFAC	International Federation Of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أثر التضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة	80
02	أهم الفروقات بين مركزية ولا مركزية النظام المحاسبي	86
03	مزايا وعيوب التخريج المحاسبي	86
04	مقارنة بين النموذجين الأنجلوسكسوني والأوروبي القاري	103
05	أنظمة المخطط المحاسبي العام حسب حجم المؤسسات	113
06	المقارنة بين النظام المحاسبي الفرنسي ومعايير المحاسبة الدولية	117
07	الإطار التصوري الأمريكي	125
08	أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية	136
09	توزيع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية.	152
10	مدونة حسابات المخطط المحاسبي الوطني	204
11	مستوى رقم الأعمال وعدد المستخدمين للمؤسسات التي تمسك محاسبة مالية مبسطة	240

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل التطور الوظيفي للمحاسبة	28
02	أساس محاسبة التسيير	31
03	الفرق بين الاستقراء والاستنباط	47
04	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	64
05	حدود الوحدة المحاسبية	69
06	الارتباط بين الفروض والمبادئ والمعايير	74
07	أبعاد التنظيم المحاسبي	102
08	آلية التنظيم المحاسبي الفرنسي	120
09	آلية التنظيم المحاسبي الأمريكي	131
10	مستويات التوافق المحاسبي	139
11	هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية وآلية عمله.	151
12	مسار إعداد ومراجعة معايير التقارير المالية الدولية	154
13	آلية تبني معايير المحاسبة الدولية في الإتحاد الأوروبي	180
14	تأثير المعايير المحاسبية عبر العالم	189
	SOCIETE FORTUNE 500 -2005-	
15	المعايير المحاسبة الأكثر تداولا عبر البورصات.	189

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS	301
02	قائمة معايير التقارير المالية الدولية IFRS	303
03	الميزانية –أصول – (حسب PCN)	304
04	الميزانية –خصوم – (حسب PCN)	305
05	جدول حسابات النتائج – (حسب PCN)	306
06	مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي	307
07	الميزانية – جانب الأصول – (حسب SCF)	309
08	الميزانية – جانب الخصوم – (حسب SCF)	310
09	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (وفق SCF)	311
10	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة (وفق SCF)	312
11	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	313
12	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	314
13	قائمة تغير رؤوس الأموال الخاصة	315
14	القوائم المالية حسب نظام المحاسبة المبسطة	315
15	معايير المحاسبة التونسية	317
16	تصنيف معايير المحاسبة التونسية.	318
17	جدول تطبيق المعايير IAS/IFRS في الإتحاد الأوروبي.	319
18	أتعاب محافظ الحسابات في الجزائر	321
19	المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمخطط المحاسبي الوطني	322

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفـهـرس

شكر.
ملخص.
قائمة الرموز والاختصارات
قائمة الجداول.
قائمة الأشكال.
قائمة الملاحق.
الفهرس.
مقدمـة.....12
1. التنظير المحاسبي 17
1.1 ماهية المحاسبة وتطورها التاريخي.....18
1.1.1. المحاسبة قبل الثورة الصناعية.....18
2.1.1. المحاسبة عقب الثورة الصناعية وأزمة 1929.....23
3.1.1. المحاسبة - مفاهيم عامة.....27
2.1 ماهية النظرية المحاسبية وأهم محاولات بنائها.....41
1.2.1 ماهية النظرية المحاسبية.....41
2.2.1 أنواع النظريات المحاسبية.....48
3.2.1 أهم محاولات بناء النظرية المحاسبية.....51
3.1 هيكل نظرية المحاسبة.....61
1.3.1 الإطار التصوري للمحاسبة.....61
2.3.1 الفروض والمبادئ المحاسبية.....67
3.3.1 القياس المحاسبي.....76

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2. التنظيم المحاسبي.....82
1.2 عموميات حول التنظيم المحاسبي.....82
1.1.2 ماهية التنظيم المحاسبي.....83
2.1.2 البيئة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها.....89
3.1.2 تصنيف النظم المحاسبية.....95
2.2 النموذج المحاسبي الفرنسي والأمريكي.....103
1.2.2. النموذج المحاسبي الفرنسي.....103
2.2.2. النموذج المحاسبي الأمريكي.....121
3. التوافق المحاسبي الدولي.....133
1.3. مدخل إلى التوافق المحاسبي الدولي.....133
1.1.3. ماهية التوافق المحاسبي الدولي.....134
2.1.3. الهيئات المروجة للتوافق المحاسبي الدولي.....140
2.3. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).....146
1.2.3. تقديم مجلس معايير المحاسبة الدولية 146
2.2.3. معايير المحاسبة الدولية وإطارها التصوري.....155
3.2.3. عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.....166
3.3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية عبر العالم.....174
1.3.3. تجربة الإتحاد الأوروبي.....174
2.3.3. تجربة دول المغرب العربي.....180
3.3.3. تجارب دول أخرى عبر العالم.....188
4. التجربة الجزائرية في التنظيم المحاسبي.....197
1.4. المخطط المحاسبي الوطني والتنظيم المحاسبي في الجزائر.....198
1.1.4. من المخطط المحاسبي العام إلى المخطط المحاسبي الوطني.....198
2.1.4. مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني.....206
3.1.4. التنظيم والتكوين المحاسبي في الجزائر.....214

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.4. النظام المحاسبي المالي الجديد.....230
1.2.4. تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد ومراحل إعداده.....231
2.2.4. قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.....240
3.2.4. المقارنة بين PCN وSCF.....250
3.4. تقييم آليات إعداد وتطبيق النظام المحاسبي الجديد وآثاره.....255
1.3.4. تقييم آليات إعداد وتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.....256
2.3.4. آثار ونتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.....260
3.3.4. المقاربة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.....266
خاتمة.....271
قائمة المراجع.....278
الملاحق.....301

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مقـدمــة

شهد العالم تطورات عديدة شملت مختلف المجالات لاسيما الميدان الاقتصادي، فقد انتشرت التكتلات السياسية والاقتصادية التي أصبحت تتسابق لتقوية نفوذها وهيمنتها على العالم، كما ازدهرت المؤسسات متعددة الجنسيات وامتدت فروعها في مختلف البلدان، وتضاعفت المبادلات التجارية بين الدول، وظهرت تعاملات جديدة أكثر تعقيدا مرتبطة خصوصا بالجانب المالي والأسواق المالية، إضافة لذلك حدثت تطورات علمية وتكنولوجية مذهلة جعلت من العالم قرية واحدة في ظل ما اصطلح عليه بـ"العولمة" [1] ص 37 وأصبحت وسائل الاتصال متاحة إلى أبعد الحدود.

من أجل هذا كله، انصب الاهتمام بالبحث عن أدوات رقابية تمكن من التحكم في الأنشطة الاقتصادية لاسيما على المستوى الدولي، وتعتبر المحاسبة أحد أهم الأدوات حيث عرفها الإنسان منذ القدم في شكل بسيط يتلاءم مع الحياة البسيطة التي كان يعيشها، لتتطور وتتوسع اهتماماتها ومجالاتها تدريجيا تماشيا مع التطورات التي شهدها العالم.

وبعد التطور السريع الذي عرفته المحاسبة بعد الثورة الصناعية والأزمة الاقتصادية لسنة 1929م، بدأ التعامل معها كعلم قائم بذاته، له حدوده وأطره وفروضه ومبادئه التي تحكمه وتنظمه، وانتشرت الدراسات التي تحاول بناء إطار نظري للممارسات التطبيقية للمحاسبة، إلا أنه وفي المقابل برز الكثير من معارضي هذه الفكرة الذين يعتبرون أن المحاسبة ما هي إلا تقنية لا يمكن تحديد إطار نظري لها، فهي بحكم وظيفتها لا بد أن تنسجم وتتلاءم مع الواقع والظروف التي توجد ضمنها.

من هذا المنطلق تطورت النقاشات والدراسات التي تدعو إلى تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول وإزالة الاختلافات الجوهرية بينها، حيث تأسست المجمعات المهنية والحكومية التي تهتم بتنظيم مهنة المحاسبة وتقديم حلول علمية للمشاكل التي تواجه عملية التطبيق سواء في شكل اقتراحات وآراء أو في شكل معايير لها صفة القانون الإلزامي. وبما أن أساس التقريب هو معرفة أوجه الخلاف، قدم الباحثون عدة تصنيفات للأنظمة المحاسبية عبر العالم وحاولوا تحديد أسباب الاختلافات بينها وطرق التخلص منها أو التقليل والتقليص من آثارها على مخرجات الأنظمة المحاسبية، كما حاولت هذه الدراسات تحليل المتغيرات البيئية والعوامل التي تؤدي إلى اختيار نظام محاسبي معين دون سواه، حيث من البديهي أن الدول التي تشترك في نفس الخصائص يجب أن تستعمل بالضرورة نفس النموذج المحاسبي، إلا أن المتأمل يجد أن أغلب دول العالم تأثرت بمجموعة نماذج رائدة، خاصة تلك المتعلقة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالدول الاستعمارية لاسيما فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع اندماج هذه الدول في سياق التنمية بدأت في البحث عن أنظمة محاسبية جديدة تتلاءم مع واقعها السياسي والاقتصادي والثقافي، وتستجيب لأهدافها وبرامجها المسطرة، ولكن مع الاحتفاظ بالعديد من مقومات النظام المحاسبي للدولة المستعمرة.

وفي سياق مفهوم العولمة المذكور سابقا، ظهرت معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (سابقا لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC)، والتي تهدف لتوفير مرجع محاسبي مشترك بين مختلف دول العالم، ويستند إلى إطار نظري مبني وفق أسس علمية وقابل للتطوير والتعديل تماشيا مع المتغيرات البيئية وفق ذات الأسس، وقد لقيت هذه المعايير قبولا في عدة دول أصبحت ترى فيها السبيل لجعل المحاسبة تعطي الصورة الصادقة والحقيقية عن واقع المؤسسات الاقتصادية، خصوصا بعد فضائح أسواق المال العالمية نتيجة انهيار عدد من كبريات شركات العالم، إلا أنه ورغم انتشار هذه المعايير فقد واجهتها العديد من العراقيل التي جعلت هدف التوحيد المحاسبي العالمي حلما بعيد المنال، ومن جهة أخرى طرحت عدة تساؤلات وشكوك حول حقيقة هذه المعايير فيما إذا كانت تخدم مصالح الدول المتقدمة في الهيمنة على الأسواق العالمية، خاصة في ظل الاعتقاد السائد بأن الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على قرارات مجلس معايير المحاسبية الدولية كغيره من المنظمات والهيئات ذات الطابع الدولي التي أثبتت فشلها في القيام بمهامها (مثل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالقضايا السياسية والإنسانية).

من جانب آخر قامت العديد من الدول العربية والإسلامية بتبني معايير المحاسبة الدولية سواء عن طريق الترجمة الحرفية أو عن طريق سياسة التوفيق مع معاييرها الوطنية، وبدورها تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي يقترب إلى حد كبير من معايير المحاسبة الدولية، والذي يدخل حيز التطبيق ابتداء من 2010/01/01 في مكان المخطط المحاسبي الوطني، وهذا في ظل تخوف أغلب المختصين من آثار ونتائج هذه الخطوة على الاقتصاد الوطني، حيث تم الاستناد على فلسفة محاسبية جديدة تنتمي إلى النموذج الأنجلوسكسوني (إطار تصوري للمحاسبة)، كما تم وضع مخطط محاسبي عام يشبه إلى حد كبير المخطط المحاسبي العام الذي ينتمي إلى النموذج الأوروبي القاري.

مع هذا يبقى تغيير المخطط المحاسبي الوطني المعد وفق متطلبات النظام الاشتراكي المخطط ضرورة حتمية نظرا لانتهاج الجزائر للنظام الرأسمالي واقتصاد السوق منذ مطلع التسعينات، إلا أن نقطة الخلاف تكمن في أسلوب وطريقة التغيير، وفي تبني معايير محاسبية يلفها الغموض حول مدى مصداقيتها وفعاليتها في البيئة الجزائرية، فالتطبيق الخاطئ لأي نظام مهما كانت جودته قد يؤدي إلى آثار سلبية تحدث ضررا كبيرا في الاقتصاد الوطني.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

ما هو واقع المحاسبة المالية في الجزائر على ضوء التطورات والمتغيرات الدولية الحديثة؟، وما هي متطلبات وآثار تبني المرجع المحاسبي الدولي ؟

ولتوضيح إشكالية البحث بشكل أفضل نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم التطورات التي عرفتها طبيعة المحاسبة عبر المراحل التاريخية؟
- ما هي الفائدة التي يقدمها الإطار التصوري النظري للمحاسبة؟.
- هل يجب أن يعتمد التنظيم المحاسبي على النصوص القانونية أو الأعراف المهنية؟.
- ما هي أسباب التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- هل الجزائر مؤهلة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث نعتمد ابتداء الفرضيات التالية:

- تطورت المحاسبة من تقنية إلى علم ونظام معلومات قائم على مجموعة فروض ومبادئ.
- يوفر الإطار التصوري للمحاسبة دليلا للممارسات التطبيقية وأساسا لإصدار معايير المحاسبة.
- يستند التنظيم المحاسبي الفعال على التوفيق بين النصوص القانونية والأعراف المهنية.
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب للمتغيرات البيئية الوطنية والدولية.
- لا تملك الجزائر حاليا المؤهلات المادية والبشرية الضرورية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي قد تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

إطار الدراسة (الجدود المكانية والزمانية):

قصد الإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع حصرنا الإطار المكاني في بعض النماذج المحاسبية عبر العالم وفي مقدمتها النموذج الفرنسي والأمريكي ونموذج معايير المحاسبة الدولية، أما الإطار الزمني فقد ارتبط بمختلف التطورات الذي عرفتها المحاسبة في الجزائر منذ الاستقلال.

أسباب اختيار الموضوع:

إن السبب الأساسي لاختيار مثل هذا الموضوع هو من جهة محاولة الخروج بالمحاسبة من مفهومها التقني الضيق إلى المفهوم الواسع الذي تتداوله البحوث العلمية الأكاديمية، حيث يتطلب فهم معايير المحاسبة الدولية التأصيل النظري لمختلف المفاهيم المحاسبية وأسس التنظيم المحاسبي عبر العالم، ومن جهة أخرى يعتمد تقييم لجوء الجزائر إلى معايير المحاسبة الدولية على دراسة مختلف الخيارات والبدائل المطروحة على الصعيد العالمي أي دراسة البيئة المحاسبية الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

منهج الدراسة:

من خلال هذا البحث قمنا باتباع المنهج التاريخي لدراسة نشأة المحاسبة وجذورها التاريخية وحصر أهم التطورات التي عرفتها حتى وصلت إلى شكلها الحالي، وكذا المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات والمفاهيم التي تخص صلب الموضوع (أي مصطلحات المحاسبة، التنظير المحاسبي، التنظيم المحاسبي، التوافق المحاسبي الدولي)، وقد استعنا بمجموعة كتب وبحوث باللغتين العربية والفرنسية، إضافة إلى مجموعة من المواقع الالكترونية والملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية، وفيما يتعلق بالجزائر اعتمدنا بالدرجة الأولى على أهم النصوص القانونية المنظمة للمحاسبة وفي مقدمتها النصوص الأخيرة المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، كما استفدنا من مجموعة مقابلات مع بعض الأساتذة الجامعيين وبعض المهنيين، حيث لا توجد فائدة حاليا – من وجهة نظرنا- من الاعتماد على دراسة الاستبيان لعدم وضوح صورة معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي وعدم تكوين رأي عام حول الموضوع، ونفس السبب بالنسبة للدراسة التطبيقية، لذا يجب التأكيد على ضرورة احترام التدرج في مستويات البحث في هذا الموضوع وضرورة فهم جوهر المنهج والمرجعية المحاسبية المعتمدة قبل الاهتمام بتحليل طريقة محاسبية معينة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع استعداد الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 2010/01/01، والذي يقترب إلى حد كبير من معايير المحاسبة الدولية المبنية على إطار تصوري، وهي تحاول التأكيد على ضرورة خلق تكامل بين الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة.

خطة وهيكل البحث:

جاءت هذه الدراسة في أربع فصول كما يلي:

الفصل الأول: التنظير المحاسبي.

تم في هذا الفصل بداية التطرق للتطور التاريخي للمحاسبة من خلال عرض آثار أهم الأحداث التاريخية على طبيعة المحاسبة وأدواتها، كما تم بعد ذلك تحديد المفاهيم العامة للمحاسبة المتعلقة بتعريفها ووظائفها وفروعها وعلاقتها بالعلوم والمجالات الأخرى، ثم تم التطرق إلى مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات باعتبار الأهمية الكبيرة للمعلومة في النشاط الاقتصادي، بعدها تطرقنا إلى ماهية نظرية المحاسبة من خلال تعريفها وأهمية وجودها ومناهج البحث في المحاسبة، ثم انتقلنا إلى تحديد أهم أنواع النظريات المحاسبية، وكذا أهم محاولات بناء النظرية التي تمت خصوصا من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين والجمعية الأمريكية للمحاسبة وكذا النموذج المحاسبي الإسلامي، وفي الأخير حاولنا صياغة الهيكل الحديث لنظرية المحاسبة من خلال عرض أهم عناصر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الإطار التصوري للمحاسبة، وكذا الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية، كما أوردنا بعض المفاهيم المرتبطة بالقياس المحاسبي.

الفصل الثاني: التنظيم المحاسبي.

تم في هذا الفصل بداية تقديم عموميات حول التنظيم المحاسبي من خلال تقديم تعريفه وكذا مفاهيم مرتبطة بوظيفة المحاسبة داخل المؤسسة حيث تم التركيز على أثر الحاسوب والتجارة الالكترونية على النظام المحاسبي، ثم انتقلنا إلى تعريف البيئة المحاسبية في إطارها الدولي ومختلف العوامل المؤثرة فيها، لنخلص إلى تقديم أهم التصنيفات للنظم المحاسبية، بعد ذلك حاولنا دراسة نموذجين محاسبين رائدين هما النموذج الفرنسي والنموذج الأمريكي وذلك من حيث التطور التاريخي للمحاسبة ومصادر التشريع والتنظيم المحاسبي إضافة للهيئات التي تضطلع بمهمة تنظيم المحاسبة.

الفصل الثالث: التوافق المحاسبي الدولي.

تم في هذا الفصل بداية تقديم مدخل للتوافق المحاسبي الدولي من حيث مفهومه، أهدافه، أسبابه، الهيئات التي تروج له، وكذا معوقات وحدود التوافق المحاسبي الدولي، ثم تطرقنا إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية باعتباره الهيئة الدولية الرسمية التي تقود جهود التوافق المحاسبي الدولي، لنبين تطورها التاريخي، وهيكلها، ومسار إصدارها للمعايير، ثم عرفنا معايير المحاسبة الدولية والإطار التصوري الذي تستند عليه، بعد ذلك تطرقنا إلى كيفية عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، وفي الأخير قدمنا تجربة الإتحاد الأوروبي مع معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى التجربة التونسية والمغربية، وكذا مجموعة من الدول عبر العالم.

الفصل الرابع: التجربة الجزائرية في التنظيم المحاسبي.

يستند هذا الفصل على المفاهيم التي تم تناولها في الفصول السابقة، حيث نحاول من خلاله تقييم مسار التنظيم المحاسبي في الجزائر منذ الاستقلال انطلاقا من تطبيق المخطط المحاسبي العام حتى المخطط المحاسبي الوطني، ثم ننتقل لعرض الهيئات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر المتمثلة أساسا في وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة والنقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، لنقيم بعد ذلك واقع التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر، بعد ذلك نتطرق إلى النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال مراحل إعداده وهيكله مع التركيز على قواعد التقييم المعتمدة، لنحاول إجراء مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي لفهم أهم محدثات النظام الجديد، لنصل في الأخير إلى تقييم آليات إعداد وتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد وآثاره على الاقتصاد الوطني، وكذا أهم نقاط اختلافه مع معايير المحاسبة الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل 1

التنظير المحاسبي

تطورت المحاسبة واتسمت بالمرونة للتأقلم مع خصوصيات الزمان والمكان بغرض توفير المعلومات المناسبة لمستخدميها، ويمكن القول أن تنوع الأعمال التجارية وتعقدها وزيادة عدد المؤسسات باختلاف تخصصاتها وأحجامها، وتنامي الصفقات الدولية، تمثل أهم عوامل تحول المحاسبة من تقنية لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات ازدادت فعاليته باستعمال الحاسوب والتكنولوجيا الحديثة.

وقد تطورت وظائف المحاسبة بدءا بالوظائف الرقابية إلى ظهور الإدارة العلمية مع الثورة الصناعية وبروز محاسبة التكاليف، إضافة لحاجة الدول المتزايدة للرقابة على أنشطة المؤسسات الحكومية، كما انتشر الاهتمام بضبط آثار النشاط الاقتصادي على البيئة بمختلف مكوناتها [2] ص 4-5.

وتقوم المحاسبة الحديثة على جانبين من الضروري تحقيق التكامل بينهما وهما التنظير والتنظيم، حيث يهتم التنظير بوضع دليل يتكون من مجموعة أسس ومبادئ يتم الاستناد عليها في التطبيق العملي الذي يترجم طريقة التنظيم المحاسبي، من أجل هذا يجب التأكيد على أن التنظير المحاسبي لا يهتم بالجوانب النظرية فقط، بل هو محاولة ربط التطبيق بالأسس النظرية التي يمثل الاتفاق حولها دعما كبيرا لتطوير المحاسبة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط مفهوم النظرية والتنظير على المحاسبة بغرض الوصول إلى تغيير الفكرة التي تعتبر أن الممارس لمهنة المحاسبة يجب أن يمتلك التقنيات المحاسبية الضرورية فقط، إذ أن المحاسب أصبح مطالبا بالتحليل والتفكير وفق المنظور الحديث أكثر من مطالبته بمسك الدفاتر والتقنيات البسيطة، إضافة إلى أنه يجب أن يمتلك مهارات أخرى مرتبطة بعلم النفس والاجتماع والمجالات الرياضية والإحصائية والجانب البيئي ومختلف مفاهيم الاقتصاد وإدارة الأعمال والجوانب السلوكية وكل المتغيرات الأخرى لتأدية عمله المتمثل في توفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المختلفة.

ولمعالجة كل ما سبق سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية المحاسبة وتطورها التاريخي.
- المبحث الثاني: ماهية النظرية المحاسبية وأهم محاولات بنائها.
- المبحث الثالث: هيكل نظرية المحاسبة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.1. ماهية المحاسبة وتطورها التاريخي

إن فهم مختلف جوانب الفكر المحاسبي يستدعي وصف المحاسبة عبر التاريخ، وكيف تحولت إلى نظام للمعلومات يغطي حيزا واسعا من الأطراف، وله وظائف متعددة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، لذلك سنحاول في هذا المبحث بداية تلخيص أهم مراحل تطور الفكر المحاسبي استنادا إلى محور الثورة الصناعية، ثم ننتقل إلى بيان ماهية المحاسبة وبعض المفاهيم المرتبطة بها.

1.1.1. المحاسبة قبل الثورة الصناعية

مرت المحاسبة قبل الثورة الصناعية بعدة مراحل بداية بالعصور القديمة والوسطى، مرورا بالعهد الإسلامي، ثم انتقالا لعصر التجارة الذي تميز بظهور نظام القيد المزدوج في إيطاليا، والذي نقل المحاسبة من المفهوم التقني البسيط إلى المفهوم الأكاديمي العلمي المنظم.

1.1.1.1. المحاسبة في العصور القديمة والوسطى: [3]

يوجد خلاف حول تاريخ ظهور المحاسبة، إلا أن المؤرخين أثبتوا أن مختلف الشعوب والحضارات عبر التاريخ استخدمت تقنيات وأساليب محاسبية لتحقيق أهداف متفرقة.

1.1.1.1.1. في عهد الآشوريين في بلاد ما بين النهرين:

ظهرت المحاسبة في الحضارة الآشورية قبل ظهور النقود بفترة طويلة (اقتصاد المقايضة)، حيث كانت تستخدم رموز ونقوش معينة على ألواح من الطين أو بعض الأوراق الزراعية إضافة إلى الخزف والجلود والعظام، كما استعملت المحاسبة في الميدان العسكري.[4] ص ص 27-28

2.1.1.1.1. في الحضارة البابلية:

شكلت شرائع حمورابي السائدة عام 1750 قبل الميلاد الأساس القانوني لكافة جوانب الحياة خلال الحضارة البابلية ومنها الجانب التجاري والاقتصادي، حيث كان البابليون يحتفظون بسجلات محاسبية عديدة مثل سجل الالتزامات والذمم [5] ص 25، لأن هذه الشرائع احتوت موادا قانونية تعالج قضايا تجارية[6] ص 21، وتضمنت إلزاما للأطراف المتعاقدة بتسجيل كل العمليات التي ينجزونها.[7] ص 13

3.1.1.1.1. في الحضارة الفرعونية:

إن تطور النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي عند الفراعنة استوجب حفظ الكميات الفائضة عن الاستهلاك في مستودعات ومخازن خاصة [4] ص 33، لذلك صمم نظام تفصيلي لمحاسبة المخازن سمح بقبول ودائع الغلال من القطاع الخاص بموجب وثائق قابلة للتداول بعد تطوير صناعة أوراق البردي[8] ص 12، وكان يطلب من الكاتب الاهتمام بتسجيل جميع المعاملات والأحداث، وفي نهاية كل موسم حصاد يقدم تقريرا يقرؤه بصوت مرتفع في اجتماع عام على عموم الناس بحضور

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الحاكم ومستشاريه للوقوف على صحة العمل المحاسبي (تمثل هذه في نظر البعض بداية مراجعة الحسابات) [5] ص 26، وهنا يجب التنبيه إلى أن النظام الذي صممه سيدنا يوسف عليه السلام ساهم بشكل كبير في تطوير صوامع الغلال عندما كان أمينا عليها.

4.1.1.1.1.عند اليونان والرومان:

استخدم اليونان والرومان سجلات محاسبية مفصلة لتسجيل الديون والالتزامات للمؤسسات الحرفية التي انتشرت في عهدهم [9] ص 12، حيث وجدت حسابات دورية شاملة تنتهي بميزانية سنوية [7] ص 13، وقد كان مسك الدفاتر إلزاميا من طرف قائد الأسرة (دفتر الإيرادات والنفقات هو الدفتر الأساسي)، إذ يتم التسجيل في دفتر المسودة قبل الترحيل إلى الدفتر الأساسي، ويعتبر الرومان أول من وضح مفهوم الزمن في الأعمال المحاسبية[10] ص 03، وتحوي مخطوطات مكتشفة عام 1915م معلومات عن الأنشطة التجارية في إقطاعية APOLLONUS لمدة 30 سنة خلال القرن الثالث قبل الميلاد، والتي وفرت حسب HAIN أدلة على وجود نظام محاسبي يوناني متطور (احتوى أحكاما تتعلق بمحاسبة المسؤولية، سجلات لجميع المعاملات، حسابات شخصية بالأجور، سجلات للمخزون وسجلات بشراء الأصول وبيعها والتخلص منها)، إضافة لوجود أدلة على أن جميع الحسابات كانت تخضع للمراجعة [11] ص 25، كما ينسب لليونان أول حساب للمدفوعات الحكومية (بين 418 و415 قبل الميلاد).[6] ص 22

وظهرت وظيفة مراجع الحسابات عند الرومان للتأكد من صحة الجباية في مستعمراتهم[8] ص 13، كما ظهر مفهوم الإفصاح عندما أعلن أحد معامل التخمير عن كمية الإنتاج والتكاليف خلال فترة معينة على بوابة المصنع[9] ص 12، إلا أن نظام العد الروماني شكل عائقا أمام تطور المحاسبة، الأمر الذي تطلب البحث عن نظام بديل يسهل العمليات الحسابية ويعطي النظام المحاسبي المرونة اللازمة.[12]

5.1.1.1.1. في العصور الوسطى:

في العصور الوسطى ساد أوروبا النظام الإقطاعي، أين اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات تمسك لدى ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة محاصيلهم، وهذا ما أعاق تطور المحاسبة، إضافة إلى انتشار نظام طائفية الحرفة والجهل وارتفاع أسعار أدوات الكتابة، وانتشر بين كبار الحرفيين نهاية هذه الحقبة طريقة إثبات أهم الأحداث الاقتصادية والشخصية في سجل واحد وفق التسلسل الزمني دون وجود أي نظام واضح للتسجيل.[8] ص 13

وقد عرفت هذه المرحلة بالاقتصاد الزراعي القائم على الإقطاع الذي حصر أهداف المحاسبة في قياس ومراقبة المحاصيل الزراعية للإقطاعيين والملوك والقياصرة[13]ص 15، لذلك تميزت بضعف

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجانب الفكري أين كان التركيز على إثبات العمليات وتبويبها في الدفاتر وفق نظام القيد المفرد.[14] ص 35.

6.1.1.1.1. في العهد الإسلامي:

بينما ساد أوروبا التخلف والجهل خلال العصور الوسطى، عاشت البلدان الإسلامية ازدهارا في جميع الميادين[15] ص 42، حيث قدم الإسلام نظاما اقتصاديا متكاملا شمل الجانب المحاسبي، لذلك نجد أن الهيكل الحديث للمحاسبة يعتمد على عدة جوانب أبرزها العرب والمسلمون نذكر منها:[6] ص ص 25-27

- استكمال النظام العددي بإضافة الرقم 0 الذي ساهم في حل العديد من مشاكل الحساب.

- قدم علماء المسلمين مثل الخوارزمي عدة مؤلفات في الجبر والرياضيات ساهمت في تطوير المحاسبة (وهي مستعملة حتى في العصر الحالي)، كما ساهمت الحروب الصليبية (1096-1291م) في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي إلى الغرب في جانبيها المادي والروحي.

- هناك من ينسب ظهور القيد المزدوج للمحاسبة الإسلامية، كما ورد في كتاب أحمد بن محمد المازندراني المؤلف عام 1363م، والموجود في المكتبة السليمانية بتركيا تحت عنوان "الرسالة الفلكية".

- المساهمة في بناء الأصول النظرية للمحاسبة في عدة نقاط منها: فرض الدورة المحاسبية (تحت مسمى حولان الحول فيما يتعلق بالزكاة)، وبعض المفاهيم والمبادئ في إعداد الموازنات الحكومية مثل سنوية الموازنة وأسس تحديد مصادر تمويلها وأوجه استخدام الأموال، كما استخدم المسلمون بعض المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها حاليا في بيوت المال وحسابات الزكاة والمواريث.

2.1.1.1. المحاسبة في عصر التجارة وظهور القيد المزدوج

ازدهرت الحركة التجارية في إيطاليا ومنها إلى باقي دول العالم، فأصبحت المحاسبة ملزمة بتوفير التقنيات المناسبة لهذا التطور، وهذا هيأ الأرضية الملائمة لظهور نظام القيد المزدوج.

1.2.1.1.1. استعمال نظام العد العشري وتطوير الدفاتر المحاسبية:

ساهمت الحروب الصليبية بزعامة إيطاليا في تعريف الدول الأوروبية بحضارة واقتصاديات البلدان الإسلامية والعربية كنظام الأرقام العشري وصناعة الورق مما ساهم في تطوير الرياضيات والمحاسبة وبقية العلوم، وقد عرفت أوروبا النظام العشري أول مرة بظهور كتاب الرياضيات LIBER ABACI لمؤلفه (ليوناردو بيسانو) المنشور في فلورنسة عام 1202 م، لكنه استغرق ما يزيد عن قرنين ليتغلب على نظام الأرقام الرومانية، حيث يعتبر أول سجل مسك وفق النظام العشري لأحد التجار الفينيسيين بين الأعوام 1436-1439م.[8] ص ص 13-14

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وحتى بداية القرن الثالث عشر ميلادي كانت سجلات المحاسبة عبارة عن مذكرات يثبت فيها التجار ومقرضو الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير لإظهار حقوقهم والتزاماتهم، بينما كان يتم إخضاع العمليات النقدية للرقابة الشخصية دون تسجيلها، واصطلح على هذا الأسلوب بالقيد المفرد[6] ص 24 الذي يمكن تعريفه بأنه تسجيل كل ما يتعلق بعملية معينة في حساب واحد [16] ص 10.

في نهاية القرن الثالث عشر ميلادي ظهرت بعض الحسابات النوعية (أو الإسمية) مثل البضائع والمصروفات، واتسع استخدامها بعدما كان الاقتصار على الحسابات الشخصية المرتبطة بالمدينين والدائنين، إضافة إلى البدء بمقابلة الحسابات المدينة مع الدائنة وظهور شكل الحساب T، كما انتشرت الدفاتر التجارية وتوسع نطاق استخدامها نظرا لازدهار صناعة الورق [9] ص 14.

2.2.1.1.1. مساهمة إيطاليا في تطوير الفكر المحاسبي:

من الضروري الإشارة إلى أن تطور المحاسبة كان في إيطاليا عبر محورين أساسيين هما مدينتي فلورنسه والبندقية، حيث عرفت فلورنسه أوروبا بنظام الترقيم العشري والحسابات الاسمية كما ذكرنا سابقا، كما أنشئت فيها منذ بدايات القرن الرابع عشر ميلادي مدارس محاسبية لتدريب الشباب على المحاسبة، وانتقلت منها إلى باقي الدول الأوروبية خاصة فرنسا.

ثم أكملت مدينة البندقية مسار تطوير المحاسبة وفق القيد المزدوج، حيث انتشرت أعمال الصيرفة وازدهرت التجارة، وتأسست مؤسسات تجارية كبيرة تتعامل مع الدول الأخرى استيرادا وتصديرا، كما بدأت تنتشر الروح الرأسمالية التجارية وظهر التبادل النقدي بشكل واسع، ويعود الفضل إلى البندقية في نشر أول كتاب محاسبي تعليمي متكامل عرضت فيه المعرفة المحاسبية السائدة في التطبيق العملي بشكل أكاديمي مرموق، وهو كتاب عالم الرياضيات الراهب "لوكا باسيولي" الذي نشر عام 1494 م بعنوان "مراجعة عامة في الحساب والهندسة والنسبة والتناسب".[17] ص ص 24-25

وخصص باسيولي في كتابه المتمثل في أطروحته للرياضيات فصلا عن تنظيم الدفاتر والسجلات المحاسبية، شرح فيه بالتفصيل القيد المزدوج، وذكر أنه قام بتفسير أساليب كانت معروفة من قبل وجمعها في كتاب واحد، حيث وضع الركائز الأساسية لتنظيم المجموعة الدفترية في ثلاث سجلات رئيسية (المذكرة أو المسودة، دفتر اليومية ودفتر الأستاذ)، كما دعا إلى قياس الربح الدوري للمشروع في نهاية الفترة عن طريق إعداد حساب الأرباح والخسائر [6] ص ص 29-30، ولكن يجب الإشارة إلى أن Taglienté هو أول من استعمل عبارة القيد المزدوج "partie double" سنة 1525 م في كتابه "Traité de la partie double"، أين أصبحت التوازنات الناتجة عن القيد المزدوج أساسا للمحاسبة. [16] ص 13

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وذكر باسيولي أن قيمة الميزانية ككل يجب أن تساوي 0، أي أن مجموع القيم الموجبة (الأصول) يساوي القيم السالبة (الخصوم)، وفي حالة عدم التساوي فإن هناك خللا ناجما عن خطأ في التسجيل أو الترحيل أو التلخيص[9] ص 19، كما اعتمد على ما يسمى بمحاسبة الصفقات، حيث كانت نتيجة كل صفقة تحسب وتثبت مباشرة في حساب الأرباح والخسائر أو في حساب رأس المال، إلى أن بدأت تتحدد المفاهيم المحاسبية الأساسية للإثبات والترحيل المحاسبي وإعداد التقارير المحاسبية عن نتائج الأعمال (انفصال مفهوم رأس المال عن مفهوم الربح والخسارة، انتشار تطبيق حساب الأرباح والخسائر، مفهوم المصروف والإيراد والفائدة،...إلخ).[6] ص 30

وبعدما حلت مؤسسات الأعمال المستمرة محل الصفقات المنفصلة، أصبح من الضروري تطوير سجلات وتقارير محاسبية تعكس استمرارية استثمار رأس المال بالطرق المختلفة، وتلخيص نتائج الأنشطة بصفة دورية[11] ص 26، ففي البداية كان الاعتماد على المعادلة التالية (حقوق الملكية = الأصول – الالتزامات، أي مقارنة صافي الأصول بين بداية الفترة ونهايتها) وهو ما يمثل الميزانية، ومع تشعب الأعمال ظهرت الحاجة لجدول حسابات النتائج واستعمال الحسابات الاسمية بدلا من تشخيص الحسابات (أي اعتبار النفقات والإيرادات امتدادا لرأس المال أو حقوق أصحاب المشروع).[9] ص 16

وقد حدثت تطورات هامة في عالم التجارة جعلت للعملية المالية أثرا مزدوجا لا يمكن التعبير عنه محاسبيا بواسطة القيد المفرد[6] ص ص 24-25، حيث اتفق "كام وليتلتون" على وجود مؤثرات أساسية أدت إلى ظهور نظام القيد المزدوج يمكن تلخيصها فيما يلي: [18] ص 07

- الرأسمالية كقوة دافعة: حيث أن القيد المزدوج متصل بالفكرة الرأسمالية وقوتها، فهي القوة التي تدفع الأفراد لإنشاء مؤسسات الأعمال بقصد تحقيق الأرباح.
- الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفرت البيئة المناسبة لظهور نظام القيد المزدوج.
- الاختراعات التكنولوجية التي طورت النشاطات التجارية والإنتاجية.

بهذا لا تنحصر أهمية القيد المزدوج في النظام المحاسبي، بل تمتد إلى أكثر من ذلك كالنظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث يرى Sombart وجود علاقة سببية بين ظهور النظام الرأسمالي والقيد المزدوج، وأضاف أن تطور نظام القيد المزدوج يعتبر مؤثر جوهري على التطور الاقتصادي [15] ص 46.

وبصفة عامة حدد هندركسن 04 خصائص لإمساك الدفاتر قبل بداية القرن 16 م كما يلي: [19] ص 131

- هدف المحاسبة إمداد المالك بالبيانات عن أصوله والتزاماته، واستخدامها كأساس لمنح الائتمان، ولتحديد حقوق الشركاء (السرية وعدم وجود ضغط خارجي بشأن الحسابات).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- لم يكن للمؤسسة حدود واضحة، فكانت الحسابات تظهر عمليات المالك الشخصية والتجارية.
- لم تكن الفترة المحاسبية والاستمرارية معروفة، حيث كانت معظم العمليات التجارية محددة ومستقلة تنتهي بتحقيق الغرض منها (تحديد الربح بعد انتهاء العملية "محاسبة الصفقات").
- كانت الدفاتر المحاسبية وصفية إلى حد كبير أي تحدد موضوع العمليات بأدق التفاصيل.

2.1.1. المحاسبة عقب الثورة الصناعية وأزمة 1929م:

تعتبر الثورة الصناعية منعرجا هاما في الحياة البشرية، لذلك كان لها كبير الأثر على الفكر المحاسبي الذي اتسعت اهتماماته تماشيا مع التوسع والتطور الذي عرفه الميدان الاقتصادي، وبعد الثورة الصناعية جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م التي تركت بصماتها على المحاسبة واستدعت إعادة النظر في آليات تنظيمها وتأطيرها، لذلك سنحاول في هذا المطلب عرض أهم آثار الثورة الصناعية وأزمة 1929م على المحاسبة وصولا إلى جهود التوافق المحاسبي الدولي.

1.2.1.1. آثار الثورة الصناعية على المحاسبة:

قامت الثورة الصناعية ببريطانيا عام 1780م بعد اختراع الآلة البخارية، وتميزت بتوسع حجم النشاط وزيادة الإنتاج، ونشوء أنماط جديدة من ملكية وسائل الإنتاج، مما استدعى وضع أسس وقواعد وإجراءات جديدة، إضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض السلطة لمستويات إدارية مختلفة [4] ص 98-100، ويمكن تلخيص آثار الثورة الصناعية على المحاسبة في النقاط التالية:

- بروز المحاسبة التحليلية لإيجاد الحلول لمشاكل المشاريع الإنتاجية والصناعية، فالنشاط الصناعي يمر بمسار معقد يبدأ بشراء المواد الخام وتحويلها ثم توزيعها وبيعها، لذا أصبحت المحاسبة عن هذه التدفقات الداخلية من المواد والعمل ضرورية لاتخاذ القرارات، ولا يخضع تطور المحاسبة التحليلية وتنظيمها لأي جهة خارج المؤسسة، حيث تؤخذ بعين الاعتبار فقط احتياجات المعلومات لأغراض الرقابة الداخلية[7] ص 15-16، ويمكن أن يتم مسك حسابات تكاليف منفصلة عن الحسابات المالية أو مدمجة معها خاصة في ظل التطور الكبير الذي تعرفه نظم المعلومات المحاسبية.

- ظهور نظرية الوكالة نتيجة انتشار شركات المساهمة حيث أصبحت الإدارة تمارس عملها كوكيل عن المساهمين، ويقاس نجاحها في عملها الإداري بحجم الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، وبغرض التقييم الموضوعي للإدارة كانت هذه الأخيرة تحرص على التمسك بالتكلفة التاريخية حتى في ظل تغير الأسعار، كما برز جدول حسابات النتائج الذي يستند على المقابلة بين النفقات والإيرادات بغرض تقييم أداء الإدارة والمؤسسة، وتطورت هذه النظرية فأصبح ينظر للمؤسسة كمنطقة مشتركة لمجموعة من نماذج العقود بين مختلف الأطراف كالإدارة والمالكين والدائنين والدولة، فالاختيار بين

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الطرق المحاسبية البديلة يمكن أن يتأثر بتكاليف الوكالة التي تحاول الإدارة تخفيضها لتعظيم رفاهها الخاص (بروز الجوانب السلوكية في المحاسبة).

- ظهور مفهوم الإفصاح (أو الإبلاغ) الذي يمكن الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة، وتمثل الميزانية وجدول حسابات النتائج [20] أهم القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها، ويضاف لها قوائم مالية وملحقات وإيضاحات أخرى.

- بروز دور مراجعي الحسابات في التحقق من صحة القوائم المالية المعلن عنها، وكانت إنجلترا من أوائل الدول التي نظمت مهنة المراجعة نظرا لتأثرها المبكر بالثورة الصناعية حيث كان المراجعون الإنجليز يدققون حسابات المؤسسات الأمريكية في أوائل القرن العشرين.[9] ص 21-25.

- إذا بداية كانت المحاسبة تهتم بإعداد تقارير مالية لإخلاء مسؤولية الإدارة، وتزويد الأطراف المهتمة بالمعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات، وبعد الثورة الصناعية أصبحت تهتم بتطوير أسس القياس لحديد تكلفة المنتجات للمساعدة في تحديد الأسعار وإعداد تقارير مالية عادلة، ونهاية القرن التاسع عشر ظهرت محاولات لزيادة دقة أرقام تكاليف الإنتاج، فتم تقديم طرق توزيع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، ومعالجة تكاليف الطاقة العاطلة، كما شهد النصف الأول للقرن العشرين محاولات لتطوير أنظمة التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية، فانتقل اهتمام محاسبة التكاليف إلى الرقابة على التكاليف، ليتوسع بعد ذلك اهتمامها نحو خدمة القرارات الإدارية فسماها عليها البعض "المحاسبة الإدارية"، وفي سنة 1970م تم تكوين مجلس معايير محاسبة التكاليف في أمريكا لتوحيد مبادئ محاسبة التكاليف لاستخدامها في مراجعة حسابات مقاولي صناعة الأسلحة، ولكن حل هذا المجلس سنة 1980م بعد إصدار معايير قدمت حلولا لعدة مشكلات واجهت تحديد تكلفة الإنتاج [21] ص 3-5، من هنا أصبح ضروريا اعتبار المحاسبة أداة للتسيير، وليس مجرد تقنية لوصف العمليات السابقة وتقديم معلومات للأطراف الخارجية وخصوصا مصالح الضرائب.[16] ص 2

كما ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة في هذه المرحلة، حيث شهد عام 1841م كتابا مهما للأمريكي THOMAS JONES، وساهم ظهور بعض المجلات والمؤلفات العلمية في وضع اللبنة الأولى لنظرية علمية في المحاسبة، كما أن ظهور المؤسسات الكبيرة وخصوصا مؤسسات السكك الحديدية، وفرض ضرائب الدخل في صورة قوانين منظمة ساعد على بداية التحول من إمساك الدفاتر إلى المحاسبة حسب وصف ليتلتون[14] ص 37، وبعد انتقال الثورة الصناعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست نهاية القرن التاسع عشر ميلادي الحركة التقدمية التي شكلت سنة 1898م اللجنة الصناعية للبحث والتقرير عن مسائل الهجرة والعمل والزراعة والصناعة والتجارة، والتي

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أصدرت تقريرا مبدئيا سنة 1900م اقترح ضرورة تأسيس مهنة محاسبة عامة مستقلة للحد من مخالفات المؤسسات.[11] ص 27

2.2.1.1. آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م على المحاسبة:

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م امتدادا للثورة الصناعية، وتعود بدايتها لانتعاش الاقتصاد العالمي (الأمريكي والأوروبي) الذي أدى لزيادة أرباح المؤسسات وتوسع مجالات الاستثمار في شراء الأسهم والسندات (توسع المؤسسات القائمة وتأسيس أخرى جديدة)، وهذا ما أدى إلى زيادة كميات السلع والخدمات المنتجة حتى أصبح العرض أكبر بكثير من الطلب، فنتج عن ذلك اشتداد أساليب وطرق المنافسة واحتكار المؤسسات الكبيرة، وفي المقابل إفلاس العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4] ص100 الذي أدى إلى لجوء العديد منها للتضليل عن طريق استعمال سياسات محاسبية تؤدي لرفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، ونتيجة لهذا اشتدت المطالبة بوضع مبادئ محاسبية وإلزام المؤسسات باحترامها وتدخل الدولة في التنظيم المحاسبي، حيث تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الاستثمارات والبورصة التي فوضت عملية إصدار معايير المحاسبة للمهنة، الأمر الذي أدى إلى بروز دور المنظمات المهنية في توجيه العمل المحاسبي، ومحاولة توحيد الممارسات المحاسبية ووضع الضوابط للسلوك المهني[9] ص 26-27.

ويظهر لنا جليا النقد الموجه للمحاسبة إثر قصورها في الاستجابة للتغيرات في الظروف المحيطة بها في قول هوكسي سنة 1930م « لقد تكرر القول مائة مرة بأن المحاسبة هي في الحقيقة مجموعة من المعتقدات العرفية، ونحن نتساءل عما إذا كانت هذه المعتقدات قد تطورت لتلحق التغيرات التي طرأت على ظروف النشاط الاقتصادي في الوقت الراهن وتتلاءم معها»[19] ص 144، أي بدأ الاهتمام بإدخال تغييرات على المحاسبة للاستجابة للواقع الجديد الذي فرضته نتائج الثورة الصناعية.

3.2.1.1.زيادة ارتباط المحاسبة بالرياضيات والإحصاء ونظريتي القياس والمعلومات

لتحقيق الدقة المطلوبة لجأت المحاسبة إلى الرياضيات للاستعانة بالمفاهيم والأساليب المستخدمة في القياس والتحليل المحاسبي، ونذكر مثلا: مبادئ تحليل التكاليف وانحرافات التكاليف للأستاذ (ROBERT HAMILTON)، مبادئ التكاليف المعيارية للمهندس EMIRSON، مفهوم التحليل الحدي للتكاليف الذي تعرض فيه HENRY HESS للعلاقة بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة وحجم الإنتاج، ومنذ الثلاثينات من القرن العشرين دخلت علاقة المحاسبة بالأساليب الرياضية والإحصائية مرحلة النمو، حيث استعانت المحاسبة بالأرقام القياسية كوسيلة لتعديل بياناتها المتأثرة بظاهرة التضخم الاقتصادي، كما استخدم W W LEONTIEF أسلوب تحليل المستخدم/المنتج المبني على المصفوفات الرياضية في المحاسبة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتد إلى المؤسسات

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الاقتصادية، وفي نهاية الخمسينات من القرن العشرين ميلادي استخدمت بعض المؤسسات كشركات البترول بحوث العمليات في أنظمتها المحاسبية خصوصا بعد استخدامها للحاسبات الإلكترونية.

كما انفتحت المحاسبة على نظريتي القياس والمعلومات، فتحولت من نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات الاقتصادية، وتزايد عدد البحوث والدراسات المقدمة من قبل المحاسبين حول الأصول العلمية والرياضية للقياس المحاسبي، وأهمها مؤلف MATTESSICH ومؤلف IJIRI[6] ص 33-35، وبذلك اتسع مجال الدراسة في نظرية المحاسبة وتطورت الأساليب المستخدمة في القياس والتوصيل، كما تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين ميلادي باتخاذ المنهج العلمي في صياغة النظرية المحاسبية حيث وصفها CAPLAN بأنها تمثل حركة من الديماغوجية (أي الجمود الفكري) نحو العلم.[14] ص 39-40

4.2.1.1.بروز جهود التوحيد والتوافق المحاسبي الوطني والدولي

إن تطور الحركة التجارية بين الدول طرح العديد من المشاكل المحاسبية الناتجة أساسا عن التداخل بين أنظمة محاسبية مصممة للاستجابة لبيئات مختلفة، الأمر الذي دفع بلدان العالم (المتقدمة خاصة) إلى البحث عن أسباب ومصادر هذه الاختلافات من خلال عقد عدة مؤتمرات دولية لتبادل الأفكار والآراء في إطار جهود التوافق المحاسبي الدولي الذي اعتبر من متطلبات الأسواق المالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي، وقد اهتمت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية بموضوع التوافق المحاسبي الدولي، إلا أن أعمالها لم تحظ بالإجماع الكافي وتميزت بالاختلاف في الآليات والمبادئ والخطط الأساسية، ليتم سنة 1973 م تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC من طرف مجموعة هيئات محاسبية لبعض الدول المتقدمة، والتي كلفت بإعداد معايير محاسبية ذات طابع دولي في ظل الانقسام بين دول العالم حول جدية هذا العمل وإمكانية تحقيقه.

وتعرضت لجنة معايير المحاسبة الدولية لمنافسة عدة منظمات وهيئات لاسيما الإتحاد الدولي للمحاسبين وهيئة الأمم المتحدة، كما واجهتها العديد من العراقيل والمشاكل خاصة منها السياسية، إلا أنه ورغم ذلك انتشرت معايير المحاسبة الدولية سواء عن طريق التبني المباشر أو عن طريق سياسة التوفيق مع المعايير الوطنية، كما أن العديد من المنظمات الإقليمية استعانت بمعايير المحاسبة الدولية خاصة الإتحاد الأوروبي الذي قرر تطبيقها على الحسابات المجمعة ابتداء من 2005/01/01.

من جهة أخرى برزت عدة نماذج وطنية استفادت منها الدول في تصميم أنظمتها المحاسبية مثل النظام الأمريكي والنظام البريطاني والنظام الفرنسي، حيث شكلت هذه الأنظمة العريقة والرائدة عائقا أمام التوافق المحاسبي الدولي بظهور نموذجين متباينين هما النموذج الأنجلوسكسوني بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والنموذج الأوروبي القاري بزعامة فرنسا.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربيـة لا يمكـن أن يسير بالاتجاه المعاكـس، فالمهنة لا تعيش بمعزل عن المتغيرات العالمية في بيئة الأعمال حيث تتأثر بالمفاوضات[22] مع المنظمة العالمية للتجارة[23] ص 81 التي أكدت على أهمية إعادة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لنفسها على أساس يتلاءم مع تطبيق اتفاقية الجاتس [23] ص 88، وقد أدى تعرض أغلب الدول العربية للاستعمار الأجنبي إلى تأخر تطور المحاسبة فيها، حيث تأخر ظهور المنظمات المهنية، ففي عام 1946 أنشئت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، وفي عام 1958 أنشئت جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، وفي عام 1984 تكون المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، وكان سبقه الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في بداية الستينات الذي فقد أهميته متأثرا بحرب الخليج عام 1990[6]ص 38، إلا أن العمل العربي المشترك تميز غالبا بعدم الجدية وتغليب المصالح الشخصية والاستجابة للضغوط السياسية، على عكس التعاون الأوروبي والغربي عموما الذي أثبت فعاليته في جميع الميادين.

من هنا أصبح من الضروري الإهتمام بتنظيم المحاسبة وفق متطلبات البيئة الوطنية لكل دولة، ولكن مع مراعاة مسألة التوافق على المستوى الإقليمي والدولي التي تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير حد أدنى مشترك ومتفق عليه من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية، وذلك لحل العديد من المشكلات المطروحة في البيئة الإقتصادية الحديثة.

3.1.1. المحاسبة – مفاهيم عامة

انطلاقا مما سبق نحاول في هذا المطلب بداية تقديم تعريف للمحاسبة، ووظائفها وفروعها وعلاقتها بالمجالات الأخرى لتحديد إطارها العام، ثم ننتقل إلى بيان مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات باعتبار الأهمية الكبيرة للمعلومة في الميدان الاقتصادي.

1.3.1.1. تعريف المحاسبة: [24]

عند دراسة التطور التاريخي اتضح أن طبيعة المحاسبة تغيرت تماشيا مع مميزات كل حقبة تاريخية، لذلك لم يصل الباحثون إلى تعريف موحد للمحاسبة، حيث لم يتفقوا على اعتبارها علما أو فنا أو تقنية أو نظاما للمعلومات، ويمكن تلخيص مراحل التطور الوظيفي للمحاسبة في الشكل التالي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

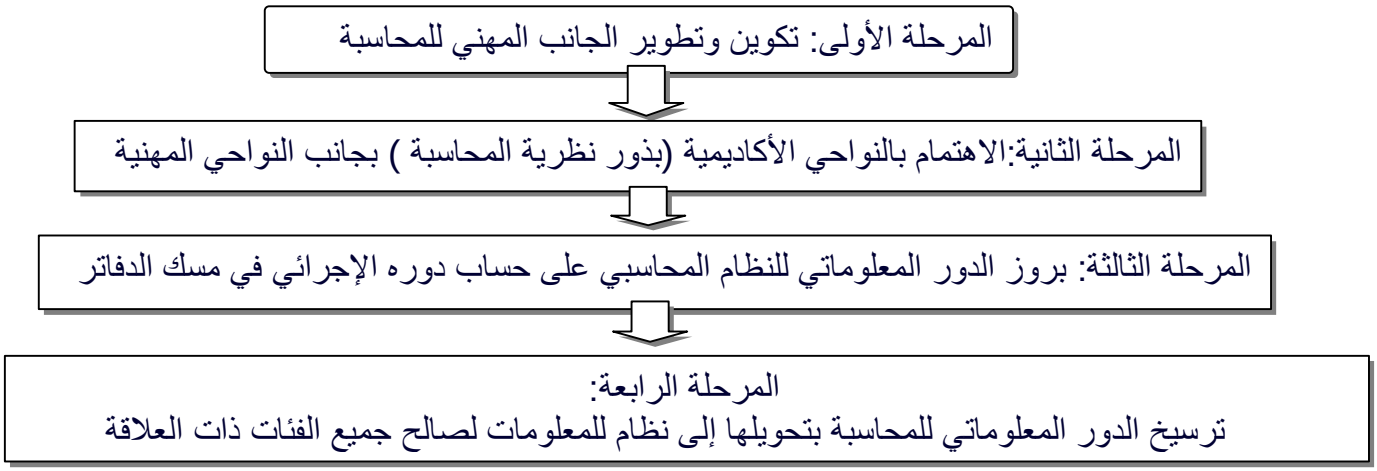

الشكل رقم (01): مراحل التطور الوظيفي للمحاسبة [6] ص 9

من جانب آخر يمكن تقديم بعض أهم تعاريف المحاسبة كما يلي:

في عام 1941 عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين AICPA المحاسبة بأنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث والمعاملات المالية التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية، وتتمتع بخصائص مالية بهدف تفسير النتائج الناجمة عن الأحداث والمعاملات المالية التي قامت بها المؤسسة [4]ص 118، ونجد أن هذا التعريف ركز على الجانب الإجرائي للمحاسبة المتمثل في التسجيل والتبويب والتلخيص.

في عام 1966 قدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA تعريفا مغايرا للمحاسبة بأنها عبارة عن عمليات تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ أفضل القرارات [4]ص 119، أي أن هذا التعريف ركز على عملية إيصال المعلومات إلى مستخدميها حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المختلفة، حيث تم اعتبار المحاسبة كنظام للمعلومات.

في سنة 1970 أصدر AICPA تعريفا آخرا فوصف المحاسبة كنشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (هي ذات طبيعة مالية بشكل أساسي) عن المؤسسات الاقتصادية، بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية تتمحور حول المفاضلة بين بدائل العمل المتاحة [6]ص 7، وقد أضفى هذا التعريف على المحاسبة بعدا جديدا على أساس أنها تشكل نشاطا خدميا تماشيا مع الانتقال من الاقتصاد السلعي إلى الاقتصاد الخدمي.

كما يمكن تعريف المحاسبة بأنها نشاط يقوم على القياس والاتصال من خلال حصر وتجميع وتشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية، ثم إعداد التقارير اللازمة لإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المعنية التي لها اهتمامات بأنشطة المؤسسة سواء كانوا أطرافا داخلية أو أطرافا خارجية [25]ص7، وهي من حيث طبيعتها علم اجتماعي تطور معتمدا على فروع المعرفة الأخرى، حيث تطور تعريفها موازيا لتطورها الوظيفي الذي شهد تحولها من نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات.[26] ص17

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتعتبر أيضا طريقة لجمع، تفسير ومعالجة معلومات متعلقة بتدفقات حقيقية ومالية، تخضع للقياس النقدي، والتي تدخل وتخرج وتبقى في مؤسسة، وناشئة أساسا عن أحداث اقتصادية، تشريعية أو مادية لها أثر على الأموال المستعملة داخل هذه المؤسسة الاقتصادية. [27] ص15

ويعرفها Lassegue بأنها تقنية كمية لجمع ومعالجة وتفسير المعلومات، تطبق على الأحداث المادية والقانونية والاقتصادية التي لها أثر على الملكية والثروة، من أجل موضوع اقتصادي خاص بالأفراد والعائلات والمؤسسات والدولة.

ويعرف المخطط المحاسبي الوطني المحاسبة بأنها تقنية كمية للتسيير موجهة لتنظيم، التحكم وتقدير تطور المؤسسة والتطور الاقتصادي للدولة ككل[28] ص46-47، كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات للنشاط الاقتصادي[5]ص61-60، ووصفها NEEDLES بأنها ليست نهاية في حد ذاتها وإنما هي نظام للمعلومات يختص بقياس المعلومات المالية عن المؤسسة ومعالجتها، وإيصالها للأطراف ذات المصلحة كي تستعملها في اتخاذ قرارات رشيدة.[6]ص7-8

2.3.1.1. هل المحاسبة علم أم فن؟:

تم طرح هذا السؤال من طرف Léautey & Guilbault سنة 1889م حيث كان يتركز تعريف المحاسبة على عملية التسجيل في الدفاتر، ولاحقا تم تعريفها على أنها فن أو تقنية (وحدها موسوعة التجارة عرفت المحاسبة في 1839 بأنها علم، أي حاولت التفرقة بين المحاسبة كعلم وعملية مسك الدفاتر كتقنية وفن)، ويركز تعريف المحاسبة كفن أو تقنية على كيفية وطريقة فعل شيء معين، معناه يركز على التطبيق ومهارة كل شخص، وفي المقابل يركز تعريف المحاسبة كعلم على تحديد القواعد والمبادئ المعرفية، والتصرفات التي تستند عليها، إذن يمكن التفرقة بين جانبين لتنظيم المحاسبة: فمن جهة تمنح الحرية لكل شخص في تنظيم المحاسبة وفق طريقته الخاصة، ومن جهة أخرى يتم التنظيم العلمي للمحاسبة وفق قواعد ومبادئ إلزامية، حيث اقترح B.COLASSE سنة 2001 التفرقة بين مفهوم العلم المحاسبي والمحاسبة[29]ص12-14، وما يزال الخلاف قائما حول طبيعة المحاسبة بين المختصين (الأكاديميين والمهنيين)، إلا أنه يمكن تلخيص وجهات النظر كما يلي: [5] ص41

- المدرسة الفنية: المحاسبة هي تطبيقات لفنون وممارسات المحاسبين، دون الاسترشاد ببعض المبادئ والأسس العملية، لذا تركز هذه المدرسة على الجانب العملي والتطبيقي لتدوين الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية.
- المدرسة العلمية: المحاسبة هي علم فقط له مبادئ وأسس علمية وفلسفة نظرية، ومجال ومنهج بحث علمي كباقي العلوم.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

o المدرسة الحديثة: المحاسبة هي علم وفن، إذ تحكمها أسس ومبادئ ومعايير وأصول وفرضيات وأهداف تتجسد في صياغة نظرية علمية يتم الاستفادة منها والاسترشاد بها في التطبيق العملي، دون إغفال الجانب الفني المرتبط بقدرات المحاسب ومستواه ومؤهلاته.

وتستند وجهة النظر الأخيرة على أنه لا يمكن الفصل بين العلم والفن، إذ أن كل علم ولد من فن مقابل له، وأن القول بأن مجال من مجالات المعرفة علم، يجب أن لا يعني القضاء على الإبداع الفني الذي يسهم في تطوير العلم في المستقبل. [30] ص19

3.3.1.1. وظائف المحاسبة:

بصفة عامة يمكن أن تندرج مختلف وظائف المحاسبة ضمن شقين رئيسيين، فهناك وظائف ذات أثر داخلي تتعلق بإدارة المؤسسة وتسييرها، ووظائف ذات أثر خارجي تخدم أطراف خارجية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، وبشكل أدق يمكن تلخيص وظائف المحاسبة كما يلي: [7] ص11

- تسجيل المعلومات المحاسبية في إطار متناسق ومنظم.
- استعمال مخرجات النظام المحاسبي كدليل إثبات في حالة النزاعات.
- مراقبة التسيير حيث ذكر FAYOL سنة 1916 أن المحاسبة هي جهاز نظر المؤسسة.
- إيصال المعلومات لمتخذي القرارات، حيث يمكن اعتبار الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي الاتصال، فهي لغة تسمح بترجمة عمليات التبادل المختلفة وإيصال المعلومات عنها للأطراف المهتمة.
- توفير الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

من الضروري في هذا الإطار الإشارة إلى أن العلاقة بين مسك الدفاتر والمحاسبة هي علاقة الجزء بالكل، فعملية مسك الدفاتر هي جزء من المحاسبة يختص بالإجراءات التفصيلية الخاصة بإثبات وتسجيل القيود المحاسبية في الدفاتر والسجلات المختصة، بينما تمثل المحاسبة كافة مراحل الدورة المحاسبية وصولا إلى القوائم المالية، والعمل على تفسيرها وتوضيح مدلولاتها.[4] ص127

4.3.1.1. فروع المحاسبة.

ظهرت عدة فروع محاسبية تمارس مهامها ضمن إطار متكامل للوصول إلى الأهداف العامة، وقد دخل مفهوم التخصص المجال المحاسبي نظرا لاتساعه وتعقده وظهور مشاكل تتطلب المتابعة الدقيقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، فانقسم المحاسبون بين مختلف الفروع واهتم كل فرع بدراسة مسائل معينة، مع ضرورة إلمام المحاسب بمهارات شاملة، ويمكن تلخيص أهم فروع المحاسبة فيما يلي:

- المحاسبة العامة (أو المالية): تهتم بالنواحي التمويلية للمؤسسة والحقوق المترتبة لصالحها والمترتبة عليها للغير، حيث تتولى الحفاظ على حقوق المالكين من أموال وممتلكات، وهي تهتم أساسا بالتقارير والقوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية كل دورة[31] ص27، وتسمى في فرنسا المحاسبة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

العامة لأنها تخدم الأهداف الوطنية العامة، أما في الدول الأنجلوسكسونية يفضل الحديث عن المحاسبة المالية للإشارة إلى أن المعلومات موجهة بصفة خاصة إلى الممولين (المساهمين، البنوك، المقرضين وغيرهم)، ولقد فرض هذا المصطلح نفسه في فرنسا حاليا.

- المحاسبة التحليلية (الصناعية-محاسبة التكاليف-التسيير): هي تقنية معالجة المعلومات المحصل عليها من المحاسبة العامة إضافة لمصادر أخرى، وتحليلها للوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها، وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية، وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة، كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على مستوى التنفيذ أو مستوى الإدارة، فهي إذن أداة ضرورية لتسيير المؤسسات[32] ص8، وبهذا تعتبر المحاسبة التحليلية من أهم أدوات مراقبة تسيير المؤسسة التي تمثل مجموع العمليات والإجراءات التي تساعد على التحكم في التسيير[33] ص10، ورغم أن استخدامها بدأ في المؤسسات الصناعية، إلا أنه يمكن الاعتماد عليها في جميع المؤسسات مهما اختلفت طبيعة نشاطها، وسواء كانت تهدف إلى تحقيق أرباح أم لا، ونشير هنا إلى أن الجمع بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية يوفر عدة مزايا للمؤسسة، إلا أنه ينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بالمعلومات الإستراتيجية ذات الطابع السري التي قد توفرها المحاسبة التحليلية، ويمكن تلخيص أساس محاسبة التسيير الذي يتمحور في مسارات التسيير والهيكل التنظيمي والنتيجة المحاسبية في الشكل التالي:

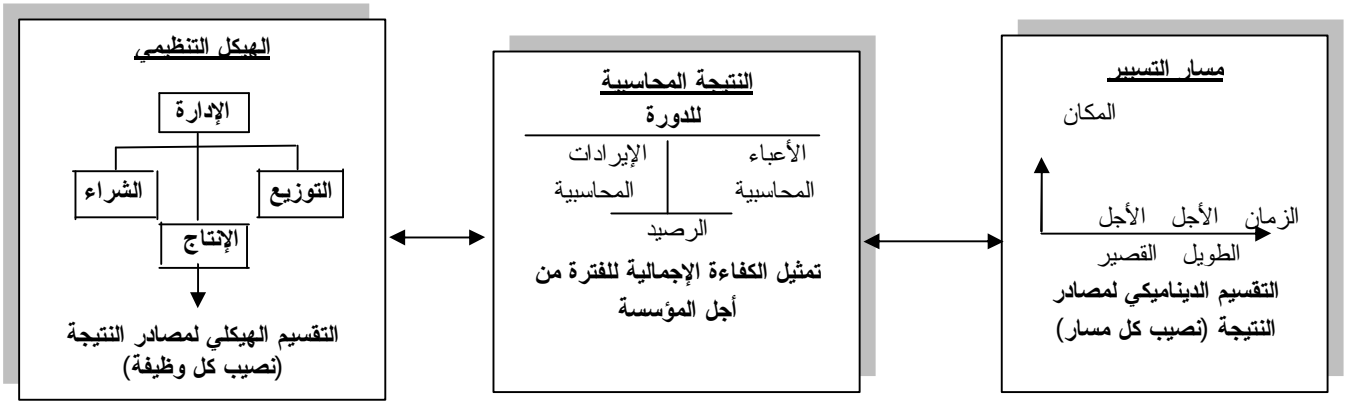

الشكل رقم (02): أساس محاسبة التسيير [34] ص180

- المحاسبة العمومية (أوالحكومية): تختص في قيد وتهيئة الدفاتر المحاسبية للهيئات الحكومية الرسمية التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح، وهي ترتبط بالنظام والسياسات المالية للدولة.
- المحاسبة الضريبية: تخضع للقانون الضريبي للدولة، وهي تتولى دراسة إيرادات المؤسسة ومقابلتها مع النفقات التي يتطلبها أداء النشاط للتوصل إلى صافي الدخل من أرباح أو خسائر متحققة خلال الدورة لغرض تحديد الضرائب المستحقة.
- المحاسبة الوطنية (أوالقومية): تهتم بإعداد وتهيئة الحسابات المالية للمؤسسات ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وبيان مساهمتها في تحديد الدخل الوطني،...إلخ.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تدقيق الحسابات (أو المحاسبة القانونية): يختص هذا الفرع -الذي يعتبره كثيرون مكملا للمحاسبة وليس فرعا لها- بمراجعة وتدقيق العمليات المحاسبية للتأكد من سلامة إجراءات المحاسبة وعمليات القيد المحاسبي، وإعداد القوائم المالية بما يتناسب والمعايير المتعارف عليها والمعتمدة[31] ص30-28 (يمكن أن يكون التدقيق داخليا أو خارجيا، كما يمكن أن يكون قانونيا أو تعاقديا،...إلخ).

- المحاسبة البيئية (أو الخضراء أو الاجتماعية): يمكن تعريفها بأنها عملية تحديد وقياس نقدي لقيمة الأضرار التي تسببها مؤسسة معينة للبيئة المحيطة بها، وذلك نتيجة عمليات التصنيع التي تقوم بها، أو لقيامها بإنتاج سلعة تضر بالبيئة عند استهلاكها، ومن ثم القيام بالمعالجة المحاسبية لقيمة تلك الأضرار والإبلاغ عنها في القوائم المالية [35]، وتدعو المحاسبة الاجتماعية لنشر تقارير توضح فيها المؤسسات الكبرى خصوصا المنافع الاجتماعية (مثل مساهماتها في تحويل البرامج الاجتماعية وتجميل البيئة، ومكافحة التلوث البيئي، والتدريب الوظيفي)، مقابل التكاليف الاجتماعية (المتمثلة في الموارد والمصادر الطبيعية التي تستنفذها في تنفيذ أنشطتها الاقتصادية)، وأهم هذه التقارير قائمة القيمة الاقتصادية المضافة[36] ص29، ويرى البعض أن المحاسبة الاجتماعية ترتبط بفكرة العقد الاجتماعي الذي يعني أن أي مؤسسة داخل المجتمع تعمل من خلال عقد اجتماعي صريح أو ضمني[19] ص403 ، وقد اهتمت هيئات وطنية ودولية بوضع مقومات هذا النوع من المحاسبة نظرا لخطورة بعض الأنشطة الاقتصادية على التوازن البيئي والحياة البشرية بصفة عامة. [37]

- محاسبة الموارد البشرية: تهتم بالمحاسبة عن الأفراد كمورد من موارد المؤسسة، فتقوم بقياس البيانات الخاصة بالموارد البشرية وتوصيلها للأطراف المسؤولة عن جمع المعلومات الإدارية وتقييم أداء الموارد البشرية، وتصنيفها وقياسها وتسجيلها وتجديدها بصفة دورية، وتقديمها للأطراف المختصة مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة للتخطيط وتقييم الأداء[38] ص38، ومع بداية القرن العشرين شاع استخدام مدخل الموارد البشرية بما يكفل زيادة فعالية المؤسسة وإشباع حاجات العاملين بها باعتبار أن كلاهما حاجات مشتركة ومتسقة مع بعضها البعض، ويركز هذا المدخل على أهمية العاملين كموارد وليس عوامل إنتاجية، معنى ذلك اعتبار العنصر البشري كاستثمارات تحقق عوائد طويلة الأجل للمؤسسة في شكل زيادة في إنتاجيتها إذا أديرت بفعالية، حيث أن السبيل لتطوير الوحدة الاقتصادية هو الاستخدام الأمثل للموارد البشرية. [39] ص36-37

- محاسبة المؤسسات المتخصصة: يهتم هذا الفرع بأساليب وطرق تسجيل وتحليل العمليات المالية للمؤسسات ذات الأنشطة الاقتصادية الخاصة، مثل: المؤسسات الزراعية أو المصرفية أو الخدمية، وكذا مؤسسات استخراج النفط والمعادن. [30] ص26

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

5.3.1.1. علاقة المحاسبة بالمجالات والعلوم الأخرى.

من خلال دراسة هذه العلاقة يمكن التوصل إلى مصادر التقنيات والطرق التي تستعملها المحاسبة، ناهيك عن المفاهيم التي تبنتها متأثرة بالمجالات والعلوم الأخرى.

1.5.3.1.1. المحاسبة والرياضيات والإحصاء:

تستخدم المحاسبة الأدوات الرياضية في تجميع البيانات وتبويبها وتحليلها وعرضها، وخاصة في محاسبة التكاليف، كما أن القيد المزدوج ينطلق أصلا من قاعدة التوازن الرياضي، كما تستخدم أيضا أدوات إحصائية لمعالجة البيانات، خصوصا بعد اهتمامها بالآثار المتوقعة في المستقبل الذي يقتضي الاستعانة بالأساليب الإحصائية العلمية في التقدير والتحقيق والقياس، فأصبح القياس المحاسبي احتماليا أكثر منه نموذجا للقياس المؤكد[38] ص41-42، وتختلف المحاسبة عن الإحصاء في أسلوب المعالجة والتحليل، إلا أنهما يلتقيان في أسلوب عرض المعلومات في تقارير وكشوف إحصائية ورسوم بيانية وأشكال هندسية مختلفة أخرى، كما أن الإحصائي يستند على البيانات المحاسبية التحليلية والتفصيلية المعبرة عن مختلف الأنشطة في أداء مهامه[4] ص238-239، ومن جانب آخر تتعامل المحاسبة إجباريا بالقيمة بينما يتعامل الإحصاء بالكميات، كما أن المحاسبة تحاول تسجيل مجموعة الإمكانيات ونتائج المؤسسة بينما يهتم الإحصاء بعرض بعض المعطيات من هذه المجموعة.[40] ص5

2.5.3.1.1. المحاسبة والقانون:

عرف PIERRE GARNIER المحاسبة في كتابه المشهور لسنة 1947 بأنها جبر القانون، لكن هل هذا يعني أن المحاسبة تبقى دائما من صنع رجال القانون؟، هذا القول أثبت عدم صحته في جميع الحالات، فالمحاسبة يمكن ممارستها خارج التقنين الذي قد لا يهتم إلا ببعض أشكال المحاسبة ويختلف حسب الأنظمة الاقتصادية، وحتى مع تدخل القانون فإن القانون المحاسبي يأخذ عدة أشكال، فالقانون الأنجلوسكسوني ليس كالقانون الفرنسي وليس كالقانون الألماني، وحتى في البلد الواحد يوجد عدة قوانين محاسبية كالقانون الجبائي وقانون الحسابات المجمعة،..إلخ، لذا نستخلص أن القانون قد يهتم بالمحاسبة ولكنه يختلف عنها [40] ص 6، ويمكن إظهار العلاقة بين المحاسبة والقانون كما يلي:[38] ص 40-41

- المؤسسة وحدة محاسبية في نظر المحاسبة، وهي كذلك وحدة قانونية في نظر القانون.
- يضع القانون شروطا تلزم المحاسب بإجراءات معينة، ويزداد تأثر المحاسبة بالقانون كلما زاد تدخل الحكومة في الاقتصاد استنادا على التشريع، ومن هنا يجب على المحاسب فهم روح القانون.
- يهدف القانون لحماية أصحاب الحقوق، فيجب أن تتفق المبادئ المحاسبية مع ذلك.
- يحتاج القضاء لخبرة المحاسب والبيانات المحاسبية كقرائن إثبات للفصل في القضايا.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.5.3.1.1. المحاسبة والاقتصاد وإدارة الأعمال

يعتبر الاقتصاد المجال الأكثر قربا من المحاسبة، حيث تأثر المحاسبون بالنظريات الاقتصادية وحاولوا تطوير مفاهيم ومبادئ محاسبية على ضوئها، واستخدموا عددا من المصطلحات والتعاريف وأدوات التحليل الاقتصادي لبناء نموذج القياس المحاسبي، كما تقوم المحاسبة بقياس الجهود والطاقات المبذولة والمنافع المتحققة، وبيان مدى تحقق المبادئ والنظريات الاقتصادية في التطبيق العملي[38] ص39، ويمكن إظهار علاقة المحاسبة بالاقتصاد كما يلي: [40] ص7

- تهتم المحاسبة والاقتصاد بقياس نتائج المؤسسة.
- تراعي المحاسبة والاقتصاد الأنظمة الاجتماعية والبيئية والسياسية لتتلاءم استنتاجاتها معها.
- يعتقد كثيرون أن الاقتصادي يفكر وينظر بينما يكتفي المحاسب بالتطبيق وهذه نظرة قاصرة، حيث يجد المحاسب نفسه وفقا للمعطيات الحديثة ملزما بتحليل المفاهيم المتعلقة بمجال عمله.
- تهتم المحاسبة مثل الاقتصاد بالإطار الاقتصادي الجزئي والكلي (المحاسبة الوطنية).

وهناك أفكار حديثة تدعو إلى ضرورة تقليص أوجه الخلاف (خصوصا في المبادئ) بين المحاسبة والاقتصاد[4] ص231، فقد نشر كانج سنة 1929 م كتاب "الاقتصاد المحاسبي" مثيرا أوجه القصور في القياس المحاسبي عن طريق مقارنة الأسس والمفاهيم المحاسبية والاقتصادية.[19] ص149

من جانب آخر تمثل مخرجات المحاسبة مدخلات للميدان الإداري للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من خلال وظيفتي التخطيط والرقابة، فنجد أن الهدف المشترك بين المحاسبة والإدارة هو الاستغلال العقلاني والرشيد للطاقات المتاحة ورفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وزيادة الربحية (من هنا ظهرت المحاسبة الإدارية والإدارة المالية، كما تعدت المراجعة الرقابة المالية لتشمل المراجعة الإدارية وتقييم التسيير)، لذلك نجد ترابطا وتكاملا بين المحاسبة والإدارة، إذ أن التنظيم الإداري الجيد يحتاج لتنظيم محاسبي جيد، علما أن توفر الأول يعتبر شرطا أساسيا لتأمين التنظيم المحاسبي الجيد.[4] ص225-227

4.5.3.1.1. المحاسبة والتاريخ والاجتماع والسياسة والعلوم السلوكية

يمكن التاريخ من فهم طبيعة المحاسبة على ضوء تفاعلها مع مختلف الأحداث، كما تعتبر المحاسبة أداة للتحليل الاجتماعي والسياسي عن طريق المعلومات التي توفرها للمختصين، إضافة إلى أنها قد تمثل أداة ضغط لدى الحكومات والمنظمات لتحقيق أغراض معينة[40] ص7، ومن جهة أخرى تهتم المحاسبة بالسلوك البشري لفهمه وتحديد آثاره على تطبيق النظام المحاسبي (المحاسبة السلوكية) [4] ص245

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

5.5.3.1.1. المحاسبة والعلوم الهندسية

لا يمكن تشكيل المؤشرات المعيارية التي تستعملها المحاسبة التحليلية دون دراسة التركيب الهندسي وهندسة العمليات التكنولوجية للإنتاج، فالتركيب الهندسي للإنتاج يسمح مثلا بتحديد كمية ومواصفات المواد اللازمة لإنتاج وحدة المنتج، أما دراسة هندسة العمليات التكنولوجية فتسمح بتحديد الطاقة المتاحة للإنتاج والزمن اللازم لإنجاز عملية محددة أو إنتاج وحدة الإنتاج أو وحدة التكلفة في كل قسم أو مرحلة إنتاجية، مما يسمح بتحديد معدلات التشغيل العادية، فيستعين محاسب التكاليف بمهندس الإنتاج للحصول على المعلومات الفنية المذكورة عند وضع المعايير وإقامة القاعدة المعيارية على عناصر النفقات، أما المحاسب المالي فيستعين بخبرة مهندس الإنتاج في تقدير الحياة الإنتاجية للأصول الثابتة وتحديد معدلات الإهتلاك وغيرها.[38] ص42

6.5.3.1.1. المحاسبة والمعلوماتية:

تهتم المعلوماتية بدراسة الأساليب الفنية المنظمة لمعالجة البيانات للحصول على المعلومات المستعملة في اتخاذ القرارات، حيث تعتبر المحاسبة نظام معلومات فرعي هدفه تحويل البيانات إلى قوائم وتقارير محاسبية[38] ص42-43، من الضروري هنا الإشارة إلى أن استعمال أنظمة الإعلام الآلي يطرح العديد من المشاكل والتحديات فيما يتعلق بأمن المعلومات خاصة مع ضعف النصوص القانونية في هذا الإطار، وكذا ضعف تكوين المحاسبين وموظفي المؤسسة في ميدان الإعلام الآلي.

6.3.1.1. المحاسبة كنظام معلومات

إن اهتمام المحاسبة بالمعلومة التي أصبحت محور كل الوظائف المحاسبية جعل من الضروري التطرق إلى بعض المفاهيم المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية.

1.6.3.1.1. تعريف النظام

النظام هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض ضمن إطار معين، وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة[41] ص13، كما يعرف بأنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجوعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام.[42] ص4

بهذا نجد أن أي نظام يشتمل على موارد متاحة، أهداف يعمل على تحقيقها، بيئة وحدود، مراحل وأعمال يقوم بها، قيود مفروضة عليه، مع العلم أن كل نظام يخضع للرقابة من خلال مجموعة قواعد وإجراءات، كما أن كل نظام يمكن أن يحوي نظم فرعية لها نفس خصائص النظام الأساسي وتعمل معا لتحقيق أهداف النظام.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويمكن تصنيف النظم على أساس خاصية أو أكثر فيها إلى: نظم طبيعية ونظم صناعية (على أساس نشأتها)، نظم مفتوحة ونظم مغلقة (على أساس علاقتها بالبيئة المحيطة بها أي التأثير والتأثر)، نظم بسيطة ونظم معقدة (على أساس هيكلها أي عدد النظم الفرعية وتنوع العلاقات بينها)، نظم احتمالية ونظم محددة (على أساس درجة التأكد أي ردة الفعل تجاه حدث معين).[41] ص19-21

2.6.3.1.1. تعريف المعلومات

المعلومــة مشتقة من الإعلام أي من الشكل، فهي كل ما يسمح بإعطاء معنى لمجموعة من الأحداث [43] ص 57،وقد حدد R.REIX وM.CHOKRAN أربع مجالات ممكنة لاستعمال المعلومة هــي: [44] ص 42

- المعلومة أداة دعم لمسارات التسيير: فالمؤسسة عبارة عن مجموعة من مسارات تسيير يتعلق بقاء المؤسسة بمدى أدائها من خلال ضمان إمدادات معلوماتية كافية.
- المعلومة أداة للاتصال داخل المؤسسة: عن طريق ضمان تنسيق بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة من خلال تبادل بيني للمعلومات، من أجل المتابعة المستمرة لمهام ووظائف المؤسسة.
- المعلومة أداة دعم للخبرات الفردية داخل المؤسسة.
- المعلومة أداة للربط مع محيط المؤسسة التي تعتبر نظام مفتوح يتفاعل مع محيطه.

ومن الضروري التفرقة بين البيانات والمعلومات: فالبيانات تعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها، وتخضع هذه البيانات لعمليات تشغيل للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات تسمى المعلومات، إذن يعبر مصطلح المعلومات عن بيانات تم تشغيلها [41] ص25 ، حيث يشير "كينث" إلى أن المعلومات هي تكييف مقصود للبيانات، حيث توجد علاقة ثنائية تبادلية بين معد المعلومات وآلية إرسالها إلى مستلمها بالشكل الذي يحقق أهداف الأول، واتخاذ إجراءات صنع القرار من قبل الثاني، وفي الوقت نفسه يعكس التأثير على الأول في نوع وشكل وكمية وقيمة المعلومات المرسلة من خلال التغذية العكسية.[4] ص303-305

3.6.3.1.1. تعريف نظام المعلومات

يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم [45] ص18، كما يمكن تعريفه بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تقوم بتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة قنوات

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وخطوط الاتصال [41] ص21، إذن يعتبر الهدف الأساسي لنظام المعلومات هو معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات جاهزة للاستعمال وذات قيمة لمتخذ القرار.

4.6.3.1.1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة [41] ص47، وتتمثل أهم أسباب ظهور هذا المفهوم فيما يلي:[25] ص 8-9

- ندرة الموارد الاقتصادية حيث أصبح من الضروري البحث عن أداة للمحافظة على تلك الموارد، وتحديد مدى كفاءة استخدامها في الأنشطة المختلفة.
- تزايد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وانتشار المفاهيم الأخلاقية للملكية، فظهرت الحاجة للمحاسبة كأداة لتحديد حقوق أصحاب المصالح المختلفة.
- انفصال الملكية عن الإدارة، لذا ظهرت الحاجة إلى المحاسبة كأداة تعمل على قياس أداء المؤسسة والعاملين بها من خلال تحديد نتيجة النشاط خلال فترة زمنية معينة.

5.6.3.1.1. خصائص وأجزاء نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تحديد خصائص المحاسبة كنظام للمعلومات كما يلي: [25] ص25-26

- المحاسبة نظام تشغيلي: فهي تؤدي الدور الرئيس في إدارة وتنظيم وتدفق المعلومات داخل المؤسسة أو بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى.
- المحاسبة نظام مفتوح: حيث أن التغذية العكسية تذهب إلى ما وراء حدود نظام المعلومات من خلال الاتصال العكسي مع المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، مع الاهتمام بموقع المدير الذي يعتبر حلقة مكملة لدورة التغذية العكسية مع الرقابة.
- المحاسبة نظام فرعي للمعلومات: وهو من أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري.

ويتكون نظام المعلومات المحاسبي من ثلاث أجزاء رئيسية هي: [26] ص20-21

- مدخلات النظام: هي البيانات الخام التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المؤسسة، وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط هي المستندات.
- وسائل المعالجة: تتم معالجة هذه البيانات بواسطة إجراءات تحكمها قواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الإجراءات هي التسجيل، التبويب، التلخيص، تحليل النتائج والإفصاح عنها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- مخرجات النظام: تتمثل في المعلومات الناتجة عن تشغيل البيانات بالإجراءات السابقة، والتي تكون محمولة على وسائط تسمى القوائم المالية (أو التقارير المالية بمعنى أوسع).

6.6.3.1.1. خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

بعد تحديد الجهة المكلفة بتصميم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، يجب احترام مجموعة من الخطوات التي ترهن نجاح النظام الجديد وجودته، ويمكن تلخيصها كما يلي:[46] ص39-55

1.6.6.3.1.1. المسح الميداني الشامل للمؤسسة

يجب بداية القيام بمسح ميداني شامل للمؤسسة لتحديد مجموعة من المعطيات الضرورية منها: طبيعة نشاط المؤسسة، شكلها القانوني، هيكلها التنظيمي، أهداف النظام، المستفيدين من النظام، مشاكل النظام القائم،...إلخ، ليتم بعد ذلك إعداد خطة مفصلة تتضمن تصميم نظام جديد أو تطوير النظام القائم، والاتفاق على نطاق عملية التصميم (شمولية النظام أو جزء منه)، ويجب الإشارة إلى أن تحديد الأهداف ووضع الخطة المفصلة تعتبر أهم مراحل تصميم النظام.

2.6.6.3.1.1. تصميم النظام الجديد

قبل تنفيذ الخطة المفصلة الموضوعة، يجب أخذ مجموعة معايير بعين الاعتبار لضمان فعالية النظام في أداء وظائفه، من أهمها: الجدوى الاقتصادية للنظام، الملائمة مع طبيعة نشاط المؤسسة، إمكانية التطبيق، تكامل وترابط عمليات المؤسسة، سهولة النظام ووضوحه ومرونته، ليتم بعد ذلك تصميم المقومات الأساسية لنظام المعومات المحا سبي كما يلي:

- تصميم المجموعة المستندية: التي تمثل أساس توفير بيانات عمل النظام المحاسبي، و يمكن تصميم نوعين من المستندات هما: مستندات الإثبات (قوائم الشراء، قوائم البيع، عقود الإيجار، سندات الملكية،...إلخ)، والمستندات المحاسبية (سند القبض، سند الصرف، سند القيد في اليومية،...إلخ).
- تصميم المجموعة الدفترية: التي تمثل وعاء تفريغ بيانات المجموعة المستندية وما يتم على أساسها من عمليات وإجراءات محاسبية متعددة، وهناك عدة طرق لتصميمها كالطريقة الأمريكية، الإيطالية، الإنجليزية والفرنسية، إلا أنه بصورة عامة يمكن تصميم صنفين رئيسيين ضمن المجموعة الدفترية هما :الدفاتر القانونية التي يوجبها القانون، والدفاتر العرفية التي جرى العرف على إمساكها من قبل المؤسسات (مثل السجلات الإحصائية وأوراق العمل).
- تصميم دليل الحسابات (المخطط المحاسبي): الذي يسهل العمل المحاسبي في المؤسسة، ويجب لتصميمه تحديد الحسابات التي تتأثر بها عمليات المؤسسة وتوحيد مسمياتها، وتبويبها في مجموعات متجانسة وفق الأهداف المسطرة، وتوضيح مفاهيم الحسابات بصورة جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار المرونة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

في استيعاب حسابات إضافية قد تحتاج إليها المؤسسة مستقبلا لتفادي إعادة النظر في تصميم الدليل أو اختلال عمل النظام ككل.

- تصميم مجموعة التقارير والقوائم المالية: حيث يتم تصميم التقارير الخاصة بالنشاط الداخلي للمؤسسة، وكذا القوائم المالية الخاصة بالنشاط العام لها بمراعاة احتياجات مستخدمي هذه التقارير والقوائم المالية من جهة، ومراعاة المتطلبات القانونية في هذا الإطار من جهة أخرى.

3.6.6.3.1.1. تطبيق النظام الجديد واختباره

بعد تصميم النظام الجديد يتم البدء بتطبيق واختبار الإجراءات الجديدة، وهنا يجب وضع خطة مفصلة للتطبيق، مع توفير الأجهزة والمعدات اللازمة وكذا الظروف الملائمة لتطبيق النظام الجديد الذي يتم اختباره وتشغيله بصورة تجريبية للتأكد من نوعية أدائه واستجابته لحاجات ومتطلبات المستفيدين، والتأكد من استيفائه للمعايير الموضوعة ومقارنتها بنتائج الأداء الفعلي للكشف عن نقاط الخلل في المدخلات والعمليات التشغيلية والمخرجات بهدف معالجتها.

4.6.6.3.1.1. التحول إلى النظام الجديد وتقييمه

يتم وضع خطة عملية تشمل المدخل المناسب للتحول وتطبيقه (التحول المباشر أو الفوري، التحول المتوازي، التحول التدريجي)، وتهيئة الظروف المناسبة لضمان تحقيق عملية التحول بنجاح، وبعد التحول إلى النظام الجديد بصفة كاملة، يتم تحديد فترة زمنية مناسبة لمراقبة عمله وأدائه والإجابة عن الاستفسارات التي يمكن أن ترد بشأنه، ومن خلال ذلك يتم تعديل بعض الإجراءات وفقا للأهداف الموضوعة لتفادي حدوث أي مشاكل في عمل النظام.[47]

7.6.3.1.1. مستخدمو المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم

تحتل المعلومة المحاسبية حاليا مكانة كبيرة في مجال الأعمال، حيث أصبح انتقالها أكثر سرعة وسهولة وأقل تكلفة، وقد ضاعف كبر حجم المؤسسات الاقتصادية من الأطراف المهتمة بتقاريرها المحاسبية، وأصبحت بذلك عملية إنتاج المعلومة المحاسبية مسألة معقدة تتطلب الأخذ بعين الاعتبار إضافة لاحتياجات التسيير الداخلي، الاحتياجات المتنوعة والمتعارضة للأطراف الخارجية، لهذا أصبح الاهتمام بدراسة مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم وتصنيفهم على ضوئها أمرا هاما لضمان فعالية أي نظام محاسبي، ويمكن تصنيف مستخدمي المعلومات إلى ممولين وغير ممولين كما يلي:[48] ص 5-9

- المستخدمون الممولون: ونميز في هذا الصنف بين:

- المستثمرون أو الملاك: هم بحاجة لمعلومات عن موارد المؤسسة والالتزامات المرتبطة بها وتغيراتها، وقدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات وتحويلها لربحية، وبأدائها المالي والقدرة على السداد.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المقرضون: يحتاجون معلومات حول مصادر واستخدامات النقدية والأصول السائلة الأخرى التي تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على تحويل أرباحها إلى تدفقات نقدية، والتعرف على كفاية هذه التدفقات والمعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملاك وتغيراتها، وبالأرباح ومكوناتها.

- الموردون: يحتاجون معلومات حول السيولة والمقدرة على السداد سواء في الحاضر أو المستقبل (عند البيع لأجل).

نلاحظ أن حاجيات الفئات السابقة تتركز في المعلومات الدالة على مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية كافية، وكذلك مقدرتها الربحية وأدائها المالي.

v المستخدمون غير الممولون: ونميز في هذا الصنف بين:

- الإدارة: هي المستفيد الأول بالتقارير المحاسبية لإخلاء مسؤوليتها أمام المساهمين أو ملاك المؤسسة، وكذا الوفاء بالالتزامات القانونية تجاه عدة جهات حكومية ورقابية، إضافة إلى استخدامها في أغراض الإدارة والتخطيط لأعمال المؤسسة.

- الهيئات الحكومية وشبه الحكومية: تحتاج إلى معلومات عن الربحية ومكوناتها، وإيرادات المؤسسة، والأصول والخصوم والتغيرات فيها ومصادر واستخدامات النقدية.

- العملاء: يحتاجون معلومات أساسية مماثلة لما يحتاجه الممولون.

- العمال والنقابات العمالية: يتركز اهتمامهم في الاطمئنان على مستقبل المؤسسة، ومدى قدرتها على الاستمرار كمصدر للدخل، فتحتاج إلى معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي.

من جهة أخرى يمكن تصنيف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية كما يلي:[43] ص86

- الأطراف الداخلية: تتمثل أساسا في إدارة المؤسسة.

- الأطراف الخارجية: تتمثل في إدارة الضرائب، مفتشية العمل والهيئات الاجتماعية، البنوك والمؤسسات المالية، الموردون، الزبائن والمساهمون،...إلخ.

- المحاسبة الوطنية: بغرض تحليل هيكلة الاقتصاد الوطني والتحكم في عملية التخطيط.

- أطراف أخرى: الباحثون، الصحافة، الهيئات المكلفة بجمع المعلومات الإحصائية،...إلخ.

وبصفة عامة تتركز المعلومات التي يحتاجها المستخدمون الخارجيون فيما يلي:[49]ص28-29

- التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في شكل توزيعات أرباح نقدية تقدمها المؤسسة لملاكها (المستثمرين)، أو تمثل استرداد لأموال المستثمرين في المؤسسة (بيع الأسهم).

- معرفة القدرة الكسبية للمؤسسة، أي معرفة قدرتها على تحقيق أرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية، والتنبؤ للفترة التالية، وتساعدنا هذه المعلومات في تقييم التدفقات النقدية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بمراعاة ثلاث اعتبارات هي: السيولة التي يقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها وديونها المستحقة في الأجل القصير، اليسر المالي الذي يتعلق بالأجل الطويل وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها وديونها طويلة الأجل (أي معرفة أن المؤسسة لا تواجه عسرا ماليا قد يضطرها لإيقاف نشاطها)، الربحية أي قدرة المؤسسة على توليد موارد اقتصادية مضافة نتيجة مزاولة أنشطتها.

ونشير هنا أن تحديد الأطراف المستفيدة من مخرجات النظام المحاسبي يتوقف على البيئة التي تعمل فيها المؤسسة (البيئة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية،...إلخ)، ويعتبر العنصر الأساسي الذي ننطلق منه في عملية تصميم أي نظام محاسبي.

وختاما نشير إلى أننا بينا في هذا المبحث التطور التاريخي للمحاسبة ومجموعة مفاهيم عامة مرتبطة بها، لننتقل في المبحث الثاني إلى توضيح ماهية النظرية المحاسبية وأهم محاولات بنائها.

2.1. ماهية النظرية المحاسبية وأهم محاولات بنائها

استندت المحاسبة لزمن طويل على التطبيق العملي في بيئة ثابتة نسبيا، إلا أنه وفقا للمعطيات الحديثة برزت مشاكل عجز التطبيق العملي عن حلها نظرا للتقيد بأعراف المهنة، لذا أصبح من الضروري الاستناد على أساس نظري يوفر دليلا يمكن الرجوع إليه في جميع الحالات، من أجل هذا سنقدم في هذا المبحث تعريفا للنظرية المحاسبية مع إظهار أهميتها، ثم ننتقل لمناهج البحث ومستويات المعرفة العلمية في المحاسبة، لنحدد بعد ذلك أنواع النظريات المحاسبية وأهم محاولات بنائها.

1.2.1. ماهية النظرية المحاسبية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف لنظرية المحاسبة، ثم ننتقل إلى أهمية النظرية في الميدان المحاسبي، لنشير بعد ذلك إلى أهم مناهج البحث المعتمدة في الفكر المحاسبي.

1.1.2.1. تعريف النظرية المحاسبية:

عرف COX النظرية عموما بأنها افتراض تم اختباره في حدود مقبولة، كما عرفها ANDERSON بأنها مجموعة افتراضات متناسقة مع بعضها البعض، ولها علاقة مع عنصر معين من العالم الخارجي[26] ص37، وعرفها قاموس ويبستر على أنها كم معرفي منظم يمكن تطبيقه في ظروف متعددة وكثيرة نسبيا، وهي أيضا نظام من الفروض والمبادئ المقبولة وقواعد الإجراءات اللازمة للتحليل والتنبؤ وشرح وتفسير طبيعة سلوك مجموعة معينة من الظواهر.[11] ص23

ويمكن تعريفها بشكل أعم بأنها بيان منظم للأفكار الأساسية والمبادئ والقوانين العامة التي تترابط مع بعضها البعض في إطار منطقي متماسك، فهي إطار عام منسق للعناصر الفكرية الخاصة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالظواهر موضوع الدراسة، وتهدف إلى التقييم والتفسير المنطقي لهذه الظواهر، التنبؤ بسلوكها في ظل ظروف محددة، وكذا توجيه هذا السلوك بما يكفل تحقيق قيم وأهداف محددة.[26] ص38

أما نظرية المحاسبة فيعرفها ليتلتون بأنها تفكير مركز للقواعد المحاسبية، فالتطبيق حقيقة وواقع والنظرية تحوي التفسيرات والمبررات، وإذا كانت نظرية المحاسبة في جوهرها تفسيرا فإن التفسيرات ليست متساوية في جودتها، إذ أن التطبيق الجيد يقع خلفه تفسيرات جيدة أي نظريـة جيدة، أما التطبيق الرديء فيقع خلفه تفسيرات ضعيفة.

ويعرف هندركسن نظريــة المحاسبــة بأنها تعليل منطقــي فــي شكل مجموعــة مبادئ تؤدي لتقديــم إطار عام يمكن الرجوع إليه عند تطوير التطبيق المحاسبي، وتستخدم فــي شرح التطبيق الموجود للحصول على أفضل فهم له، ونفس المفهوم اعتمده "كيم" سنة 1986م الذي اعتبر أن نظرية المحاسبــة تؤدي لزيادة المنفعة والثقة في الميزانية عن طريق تحديد المبادئ المستعملــة في القياس.[26] ص44-46

أما الجمعية الأمريكية للمحاسبة فتعرفها بأنها مجموعة متناسقة ومتماسكة من المفاهيم والفروض والأحكام العلمية والمنطقية التي تسهل عمل المحاسب، وتوضح له الأمور وترشده في تعريف وقياس وإيصال البيانات المالية والمعلومات الاقتصادية للأطراف ذوي العلاقة[13] ص193، وأضاف باتون أن دراسة نظرية المحاسبة تتناول في الوقت ذاته دراسة التطبيق المحاسبي.[4] ص371

ونلاحظ أنه في العلوم الطبيعية تنتج الحقائق التي تعالجها النظرية عن ملاحظة الظواهر الطبيعية التي تتميز بالاستقرار والاستمرار في الفعل وردة الفعل وليست لها إرادة مستقلة، مما يجعل عالم الطبيعة أكثر تأكدا من دقة الحقائق التي يتعامل معها، وذلك يمكنه من وضع إيضاح أدق ونظرية أقوى، وفي بعض العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والاجتماع الحقائق موضوع الملاحظة هي تصرفات الإنسان، فالاقتصادي يوضح لماذا يحاول الإنسان إشباع حاجاته المادية بطريقة معينة، وفي علم الاجتماع يتساءل الباحث لماذا يتصرف الجمهور بطريقة معينة وليس بأخرى، أما النظرية المحاسبية (مثل النظرية القانونية) لا تحاول توضيح ظاهرة طبيعية أو دراسة تصرفات إنسانية، وإنما توضح لماذا اتخذت مجموعة القواعد التي تحكم المحاسبين في عملهم شكلا معينا.[50] ص11-13

وتظهر الفجوة بين النظرية والممارسة العملية للمحاسبة فيما تحتويه الكتب والمراجع العلمية من قصور في تناول وجهات النظر التي تقرب بين الإطارين النظري والعملي، حيث يرجع البعض ذلك إلى أن النظرية قد أخذت مجالا أوسع من البحث والنقاش عبر الأدب المحاسبي.[51] ص232

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.1.2.1. أهمية وجود إطار نظري للمحاسبة

يتمثل الهدف الأساسي لنظرية المحاسبة في توفير مجموعة مبادئ قادرة على تحديد سبب اختيار المؤسسات لبعض الطرق المحاسبية بدلا من أخرى، والتنبؤ بخصائص المؤسسات التي تختار طرق محاسبية معينة [11] ص23، وقد حدد FASB الغرض منها في توفير الأجوبة لتساؤلات تظهر عند الممارسة المهنية للمحاسب [26] ص44، وتظهر لنا أهمية وجود إطار نظري للمحاسبة في النقاط التالية:

- تساهم النظرية في تحقيق ركن الموضوعية في البيانات والمعلومات التي تنتجها المحاسبة، وتفسر طبيعة المجهودات المرتبطة بها.
- المحاسبة كعلم في حاجة إلى إطار لنظرية عامة بعد الممارسة الطويلة لها في غيابها، فوجود هذه النظرية يخلق كيان ملموس للمحاسبة، ويضعها ضمن العلوم الاجتماعية بدل اعتبارها تقنية للتسجيل والتبويب والعرض ليس إلا، وبالتالي يساعد ذلك على وضع المحاسبين في المكانة المناسبة.
- تساعد النظرية على تحديد المجالات الأساسية للمحاسبة وبحوثها التطبيقية وعلاقتها بغيرها من العلوم، كما تهتم بتحديد مدلولات المفاهيم تحديدا واضحا، وتمييزها عما يشابهها من المفاهيم المستخدمة في العلوم الأخرى.
- تعتبر النظرية أساس الاختيار بين الأنظمة والطرق البديلة المستخدمة في التطبيق العملي.
- تساهم النظرية في دراسة أسباب وجود قواعد وإجراءات معينة، والمنطق الذي تحتويه هذه القواعد ومدى مناسبتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع.
- تساعد النظرية على إيجاد حلول سريعة للمشاكل التطبيقية الجديدة والطارئة، وكذا صياغة معايير جديدة استجابة للمتغيرات في بيئة الأعمال الاقتصادية.[14] ص25-26
- تسمح النظرية بإعداد معايير محاسبية أكثر فائدة ونفعا واتساقا (مبنية على نفس الأساس).
- تسمح النظرية بزيادة فهم مستخدمي القوائم المالية وتعظيم ثقتهم فيها، إضافة إلى زيادة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات وحتى لنفس المؤسسة من سنة لأخرى.
- التقليل من استعمال الحكم الشخصي للمحاسبين، واستبعاد تعدد بدائل المعالجة المحاسبية بالتركيز على معالجة منطقية مقبولة ومتفق عليها عموما.[52] ص22
- إن تكامل الشقين العلمي والعملي للمحاسبة من شأنه أن يجعل المحاسبة فناً إبداعياً يعتمد على إبراز القدرات الذاتية المستندة إلى أسس علمية باعتبارها علماً يتضمن معرفة منظمة ومصنفة.[53]

إلا أن هناك عدة عقبات تعترض وضع إطار نظري للمحاسبة أهمها تأثر عملية تحديد أسس النظرية المحاسبية (الأهداف والفروض والمبادئ) بعدة قوى متعارضة وصعوبة الإجماع حولها، وتعدد مستخدمي البيانات المحاسبية وعدم وجود تطابق بين احتياجاتهم، إضافة إلى صعوبة استخدام الإطار

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

النظري في استنتاج مبادئ ومعايير متسقة، والحاجة الدائمة لإعادة النظر في هذا الإطار وتعديله لإدخال أثر أية تغييرات بيئية مستجدة.[2] ص25

3.1.2.1. مناهج البحث في المحاسبة

تتمثل مناهج البحث في المحاسبة في الطرق المستعملة لبناء إطار نظري، وتم تحديد هذه المناهج بناء على رؤية كل باحث وتصوره لمفهوم المحاسبة والدور الذي يمكن أن تلعبه، حيث أن عدم الاتفاق على تحديد تعريف دقيق للمحاسبة، وكذا التصورات المتباينة للدور الذي يمكن أن تمارسه أدى إلى اختلاف مناهج بناء النظرية المحاسبية التي تدور أساسا بين الاستنباط والاستقراء، لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم هذه المناهج.[54]

قبل ذلك نشير إلى أن المعرفة العلمية في المحاسبة جاءت وفق المستويات التالية:

- مرحلة الملاحظة والوصف والتحليل: بداية لم توجد دراسات تحاول تفسير الممارسات المحاسبية العملية ونقدها[55] ص84، فكانت المحاسبة تهتم بإجراءات التطبيق العملي دون الاهتمام بصورة منظمة لتكوين مفاهيم المحاسبة، لتبدأ فيما بعد محاولات وضع إطار نظري للمحاسبة وضبطه.[13] ص46

- مرحلة وضع الفروض والتفسير: تمثلت في محاولة الإجابة عن السؤال المتكرر "لماذا؟"، حيث اضطر المحاسبون إلى تفسير إتباعهم لطريقة أو إجراء محاسبي دون آخر لجعل القوائم المالية أقرب إلى الحقيقة، كما أصبح من الضروري وضع المعلومات التفسيرية في شكل ملاحظات أو قيود نظامية لعدم فسح المجال أمام قراء القوائم المالية لاتهام المحاسب بالغش والتضليل.[55] ص85

- مرحلة التنبؤ والتحقق من صحة الفروض: زاد الاهتمام بالتنبؤ مما أدى إلى ظهور المحاسبة التحليلية، فلم تصبح التكاليف تاريخية فحسب، وتم استخدام المحاسبة في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، كما استخدمت بحوث العمليات والأساليب الإحصائية والكمية في تحديد المعايير ووضع خطة الموازنة وتقييم الأداء.

- مرحلة وضع النظرية: بدأ الاهتمام بصياغة نظرية المحاسبة كمجموعة مفاهيم مترابطة تمثل رؤية منتظمة للظواهر والأحداث الاقتصادية، وتحدد العلاقات من خلال متغيرات بهدف التفسير والتنبؤ بتلك الظواهر والأحداث، إلا أنه لا توجد نظرية محاسبية عامة وشاملة، حيث توجد مداخل مختلفة بسبب اختلاف الباحثين حول كل من تشخيص المستخدم وسلوكه، وكذلك الوسط الذي يستند إليه معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.[13] ص47-48

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.3.1.2.1.المنهج الاستنباطي (déductive)

هو نوع من العمل الذهني العقلي تعتمد صحة أي نظرية محاسبية يتم تطويرها من خلاله على مقدرة الباحث على تحديد مكونات العملية المحاسبية وربطها بطريقة منطقية، فإذا أخطأ الباحث من حيث الأهداف أو البيئة أو قدرة الإجراءات على تحقيق الأهداف تكون النتائج المتوصل لها خاطئة أيضا[11] ص146، وبعبارة أخرى يقصد به الاعتماد على التسلسل المنطقي من الفروض أو البديهيات المسلم بصحتها، إلى استنتاجات معينة تؤدي لتكوين نظريات محددة المعالم تفسر أوضاعا خاصة[14] ص29 ، فهو إذن يبدأ بالتحليل من العام إلى الخاص، ومن مؤيدي هذا المنهج مونيتز وسبروز وإدوارد بل وشامبرز، ويمكن تلخيص خطواته في: تحديد أهداف المحاسبة، اشتقاق مجموعة فروض مسلم بصحتها تربط الهدف بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتقني الذي تعمل المحاسبة على تحقيق أهدافها في ظله، وضع مجموعة قيود تحدد مسار الاستنباط المنطقي بما يتلاءم مع تحقيق الهدف في ظل الظروف السائدة، ثم تحديد لغة الاتصال للتعبير عن النتائج بما يخدم تحقيق الأهداف، وضع التعاريف اللازمة واشتقاق المبادئ الملائمة التي يجب إتباعها لتحقيق الأهداف، وأخيرا تطبيق المبادئ على الحالات المعينة، واشتقاق القواعد والإجراءات الملائمة للتطبيق.[19] ص158-159

إلا أن أهم عيوب هذا المنهج توقف صحة نتائجه على صحة الفروض والمسلمات ومدى اتساقها وعدم تناقضها مع الهدف، إضافة إلى صعوبة تطبيقه العملي وبعده عن الواقع، وقد اهتمت البحوث الاستنباطية بقياس النتيجة المحاسبية كي يكون نفس التقييم مقبولا لدى جميع المستعملين، فتنطلق من المفاهيم الاقتصادية وغيرها وتدمجها في الإطار المحاسبي.[56] ص12

وفي إطار هذا المنهج ظهرت مناهج فرعية مشتقة منها:

- المدخل الأخلاقي: يقوم على القيم الأخلاقية (العدالة والصدق والنزاهة)، وهو يرتبط بالباحث SCOTT الذي يعتبر أن المحاسبة علم إنساني يعتمد على مبادئ منظمة للعلاقات الإنسانية، فأكد على ضرورة التحقق الدائم من تلاؤم المبادئ والإجراءات المحاسبية مع تغيرات ظروف المكان والزمان، والثبات على تطبيق القواعد والإجراءات عبر الزمن كلما أمكن ذلك[19] ص161، وسوى SCOTT بين العدالة والمعالجة المتساوية لسائر أصحاب المصالح في القوائم المالية، وبين الحقيقة والعرض غير المضلل، كما أشار إلى أن الوضوح هو العرض غير المتحيز للقوائم المالية.
- المدخل الاجتماعي: يؤكد هذا المدخل على الأثر الاجتماعي للمحاسبة، وهو من الاتجاهات المعاصرة حيث يتم بمقتضاه تقويم المبادئ والسياسات المحاسبية من حيث مدى قبولها بالاعتماد على آثارها على سائر المستفيدين من القوائم المالية في المجتمع (مع صعوبة التحديد الموضوعي للأهداف والقيم الاجتماعية لسائر أعضاء المجتمع وتحديد المعلومات الضرورية لصنع الرفاه الاجتماعي).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المدخل الاقتصادي: ينص هذا المدخل على اختيار الإجراءات المحاسبية استنادا على أثرها في الاقتصاد الوطني، حيث يجب على المحاسبة عكس الحقائق الاقتصادية، والاعتماد في اختيار الطرق المحاسبية على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدامها.[55] ص93-95
- المدخل المعياري: هو أهم مداخل المنهج الاستنباطي، وهو يوضح ما يجب أن تكون عليه الممارسة المحاسبية، ويقوم على تحديد الأهداف المثالية للمحاسبة، ثم تحديد مستعملي المعلومات المحاسبية، وتحديد احتياجاتهم التي بتلبيتها يتم احترام الأهداف العامة للمحاسبة.[56] ص12

2.3.1.2.1. المنهج الاستقرائي (inductive)

يقصد به استنتاج معالم وحقائق عامة من واقع مفردات معينة، أي يتجه البحث والتحليل فيه من الخاص إلى العام[13] ص30، ويتطلب تطبيقه تجميع الملاحظات والمشاهدات، وقياس الظواهر، وتحديد نواحي التشابه والتكرار والانتظام في البيانات والمعلومات المحاسبية للتوصل إلى مبادئ لها صفة العمومية والشمولية[26] ص49، بعبارة أخرى هو يعتمد على الملاحظة والتجربة والمشاهدة لاختبار الواقع والتحقق من صحته بشكل غير مطلق، للوصول إلى درجة من الثقة تسمح بتعميم تلك النتائج في شكل مبادئ، ومن أتباع هذا المنهج وليام باتون، ليتلتون وإيجيري[4] ص373، إلا أن أهم نقد موجه لهذا المنهج صعوبة انفصاله عن الملاحظات المستخرجة من التطبيق وغياب الحياد والموضوعية [56] ص11.

وفي إطار هذا المنهج العام ظهرت عدة مناهج مشتقة أهمها:

- مدخل الأحداث: ظهر سنة 1966 [57]، وهو يعتبر أن غرض المحاسبة هو توفير معلومات عن أحداث اقتصادية بالقدر الذي تكون فيه مفيدة لنماذج مختلفة من القرارت وليس لنماذج معينة، فيتركز دور المحاسب في توفير معلومات كافية عن الأحداث ليترك للمستخدم تكييف تلك المعلومات حسب نماذج قراراته الخاصة ووفقا لاحتياجاتها.[6] ص90
- مدخل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما: يهتم هذا المدخل بالتعرف على المعايير العامة التي تحظى بالقبول بين الممارسين.
- المدخل السلوكي: يهتم هذا المدخل بالسلوك الإنساني في علاقته مع المعلومات المحاسبية ومشاكلها، ويرى أصحابه أن اختيار السياسات المحاسبية يجب أن يتم تقويمه بالرجوع إلى أهداف مستخدمي المعلومات المالية وسلوكهم.
- المدخل الاحتمالي أو التنبؤي: ينشأ من فكرة البحث عن معيار للمفاضلة بين الطرق البديلة للقياس المحاسبي، وهو يستخدم معيار قابلية التنبؤ الذي يتضمن قابلية الطرق المحاسبية المختلفة للتنبؤ بأحداث اقتصادية ذات فائدة لمستخدمي البيانات المحاسبية.[55] ص110-111

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.3.1.2.1. المنهج العلمي

يقتضي هذا المنهج جمع الاستنباط والاستقراء، وهو يعتمد على: ملاحظة الواقع، تحديد المشكلة وتجميع بيانات حولها، صياغة افتراضات وتعاريف وتطوير فرضيات تفسيرية، وفي الأخير اختبار صحة الفرضيات لتأكيد النظرية أو تعديلها أو رفضها[4] ص374-375، إلا أن وجود تأثير للأفراد والبيئة الاقتصادية يصبح معه من المستحيل الإبقاء على المتغيرات في شكل ثابت، ومع ذلك يمكن أن يساعد المنهج العلمي في الحصول على أفكار وآراء مفيدة حول كيفية القيام بالبحث[11] ص147.

ويمثل فرانس أوبنهايمز العلاقة بين الاستقراء والاستنباط (بين التجربة والعقل) كما يلي: «إن الاستقراء بدون الاستنباط هو سفينة بدون بوصلة، وإن الاستنباط بدون الاستقراء هو بوصلة بدون سفينة»، فالبحوث المعيارية تعتمد على قيم وأهداف تفيد في تحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق واكتشاف نقائصه وعيوبه (تعتبر استراتيجية وتفيد على المدى الطويل)، أما البحوث الوضعية فتنطلق من الواقع دون اعتبارات قيمية، وتحاول تفسير الممارسات القائمة (تعد إجرائية وتقدم حلول قصيرة الأجل للمشكلات القائمة والطارئة) [58] ص106-107، ويمكن التمييز بين الاستقراء والاستباط في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الفرق بين الاستقراء والاستنباط [50] ص17

4.3.1.2.1. المنهج العملي أو الواقعي

هو المنهج الأكثر قبولا حيث يستند على المنفعة لتطوير نظرية المحاسبة[26] ص49، وهو يسعى للتوصل إلى مبادئ المحاسبة بملاحظة واختبار التطبيق العملي، إلا أن هذا المنهج يشكو من مجموعة عيوب أهمها افتقاره للاتساق المنطقي مما يؤدي لتناقض المبادئ وعناصر القوائم المالية، وافتقاره إلى الاكتمال مما يؤدي لترك مشاكل خاصة المستجدة دون حل، إضافة لغياب التأصيل العلمي الذي يظهر في عدم توفر معالجات موحدة لعدة عمليات محاسبية متشابهة، وعدم توفر أساس علمي للمفاضلة بين البدائل المتاحة (الاعتماد على الاجتهاد الشخصي للمحاسب).[58] ص85-92

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.2.1. أنواع النظريات المحاسبية

هناك عدة محاولات أجراها الباحثون لبناء نظرية للمحاسبة، إلا أن كل طرف اهتم بزاوية معينة، مما أدى إلى اعتماد مناهج مختلفة نتج عنها اختلاف المفاهيم والأسس المحاسبية، وهذا أعاق الوصول إلى نظرية محاسبية موحدة وشاملة، فظهرت عدة نظريات محاسبية صنفها B.COLASSE مثلا حسب هدفها إلى وصفية ومعيارية وتفسيرية.

1.2.2.1. النظريات الوصفية

ظهرت نهاية القرن التاسع عشر ميلادي في الدول الأنجلوسكسونية خصوصا، حيث توسعت جهود وصف المحاسبة، وانتقلت من مبدأ القيد المزدوج إلى المبادئ الأساسية الأخرى التي بقيت غامضة وغير واضحة لفترة طويلة، ومن أهم هذه النظريات:[59] ص1234-1236

1.1.2.2.1. نظريات الحسابات

حاول Léautey et Guilbault بناء نظريـة الحسابات لتبرير الإجراءات التقنيـة للتسجيـل، حيث حاولا إيجاد قاعدة علمية للمحاسبة بربطها بعلم أساسي كالرياضيات [56] ص24، وترتبط هذه النظريات بتحديد آليات سير الحسابات ومنها:

1.1.1.2.2.1. نظرية تشخيص الحسابات

تعني هذه النظرية وجود شخص خلف كل حساب سواء كان الحساب حقيقة لشخص معين (زبون أو مورد مثلا) أم غير ذلك، وهو ما ينطبق مع أفكار باسيولي في تسجيل العلاقات بين الأشخاص في كل العلاقات الناتجة عن نشاط المؤسسة، ما يقودنا إلى تطبيق على كل الحسابات قاعدة «من يستقبل مدين، ومن يرسل دائن».

2.1.1.2.2.1. نظرية الملكية

تجعل هذه النظرية تحليل وقياس ملكية وثروة المؤسسة أهم عنصر في المحاسبة، وهو ما يتحقق عن طريق إعداد الميزانية، ويعبر عن هذا المفهوم بعبارة الوضعية الصافية أو الأموال الخاصة للمؤسسة التي تتشكل من جهة من مجموع ممتلكاتها وحقوقها، ومن جهة أخرى مجموع الديون على عاتقها، ويمكن في أي وقت قياس ثروة المؤسسة عن طريق الفرق بين الأصول والديون.

3.1.1.2.2.1. نظرية التبادل (الاستعمالات والموارد)

تهتم هذه النظرية بالتدفقات الاقتصادية الناتجة عن عمليات التبادل التي تقوم بها المؤسسة، فكل علاقة تبادل بين المؤسسة وجهة أخرى تعطي تدفقين في اتجاه معاكس وبنفس القيمة «un biflux»، وتقوم علاقة التبادل على استعمال مورد للحصول على استعمال، ويقوم التسجيل وفق القيد المزدوج على وضع

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الاستعمال من جهة والمورد المستعمل من الجهة الأخرى، إلا أنه تم تعميم هذا المفهوم على كل عمليات المؤسسة بما فيها العلاقات الداخلية التي لا تتطلب طرفا آخر.

2.1.2.2.1. النظريات التصنيفية

تهتم هذه النظريات بتصنيف مبادئ المحاسبة وفروضها الأساسية بهدف وضع أسس متينة للتسجيل والتطبيق المحاسبي، وظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا عدة تصنيفات أبرزت الاختلاف حول عدد المبادئ المحاسبية وتصنيفها من حيث اعتبار العنصر المعني مبدأ أو فرض أو سياسة،...إلخ، ولكن هذا لا ينفي تحقيق تقدم هام في مجال التنظير المحاسبي حيث تضاعفت البحوث وكان من ثمارها الانتقال إلى صياغة معايير للمحاسبة.

2.2.2.1. النظريات المعيارية

اهتم باحثوا الدول الأنجلوسكسونية طوال القرن العشرين بشرح وتصنيف المبادئ الأساسية للمحاسبة، ولكن حدث خلط بين مبادئ ومفاهيم المحاسبة والاقتصاد والقانون، وهو ما أوصل إلى نظرية محاسبية غير متجانسة، ففي مقال مهم أعده الباحث الأسترالي "شامبرز" سنة 1955 بعنوان (مشروع من أجل نظرية للمحاسبة) قدم انتقادا لما يسمى بالتطبيق النظري، وذكر أنه يجب بناء نظرية للتطبيقات المحاسبية دون اعتماد مرجع معين، كما ذكر أنه يجب استنتاج مجموعة فروض مرتبطة بالمؤسسة لاسيما بأهدافها المتعلقة بالمعلومة المالية وعلاقتها ببيئتها، إضافة إلى الخصائص السياسية والاقتصادية لهذه البيئة، حيث تقدم نظرية كهذه كمعيار عام للتطبيق.

وفي فترة الخمسينات والستينات (العصر الذهبي للبحث المحاسبي الأنجلوسكسوني) برزت عدة نظريات ونماذج محاسبية يتوقف قبولها من جهة على الانسجام بين عناصرها (الأهداف والمبادئ والمفاهيم المقترحة)، ومن جهة أخرى على قدرتها على التأقلم مع مجال التطبيق (وفق درجة توافق الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذا الإطار مع الفروض المقترحة)، ونستطيع القول أن النظريات الوصفية والمعيارية ترتبط بنفس مسار التنظير، فالنظريات المعيارية تستعمل المبادئ والمفاهيم المحددة عن طريق النظريات الوصفية وتربطها بالأهداف المحددة مسبقا للمحاسبة [59] ص1236-1238، وهناك عدة صياغات للنظريات المعيارية التقليدية التي تقوم على أساسين هما:[40] ص33

- تستعمل تفكير استنتاجي لاستخراج مبادئ المحاسبة انطلاقا من أهداف محددة مسبقا، فهي إذن تختلف عن النظريات الوصفية التي تهتم بترتيب الممارسات الموجودة بصيغة منهجية.
- توجد ضمن إطار اجتماعي واقتصادي معين، ولا تسمح بالاختيار بين الأطر المختلفة[60].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي نهاية القرن العشرين ظهرت النظرية المعيارية الشرطية التي تمتد جذورها إلى مدرسة المحاسبة الألمانية بين الحربين العالميتين، وهي تقوم على تحديد مجموعة فرضيات، ثم استخراج نموذج معياري، وفي الأخير مقابلة النموذج النظري المعياري مع التطبيق العملي الواقعي.[40] ص37-38

3.2.2.1. النظريات التفسيرية

من وجهة النظر العلمية لا يوجد إلا النظريات التفسيرية التي من أهم أنواعها:

1.3.2.2.1. النظرية الإيجابية للمحاسبة

عرف JENSEN النظرية المحاسبية الإيجابية سنة 1976 بأنها نظرية قادرة على تفسير لماذا المحاسبة هي كما عليه؟، لماذا يفعل المحاسبون ما يفعلونه؟، وما هي آثار هذه الأحداث على الأشخاص وتخصيص الموارد؟، حيث ذكر Watts & Zimmerman في مقالهما المنشور عام 1978 بعنوان «نحو نظرية إيجابية لتحديد المعايير المحاسبية» أن النظرية الايجابية جاءت نتيجة مشكل الاختيار بين البدائل المحاسبية (الفصل بين اختيار البدائل وتحفيز المسيرين والأغراض الأخرى). [59] ص1238

وتمتد جذور هذه النظرية إلى مفاهيم اقتصادية وردت في مقالة مشهورة للعالم الاقتصادي "فريدمان" الحائز على جائزة نوبل، والتي كان موضوعها مناقشة مزايا الاقتصاد الإيجابي (يمثل الواقع الحقيقي أو الفعلي) مقارنة مع الاقتصاد النمطي (يعني الوضع المثالي)، وهكذا كان تبني المدخل الإيجابي لنظرية المحاسبة بقصد التركيز على تفسير الوضع الحالي للمحاسبة وأثره على مستخدمي البيانات المالية [6] ص89، وتم صياغة هذه النظرية من طرف Watts & Zimmerman لمواجهة النظرية المعيارية، حيث يرى كل منهما أن المحاسبة كعلم لا تهدف إلى تقديم معايير محاسبية، ولكن وصف وتفسير التصرفات الفعلية للأطراف الفاعلة والممارسات العملية، وهي تقوم على الأسس التالية: [40] ص33-34

- الاهتمام بتصرفات الأطراف الفاعلة (المسيرون، المستثمرون، الدائنون، الضرائب والعمال).
- تشكيل فرضيات حول تصرفات الأطراف المختلفة ترتكز على تصور المؤسسة كتفاعل لمجموعة عقود بين مختلف الأطراف لتقليل تباعد المصالح بينهم.
- التحقق بطرق الاقتصاد القياسي من تبرير الفروض (للمسيرين أساسا) عن طريق الأحداث.

وقدم JHON NEUVILLE KEYNES سنة 1891 تفرقة بين النظريات الإيجابية والمعيارية كما يلي: العلم الإيجابي هو هيكل معرفي يصور ويرتب ما هو كائن فعلا، أما العلم المعياري فهو هيكل معرفي منظم يرتبط بما يجب أن يكون، أي يبحث عن الوضع الأمثل الذي يجب أن يكون عليه الواقع، ويرتكز النموذج الإيجابي على المشاهدات لصياغة الفرضيات بينما يبحث النموذج المعياري على وضع النموذج الأمثل، إلا أنه في الحقيقة ليست التفرقة بين النموذجين سهلة دائما[61] ص4-5. [62]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.3.2.2.1. النظريات التاريخية والاجتماعية

تدرس المحاسبة كظاهرة تهدف لتفسير تطور التطبيق المحاسبي انطلاقا من المتغيرات التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية، التقنية والثقافية، ومن أهم الدراسات في الإطار التاريخي دراسة الألماني WERNER SAMBART سنة 1928م التي عالجت علاقة تطور المحاسبة وفق القيد المزدوج بالرأسمالية، وفي الإطار الاجتماعي ما قام به BURCHELL,CLUB &OPWOOD سنة 1985 حول مفهوم القيمة المضافة في التقارير المالية للمؤسسات الإنجليزية، ودراسة COLASSE & STANDISH سنة 1998م بعنوان "تطور المعايير المحاسبية الفرنسية منذ الحرب العالمية الثانية"[59] ص 1240-1241، وبينما تحاول النظريات الإيجابية فصل اختيار البدائل المحاسبية عن تحفيز المسيرين، تحاول النظريات الاجتماعية تفسير الاختيارات من بين البدائل المتاحة.

3.2.1. أهم محاولات بناء النظرية المحاسبية

تواجه المحاسبة في مجال إيصال المعلومات المضمنة في التقارير المالية مخاطر الانحياز وسوء التفسير وعدم الدقة والغموض، وللتخفيف من هذه المخاطر بدأت محاولات صياغة مبادئ محاسبية مقبولة، وما زالت متواصلة بسبب أن هذه المبادئ تستمد من أهداف القوائم المالية التي يصعب الاتفاق عليها [63] ص26، حيث يقول Bernard OLIVERO في مذكرة عن الطبيعة العلمية للمحاسبة ما يلي:« نستطيع التأكيد دون أدنى شك بأن الثمار الأولى لطبيعة المحاسبة العلمية موجودة لكن المقاربة العلمية ما زالت بعيدة، وتعتبر المحاولات الرامية إلى إرساء نظرية للمحاسبة بمثابة المرحلة الأخيرة للعلم، وكنتيجة نستطيع القول أن مجهودات تحديد الأطر التصورية تندرج ضمن هذا الاتجاه»[44] ص31.

ويمكن تلخيص جهود التنظير المحاسبي في ثلاث مراحل أساسية هي: [58] ص31-47

- مرحلة مساهمات الإدارة (1900-1933م): تميزت بتأثير الإدارة على صياغة مبادئ المحاسبة وسيطرتها على مضمون القوائم المالية، مما أدى إلى انحيازها لما يخدم مصالحها، والعمل على إيجاد حلول للمشاكل الملحة فقط، الأمر الذي نتج عنه عدة مشاكل لتناقضات، وهو ما جعل من الضروري تدخل المحاسبين والمدققين لإيجاد مبادئ محاسبية مقبولة حتى تؤدي مهنة المحاسبة دورها في ضبط وتنمية النشاط الاقتصادي، وهذا ما حفز البحوث في مجال التنظير المحاسبي.

- مرحلة مساهمات المجمعات المحاسبية (1933-1973م): بدأت هده المرحلة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929م حيث تم إنشاء عدة منظمات ومجمعات مهنية لتكون مسئولة على تحديد معايير المحاسبة مع التفاوت والاختلاف بين الدول في آلية الإشراف الذي تقوم به الدولة.

- مرحلة التسييس (من 1973م حتى الوقت الحاضر): بعد فشل محاولات المجمعات المهنية برز التدخل السياسي (تأسيس FASB في أمريكا)، حيث تم الانتقال من صياغة المبادئ إلى إصدار

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المعايير التي أصبحت ذات طابع سياسي واجتماعي، أي مقبولة من مختلف الأطراف المعنية (سواء إجباريا، اختياريا أو مزيجا بين النوعين)، وتراعي مصالحها المتعددة دون تحيز.

ونعرض فيما يلي بعض أهم المحاولات لوضع ركائز للنظرية المحاسبية:

1.3.2.1. دراسات الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA

قدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة مجموعة كبيرة من الدراسات من أهمها:

1.1.3.2.1. كتاب "وليام باتون" بعنوان نظرية المحاسبة عام 1922

يعتبر هذا الكتاب بداية التنظير المحاسبي حيث اعتمد على المنهج المعياري، وهو تطوير لأطروحة دكتوراه قدمها باتون في جامعة ميتشجان عام 1916، وأعيد نشره عام 1978 [9] ص37، ولخص باتون 11 فرضا لنظرية المحاسبة كما يلي: الشخصية المعنوية، الاستمرارية، توازن الميزانية، التعبير النقدي عن الوضع المالي للمؤسسة، ثبات وحدة النقد عبر الزمن، التكلفة الحقيقية، حساب التكلفة يتم طبقا لعناصر التكاليف الأصلية المنفقة، عدم حساب الربح طالما لم يتم الانتهاء من الإنتاج والبيع، عدم إظهار أثر الخسائر على رأس المال إلا بعد التحقق من استنفاذ الأرباح التراكمية والمحققة من بقية الأنشطة، عدم جواز إجراء توزيعات على حملة الأسهم قبل التحقق من وجود أرباح حقيقية، الاحتفاظ بالمخزون الأحدث والتصرف في الأقدم [14] ص55-58، ويفضل باتون نظرة المؤسسة على نظرة الملاك، كما يفضل المحاسبة على أساس تكلفة الاستبدال، إلا أنه لم يكن يعارض تماما التكلفة التاريخية المفضلة من طرف ليتلتون، حيث كان يشترط تقديم معلومات إضافية حول التضخم.[56] ص13

وقد أصدر AAA في 1936 كتيبا آخرا بعنوان "بيان أولي بمبادئ المحاسبة من خلال الشركات المساهمة"، واتبع فيه المنهج الاستنباطي مثل الدراسة السابقة.[55] ص 52

2.1.3.2.1. دراسة SANDERS, HARTFIELD & MOORE عام 1939م

صدرت بعنوان قائمة المبادئ المحاسبية لـAAA، وركزت على مخرجات النظام المحاسبي من القوائم المالية، حيث تم استخلاص المبادئ المحاسبية التالية: [14] ص59-61

- مبادئ عامة عددها 06، وهي:- وجوب توفير معلومات عن الطبيعة المالية المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة ومدى تقدمها في تحقيق الدخل.- وجوب التفرقة بين العمليات الإيرادية والعمليات الرأسمالية.- وجوب الاحتفاظ بسجلات منظمة تاريخيا لكل العمليات مع التمييز بين الدخل ورأس المال.- مراعاة الدقة المستندة إلى الخبرة عند تحديد العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل.- الثبات في الأسس المحاسبية وإظهار التغير ومداه.- الاهتمام بمعالجة الالتزامات العرضية خاصة التي تحدث بعد إعداد القوائم المالية، والمرتبطة بالفترة المعدة عنها هذه القوائم.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- مبادئ قائمة الدخل:- إظهار قائمة الدخل عن الفترة التي تشملها.- إظهار الدخل المتحقق فقط.- إظهار الدخل من مصادر أخرى غير النشاط الرئيسي مستقلا.- تشمل التكاليف والمصروفات جميع تكاليف التشغيل الجارية، خسائر المخزون عن الفترة، المخصصات الخاصة بمقابلة الخسائر وتوزيع مقبول لكل من الإهتلاك أو النفاذ.- التقرير عن البنود غير المتكررة وفقا لطبيعتها.

- مبادئ الميزانية:- يجب أن تظهر الميزانية: طبيعة وقيم الأصول والالتزامات، طبيعة وقيمة رأس المال المستثمر، وقيمة الأرباح المحتجزة.- بالنسبة للأصول الثابتة: يجب إظهار القيم المستثمرة فيها، الاحتياطات المقابلة للإهتلاك والنفاذ يجب تراكمها على مدى عمر الأصل، كما يجب التمييز بين الأصول الملموسة وغير الملموسة والاستثمارات.- بالنسبة للأصول المتداولة: يجب تطبيق نفس أسس تحديد الالتزامات قصيرة الأجل، كما يجب تقييمها بالتكلفة أو السوق أيهما أقل وتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة النقص في قيم هذه الأصول.- يجب الاهتمام بالمصروفات المؤجلة لتمييزها عن الأعباء الجارية في علاقتها بالعوائد المستقبلية، وبالتالي تحديد المدة المناسبة لإهلاكها.- يجب إظهار الالتزامات العرضية في الميزانية أو في البيانات التفسيرية الملحقة بها بالقيم المقبولة لها.

- القوائم الموحدة: يجب أن تشمل العناصر القابلة للرقابة عليها بواسطة المؤسسة القابضة.
- التعليقات والتفسيرات: يجب أن تكون ذات حجم مقبول مع إمكانية استخدام جداول.

3.1.3.2.1. دراسة S.GILMAN عام 1939 م

صدرت بعنوان "المفاهيم المحاسبية"، واشتملت على مجموعة سياسات محاسبية (التحفظ، الثبات، الإفصاح والأهمية النسبية) وأعراف محاسبية (الوحدة، التقييم، الفترة المحاسبية،...) لم تهتم بها الدراسات السابقة.[14] ص 63

4.1.3.2.1. كتيب "مدخل إلى معايير المحاسبة في الشركات المساهمة" لـ "باتون وليتلتون"

صدر عام 1940م كأهم الإضافات العلمية لنظرية المحاسبة، حيث قام المؤلفان بفحص عدة مفاهيم وفروض محاسبية كأساس للوصول إلى معايير للمحاسبة[14] ص 64، واعتمد الكتيب الاستدلال الاستنباطي والاستقرائي[13] ص 195، كما وضع 6 فروض هي: الشخصية المعنوية، استمرار المشروع، اعتبارات القياس، تتبع التكاليف، المجهودات والأداء، التحقق والدليل الموضوعي[9] ص 41 ، وفي مراجعة لهذا الكتاب قدمها يوجي إيجيري عام 1980م وضح أن التحقق والدليل الموضوعي يعتبر الفرض الأول من حيث الأهمية وباقي الفروض تقدم دعما له [55] ص 56، واقترح باتون وليتلتون الاستناد على إطار تصوري، كما أكدا على مسؤولية المؤسسة في مجال المحاسبة وتقديم معلومات للمستثمرين.[56] ص 15

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

5.1.3.2.1. كتيب بعنوان "هيكل نظرية المحاسبة" للأستاذ "ليتلتون"

صدرت هذه الدراسة عام 1953م وأثرت بشكل كبير في الفكر المحاسبي، ومن أهم نتائجها: [58] ص 104

- استخدام الأسلوب الاستقرائي الوضعي في تطوير الفكر المحاسبي.
- استخدام الطريقة التاريخية والمشاهدات لربط التطبيق المحاسبي بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية
- تقديم فكرة القوائم المحاسبية ذات الغرض العام التي تعتبر أساس الفكر المحاسبي المعاصر.
- اعتبار أن نظرية المحاسبة تقدم تفسيرات للعلاقات القائمة بين المفاهيم المحاسبية المختلفة.
- تكوين نظرية محاسبية شاملة باعتبارها فكر مترابط يكون فرعا من فروع المعرفة.

وحسب ليتلتون تسمح ملاحظة التطبيق المحاسبي لفترة طويلة ببناء نظرية محاسبية، كما يسمح الاهتمام بنظرية المحاسبة من عدة مستويات بتحديد علاقات من طبيعة مختلفة بين المفاهيم، إضافة إلى بناء نظرة إجمالية للمحاسبة في شكل هيكل معرفـي متناسق يمكن أن يشكل مادة علميـة، وحسب ليتلتون فإن الطرق المحاسبيـة الأكثر ملائمـة يمكن تحديدهـا من خلال التطبيق بناء على التجريب والأخطـاء.[56] ص 10

6.1.3.2.1. بيان النظرية الأساسية للمحاسبة ASOBAT

شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبة سنة 1964م لجنة لوضع الإطار الفكري للمحاسبة التي نشرت تقريرها سنة 1966م[19]ص258-259، وتضمن هذا التقرير المعايير التالية:[14]ص71-72

- معايير إنتاج المعلومات المحاسبية: المناسبة (أي وثاقة صلة المعلومات المحاسبية من الهدف من استخدامها)، القابلية للتحقق، الخلو من التحيز والقياس الكمي.

- معايير توصيل المعلومات المحاسبية: الملائمة للاستخدام المتوقع، الإفصاح عن العلاقات الهامة، الاحتواء على المعلومات البيئية، التوحيد بين المؤسسات، ثبات التطبيق عبر الزمن.

أظهر هذا البيان أهمية توصيل المعلومات المحاسبية ومنفعتها (بعدما كان الاهتمام مركزا حول القياس)، كما انتقل من الاهتمام بالفروض والمبادئ إلى المعايير والأهداف، ولكن وجهت له انتقادات عديدة كصعوبة التفرقة بين المناسبة في الإنتاج والملائمة في التوصيل (التكرار)، كما أن القابلية للقياس الكمي ليس معيارا لعملية إنتاج المعلومات لأنه يمثل مسلمة أساسية، كما أن معياري التوحيد بين المؤسسات والثبات في التطبيق عبر الزمن يرتبطان بإنتاج المعلومات وتوصيلها في نفس الوقت.

7.1.3.2.1. البيان الرابع "نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية"SATTA

صدر عام 1977م، وتطرق إلى مناهج بناء نظرية المحاسبة حيث أكد على أن عدم وجود نظرية محاسبية متفق عليها يعود إلى عدم صلاحية المنهج المتبع[13] ص198، وأشار إلى أن أهم

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

صعوبة هي الاعتماد على الإقناع المنطقي وليس على المنطق التجريبي، إذ مهما يكون النموذج النظـري فـإن فروضــه يجب أن تكـون عرضــة للتجريب [55] ص67، كما أثار هـذا التقرير المشاكل التاليــة: [11] ص77-78

- ربط النظرية بالممارسة، فالواقع أكثر تعقيدا من النظرية المعيارية التي تمثل حالات مرغوبة.
- تنوع التفسيرات، والصعوبات التي تواجه تفسير البحوث المتعلقة بسلوك الأسهم.
- اعتبارات التكلفة والمنفعة في نظرية المحاسبة (كيفية حساب المنافع أو التكاليف).
- مشكلة الحدود أو القيود على التوسع في عرض البيانات وقدرة المستخدمين على المعالجة.

2.3.2.1. دراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين AICPA

من جانبه أيضا قدم AICPA العديد من الدراسات في نظرية المحاسبة منها:

1.2.3.2.1. دراسة موريس مونيتز

صدرت عام 1961 ضمن سلسلة الدراسات المحاسبية "الدراسة رقم 01" بعنوان الفروض المحاسبية الأساسية، اعتمد فيها مونيتز على الأسلوب الاستنباطي منطلقا من أسعار السوق وفق القيم البيعية الجارية في تاريخ القياس المحاسبي [58] ص100، وقد قسمت فروض المحاسبة إلى: خمسة فروض تتعلق ببيئة المحاسبة (القياس الكمي، التبادل، الوحدات المحاسبية، فترة المحاسبة ووحدة القياس)، أربع فروض تتعلق بمظهر المحاسبة (القوائم المالية، أسعار السوق، الوحدات المحاسبية وعدم نهائية النتائج)، مجموعة قضايا معيارية تشمل أربع فروض (الاستمرارية، الموضوعية، الثبات في الإجراءات المستخدمة، ثبات وحدة القياس والإفصاح).[14] ص 66-67

ورغم قيمة هذه الدراسة (إظهار مبدأ الموضوعية وأسعار السوق)، وجهت لها عدة انتقادات كالتداخل في بعض جوانبها والتكرار والنقص، وفي تعليق "Leonard Spacek" أحد أعضاء لجنة الأبحاث التابعة لـAICPA ذكر أن دراسة مونيتز هي تجميع منسق لوجهات نظر المحاسبين على مر السنين فيما يختص بالخلفيات النظرية للعادات والتقاليد والممارسة المحاسبية العملية، وأن معظم الفروض الواردة لا ترقى إلى مستوى الفرض، وإنما تعد مجرد ملاحظات بديهية لا تصلح كأساس سليم لاشتقاق مبادئ المحاسبة، كما أضاف أن التنظير المحاسبي يجب أن يبدأ على أساس سليم وفي الإطار المناسب من تحديد أهداف المحاسبة ووظائفها، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار مبادئ الأخلاقيات الخاصة بالعدالة والصدق والنزاهة التي رفضها مونيتز كمنطلق للبحث في التنظير المحاسبي.[19] ص 172-173

2.2.3.2.1. دراسة روبرت سبروس وموريس مونيتز

نشرت ضمن سلسلة الدراسات المحاسبية "الدراسة رقم 03" بعنوان محاولة لوضع مجموعة مبادئ محاسبية للشركات المساهمة، واقترح الباحثان ضرورة القياس المحاسبي وفق تغيرات المستوى

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

العام والخاص للأسعار[58] ص 100. وقد اشتملت الدراسة على المبادئ التالية:- الربح هو ناتج نشاط المؤسسة.- إظهار تغيرات المركز المالي خاصة الناتجة عن تغير مستوى الأسعار والتكلفة الاستبدالية.- الإفصاح عن الأصول أيا كانت طريقة الحصول عليها.- مشكلة قياس أي أصل هي قياس الخدمات الناتجة عنه مستقبلا.- إظهار جميع الالتزامات في القوائم المالية، وإثبات تلك التي تتطلب تسوية نقدية بالقيمة الحالية، أما الالتزامات التي تتطلب تسوية في شكل خدمة أو بضاعة فيجب قياسها بالقيمة البيعية.- تصنيف حق الملكية إلى رأس مال مستثمر وفائض محتجز.- إظهار نتائج العمليات في قائمة الدخل بشكل مفصل، ويستلزم ذلك تبويبا للعمليات المتعلقة بالمصروفات والخسائر والمكاسب والأرباح [14] ص 68-69، وتم وقف هذه الدراسة وسابقتها لعدم قدرتها على تحديد الأهداف، وعدم اتفاقها مع نظرية القياس المحاسبي، مما أدى إلى عدم الاتساق المنطقي والترابط بين عناصرها.[13] ص 199

3.2.3.2.1. دراسة GRADY عام 1965 (وفق المنهج الوصفي)

نشرت ضمن سلسلة الدراسات المحاسبية "الدراسة رقم 07" بعنوان "جرد المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في المؤسسات"، وهي تمثل تجميعا لما تم التعارف عليه وقبوله من آراء المعهد وتوصيات لجانه المختلفة، ولاقت هذه الدراسة قبولا كبيرا [58] ص 105 حيث تعد من أكثر الدراسات تكاملا، وقد قسمت إلى 10 مفاهيم و04 أهداف يمثل كل منها مجموعة من المبادئ كما يلي:[14] ص 79-80

- المفاهيم الأساسية: للمجتمع والتنظيم الحكومي حقوق ذات امتياز خاص، تحديد واضح للمؤسسات من خلال وحدات الأعمال، الاستمرار، التعبير النقدي في الحسابات، الثبات بين الفترات، إمكانية اختلاف المحاسبة باختلاف المؤسسات، الحيطة والحذر، استقلال البيانات خلال نظام الرقابة الداخلية، الأهمية النسبية، الدورية في إعداد التقارير المحاسبية تستلزم استخدام التقديرات.

- الأهداف:- توفر حساب للمبيعات والإيرادات وتكلفة المبيعات والمصروفات والمكاسب والخسائر بطريقة تساعد على تقديم نتائج عادلة عن عمليات الفترة.– توفر حساب لحق الملكية المستثمر ومساهمته في الأصول والربح المحقق والربح المحتجز وتراكمه.– توفر حساب عن الأصول المستثمرة وملكيتها سواء بالنسبة للمساهمين أو الدائنين بطريقة واضحة، ويظهر منها طبيعة التزامات المؤسسة.– توفر حساب عن الالتزامات المسجلة بطريقة منطقية، وربطها بعد تلخيصها بالأصول وحق الملكية، مما يساعد على إظهار المركز المالي للمؤسسة بوضوح بداية ونهاية الفترة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

4.2.3.2.1. البيان رقم 04 الصادر عام 1970

صدر بعنوان "مفاهيم ومبادئ محاسبية لإعداد القوائم المالية في مؤسسات الأعمال"، معتمدا على الأسلوب الاستقرائي، احتوى على جانبين:- جانب يتعلق بالفكر المحاسبي القائم واتجاهاته. – جانب يتعلق بالمبادئ والممارسات المتعارف عليها.[58] ص 105

3.3.2.1. دراسات أخرى

هناك عدة دراسات أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

1.3.3.2.1. دراسة CHAMBERS (المنهج المعياري)

نشرت عام 1966م بعنوان "المحاسبة والتقويم والسلوك الاقتصادي"، ويرى شامبرز أن اعتماد قيم متدنية للأصول نتيجة قيد الحيطة والحذر رغم استمرار التضخم وارتفاع الأسعار يؤدي إلى نتائج وأرقام أعمال مضللة تضعف قابلية التنبؤ بتطور الأعمال في الدورات التالية.[58] ص 101

2.3.3.2.1. دراسة "يوجي إيجيري"

نشرت عام 1967 بعنوان "قواعد القياس المحاسبي"، وقد لجأ إيجيري إلى المنهج الوصفي لإبراز أوجه القصور وإمكانيات التغلب عليها، ويرى إيجيري أن المسؤولية هي أساس المحاسبة، وبذلك فإن فهم الممارسة المحاسبية يقتضي تحليلها من وجهة نظر قياس الأداء [19] ص 254، وأهم ما جاءت به الدراسة تأصيل منهج التكلفة التاريخية، وقدمت ثلاث مسلمات وثلاث قواعد للتقييم كما يلي:

- المسلمات:- رقابة المؤسسة على الموارد الاقتصادية.- القياس الكمي للموارد المتاحة.- التبادل أي إدراك سبب عمليات التبادل التي تتم بين العناصر المملوكة وغير المملوكة للمؤسسة.

- قواعد التقييم:- قاعدة توزيع التقييم: أي توزيع تكاليف الموارد المفقودة على الموارد المكتسبة فينتج عن ذلك تحديد الأعباء الواجب تحميلها لكل نوع من الموارد.- قاعدة انتساب التقييم: في حالة وجود زيادة غير مرتبطة بمصدر معين فإن هذه الزيادة يجب أن تقابل بالنقص غير المنتمي لمصدر معين أيضا.- قاعدة مقارنة التقييم: في حالة وجود زيادة مرتبطة بمصدر أساسي يجب حساب قيمة المكسب أو الخسارة بطرح قيمة النقص من قيمة الزيادة في نفس عناصر المصدر.[19] ص 258

3.3.3.2.1. دراسة PHILIP E MEYER عام 1980

أوضحت هذه الدراسة عشرة عناصر تمثل المبادئ المحاسبية المقبولة عموما دون تحديد كون العنصر فرض أو مبدأ أو عرف، حيث أشارت أن الهدف هو ربط الممارسة بالأساس النظري لها دون الاهتمام بطبيعة العنصر المعني، وتتمثل هذه العناصر في: الوحدة المحاسبية، الثنائية، المعادلة المحاسبية، الاستمرار، التحفظ، أساس التكلفة، التحقق، المقابلة، الثبات، الإفصاح والأهمية النسبية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

4.3.3.2.1. الإطار التصوري لـKIESO & WEYGANDT عام 1980

صدر بعنوان "خلاصة إطار نظرية المحاسبة"، واهتم بتوضيح طبيعة العلاقة بين عناصر نظرية المحاسبة التي اشتقت من الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة كوحدة داخل المجتمع، كما أوضح أهمية ربط عناصر النظرية بالجانب التطبيقي المتمثل في وظائف المحاسبة، ووضع حدا للتعرف على المفاهيم والفروض والمبادئ والأعراف التي اعتبرها أساس تحقيق وظائف المحاسبة.[14] ص 75-79

5.3.3.2.1. دراسات Watts & Zimmerman

قدم واتس وزيمرمان عدة أبحاث ركزت على التجريب في الواقع العملي، مثلا: عام 1978 بعنوان "نحو نظرية محاسبية إيجابية في تحديد معايير المحاسبة، عام 1979 بعنوان "الحاجة لوجود نظرية محاسبية وإشباع هذه الحاجات"، عام 1986 بعنوان "النظرية المحاسبية الوضعية الإيجابية".[58] ص 106

4.3.2.1. النموذج المحاسبي في الإسلام

رغم تقدم الدراسات الغربية لإرساء نظرية للمحاسبة، لا يجب إغفال المحاسبة الإسلامية التي قدمت مبادئ مقبولة في كل زمان ومكان (وهو ما يميزها عن باقي الدراسات)، وقد كان العرب منذ الجاهلية إلى العهد العباسي يستخدمون الحساب في أمورهم العملية، ولكن كان التدوين يتم بالكميات، ثم انتقل العرب إلى الترقيم الهندي بعد إضافة الصفر الذي ساهم في حل المسائل الحسابية وتدوين الكسور وبناء المعادلات الرياضية، ولقد حثنا الله عز وجل على كتابة الأموال مهما كان حجمها، كما استعمل النبي عليه الصلاة والسلام وخلفاؤه الراشدون رجالا لجمع الزكاة، وكان يحاسبهم ويأمر بكتابة الأموال من تحصيل وصرف، وازدادت أهمية الحساب في صدر الإسلام بعد تطور النشاط الاقتصادي وتوسع بيت المال، وإنشاء الدواوين التابعة له، حيث يعرفه القلقشندي بأنه كتابة الأموال من تحصيل وصرف في بنودها، كما يشمل أيضا ما يستلزمه ذلك من عمليات حسابية والرقابة على الخزائن المختلفة، وهو بذلك يتفق مع تعريف المحاسبة المعاصرة، وأشارت مراسيم بيوت المال أن المحاسبة تطورت في العصرين الأموي والعباسي تماشيا مع تطور النشاط الاقتصادي واتساع الدولة الإسلامية [64] ص 17-20، وتتميز المحاسبة في الإسلام بكونها مستمدة من القرآن والسنة، مع إدراك المحاسب بأن المال هو مال الله، لذلك يجب أن يتصف بالأمانة والصدق والحياد والعدل والكفاءة، إضافة إلى تعلق حساب المال في الإسلام بالعمليات المشروعة، ومسؤولية المحاسب أمام المجتمع عن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة وتحقيق أهداف المجتمع، وكذا الاهتمام بالنواحي السلوكية للعاملين في المؤسسة ووضع مؤشرات تقييم الأداء وتحفيز العنصر البشري و إنصافه ماديا ومعنويا [64] ص 23-24.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويمكن تلخيص أهم أصول المحاسبة في الإسلام كما يلي:

1.4.3.2.1. أصول قيد المعاملات [64] ص 25-31

- التوازن الحسابي: بين الله وجود طرفين لكل عملية، وهو ما يعرف بالقيد المزدوج في المحاسبة، حيث قال الله تعالى: «لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» الآية 286 سورة البقرة، كما قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: « افعل ما شئت كما تدين تدان».

- دقة القياس: اهتم المسلمون بدقة قيد الحسابات فنشأت مراجعة الحسابات لضمان صحتها.

- القياس النقدي: اتخذ الذهب والفضة كمقياس للقيمة لجميع المعاملات مع مراعاة تغير القوة الشرائية، ولا يمنع ذلك من إثبات الكمية والقيمة لتحقيق الرقابة على دقة القيود (في المقابل تعتمد المحاسبة الحديثة على ثبات القوة الشرائية للنقود الذي أثبت عدم واقعيته).

- التسجيل التاريخي: يتم تسجيل المعاملات حسب تسلسل وقوعها، حيث يقول الله تعالى: "ولا تسئموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها" الآية 282 سورة البقرة ، وقد جعل بيت المال لنفقاته وإيراداته سجلات يدون فيها كل وارد ومنصرف مع بيان اليوم والشهر والسنة.

- الموضوعية المستندية: أي اعتماد القيد على مستندات صحيحة حتى يثبت حدوث هذه العملية يقينا قبل تسجيلها في الدفاتر.

2.4.3.2.1. المقابلة بين النفقات والإيرادات

تهدف المحاسبة لقياس نتائج الأعمال لتحديد وعاء الزكاة وقياس الربح القابل للتوزيع، ويعتمد القياس على مقابلة الإيرادات والنفقات مع مراعاة ما يلي: شرعية النفقات والإيرادات، القياس وفق القيمة الجارية حتى تكون المقابلة صحيحة، الاستحقاق أي مراعاة أن النفقات والإيرادات تخص الفترة وإثبات استحقاق النفقة أو الإيراد التي لم يتم سدادها أو تحقيقها، واستبعاد التي لا تخص الفترة الجاري قياسها، التفرقة بين ما هو إيرادي ورأسمالي في النفقة والإيراد.[64] ص 70-71

3.4.3.2.1. التوحيد المحاسبي

يتم ذلك عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات الموحدة منها:

- الفترة المحاسبية: أي الاعتماد على السنة الهجرية كسنة مالية.
- المال المتقوم، أي لا معاملات في المال غير المتقوم.
- القيمة الجارية مع الحيطة، حيث تعتمد المحاسبة في الإسلام على أساس الانتفاع بالأصول في نهاية الفترة، وتقوم مفردات المركز المالي على أساس القيمة الجارية لأغراض حساب الزكاة، أما لأغراض توزيع الأرباح تستبعد الأرباح غير المحققة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الاستمرارية مع استقلال السنوات، وتوحيد وحدات القياس (الوزن والكيل والنقد) بين الدول الإسلامية، وتوحيد معدلات الأحكام الشرعية (معدلات الزكاة والمواريث والديات).

- التقارير الدورية، حيث أخذت التقارير طابعا موحدا في بيت المال ومختلف الأنشطة حتى يمكن قياس الزكاة على أسس موحدة لمساعدة المسؤولين في الرقابة على النشاط الاقتصادي.

- الثبات، وهو ما توفره أحكام الشريعة الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان.

4.4.3.2.1. العوامل السلوكية

من العوامل السلوكية المشار لها في المحاسبة الإسلامية نجد:- الشخصية المعنوية لتفادي الخلط بين فروع النشاط أو بين نشاط المشروع وصاحبه.- الإفصاح على البيانات ومنع التدليس والغش، والإنصاف بين كل الأطراف.- الأهمية النسبية: أي مراعاة اقتصادية القيد وصعوبة التمييز والتحليل، ومدى التسامح ودفع الحرج والمشقة في القيد.- مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمشروع.

5.4.3.2.1. التنبؤ والتخطيط

- الثمن والقيمة: تتحدد القيمة في سوق عامة طبقا لعوامل العرض والطلب، أما الثمن فهو ما تم التبادل الفعلي على أساسه.

- نظام الخرص: وهو تقدير الإيرادات المتوقعة باستخدام معدلات محددة مقدما، حيث اتبعه الرسول عليه الصلاة والسلام في التمر والكرم لتقدير الزكاة المتوقعة من الثمار وهي على الأشجار.

- قرارات الاستثمار: فيجب دراسة الأرباح المتوقعة للبدائل المختلفة قبل الوصول إلى قرارات في عمليات المضاربة أو المرابحة أو المشاركة أو غيرها من أنواع الاستثمار المتاحة.

- القيمة الحالية للمنافع المستقبلية: حيث تتحدد قيمة الأعيان على أساس القيمة الجارية أو المنافع المتوقعة منها في المستقبل.

- الموازنة التخطيطية: بغرض تقدير الاحتياجات اللازمة في ضوء النفقات المقررة.[64] ص 71-74

إن المتأمل في الدراسات والمحاولات السابقة يلمس اختلافا كبيرا بين الباحثين حول تحديد إطار عام للنظرية المحاسبية، لذا يجدر القول أنه من الضروري ترسيخ العمل المشترك في هذا المجال ومناقشة العناصر نقطة بنقطة، وكذا البدء بالاتفاق حول أهداف المحاسبة وصولا إلى الفروض والمبادئ التي تحكم العمل المحاسبي، حيث أن أحد أهم أسباب التباين في مناهج ونتائج التنظير المحاسبي عدم الاتفاق على ماهية المحاسبة وأهدافها ووظائفها، ومن جانب آخر يظهر لنا التميز الكبير للأنظمة الإسلامية عن غيرها من الأنظمة المستحدثة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.1. هيكل نظرية المحاسبة

من الصعب تحديد هيكل موحد لنظرية المحاسبة، ورغم ذلك اتفق الباحثون على مبادئ ومفاهيم لقيت قبولا واسعا بين مدارس الفكر المحاسبي، وتعتبر التجربة الأمريكية في هذا الصدد من أشمل التجارب، لذا سنتطرق بداية إلى مفهوم الإطار التصوري حيث نكتفي بالإشارة لأهداف المحاسبة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكذا القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام، ثم ننتقل إلى الفروض والمبادئ والمحددات المحاسبية، لنعرج إلى توضيح بعض مفاهيم القياس المحاسبي.

1.3.1. الإطار التصوري للمحاسبة

يعتبر الإطار التصوري عنصرا أساسيا في التدريس الأكاديمي للمحاسبة الأنجلوسكسونية -ما يميزها عن النموذج الأوروبي القاري- [65] ص 5، وهو يرتبط بتاريخ المعايير المحاسبية الأمريكية، فبعد أزمة 1929م التي صاحبتها أزمة ثقة في المعلومة المحاسبية بدأ الاهتمام بتنظيم المحاسبة التي اتهمت بعدم توفير الإطار السليم للميدان الاقتصادي [66] ص 93، وظهر مفهوم استعمال إطار تصوري عن طريق تقرير "تروبلود" لسنة 1973م الذي اعتبر أن استعماله يعطي أكثر قوة وانسجام للمعايير المحاسبية.[65] ص 5

ويمكن تعريف الإطار التصوري المحاسبي بأنه بمثابة الدستور، فهو عبارة عن نظام متناسق من الأسس والأهداف المترابطة التي يمكن أن تقود إلى معايير متناسقة، ويمكن لها وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والقوائم المالية، بهذا هو يمثل أساس بناء نظرية المحاسبة، وينبغي التأكيد على ضرورة الترابط بين عناصر الإطار التصوري وصولا إلى معايير المحاسبة، فمن دون تحديد المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين وأهدافها، يكون من الصعب تحديد طرق قياس وعرض القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.[67] ص11

1.1.3.1. أهداف المحاسبة

تعتبر أهداف المحاسبة نقطة البدء في بناء الإطار التصوري، ويرتكز ذلك على تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية وعلاقتهم بالمؤسسة ونوعية قراراتهم، ثم تحديد المعلومات التي تفي باحتياجاتهم، إلا أنه يصعب حصر أهداف التقارير المالية لتغيرها وفقا للبيئة التي توجد بها والموجهة إليها، وقد لخص البيان المفاهيمي رقم 01 لمجلس معايير المحاسبة المالية هذه الأهداف كما يلي: [58] ص 145-147

* الأهداف العامة للتقارير المالية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- توفير معلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين والدائنين.
- تقدير التدفقات المستقبلية مع تحديد توقيتها ودرجة عدم التأكد المحيطة بها.
- تحديد موارد المؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

* الأهداف التفصيلية للتقارير المالية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها.

- تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.

- التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها، وكذا معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة.

وفي نفس الإطار صدر البيان المفاهيمي الرابع لـFASB حول أهداف التقارير المالية في المؤسسات غير الهادفة لتحقيق أرباح، وحددها في: توفير المعلومات التي تفيد مديري الموارد المالية الحاليين والمرتقبين، تفيد في تقييم الخدمات التي تقدمها المؤسسة وتحديد مدى قدرتها في المستقبل على الاستمرار في تقديم هذه الخدمات، تحديد مدى مقابلة الإدارة لمسؤولياتها وتقييم أدائها، تحديد الموارد الاقتصادية المتاحة والالتزامات القائمة عليها، تقييم الأداء الدوري للمؤسسة، التعرف على مصادر الحصول على النقدية وغيرها من الموارد وكذلك أوجه استخدام هذه الموارد، تقديم إيضاحات أو ملاحظات ترى إدارة المؤسسة أنها تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

من جانب آخر لخص شوتزمان أغراض القوائم المالية في أنها: وسيلة اتصال ودية مع المستثمرين، وكتيب به معلومات تهم الموظفين، وبمثابة كتالوج لمنتجات المؤسسة، ومعلومات مفيدة للصحافة المهتمة بالأعمال، وأداة لتقوية الروابط بين المؤسسة ومجتمعها، وكتاب للدراسة في فصول المحاسبة والإدارة، ووسيلة لاكتساب ثقة العملاء والموردين، ودليل سنوي لرجال المبيعات». [50] ص 61

2.1.3.1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تشكل الخصائص النوعية معايير أساسية للحكم على كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات [5] ص 89، إلا أنه يجب بداية الإشارة إلى وجود خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، أي أن هناك مجالا يقوم فيه متخذ القرار بالحكم على نوعية المعلومات المفيدة، ويتأثر هذا الحكم بالقرار الذي سيتم اتخاذه والطرق المستخدمة لذلك، إضافة لقدرة متخذ القرار على معالجة المعلومات، كما ينبغي أخذ قيد التكلفة والمنفعة بعين الاعتبار، فلا معنى من إنتاج معلومة تفوق تكلفتها منفعتها [11] ص 84، وكذا احترام الأهمية النسبية التي تعتبر بدورها محددا رئيسيا للمعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية.

ويمكن تلخيص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في خاصيتين أساسيتين (الملائمة والموثوقية)، وخاصيتين فرعيتين (الثبات والتماثل) كما يلي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.2.1.3.1. الملائمة

المعلومات الملائمة هي المعلومات المؤثرة في القرار، أي التي لها قدرة علـى إحداث تغيير فـي اتجاه قرار مستخدم معين، وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب توفر ثلاث خصائص فرعيـة هـي: [13] ص 96-97

- التوقيت الملائم: أي توفير المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في الوقت المناسب قبل فقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

- القدرة التنبؤية: أي قدرة المعلومات المحاسبية على تمكين متخذ القرار من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد لديه.

- التغذية العكسية: أي أن المعلومات مفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها، وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت عليها.

2.2.1.3.1. الموثوقية

هي خاصية المعلومات في التأكيد بأنها خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، وتتكون الموثوقية من ثلاث خصائص فرعية كما يلي:

- الصدق في التعبير: أي مطابقة المعلومات المحاسبيـة للظواهر والأحداث المراد التقرير عنها، ولا يقصد بذلك التأكيد المطلق فهناك عدد من البنود يتم تقديرها عند إعداد القوائم المالية.

- القابلية للتحقق: يقصد بها وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخـدمـون نفس طـرق القياس بأنهـم يتوصلـون إلـى نفس النتائج، وهـذا يعنـي أن القياس المحاسبـي موضـوعي وخال من التحيـز ويستند إلى أدلة إثبات، إلا أن قابلية التحقق لا تعني بالضرورة صدق التعبير فمعلومات التكلفة التاريخية مثلا قابلة للتحقق ولكنها لا تعبر عن الواقع الحالـي.[58] ص 205-210

- الحياد: يقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل طرف من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، فعملية اتخاذ القرارات تتطلب الاعتماد على معلومات خالية من التحيز تقوم على قياس وتقرير الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية ومحايدة. [68] ص 26

ونشير هنا أن الوضع الأمثل هو توفر خاصيتي الملائمة والموثوقية معا وهي حالة نادرة، لذا ينبغي تحقيق الموازنة بين الخاصيتين بدرجة معقولة، مثلا: الحيطة والحذر مع أنها مقبولة عموما إلا أنها تؤثر سلبا على مستوى جودة المعلومات لعدم تحقيق خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.2.1.3.1. الثبات في اتباع النسق الواحد

تعني تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة واحدة من دورة لأخرى، لرفع منفعة القوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية مما يساعد على ترشيد القرارات، كما تسمح بتطبيق الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات تطور أنشطة المؤسسة والتنبؤ بها في الدورات التالية مع مراعاة الظروف المحيطة، ويجب التنبيه أنه عند تغيير طريقة محاسبية من الضروري الإفصاح عن أثرها بوضوح على القوائم المالية، مع تحديد أسباب ودوافع التغيير.

4.2.1.3.1. التماثل وقابلية المقارنة

يعني استخدام نفس الإجراءات المحاسبية بين المؤسسات لجعل قوائمها المالية قابلة للمقارنة، ويتضمن التماثل إتباع نفس الإجراءات ومفاهيم القياس وطرق التبويب والعرض، ونشير هنا أنه من الضروري التوسط بين التماثل والمرونة، أي تشجيع التماثل لتقليل الفجوة في الممارسات المحاسبية مع مراعاة ظروف السوق والأحداث الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة في نفس الوقت.[58] ص 216-220

ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الشكل التالي:

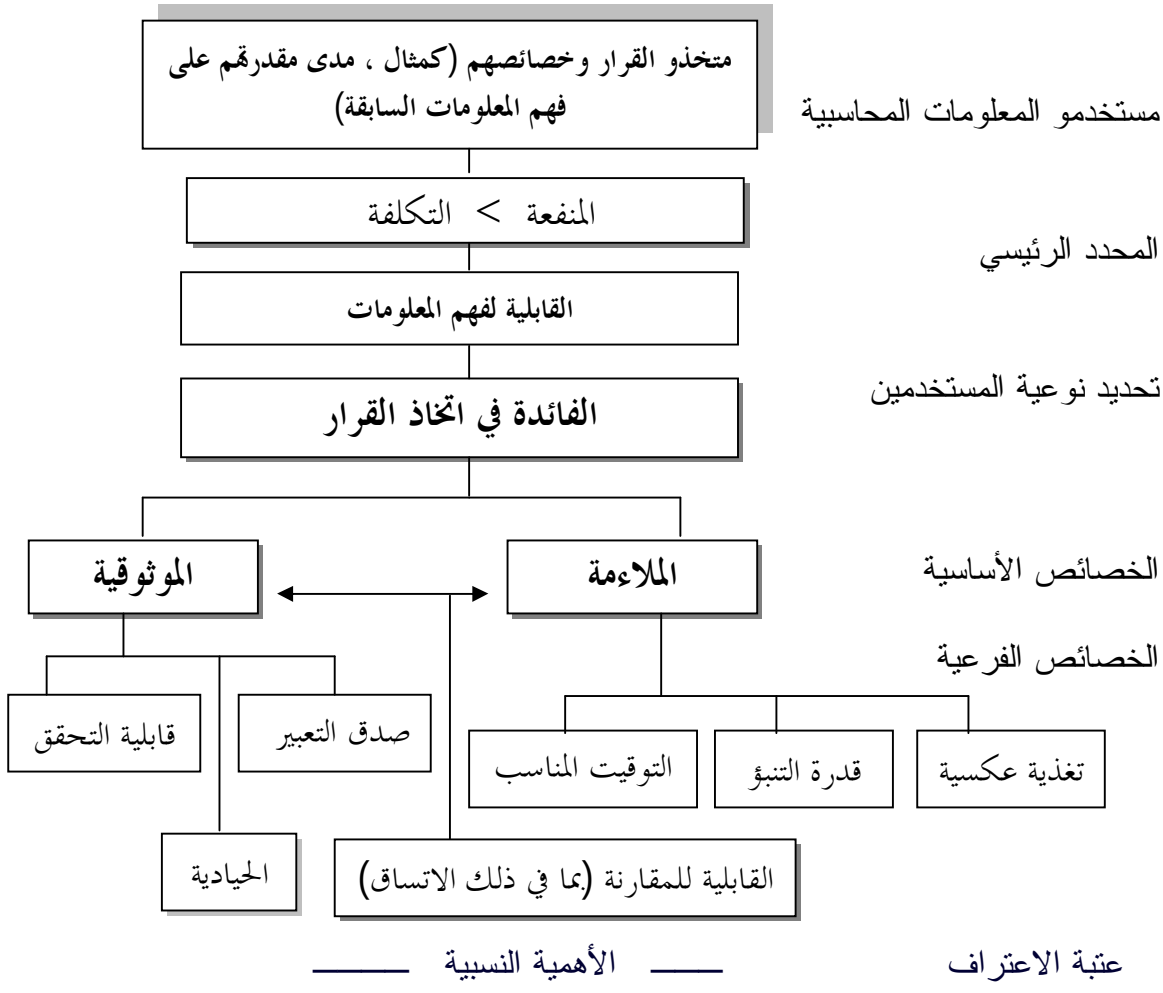

الشكل رقم (04): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية [11] ص 85

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.1.3.1. القوائم المالية الأساسية

هناك أربعة قوائم مالية أساسية ذات غرض عام، تتميز بأنها مترابطة (أي تخضع لنفس عملية القياس) ومكملة لبعضها البعض، وتعتبر التقارير المالية أشمل من القوائم المالية لأنها تتضمن العديد من المعلومات الإضافية وفق عدة أشكال (وصفية، بيانية،...).[69] ص 13

1.3.1.3.1. الميزانية (قائمة المركز المالي)

تمثل الحالة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، وبتعبير آخر هي صورة فوتوغرافية لحظية للوضع المالي للمؤسسة، وهنا نشير أن عناصر القوائم المالية تصنف إلى ثلاث مجموعات:- عناصر الميزانية من أصول والتزامات وحقوق ملكية هي أرصدة في لحظة معينة.– عناصر قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر هي تدفقات دخلية خلال فترة زمنية.– عناصر قائمة التدفقات النقدية فهي تدفقات نقدية خلال فترة زمنية، وتمثل الأرصدة الأثر التراكمي للتدفقات.[58] ص 286

2.3.1.3.1. جدول النتائج (قائمة الدخل)

تعبير قائمة الدخل (أو قائمة المكاسب) شائع في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في بريطانيا فيستخدم مصطلح الأرباح والخسائر، وتتمثل أهدافها في: تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها، تقييم كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها، تقييم جدارة المؤسسة للاقتراض من البنوك وجمهور المستثمرين، كما تعتبر مؤشرا لنتيجة أعمال دورة معينة، وتساعد في تحديد الاتجاه لدورة تالية اعتمادا على نتائج الدورات السابقة وفق الأساليب الإحصائية المعروفة [58] ص 256، وتهدف قائمة الدخل لقياس نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة (سنة أو ربع سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المؤسسة وتحديد قيمة الاستثمارات والديون، فهي تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات للتنبؤ بكمية ووقت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية.[69]ص57

وقد نص MAY في قائمته التقليدية لاستخدامات قائمة الدخل على ما يلي: هي أساس السياسة المالية، مؤشر لتحديد قانونية التوزيعات ومرشد لعملية توزيع الأرباح، أساس لمنح الائتمان، معلومات للمستثمرين المحتملين، مرشد لتحديد قيمة الاستثمارات التي تمت فعلا، يساعد في الإشراف الحكومي على المؤسسات، أساس للتسعير أو تحديد سعر الفائدة، أساس لفرض الضرائب.[19] ص 68

وهنا نشير لإمكانية تحديد دخل الدورة عن طريق الفرق بين الأصول والالتزامات، أو الفرق بين الإيرادات والمصروفات، ويشمل عمليات النشاط العادي المتكرر للمؤسسة، أو عمليات الأنشطة الاستثنائية غير المتكررة، حيث يتم قياس الدخل وفق منظورين: [4] ص 349

- منظور الدخل الشامل (المدرسة الأمريكية): يدعو إلى شمول مفهوم الربح في كلا جانبي المصاريف والإيرادات بغض النظر عن مصدر النشاط أن كان عاديا أم استثنائيا.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- منظور الدخل العادي (المدرسة الإنجليزية): يدعو إلى تضمين حساب الأرباح أو الخسائر الأرباح الاعتيادية الناجمة عن مقابلة الإيرادات الاعتيادية بالمصاريف الاعتيادية فقط، وذلك للوقوف على حقيقة الربح العادي الناجم عن طبيعة النشاط الاعتيادي.

إلا أن الأصح وهو المعمول به في النموذج المحاسبي المعاصر هو تحديد نتيجة النشاط العادي في بند منفصل، وتحديد نتيجة النشاط غير العادي في بند منفصل، وجمع النتيجتين للتوصل إلى النتيجة الإجمالية للنشاط (تطرح هنا مسألة صعوبة التفرقة بينهما بشكل موضوعي).

كما يمكن تقسيم الدخل إلى دخل معنوي ينصب على إشباع الحاجات البشرية، ودخل حقيقي يدل علـى الزيادة في الثروة بمفهومهـا الاقتصادي، إضافـة للدخل النقدي الذي يمثل الزيادة في القيمة النقديـة لمجموعـة من الموارد، ويعتبر تقريبا لمفهـوم الدخل الأساسـي الذي يوجـه النشاط الاقتصـادي.[19] ص 72-74

3.3.1.3.1. قائمة التغير في حقوق الملكية

تمثل حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وهي نوع من قوائم التدفقات، حيث يمكن حصر مصادر التغيرات في حقوق الملكية في:[58] ص 315-317

- تغيرات رأس المال المدفوع بالزيادة أو النقصان.

- تغيرات الأرباح المحتجزة التي تعود إلى ثلاث مصادر هي: رصيد الأرباح المحتجزة أول الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة، توزيعات الأرباح علـى الملاك أو المساهميـن خلال الدورة، صافي الدخل الشامل كما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

- تغيرات رأس المال المحتسب التـي من أهم مصادرها مكاسب أو خسائر: إعادة التقويـم، الحيازة غير المحققة، ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة.

4.3.1.3.1. قائمة التدفقات النقدية

طالب مجلس معايير المحاسبة المالية بهذه القائمة في المعيار رقم 95 لعام 1987م، وتبعها إصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع عام 1992م، حيث أصبحت جزءا من القوائم المالية[58] ص 320 يتم بموجبها عرض التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة الملائمة لأعمالها، ويوفر التبويب حسب النشاط معلومات تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركـز المالـي للمؤسسـة والأرصدة النقدية وما فـي حكمهـا.[70] ص 78

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

5.3.1.3.1. حدود القوائم المالية ذات الغرض العام

رغم الفائدة الكبيرة لمفهوم القوائم المالية ذات الغرض العام في بناء الفكر المحاسبي، إلا أنها تعاني من مجوعة من الحدود والنقائص أهمها:[71] ص 166-168

- استخدام التقديرات التي قد تشوبها الأخطاء أو التحيز.
- استخدام طرق محاسبية بديلة، مثل طرق تقويم المخزون وطرق الإهتلاك التي قد تسبب اختلافات كبيرة في تحديد الدخل وتقييم الأصول.
- استخدام إجراءات مختلفة لتقييم الأصول في المؤسسة الواحدة.
- غياب بعض الأصول والخصوم (الأصول كقيمة اكتشاف آبار البترول والغاز والمناجم وقيمة شهرة المحل المنتجة ذاتيا، أما الخصوم كغرامات العقود واجبة التنفيذ والخصوم المحتملة مثل الضمانات البنكية "الكفالات")، ويعتبر سبب غيابها هو صعوبة التقدير واختلافه من محاسب لآخر.
- تغيرات الأسعار وعدم ثبات الوحدة النقدية.
- غياب المعلومات غير القابلة للقياس الكمي مثل قيمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وغياب الأحداث غير المالية عن القوائم المالية، والتي تؤثر كثيرا على نوعية القرارات المتخذة.

2.3.1. الفروض والمبادئ المحاسبية

إن الهدف الأساسي لأنشطة التنظير المحاسبي هو وضع فروض ومبادئ تنظم العمل المحاسبي، إلا أنه يصعب تحقيق ذلك مع صعوبة ضبط أهداف المحاسبة، لذلك سنحاول عرض أهم الفروض والمبادئ المتفق عليها، إضافة لمجموعة محددات تترجم ترخيصا للخروج عن تطبيق الفروض والمبادئ التي لا يمكن قبولها دائما، كما نتطرق إلى مفاهيم عامة مرتبطة بالقياس المحاسبي باعتباره أهم وظائف المحاسبة (مدخلي القياس وفق التكلفة التاريخية والقيمة العادلة).

1.2.3.1. الفروض المحاسبية

تمثل الفروض نقطة البداية في الهيكل العام للنظرية، والمقصود بالفرض التكهن بالحلول التي تمكن عن طريق التجريب من التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقراء والاستنباط، وحينما تكون النتائج المحققة على درجة مقبولة من الدقة، فإنه يمكن إعتبار الفروض مقبولة وصحيحة، وعلى هذا الأساس فإن خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة أو مشاهدة الظاهرة المراد دراستها، ثم التكهن بفرض أو مجموعة فروض لتحقيق استنتاجات مشتقة [26] ص 55-56، بهذا فالفروض تعتبر بمثابة مقدمات علمية تتميز بالعمومية، تتمثل في مجموعة من الحقائق المعروفة بالفعل، والتي تستخدم كنقطة بداية للوصول إلى المبادئ المحاسبية التي تتكون منها النظرية، ويمكن وصف الفروض المحاسبية على النحو التالي: [68] ص 33

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- هي واسعة في طبيعتها، و تزود أساسا للاعتماد عليه في الاستدلال بالنسبة للفروض الأخرى.
- هي بمثابة افتراضات تثبت نفسها بنفسها، وهي تشكل النظام المحاسبي وتتصل به مباشرة.
- هي صحيحة وسارية المفعول، ولكننا غير قادرين على إثبات صحتها.
- لا يوجد تعارض أو تشابك أو تداخل بين الفروض المحاسبية، حيث أن كل فرض محاسبي عبارة عن افتراض ضمني مستقل لوحده.

1.1.2.3.1. فرض الشخصية المعنوية (أو الوحدة المحاسبية)

تعرف الوحدة المحاسبية بأنها وحدة اقتصادية لها سيطرة ورقابة على مواردها، وعليها مسؤوليات لتنفيذ التزاماتها واتفاقياتها مع الآخرين، والقيام بنشاطات اقتصادية [72] ص 43، ويقوم هذا الفرض على ضرورة قياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية للمؤسسة بمعزل عن مالكيها، أي فصل واستقلال الذمم المالية الشخصية للملاك عن أموال المؤسسة، حيث يظهر التعبير المحاسبي لهذا الفرض في وجود حساب شخصي للمالك في المؤسسة الفردية وحساب جاري للشركاء في شركات الأشخاص [5] ص 70، كما يحدد هذا الفرض للمؤسسة دائرة النشاط والعمليات التي تمثل محور اهتمام القياس المحاسبي وإعداد التقارير المالية بدقة وبصورة مستقلة عن المؤسسات الأخرى.[58] ص 373

ويطبق هذا الفرض في المؤسسة مهما كان شكلها القانوني، إلا أنه يواجه عدة صعوبات في تطبيقه أهمها: تقييم التنازلات بين فروع وأقسام المؤسسة المختلفة على أساس التكلفة أم سعر البيع (أسعار التنازل الداخلية)، مشكلة عدم ثبات أسعار صرف العملات الأجنبية مما يؤدي إلى على عدم دقة قياس الأصول والخصوم ونتائج الأعمال السنوية للفروع الموجودة في الخارج، مشكلة إعداد القوائم المالية الموحدة بالنسبة للشركات القابضة والتابعة (لذلك يفضل إعداد قوائم مالية مستقلة وموحدة معا)، والمشكلة الأساسية هي عدم تطابق المحتوى المحاسبي والقانوني للشخصية المعنوية.[4] ص173-174

ويمكن تفسير تطور طبيعة الوحدة المحاسبية من خلال أربع مداخل كما يلي:[73] ص 203

المدخل الأول- الملكية المشتركة أو الجماعية: وتقوم على أن المؤسسة مجموعة من الملاك (تندمج شخصية المؤسسة مع شخصية ملاكها)، أي جوهر المؤسسة هو العلاقة التعاقدية بين الملاك.

المدخل الثاني- الشخصية المعنوية المستقلة: إن زيادة حجم المؤسسات وظهور شركات المساهمة أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة والمسؤولية المحدودة للملاك، فأصبح للمؤسسة كيان وشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن الملاك (بهذا انتقل الاهتمام إلى وجهة نظر الإدارة).

المدخل الثالث- الأموال المخصصة أو الإعتمادات: وفقا لهذا المدخل يتمثل الاهتمام بالموارد والاعتمادات المالية المخصصة لأغراض معينة، ويعتبر هذا المفهوم المناسب للمؤسسات الإدارية الحكومية التي لا تهدف لتحقيق أرباح، والتي ليس لها شخصية معنوية مستقلة، وليس لها رأسمال

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالمفهوم التجاري، وليس هناك علاقة سببية بين إيراداتها ومصروفاتها، كما لا تخضع للاعتبارات الاقتصادية، وهي مقيدة بالقوانين التي تضمن صيانة المال العام وتقديم أحسن الخدمات.[71] ص 67

المدخل الرابع- النشاط الاقتصادي الجماعي: يعتبر هذا المدخل أن المؤسسة هي مجموعة من الأعمال والأنشطة اللازمة لتحقيقها، وعلى ذلك تنتقل الأهمية إلى المؤسسة ككل باعتبارها وحدة اقتصادية اجتماعية تعمل على خلق المنافع وتوزيعها على الذين ساهموا في خلقها.

ويمكن تصور الوحدة المحاسبية في الشكل التالي كما يلي:

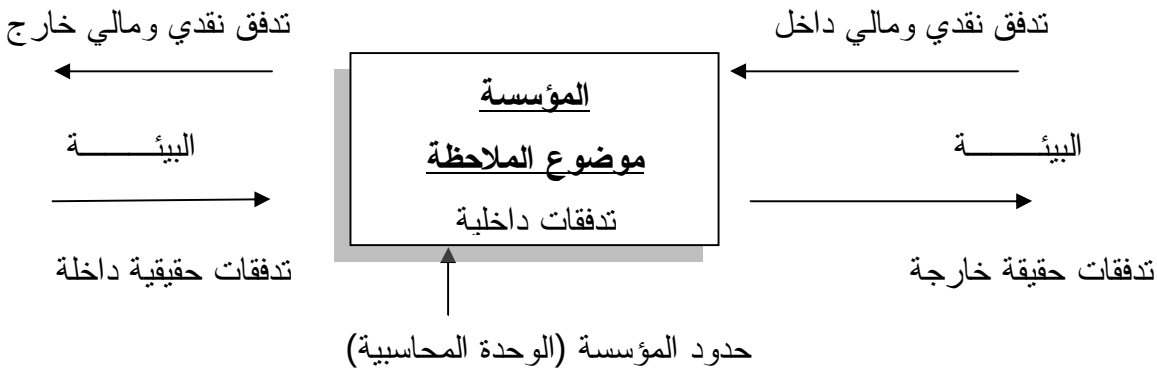

الشكل رقم 05: حدود الوحدة المحاسبية [74] ص 73-85

2.1.2.3.1. فرض الاستمرارية

يعني هذا الفرض استمرار المؤسسة في نشاطها في الظروف العادية، مع عدم وجود نية صريحة أو ضمنية لتصفيتها في المستقبل القريب أو تقليص نشاطها بشكل ملحوظ، وقد تزايد الاهتمام بهذا الفرض بظهور شركات الأموال التي لا يتوقف استمرارها على بقاء المساهمين، حيث نجم عنه استعمال التكلفة التاريخية في تقويم الأصول الثابتة وتقويم الأصول المتداولة وفق التكلفة أو السوق أيهما أقل انسجاما مع مفهوم الحيطة والحذر[5]ص71-72، ونشير إلى وجود 03 حالات هي:-الحالة الطبيعية: تستمر المؤسسة بصورة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها القائمة والاستفادة من أصولها الحاضرة كحد أدنى لفترة أطول من عمر أي أصل تمتلكه، وبما يكفي للوفاء بأي التزام من التزاماتها ولتنفيذ العقود والتعهدات القائمة.- الحالة الثانية: يكون عمر المؤسسة محددا مسبقا.- الحالة الثالثة: وجود مؤشرات تسمح بافتراض عدم الاستمرارية [58] ص 353، ومن مؤيدي هذا الفرض رواد نظرية المحاسبة باتون وليتلتون، إلا أن هناك من يرى ضرورة التخلي عنه لكونه يخلق مشاكل عملية في القياس المحاسبي على الأساس التاريخي مثل سترلينغ وشامبرز وستوري الذين يرون ضرورة القياس وفق القيم الجارية. [4] ص 178-179

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويرى Hendriksen & Breda أن هذا الفرض لا يبرر تطبيق التكلفة التاريخية، وإنما هو افتراض ملائم لإعداد المعلومات وتقديمها بخصوص موارد المؤسسة المتاحة والتزاماتها ونشاطاتها، وهو ما يسمح بتقدير النشاطات التشغيلية المستقبلية، ويظهر الاهتمام بهذا الفرض من خلال إفراد فقرة خاصة ضمن التقارير المالية عند وجود شكوك قد تحد من قدرة المؤسسة على الاستمرار (في تقرير مدقق الحسابات الخارجي أو في الافصاحات الملحقة بالبيانات المالية). [72] ص 43-44

3.1.2.3.1. فرض الدورية (أو السنوية)

يقصد به تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات بغرض إعداد تقارير مالية دورية للوقوف على وضعية المؤسسة وتزويد أصحاب المصالح فيها بالمعلومات اللازمة في المدى القصير الأجل، وتظهر أهميته في شركات المساهمة بينما تتناقص في المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، إلا أنه يجب التمييز بين ثلاث حالات هي:

- الحالة الأولى (الطبيعية): تكون مدة الدورة سنة تقويمية من أول العام إلى آخره، حيث تتحقق دورة النشاط الاقتصادي أو دورة التشغيل عدة مرات (مؤسسة إنتاجية).
- الحالة الثانية: بعض المؤسسات تتطلب دورتها التشغيلية سنة كاملة قد تتطابق مع السنة التقويمية، وغالبا ما تكون لها سنتها المالية الخاصة مثل المؤسسات الزراعية.
- الحالة الثالثة: الصناعات كثيفة رأس المال التي تفوق دورة تشغيلها سنة كمقاولات البناء.[58] ص 374-376

4.1.2.3.1. فرض وحدة القياس النقدي

يقصد بهذا الفرض أن وحدة النقود هي الأساس لقياس الأحداث والنشاط الاقتصادي للمؤسسة، والتعبير النقدي عن كافة عناصر القوائم المالية، بالتالي تستبعد العمليات غير القابلة للتكميم النقدي من مجال الإثبات المحاسبي[58] ص383، كما يستند هذا الفرض على ثبات وحدة القياس النقدي، وهذا ما يطرح مشكلة تغير القوة الشرائية للنقود انخفاضا أو ارتفاعا مع مرور الزمن، لذلك ظهرت محاسبة التضخم وفقا للمعيار الدولي 29 «التقرير المالي في ظروف اقتصادية ذات معدلات تضخم مرتفعة».

2.2.3.1. المبادئ المحاسبية [75]

تعتبر المبادئ قوانين أساسية أو تعاليم أو فروض مشتقة من دراسة صفات الطبيعة أو نتيجة اتفاق مجموعة ممثلة من الناس، والمبدأ قانون أو قاعدة أو حكم عريض وعام يتم تبنيه أو الاعتراف به كمرشد للقيام بعمل معين أو قاعدة متفق عليها أو أساس لسلوك أو ممارسة معينة.[68] ص 6

وتمثل مبادئ المحاسبة قواعد لقيت قبولا عاما في الإطار النظري، واستعداد مهنيا في التطبيق العملي باعتبارها مرشدا ودليلا يلجأ المحاسبون إليه لحل المشاكل المحاسبية، وإتباع الإجراءات والسياسات التي تمثل التطبيق المهني للفكر المحاسبي، إلا أنه لابد من اختبار صحة المبادئ وقدرتها على التطبيق قبل تعميمها، كما أنها تخضع للتعديل بما ينسجم مع البيئة المحيطة. [5] ص 75

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتختلف مبادئ المحاسبة عن مبادئ الفيزياء والكيمياء وباقي علوم الطبيعة في كونها ليست ثابتة، فهي قائمة على الأعراف، كما أنها مرنة من أجل الاستجابة للظروف المتغيرة في عالم الاقتصاد بغرض تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية [68] ص 7، كما أن المبدأ في المحاسبة لا يعني قاعدة لا يمكن الخروج عنها أبدا، فقد نواجه في موقف معين مجموعة مبادئ متضاربة يمكن تطبيقها، وتكون المشكلة هنا هي أي المبادئ أكثر مناسبة للتطبيق، لذلك يعتبر هدف مبادئ المحاسبة هو تضييق الخلاف وتحقيق الانتظام في الممارسة العملية، حيث يسمح بالخروج عن المبادئ مع تبرير السبب.[50]ص22

1.2.2.3.1. مبدأ القياس الفعلي

يقوم هذا المبدأ على الاعتراف فقط بتأثير الأحداث والعمليات على تغيرات قيم عناصر القوائم المالية، أي أنه يجب أن تكون العمليات قد تمت فعلا وأثرت فعلا، فجوهر القياس في المحاسبة المالية هو ما تم فعلا وليس أي وضع افتراضي آخر أو متوقع، حيث اهتم البيان المفاهيمي السادس للـFASB الصادر في 1985 بعنوان "عناصر القوائم المالية" بتعريف مختلف الأحداث والعمليات والظروف وقياس تأثيرها على تغيرات قيم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.[58] ص 401

2.2.2.3.1. مبدأ الاعتراف بالإيرادات

بصفة عامة يجب الاعتراف بالإيراد بتحقق الشروط التالية:

- أن يكون الإيراد قد تم اكتسابه: عند إنجاز المؤسسة (أو الاقتراب من إتمام إنجاز) كل ما يتحتم عليها القيام به لتكون المنافع المتمثلة في الإيراد من حقها.
- أن يكون الإيراد قد تحقق: ويعني ذلك أن المنتجات أو الخدمات قد استبدلت بنقدية أو بحقوق على نقدية مع إمكانية قياس الإيراد بقدر معقول من التأكد.[11] ص 189
- أو أن يكون الإيراد قابلا للتحقق: وذلك بوجود سوق نشطة تسمح بتحديد السعر بموثوقية، أو المبادلة والحصول على أصول قابلة للتحويل بشكل سريع إلى نقدية.[58] ص 407

ويبحث تحقق الإيراد في توقيت الاعتراف به محاسبيا، حيث يتم اختيار الحدث الهام لتوضيح متى يمكن المحاسبة بشكل مناسب على تغيرات مؤكدة في الأصول والالتزامات، وتنص القاعدة التقليدية على أن الاعتراف بالإيراد يكون عند نقطة إتمام عملية البيع والتسليم (حدوث التبادل بين المؤسسة والغير)، إلا أن هناك استثناءات ظهرت نظرا لتنوع الأعمال واختلاف دورات نشاطها.[58] ص 413-414

ويمكن الاعتراف بالإيراد تدريجيا وفق أساس الاستحقاق الدوري (عقود مبرمة مع المؤسسة)، أو أساس الزيادة الطبيعية في القيمة (نمو الماشية والمزروعات، أين يعتبر مرور الزمن العامل الرئيسي في اكتساب الإيراد)، أو أساس نسبة الإتمام (يعتبر التقدم في التنفيذ اكتسابا للإيراد، ويطبق أين يكون

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

السعر محددا مسبقا مثل المقاولات طويلة الأجل)، كمـا يمكـن الاعتراف بالإيراد كاملا سواء على أساس البيع والتسليم، أو على أساس الانتهاء من الإنتاج، أو على أساس التحصيل النقدي الذي قد يسبق النشاط الإنتاجي أو يليه [58] ص 416-417، وهنـا نميـز بين أربع وقائع هامة لتحقق الإيرادات هـي:[19] ص 314-316

- أثناء العملية الإنتاجية: عند إنتاج خدمات أو تنفيذ عقود طويلة الأجل، مثل: الإيجارات والفوائد والعمولات والخدمات التي تتم على أساس زمني، إضافة إلى حالات النمو الطبيعي لبعض الموارد أو الزيادة في قيمة بعض المنتجات بمرور الزمن مثل الأشجار والحيوانات،...إلخ.

- في نهاية العملية الإنتاجية: يتم استخدامها عند وجود سعر محدد أو سعر سوقي ثابت، وعدم الحاجة لتكاليف إضافية لتسويق المنتج أو ضآلتها إن وجدت بحيث يمكن التغاضي عنها ونمطية وحدات الإنتاج، ويقتصر إتباع هذه الطريقة في العرف المحاسبي على المنتجات من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، والمنتجات الزراعية إذا أمكن تحديد تكلفتها بدرجة معقولة من الدقة.

- عند البيع: يترتب عليها أن الإنتاج الذي لا يتم بيعه خلال الفترة المحاسبية يتم تقويمه لأغراض حساب الربح بتكلفته التاريخية، ويؤدي ذلك إلى اختلاف الربح المحاسبي عن الربح الاقتصادي، كما يجعل الربح المحاسبي غير مناسب لكفاية النشاط الإنتاجي للمؤسسة.

- بعد واقعة البيع:الأساس النقدي الذي يتم تسجيل الإيرادات بمقتضاه بعد تحصيل قيمتها نقدا.

3.2.2.3.1. مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات

إن ممارسة أي نشاط اقتصادي مهما كان حجمه وطبيعته لابد أن يترتب عليه حدوث إنفاق ينجم عنه إيراد مناسب، ويتم عرض عناصر القوائم المالية على الأساس الإجمالي أو الصافي حسب الحاجة، حيث يجب مقابلة جميع المصروفات مع إيرادات الفترة، ونقطة السداد النقدي لأي مصروف ليست بالضرورة نقطة تحققه نظرا لوجود مصاريف تنفق للحصول على أصول طويلة الأجل تستخدم لأكثر من فترة، مما يتطلب توزيع تكلفتها على عدة فترات بالانسجام مع عمرها الإنتاجي، كما يسري هذا الموقف على الأصـول المتداولـة حيث لا تسجل قيمـة مشتريات البضائع كمصاريف تخص السنة بسبب احتمال بقاء جزء ضمـن مخـزون آخـر المـدة الذي يرحـل للسنـة اللاحقـة كمخـزون أول المـدة. [4] ص197-198

ويمكن الاعتراف بالمصروفات عندما يتضح أن هناك موارد اقتصادية قد تم استنفاذها لتحقيق النشاط التشغيلي الجاري، أو قد تم استنفاذها خلال الفترة المحاسبية بصورة عادية متوقعة (مع، بعد أو قبل النشاط)، أما الخسائر فيتم الاعتراف بها عندما يتضح أن المنافع الاقتصادية المتوقعة التي سبق الاعتراف بها كأصل قد تلاشت كليا أو انخفضت جوهريا بصورة غير عادية أو غير متوقعة [58] ص 440، ولتطبيق هذا المبدأ لا بد من مراعاة ما يلي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- وجود علاقة سببية ونوعية مباشرة أو غير مباشرة بين المصروف المنفق والإيراد الذي تحقق من جراء إنفاق نفس المصروف.

- وجود رابطة زمنية بين تحقق الإيراد والمصروف (الاستفادة من التكاليف لعدة فترات).

- تاريخ إنفاق المصروف عند عدم إمكانية خلق علاقة سببية مع الإيراد المحتمل تحقيقه.[5] ص 79-81

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم 18 حول الاعتراف بالإيراد أن أحد شروط الاعتراف بالإيراد من عمليات بيع السلع أو النشاطات الخدمية هو المقدرة على قياس التكاليف المتحملة أو التي يتوقع تحملها لإتمام إنجاز السلعة أو تقديم الخدمة بدرجة ثقة عالية، لذلك يمكن تقسيم المصاريف وفقا لعلاقتها بالإيرادات إلى: نفقات ترتبط مباشرة بالإيراد مثل تكلفة البضاعة المباعة وعمولة وكلاء البيع، ونفقات لا ترتبط مباشرة بالإيراد، وإنما لا بد من حدوثها لاستكمال عملية تحقيق الدخل مثل مصاريف الرواتب والإيجار، إضافة إلى انخفاض قيمة موجودات المؤسسة نتيجة لاستخدامها أو حتى اقتنائها في سبيل تحقيق الإيراد، مثل إهتلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة.[72] ص 47

وينسجم هذا المبدأ مع فروض ومبادئ أخرى مثل الاستمرارية والدورية، كما يتسق مع أساس الاستحقاق المحاسبي حيث تحمل كل فترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق إيراداتها، أي هو لا يتسق مع الأساس النقدي الذي يعالج كل المدفوعات كمصروفات تخص سنة حالية أو سابقة أو لاحقة.

4.2.2.3.1. مبدأ التكلفة التاريخية: [76]

تعتبر المبادئ المحاسبية أن معظم الأصول والالتزامات يجب المحاسبة عنها على أساس سعر الاستحواذ، وهو ما يشار إليه بمبدأ التكلفة التاريخية [69] ص 47 الذي يستند على تاريخ الحصول على الأصول كأساس لقياس تكلفتها بغض النظر عن تغيرات القيمة الزمنية للنقود (بسبب التضخم والانكماش والركود) [5] ص 75، وهذا يعني إثبات الأصل على أساس التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول عليه بتاريخ اقتنائه، وتظل هذه التكلفة ثابتة طالما بقي الأصل في الخدمة أو في حيازة المؤسسة دون مراعاة لتغيرات قيمته [58] ص 446، وتتميز المعلومات المعدة على أساس التكلفة التاريخية بالموضوعية وسهولة التحقق [13] ص 51، كما يطبق مبدأ التكلفة التاريخية في الخصوم سواء كانت حق ملكية أو التزامات (رأس المال الاسمي، فالالتزامات قصيرة الأجل وفق القيمة الاسمية، أما الالتزامات طويلة الأجل فوفق القيمة الحالية للمبالغ المنتظر دفعها "أو القيمة المخصومة").[58] ص 451-452

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

5.2.2.3.1. مبدأ الإفصاح الكامل:[77]

يتم الإفصاح المحاسبي عن طريق القوائم المالية الأساسية والإيضاحات والشروحات لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل [5] ص82-83، وارتبط مبدأ الإفصاح بالإلزام القانوني لشركات المساهمة بنشر قوائمها المالية دوريا ليتمكن أصحاب المصالح في المؤسسة من اتخاذ قراراتهم المرتبطة بها، كما ازدادت أهميته في ظل ازدياد حاجة التمويل عن طريق أسواق المال، وقد توسع مضمون الإفصاح من الميزانية إلى حساب النتائج ثم إلى قائمتي التدفقات النقدية وتغيرات حقوق المساهمين، ومجموعة إيضاحات [58] ص 471-472، ويجب أن يكون الإفصاح: عادلا بتطبيق معاملة متساوية لجميع قراء القوائم المالية من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية، كافيا بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وكاملا بافتراض عرض جميع المعلومات المحاسبية الملائمة من خلال شمول التقارير المالية للمعلومات التي لها أثر ملموس على مستخدميها. [73] ص 213

وذكر الأستاذان Kieso & Weygandt سنة 1989 أن إحدى مشاكل الإفصاح هي أن المهنة لا تزال في مرحلة تطوير الأدلة التي تبين إذا كانت عملية معينة يجب الإفصاح عنها، وأي شكل سيأخذه الإفصاح؟، فمستخدمو البيانات المالية يريدون معلومات مختلفة، وبذلك فإن تطوير سياسات للإفصاح تلبي أهداف جميع مستخدمي المعلومات وأغراضهم المتنوعة يعد أمرا صعبا [68]ص47 نظرا للسرية المهنية التي تشمل رغبة المؤسسات في الاحتفاظ ببعض خصوصيات عملها، وشمول المعايير والقوانين للحد الأدنى من الإفصاح المطلوب، واختلاف أهداف ورغبات وثقافات مستخدمي المعلومات المحاسبية [78]، إضافة لتعقد محيط الأعمال، وضرورة إعطاء المعلومات في الوقت المناسب باعتبار المحاسبة كوسيلة للرقابة والتوجيه. [68] ص 48

ويمكن في الأخير توضيح الارتباط بين عناصر النظرية المحاسبية في الشكل التالي:

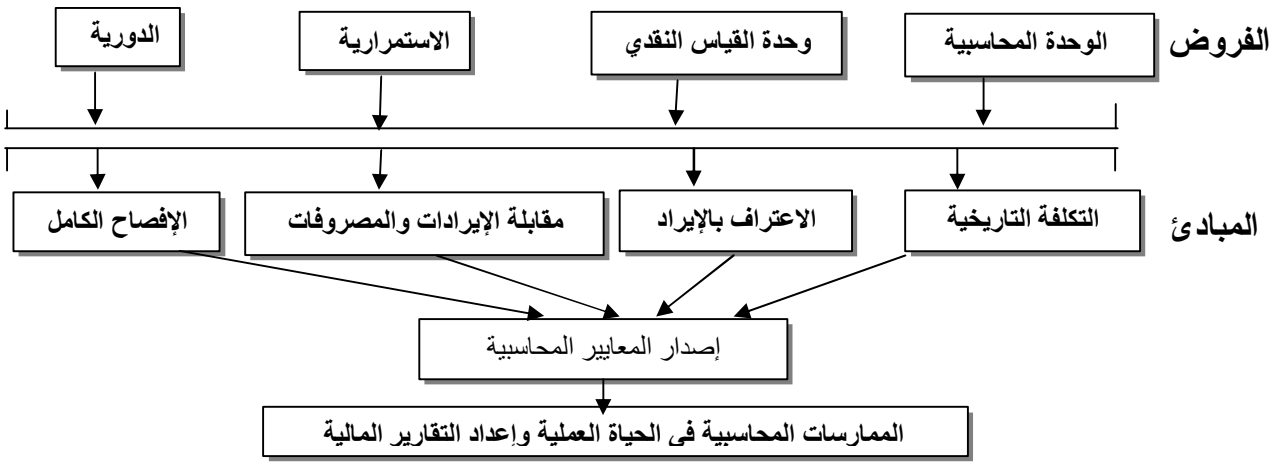

الشكل رقم (06): الارتباط بين الفروض والمبادئ والمعايير [49] ص 41

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.2.3.1. القيود أو المحددات المحاسبية

تعكس هذه المحددات أعرافا تقليدية أو بعض الاستثناءات التي يسمح فيها بالخروج عن تطبيق بعض المبادئ المحاسبية [58] ص 221، وتتمثل هذه القيود فيما يلي:

1.3.2.3.1. القيد الحاكم– المنفعة > التكلفة

أي الموازنة بين منافع المعلومات وبين تكلفة الحصول عليها [13] ص 55، فيجب ألا تنتج وتوزع المعلومات المحاسبية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها، إلا أن المعلومات المحاسبية كسلعة لا تخضع لضوابط الأسواق العادية، حيث أن المؤسسة تتحمل تكاليف إنتاجها في حين أن معظم منافعها تعود للمستخدمين الخارجيين، الأمـر الذي يجعل المؤسسات تعمـل على نقل جزء من أعبائها لمستخدمي التقارير المالية، وهنا يطرح مشكـل قياس تكاليف ومنافع المعلومات بدرجة معقولة من الموثوقيـة.[58] ص 223-225

2.3.2.3.1. الأهمية النسبية

تعتبر الأحداث ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها من عدمه يؤثر على عملية اتخاذ القرارات من طرف مستخدمي القوائم المالية [13] ص 54، ويصف FASB هذا القيد بأنه صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية خاصة خاصية الملائمة، حيث تحدد حجم المعلومات الواجب تقديمها للمستخدمين، وفي هذا الشأن يراعي FASB عدم إمكانية إصدار معيار ملزم لتطبيق الأهمية النسبية وترك مجال كاف لتقييم المحاسب وممارسة خبرته وحكمه الشخصي في ضوء الظروف المتاحـة [58] ص 225-229، فاكتفـى البيان المفاهيمـي الرابـع الصادر عام 1970 بالصيغة التاليـة «التقرير المالـي فقط عن معلومات مهمة أو جوهرية لدرجة أنها تؤثر على التقديرات أو القـدرات».[4] ص 210

3.3.2.3.1. الحيطة والحذر (التحفظ)

يعرف Hendriksen التحفظ بأنه يعني أن على المحاسبين إظهار القيمة الأقل بين عدة قيم محتملة للأصول والإيرادات، والقيمة الأعلى بين عدة قيم محتملة للالتزامات والمصروفات، كما يعني وجوب الاعتراف بالمصاريف بأسرع ما يمكن، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لأكثر وقت ممكن، وينتج عن ذلك أن الأصول تقيم بأقل من أسعار تبادلها السوقية غالبا وتقليل الدخل إلى أقل ما يمكن [68] ص 79، ويتم الاعتماد على هذا القيد للاختيار بين الطرق البديلة للمعالجة والقياس في ظروف عدم التأكد، إذ لا يعني تعمـد تقليل الإيرادات والمكاسب والأصول والأرباح أو زيادة المصروفات والخسائر والالتزامات [58] ص 237-238، ومن أمثلة تطبيق هذه السياسة قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تقويم المخزون السلعي، استخدام طريقة الاهتلاك المتناقص للأصول الثابتة، واستخدام طريقة LIFO لتقييم المخزونات.

4.3.2.3.1. تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني

أي ضرورة تمثيل المعلومات بصدق للآثار الاقتصادية للعمليات حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصاديـة، فتعرض المعلومات وفقا لجوهرها الاقتصادي وليس وفقا لشكلهـا القانوني فقط، مثلا: اعتبار الأصول المستأجرة في إطار عقود الإيجار التمويلي كما لو تم شراؤها عن طريق قرض، رغم أن العقد من الناحية القانونية لا يعتبر عقد شراء بل عقد إيجار. [58] ص 240

5.3.2.3.1. الممارسة الصناعية

تعني الاستجابة للأعراف والقواعد المحاسبية السائدة في بعض المجالات المتخصصة التي تستدعي الخروج عن بعض المبادئ المحاسبية العامة [13] ص 55، مثلا غالبا ما تعلن البنوك عن استثمارات في أوراق مالية معينة حسب سعر السوق لأن هذه الأوراق يتم التعامل بها بشكل متكرر، حيث يعتقد بأن السعر الذي يعادل النقدية يزود معلومات أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المحاسبية. [68] ص 78

3.3.1. القياس المحاسبي

تأثرت نظرية المحاسبة بمجموعة من النظريات منها: نظرية القرار التي تحاول تفسير كيفية صنع القرارات، ونظرية القياس التي تعالج مسألة تقييم وتمثيل البيانات حتى تتبين أهميتها بصورة صحيحة، ونظرية المعلومات التي تعالج مسألة الكفاءة في استخدام المعلومة حيث يعمل المحاسب على تعظيم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي مع تخفيض تكلفة المعلومات، إضافة إلى نظرية الاتصال التي تدرس العلاقة بين طرفي عملية الاتصال المحاسبي (المرسل والمستقبل) حيث أبرزت AAA عام 1966 بأن أغلب المشاكل المحاسبية تكمن في عملية الاتصال [26] ص 48-49، لذلك سنسلط الضوء على عنصر القياس في نظرية المحاسبة، حيث اشتد الجدل حول الطريقة الأكثر مناسبة للقياس المحاسبي.

1.3.3.1. تعريف القياس المحاسبي

تعتبر عملية القياس المحاسبي بالمفهوم العلمي حديثة النشوء، إذ بدأ فيها المحاسب Mattessich عام 1959، وتلاه آخـرون منهـم Homberger، Chambers، Bierman وIjiri، وأول تعريف علمي للقياس ينسب إلى "كامبل" حيث يعرف القياس بأنه قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأضاف Steven بعدا رياضيا يتمثل في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما يعرفه ماكدونالد بأنه عملية ترجمة الوصف اللفظي إلى وصف رقمي على أن ينصرف هذا الوصف إلى خاصية معينة في الشيء موضع القياس، وهذا يتطلب تعريف الشيء بوضوح، ثم تحديد قواعد القياس، وهذه هي الإجراءات التي تنتهي بتحديد رقم معين لكل خاصية يراد قياسها.[79] ص 29

ويعتبر تعريف AAA أشمل التعاريف حيث نص بأنه يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة[72]ص 73

2.3.3.1. أسس القياس المحاسبي

يمكن تلخيص الأسس المستعملة في القياس المحاسبي كما يلي: [72] ص 74-75

- التكلفة التاريخية: وتعني تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله، أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها، وتسجيل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد (أو ما يعادله) المتوقع دفعه لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

- التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل حاليا، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

- القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد): تقيد الأصول بالمبلغ الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتقيد الالتزامات بقيم سدادها، أي المبالغ غير المخصومة النقدية التي من المتوقع دفعها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

- القيمة الحالية: تقيد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتقيد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.

إلا أن السؤال الذي يطرح:أي الأسس أكثر ملائمة للقياس: المنهج التاريخي،أو منهج القيمة العادلة ؟

3.3.3.1. منهج القياس التاريخي

يعتبر إيجيري المدافع الأول عن التكلفة التاريخية وملاءمتها للقياس المحاسبي، فقد ذكر في كتابه "نظرية القياس المحاسبي" بأن محاسبة التكلفة التاريخية كانت المنهج الرئيس للمحاسبة خلال عدة قرون، وقدم ثلاث أسباب لإظهار مدى ملاءمة نتائج القياس المحاسبي القائم على التكلفة التاريخية لغرض اتخاذ القرارات تتمثل في أنها تؤثر على تقييم واختيار أسس القرار، وتقدم مدخلا لفطرة الاقتناع، كما أن استخدامها أمر مفروض على متخذ القرار من البيئة، ويقترح إيجيري أنه عوض البحث عن أسس بديلة للتقييم، على المحاسبين البحث عن وسائل تطوير أخرى لتزويد معلومات مفيدة، وإصلاح النقص الذي يعتري نظام التكلفة التاريخية من خلال محاولة التحرك نحو نظام إبلاغ يقدم المعلومات في

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الوقت المناسب، وبشكل منتظم، ويحتوي على إفصاح متكرر عن الحقائق الرئيسية. كما يقول ليتلتون أنه يجب على الإدارة أن تكون قادرة على مراجعة جهودها الماضية، ولا يوجد مقياس لذلك أفضل من التكلفة التاريخية، ويضيف أن إنتاج معلومات موضوعية وموثوقة يتطلب الالتزام بالتكلفة التاريخية [79] ص 41-42، ويمكن تلخيص أهم مبررات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية فيما يلي:

- توفر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية الناتجة، وغيابها في باقي بدائل القياس.
- الاتساق مع عناصر الإطار التصوري (وحدة القياس: استخدام وحدات نقدية اسمية في الإثبات واعتماد مفهوم المحافظة على رأس المال الاسمي وتجاهل تغير قيمة الأصول والخصوم، الاستمرارية: عدم استخدام القيم الجارية إلا في حالة التصفية، القياس الفعلي: الاقتصار على ما تم فعلا طبقا للقيم التاريخية الأصلية، تحقق الإيراد: عـدم الاعتراف بأيـة تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها فعلا بإجراء تبادل مع طرف خارجي، المقابلـة بين الإيرادات والمصروفات التاريخية للفتـرة،..).[58] ص 455-456
- إن اللجوء لاعتماد أسعار السوق تواجهه مشكلة تفاوت أسعار الشراء عن أسعار البيع.
- إلزام الجهات الضريبيـة في مختلف الدول بإتباع التكلفة التاريخيـة كأساس للقياس المحاسبـي.[4] ص 190

وفي المقابل يعتبر شامبرز من أهم منتقدي التكلفة التاريخية، حيث يقول أنها عاجزة عن معالجة أحد محددات القياس المحاسبي، وهي المحددات التي تمر بها الوحدة النقدية بسبب عدم ثبات قيمتها الشرائية، وذلك لتثبيتها للقيم النقدية وقت حدوث الحدث، دون الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المستقبلية التي تطرأ على القوة الشرائية للقيم النقدية التي تم التعبير عنها في الماضي، كما أضاف أن المحاسبة التقليدية تحوي الكثير من التقديرات والأحكام الشخصية التي تبعد عن الموضوعية، وأن التكلفة التاريخية جزء من الماضي لا يفيد في القرارات المستقبلية[79] ص 44-45، وهنا يلاحظ BARTON أن التكاليف التاريخية تجعل المسيرين والسلطات العمومية والجمهور يعتقدون أن المؤسسات بحالة جيدة عكس الواقع، وهو ما يؤدي لقرارات خاطئة في تخصيص الموارد والسياسة الحكومية.[28] ص 319

إذن رغم مزايا مبدأ التكلفة التاريخية إلا أنه يواجه عدة انتقادات خاصة في حالة التضخم، حيث أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية، بالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية.

إن التقلبات الكبيرة في القوة الشرائية لوحدة النقود في حالة التضخم أدت إلى نقص منفعة استخدام التكلفة التاريخية، الأمر الذي أدى إلى المطالبة باستبدالها بمبدأ التكلفة الاستبدالية أو القيمة الجارية للوصول إلى نتائج أكثر واقعية وتمثيلا لقيمة الموجودات، وتقديم نتائج أفضل لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية [68] ص 39، ويمكن تلخيص أهم انتقادات مبدأ التكلفة التاريخية فيما يلي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.
- تأثر واختلال القياس المحاسبي وبالذات في ظل فترات التضخم.
- خلق صعوبة عملية في تأمين عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.
- ظهور مشاكل كثيرة في قياس الدخل فينجم عنها احتساب أرباح وهمية.
- يتم سداد ضرائب عن أرباح لم تتحقق بعد بسبب انخفاض مصاريف الإهلاك.
- توزيع أرباح وهمية مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال وعدم المحافظة عليه وصيانته.[5] ص 76
- ظهور أخطاء وحدة القياس (عناصر القوائم المالية غير قابلة للتجميع والتلخيص، فهي ذات قوى شرائية مختلفة غير قابلة للمقارنة مع بعضها البعض)، إضافة إلى أن الاعتماد على حدوث عمليات تبادل حقيقية مع طرف خارجي قبل الاعتراف بأي تغير في بنود القوائم المالية يؤدي إلى تجاهل وإسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من الميزانية، ما يجعلها لا تمثل واقع المؤسسة.[58] ص 458

ولهذه الانتقادات وغيرها ظهرت بعض الاستثناءات مثلت خروجا عن مبدأ التكلفة التاريخية في معالجة بعض العناصر مثل:- تقييم أرصدة المدينين وفق صافي القيمة المنتظر تحصيلها.– تقييم أوراق القبض وفق قيمتها الحالية في تاريخ إعداد القوائم المالية (الاعتراف الدوري بالفوائد الدائنة المكتسبة، واستبعاد الفوائد الدائنة غير المكتسبة).– تقويم المخزونات وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل [58] ص 462-463، كما ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة استبدال أسلوب القياس التاريخي أو تعديل نتائجه.

ولا يتحقق فرض ثبات وحدة النقد في فترات التضخم نتيجة أن القوة الشرائية لوحدة النقد تتغير، حيث تتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار، ويجب التفرقة بين الارتفاع العام للأسعار الذي يعبر عنه بالرقم القياسي للأسعار الذي يقيس التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد من سنة لأخرى، وهي العلاقة بين وحدة النقد ومجموعة مختارة من السلع والخدمات، وبين التغير في الأسعار الخاصة الذي يعكس التغير في القيم الخاصة بالأصول التي تحوزها المؤسسة نتيجة التطور التكنولوجي وتغيير الأساليب الفنية للصناعة، وهذه الأسباب لها آثارها متمثلة في الطلب على السلعة المعينة والكمية المعروضة منها [80] ص 152-153، ويمكن تلخيص أثر التضخم على عناصر الإطار التصوري في الجدول التالي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (01): أثر التضخم على بعض عناصر الإطار المفاهيمي للمحاسبة[80] ص 160

عناصر الإطار المفاهيمي	أثر التضخم
أهداف القوائم المالية.	يؤثر التضخم سلبا على قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالتغير في أسعار الأسهم، وعلى إمكانية تقييم أداء الإدارة.
فرض ثبات وحدة النقد	يؤدي التضخم إلى عدم صحة هذا الفرض مما يؤدي إلى عدم صحة العمليات الحسابية التي تجري على الأرقام الموجودة بالقوائم المالية لعدم تساوي القوة الشرائية لوحدة النقد في السنوات المختلفة.
مبدأ التكلفة التاريخية	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى عدم إظهار التكلفة التاريخية للعناصر والقوائم المالية للحقائق الاقتصادية التي ترتبط بهذه العناصر.
مبدأ المقابلة	يؤدي التضخم إلى مقابلة الإيرادات المقاسة بالأسعار الجارية مع المصروفات المقاسة بأسعار تاريخية مما يؤدي إلى عدم تحديد الربح الحقيقي للمؤسسة.
ملائمة المعلومات المحاسبية	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى التأثير سلبا على ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات وإضعاف القدرة التنبؤية لهذه المعلومات.
موثوقية المعلومات المحاسبية	يؤثر التضخم على ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية لعدم ارتباطها بالحقائق الاقتصادية الخاصة بعناصر القوائم المالية.
إمكانية المقارنة	يؤدي ارتفاع الأسعار إلى اختلاف القوة الشرائية للعناصر بالقوائم المالية في السنوات المختلفة مما يصعب إجراء المقارنات بين هذه القوائم ما لم تعدل المعلومات المحاسبية بالمستوى العام للأسعار.

4.3.3.1. القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

يتعارض مفهوم القيمة العادلة مع مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعتبر أهم المبادئ المحاسبية، وقد ظهر أول مرة سنة 1953 في نصوص المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين المرتبطة بإعادة تقييم الميزانيات، وتم اعتماد هذا المفهوم من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1998 من أجل تقييم الأدوات المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 39)، حيث تعتبر القيمة العادلة حجر الزاوية في المرجع المحاسبي الدولي.[81] ص 2

وتتمثل القيمة العادلة لأي أصل في المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشترى به ذلك الأصل في عملية جارية حقيقية بين طرفين، على أن تكون الحالة حالة تصفية، أما بالنسبة للخصوم فهي المبلغ الذي يحصل بموجبه الالتزام أو يتم تسويته على أن لا تكون الحالة حالة تصفية، وتمتاز الأسواق في وقتنا الحاضر بالديناميكية والتقلب حيث سواء كنا نريد أن نشتري أو نبيع فإن المطلوب معرفة كم يساوي الأصل اليوم، فبعد مناقشات مكثفة توصل مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن القيمة العادلة هي أكثر المقاييس صلة أو ملائمة للأدوات المالية، فهي حسب الكثيرين تزيد من الشفافية مما يسمح بتفادي الكثير من الخسائر والمخاطر، إلا أن أحد أهم الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة هو الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والتزامات المؤسسة، والذي ينتج عنه تغيير متعدد في القوائم المالية، فيعتقد أنصار القيمة العادلة بأن التغير هو ثمن لكسب ثقة المستثمر، حيث يركزون على خاصية الملاءمة، بينما يضع أنصار التكلفة التاريخية تركيزا أكبر على الموثوقية، ورغم جاذبية القيمة العادلة إلا أنها لم تكن البديل لمعالجة العيوب والنقائص العالقة في النموذج التقليدي للمحاسبة، ولم تقدم

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

برنامجا متكاملا في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح المالي كونها تعاني هي الأخرى من مجموعة عيوب.[82] ص 274

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا للتطور التاريخي للمحاسبة تبين لنا أنها تمثلت بداية في تقنية لمسك الدفاتر البسيطة لأغراض ضبط وتنظيم الحياة اليومية، وقد كان دور الرقابة سواء الذي تقوم به الدولة أو الملوك ورجال الكنيسة والإقطاع وملاك الأراضي هو المهيمن على المحاسبة، ثم تطورت بعد اكتشاف نظام القيد المزدوج إلى إطار متكامل يتكون من مجموعة دفاتر يتم إعدادها وفق إجراءات مضبوطة (أي الانتقال من التطبيق العشوائي إلى التطبيق المنظم)، وبعد التطور الاقتصادي الناتج أساسا عن الثورة الصناعية تطورت أهداف المحاسبة والتقنيات التي تستعملها وظهرت محاسبة التكاليف أين برز دور المحاسبة في تسيير المؤسسات والتخطيط والرقابة على الأداء، وأصبحت نظاما للمعلومات يهتم أساسا بإيصال المعلومة المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 م بدأ الاهتمام بتطوير مبادئ موحدة تحكم العمل المحاسبي لتفادي أعمال الغش والتدليس المختلفة وهي الانطلاقة الحقيقية لأنشطة التنظير المحاسبي خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لعدم الاتفاق على تعريف المحاسبة وأهدافها برزت عدة مناهج للبحث المحاسبي تدور بين الاستنباط (أي الانتقال من العام إلى الخاص) والاستقراء (أي الانتقال من الخاص إلى العام اعتمادا على الملاحظة والتجربة والمشاهدة لاختبار الواقع والتحقق من صحته)، كما ظهرت عدة أنواع من النظريات المحاسبية التي يمكن أن تكون وصفية (تهتم بوصف المحاسبة)، أو معيارية (تهتم بتحديد ما يجب أن تكون عليه المحاسبة أو الوضع الأمثل) أو إيجابية (تهتم بتفسير ما هو كائن فعلا)، وهنا ينبغي تحقيق التكامل بين مختلف مناهج البحث المحاسبي التي يشكل كل منها جانب من جوانب التأصيل الفكري للمحاسبة. وفي هذا الإطار برزت عدة محاولات لبناء نظرية محاسبية متكاملة أهمها ما قامت به الجمعية الأمريكية للمحاسبة والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين، إلا أن هذه المحاولات خرجت بنتيجة مفادها صعوبة أو استحالة الوصول إلى نظرية محاسبية موحدة، كما وضحت مجموعة من المبادئ المقبولة عموما مع الاختلاف حول صياغتها وعددها وتصنيفها إلى فروض ومبادئ وسياسات وحقائق ومحددات وقواعد،....إلخ، من جانب آخر نجد أن المحاسبة الإسلامية قدمت نموذجا متكاملا يصلح لكل زمان ومكان ويغطي النقائص والمشاكل التي تشوب الدراسات المختلفة الأخرى.

في الأخير يمكن تقسيم الهيكل الحديث للنظرية المحاسبية إلى: الإطار التصوري (يحدد أهداف المحاسبة، خصائص المعلومات المحاسبية، تعريف القوائم المالية ومفهوم عناصرها والاعتراف بها،...)، والفروض المحاسبية التي تشتق منها المبادئ المحاسبية، ويمكن القول أن معايير المحاسبة تعتبر آخر عناصر النظرية المحاسبية، لذا نستنتج أن أعمال التنظير المحاسبي رغم عدم وصولها إلى بناء نظرية شاملة لم تكن فاشلة وإنما مثلت المرحلة الأولى والقاعدة لبناء معايير المحاسبة الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل 2

التنظيم المحاسبي

يصادف الدارس للمحاسبة اختلافا وتنوعا كبيرا في الممارسات المحاسبية بين دول العالم، حيث تسعى كل دولة إلى تبني نظام محاسبي يتلاءم مع احتياجاتها وظروفها البيئية وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من هنا برزت الحاجة لدراسة النظم المحاسبية المختلفة خاصة في ظل الجهود الرامية إلى التقليل من الاختلافات ومحاولة التوحيد والتنسيق المحاسبي الدولي عن طريق إيجاد معايير مشتركة تحكم التطبيق العملي.

عند القراءة الأولية لأهم تصنيفات النظم المحاسبية نجد نماذج محاسبية رائدة تبنتها عدة دول مثل النموذج الأمريكي الذي يقود المدخل الأنجلوسكسوني وكذا النموذج الفرنسي الذي يقود المدخل الأوروبي القاري، لذلك سنحاول تسليط الضوء على النموذج الفرنسي بمخططه المحاسبي العام – PCG- باعتباره أكثر النماذج المحاسبية تأثيرا على الجزائر، وفي المقابل ندرس النموذج الأمريكي الذي انتشر في العديد من دول العالم تحت اسم "المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما" "US-GAAP"، وهو يمارس تأثيراته وضغوطه حتى على ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية.

من أجل ذلك سنحاول في هذا الفصل دراسة النقاط التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التنظيم المحاسبي.

المبحث الثاني: النموذج المحاسبي الفرنسي والأمريكي.

1.2. عموميات حول التنظيم المحاسبي

إن الرغبة في إقامة تنظيم محاسبي فعال يؤدي الوظائف المنوطة به تتطلب الاستناد على دراسة معمقة تحدد من جهة مختلف أنماط ونماذج التنظيم المحاسبي، ومن جهة أخرى تحدد مختلف العوامل البيئية المؤثرة على الأنظمة المحاسبية، والتي تؤدي إلى اختيار نظام محاسبي معين، مع الإشارة إلى أن أهم نقطة في عملية التنظيم هي التحديد الدقيق لدور مختلف الأطراف الفاعلة في وضع الأطر والقواعد التي ينبغي احترامها في المجال المحاسبي والعلاقة بينها، ويمكن تقسيم محور اهتمام عملية التنظيم المحاسبي في شقين: الأول متعلق بتنظيم المؤسسة في إطارها الجزئي، حيث يجب أن يتأقلم النظام المحاسبي مع نظام معلومات المؤسسة حتى يؤدي مهامه ووظائفه، أما الشق الثاني فهو مرتبط بآلية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

التنظيم المحاسبي على المستوى الكلي الذي يؤثر بدوره على النظام المحاسبي للمؤسسة ويطرح في بعض الأحيان إشكالية التعارض بين ما يخدم السياسة الخاصة والسياسة العامة للدولة.

1.1.2. ماهية التنظيم المحاسبي

سنتطرق في هذا المطلب بداية لتعريف التنظيم المحاسبي، ثم ننتقل للحديث عن المحاسبة ضمن نظام معلومات المؤسسة مع التركيز على أثر الإعلام الآلي والتجارة والالكترونية.

1.1.1.2. تعريف التنظيم

التنظيم [83] هو علم يصيغ المبادئ التي تدير نشاط المؤسسات، ويتمثل في تحديد مهام، وإسنادها لأشخاص، ثم تجميع هذه المهام وهؤلاء الأشخاص في وحدات عمل (مصالح، دوائر، وظائف)، توزيع مسؤوليات، تفويض السلطة وتصور أنظمة اتصال،...إلخ [43] ص 10، وبعبارة أخرى هو عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها، سواء كانوا منفذين أو مشرفين، ثم تحديد العلاقة بين هؤلاء الأفراد بناء على هذه المسؤوليات، ويبدأ التنظيم عادة بتحديد أهداف المؤسسة والسياسات المختلفة لها لتحقيق هذه الأهداف. [84] ص 34

ويمكن تلخيص أهداف التنظيم في الوصول إلى الغايات التي سطرتها المؤسسة، والاستعمال الأمثل للموارد عن طريق التحكم في المسارات الداخلية للمؤسسة (أو الدولة ككل) والتقليل من سوء التسيير، والقدرة على التكيف والمرونة وإعادة النظر في التنظيم المعمول به بصفة دائمة.[43] ص 11

لذا نجد أن التنظيم يعتبر ضرورة ملحة في كل المجالات (ولو اختلفت وتعددت طرقه ومناهجه)، حيث ينطبق مفهومه على المؤسسة أو أحد أقسامها أو أنشطتها، كما ينطبق على الدولة أو المجتمع ككل، حيث تشرف السلطة على مختلف الأنشطة التي يمارسها أفراد المجتمع للوصول إلى الأهداف المسطرة (مع التفاوت والاختلاف في مجالات تدخل الدولة في عملية التنظيم بين البلدان).

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد [85] الذي يعتبر علما اجتماعيا يهتم بمشكلة إدارة أو استعمال الموارد النادرة أو المحدودة بشكل يؤدي إلى أقصى أو أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع اللامتناهية [84] ص 3، نجد أن النشاط الاقتصادي للمؤسسة أو الدولة ككل لا يمكن أن يستغني عن عنصر التنظيم المحكم والملائم الذي يدخل ضمنه المجال المحاسبي.

2.1.1.2. تعريف التنظيم المحاسبي

التنظيم المحاسبي هو محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية، ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها، وتعتبر المعايير المحاسبية إحدى الأدوات الأساسية للتنظيم المحاسبي [15] ص 57، لذلك تدخل جهود التنظير المحاسبي التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، وكذا

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

جهود التوافق المحاسبي سواء على المستوى الوطني أو الدولي في سياق عملية التنظيم المحاسبي، حيث نلاحظ جليا أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول هو ناتج عن إتباع طرق مختلفة في التنظيم المحاسبي المبني على أسس نظرية معينة، والموضوع ضمن مسار معين للتوحيد المحاسبي.

3.1.1.2. المحاسبة ضمن نظام معلومات المؤسسة

تطرقنا سابقا إلى مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات، سنحاول التطرق إلى تنظيم المحاسبة داخل المؤسسة باعتبارها أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، حيث لا يمكن وضع نظام محاسبي فعال دون تنظيم محكم داخل المؤسسة [43] ص 23، لذا من الضروري مراجعة وتعديل هيكلة وتنظيم المؤسسة بما يتلاءم مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي.

1.3.1.1.2. تعريف المؤسسة

يمكن تعريف المؤسسة بأنها كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل مالياً، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، أو القيام بكليهما معاً، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه.[86] ص 11

2.3.1.1.2. مقومات النظام المحاسبي

يمكن تلخيص المقومات التي يبنى عليها النظام المحاسبي فيما يلي: [36] ص 55-71

- الوحدة المحاسبية: هي الإطار الاقتصادي محل اهتمام النظام المحاسبي، حيث يؤثر نوعها وحجمها وطبيعة نشاطها في تصميم هذا النظام.

- العمليات المالية: ينصب اهتمام النظام المحاسبي على تتبع حركة القيمة أو المنفعة وانتقالها من طرف إلى طرف بسبب أن القيمة أو المنفعة هي التي تقاس بالنقود.

وتقسم العمليات حسب بعدها الزمني إلى نقدية أو آجلة، كما تقسم حسب أغراضها إلى:- عمليات تمويلية بهدف تمويل المؤسسة.- عمليات رأسمالية تتعلق باقتناء وحيازة المؤسسة للأصول طويلة الأجل، كما تتعلق بالتخلص من هذه الأصول عند انتهاء الغرض منها أو عند عدم صلاحيتها أو بقصد استبدالها.- عمليات إيرادية تتعلق بالنشاط الأساسي للمؤسسة. [36] ص 114

- المجموعة المستندية: تعتبر المستندات وسيط لحمل البيانات، وكذا دليلا موضوعيا يؤكد صحة العمليات المالية (أي مستندات الإثبات مثل سند القبض وسند الصرف والفاتورة، أو مستندات القيد التي تعتبر مسودات للقيود قبل تسجيلها بالدفاتر وتعتبر حافظة لمستندات الإثبات).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المجموعة الدفترية: يتم التسجيل في الدفاتر من واقع مستندات الإثبات، وتنقسم إلى دفاتر محاسبية قانونية إلزامية وأخرى عرفية، إضافة إلى سجلات إحصائية أو مساعدة تكون محلا لإدراج بيانات تفصيلية.

- التقارير المحاسبية: هي مخرجات النظام المحاسبي، وهي تنقسم إلى تقارير للتسيير الداخلي وأخرى خارجية.

3.3.1.1.2. تصنيف وظيفة المحاسبة داخل المؤسسة

إن الميزة الأساسية لوظيفة المحاسبة هي أنها لا تتعلق بمرحلة معينة ضمن نشاط المؤسسة، وإنما ترتبط بمختلف أنشطتها ووظائفها باعتبارها نظام معلومات يهدف بالأساس إلى تقييم هذه الأنشطة ضمن الاستراتيجيات والغايات المسطرة من طرف المؤسسة.

ومن المؤسسات من يصنف المحاسبة ضمن المهام الإدارية، والكثير منها من يعتبرها من مسؤولية الرجل المالي لما له من مؤهلات علمية ومعرفية تسمح له بقراءة المعلومات والمعطيات بطريقة تختلف عن تلك التي يستعملها المسؤول الإداري، إلا أن الواقع يؤكد ضرورة اعتبار وظيفتي المحاسبة والمالية متكاملتان من خلال الوظائف التي تقوم بها كل منهما. [43] ص 30

وقد أشار QUIRY & LE FUR سنة 2004 إلى أنه لا يوجد مالي جيد لا يتحكم في المحاسبة بصورة محكمة، حيث يجب عليه فهم مختلف المراحل التي تؤدي إلى الحصول على البيانات والقوائم المحاسبية الختامية [87] ص 4، كما على المحاسب الإلمام بمختلف التقنيات التي يستعملها المالي حتى يكيف عمله مع ما يحتاجه هذا الأخير من معلومات لاستخراج المؤشرات الضرورية.

4.3.1.1.2. مركزية أو لا مركزية النظام المحاسبي

تعني المركزية تركيز سلطة اتخاذ القرارات في قمة الهرم التنظيمي، بينما تعني اللامركزية تفويض السلطة إلى قاعدة الهرم التنظيمي ومشاركة أوسع في اتخاذ القرارات (أي يتأثر تصميم الهيكل التنظيمي بمدى تطبيق المركزية واللامركزية)، ويشاع استعمال المركزية في المؤسسات صغيرة الحجم بحكم قدرة من تكون بيده السلطة على الإشراف والإحاطة بكل أوجه النشاط، إلا أن الضغوط التي تمارسها البيئة الخارجية تظهر الحاجة لتوزيع السلطات، ومشاركة مختلف الأطراف التي تتشكل منها المؤسسة (لكل أسلوب سواء المركزية أو اللامركزية مزايا وعيوب). [43] ص 30

إن مركزية أو لا مركزية النظام المحاسبي إذن تتوقف على حجم المؤسسة وهيكلها[88]ص 162-163 إضافة إلى طبيعة النظام المحاسبي نفسه، فنجد في النظام المحاسبي الأمريكي أن المحاسبة التحليلية إجبارية،وهذا يتطلب لا مركزية النظام المحاسبي لأنه يهتم بتغطية مختلف التفاصيل وتوفير كل

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المعلومات،في حين أن النظام المحاسبي الفرنسي ألزم المؤسسات بمسك المحاسبة العامة، وترك الحرية في تطبيق المحاسبة التحليلية، وهذا يتطلب مركزية النظام أو قابليته للمركزية [88]ص102-103

ويمكن إظهار الفروقات الجوهرية بين نظام محاسبي مركزي أو لا مركزي في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أهم الفروقات بين مركزية ولا مركزية النظام المحاسبي [89] ص 10

القسم المحاسبي المركزي (المركزية)	أقسام الخدمات المجزأة (اللامركزية)
الارتباط بإدارة المؤسسة	منظمة كوحدة مستقلة
مسير من طرف محاسب	مسير من طرف إداري أو مسير
التركيز على تقليل التكاليف	التوجه نحو جودة خدمات القسم مع التحكم في التكاليف
يتم التقييم من طرف الإدارة	يتم التقييم من طرف المستعملين
التركيز على تحقيق رغبات وأهداف الإدارة	التركيز على تنميط وتحسين المسارات المختلفة
يسمح بالرقابة من طرف المركز	يسمح للوحدات التشغيلية بالتركيز على وظائفها مع ضمان الرقابة من طرف المركز.

5.3.1.1.2. التخريج المحاسبي (l'externalisation comptable):

التخريج عموما هو بمثابة شراء أو توفير سلعة أو خدمة كانت سابقا توفر داخل المؤسسة [90] ص 2، ويقصد بالتخريج المحاسبي تفويض مقاول من الباطن أو مقدم خدمات خارجية لفترة متعددة السنوات وبسعر متفق عليه مسبقا، بالقيام بكل أو بجزء من المهام المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة عادة، وهذا يقتضي إما تحويل كلي أو جزئي للوسائل البشرية وحتى التقنية. [43] ص 104

ويمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات التخريج المحاسبي في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مزايا وعيوب التخريج المحاسبي [43] ص 105

المزايا	العيوب
تقوية مفهوم "المهنة" والمقاولة من الباطن للنشاطات ذات قيمة مضافة ضعيفة (تسجيل محاسبي للوثائق المحاسبية الأساسية).	فقدان السيطرة الكاملة الداخلية لوظيفة المحاسبة.
اللجوء للخبرة المحاسبية المعروفة بضمان المطابقة للقوانين والقواعد، وكذا نوعية المعلومات المحاسبية.	مشاكل الاتصال ما بين المقاول الخارجي والمؤسسة (الجوانب التقنية والبشرية).
التحديد الجيد لتكاليف الوظيفة المحاسبية التي أصبحت خارج المؤسسة من خلال الفواتير.	خطر ارتفاع التكلفة في حالة تقديم خدمات خارج الاتفاقية.
مرونة الوظيفة المحاسبية عن طريق الخدمة حسب الطلب المحددة وفقا للاحتياجات المعبر عنها في قائمة الشروط للمؤسسة.	إعطاء بعض المعلومات المتصفة بالسرية للمقاول.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

4.1.1.2. أثر استخدام الحاسوب والتجارة الالكترونية على النظام المحاسبي

تحاول مختلف العلوم التأقلم مع التطورات الحديثة لاسيما المرتبطة بالحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، وتعتبر المحاسبة من الميادين الرائدة في هذا المجال.

1.4.1.1.2. أثر استعمال الحاسوب على النظام المحاسبي

إن اللجوء للإعلام الآلي لتألية وظائف المؤسسة يتطلب برامج معلوماتية متطورة، وفي هذا الإطار هناك مؤسسات تفضل تألية كل وظيفة بمفردها ثم إنشاء شبكة داخلية تربط ما بين كل البرامج، وهناك مؤسسات أخرى تفضل استعمال برامج متكاملة تعتبر المحاسبة فيها المركز الذي يمر عبره كل تدفق[43] ص 109، وتسمح البرمجة الموحدة للتسيير المدمج بالاستناد إلى مرجع وحيد لنظام معلومات المؤسسة وتفعيل لغة عمل مشتركة، كما يسهل عمليات الرقابة من طرف المسيرين. [89] ص 3

ورغم تطور النظام المحاسبي نتيجة استعمال الحاسوب إلا أنه احتفظ بآلية تسلسل الخطوات والإجراءات، ولكن رافق هذا التسلسل إجراءات رقابية تماشيا مع غياب التوثيق المستندي في ظل استخدام الحاسوب، والاعتماد على الذكاء الصناعي في تحليل ومعالجة العمليات، وكذا إمكانية اختراق الغير لخصوصية النظام، إذ أن الانتقال من الآلية اليدوية إلى المحوسبة لم يغير النظام المحاسبي من الجوهر، ولكن جعل عملية مراقبة النظام والسيطرة عليه عملية صعبة ومعقدة لأبعد الحدود.[91]ص25

كما منح النظام الآلي للمحاسبة عدة مزايا لاسيما سرعة تسجيل ومعالجة العمليات، وسهولة الحصول على مخرجات النظام في أي وقت، وزيادة درجة الدقة في المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تخفيض تكاليف تشغيل وتسيير النظام [91] ص 33، وبصفة عامة يمكن تلخيص أثر استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي فيما يلي: [92] ص 18

- يحتاج الحاسوب إلى عدد محدود من العمال ذوي الخبرة في تحليل وتصميم الأنظمة ووضع البرامج وتشغيل الحاسوب، وتحضير البيانات، بينما يتطلب النظام اليدوي عدد كبير من العمال في عملية تحضير وإثبات وترحيل واستخراج الأرصدة ومراجعة العمليات المالية المختلفة.
- في النظام اليدوي يتم تسجيل البيانات مباشرة، أما في حالة الإعداد الإلكتروني للبيانات لا يستطيع الحاسوب إعداد البيانات بالتغذية المباشرة بل يجب تحويلها إلى وسيط يقبله النظام، ويمكن استخدام هذه البيانات لإعداد عدة تقارير مما يؤدي إلى تقليل الخطأ.
- يتميز النظام الإلكتروني بالسرعة والدقة الكبيرة في المعالجة عكس النظام اليدوي، وهذا ما يسمح بالتفرغ لدراسة وتحليل النتائج والقيام بالمهام الأكثر إنتاجية.
- عكس النظام اليدوي، يتميز النظام الإلكتروني بسرعة الدخول إلى المعلومة خصوصا مع استعمال البرامج المتكاملة التي تجمع كل وظائف المؤسسة "les systèmes intégrés".

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- يتميز النظام الإلكتروني بالمرونة في إعداد التقارير الإحصائية والتخطيطية، بحيث يستطيع الحاسوب إعداد البيانات في أي نمط مطلوب في ظل البرامج الموضحة له.
- انتقال تركيز المحاسبة من مسك الدفاتر إلى تقديم المعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات، وهو في رأينا أهم أثر حيث يساهم في زيادة كفاءة وجودة العمل المحاسبي.

2.4.1.1.2. أثر التجارة الإلكترونية على النظام المحاسبي

من الأمور الهامة المرافقة للتطور التكنولوجي ظهور وسائل وطرق تجارية جديدة أهمها ما يعرف بـ"التجارة الإلكترونية" التي جعلت عمليات البيع والشراء تتم عبر مواقع الانترنت، لذا يجب الإشارة إلى علاقة التجارة الالكترونية بالنظام المحاسبي.

يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات بين الأطراف التجارية لإتمام الأعمال والصفقات، وهناك ثلاثة أنواع محددة للتجارة الإلكترونية هي: تواصل المعلومات، خدمة التسوق والمشروعات الافتراضية [93] ص 12، وتعرفها المنظمة العالمية للتجارة بأنها مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية.[94]ص 17

من أجل هذا عمدت عدة جهات، مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونيسترال) إلى إعداد مجموعة مبادئ قانونية تحكم التبادل بواسطة تقنيات التجارة الإلكترونية، وقد أوصت لجنة الأمم المتحدة الحكومات (في توصية اليونيسترال لعام 1985) بإعادة النظر في القواعد القانونية لتتماشى مع التجارة الإلكترونية، كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه التوصيات في 1985/12/11، والتي على أساسها تم إصدار قانون التجارة الدولية في 1996/06/13.[93] ص 49-51

في هذا الإطار ذكر ألبرت مرسيلا أن التجارة الالكترونية أحدثت تغيرات كبيرة في آلية العمليات التجارية مما جعل من الضروري إلمام المحاسب والمدقق بتلك التغيرات وأثرها على مهنتهما وعلى الأعمال التي يقومون عليها وعلى ظروف البيئة القانونية المتعلقة بالمهنة [91] ص 65-66، ونتيجة لذلك اهتمت الهيئات والجمعيات المحاسبية بالبحث عن السبل التي تمكن مهنة المحاسبة والتدقيق من الاستجابة للتغيرات الحديثة في بيئة الأعمال الناتجة عن التجارة الالكترونية [95]، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [91] ص 68

- تغيير هيكلة المؤسسة وجعلها ذات طابع تكنولوجي.
- صعوبة تحديد هوية وموقع الأطراف المتعاقدة والمتعاملة عبر التجارة الالكترونية.
- أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابكة ومعقدة.
- تعدد أشكال وسائط البيع التي لا تملك الحس والذكاء البشري حيث يستطيع الغير التلاعب بها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- أصبحت العلاقة مع الشركاء والزبائن ذات طابع تكنولوجي رقمي.
- ظهور آلية التسديد الالكتروني ومشكلة الاعتراف بالإيراد.
- بروز مشكلة تحديد الدخل وحساب ودفع الضرائب.

في الأخير نشير أنه لمواجهة التحديات المختلفة لمهنة المحاسبة والتدقيق في ظل بيئة الأعمال الجديدة يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات المستعجلة نذكر منها: [92] ص 21

- إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي والإداري.
- التدريب والتكوين المستمر، وتفعيل دور البحث العلمي لمواجهة الأمور المستجدة التي يجب البحث عن أساليب محاسبية جديدة مناسبة لها.
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات القائمة لاسيما فيما يتعلق بأمن المعلومات وأدلة الإثبات.
- إعادة تنظيم وظيفة المحاسبة داخل المؤسسة.

2.1.2. البيئة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

إن تطور البيئة المحاسبية جعل التنظيم المحاسبي يخرج من إطاره الوطني إلى الدولي، حيث ظهرت عدة مشاكل محاسبية نتيجة تداخل الأنظمة المحاسبية الوطنية، وهو ما تطلب تعميق الدراسات والبحوث في هذا السياق، لذلك وبغرض التمهيد لموضوع التوافق المحاسبي الدولي نتطرق إلى ماهية المحاسبة الدولية كإطار عام، ثم ننتقل إلى تعريف البيئة المحاسبية وأهم العوامل المؤثرة فيها.

1.2.1.2. ماهية المحاسبة الدولية

يمكن تحديد مفهوم المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها كما يلي:

1.1.2.1.2. تعريف المحاسبة الدولية

يقصد بالمحاسبة الدولية: من جانب المشاكل المحاسبية المطروحة بسبب نشاط المؤسسات في عدة دول وازدهار التجارة الدولية (مثل التسجيل المحاسبي للعمليات بالعملة الأجنبية والمعلومات المالية القطاعية حسب القطاع الجغرافي)، ومن جانب آخر تنوع التطبيقات المحاسبية عبر العالم. [96] ص 371

وقد حدد Samuels أربعة أبعاد رئيسية للمحاسبة الدولية هي:- المفهوم التاريخي الذي يعبر عن انتشار وانتقال الأفكار المحاسبية من دولة إلى أخرى،- المفهوم العالمي الذي يشتمل على محاولات التوافق والتوحيد المحاسبي بين دول العالم،- المفهوم المقارن الذي يقوم على أن وصف ومقارنة الممارسات المحاسبية المختلفة يمكن من فهم الاختلافات وإدراك وقياس تأثيرها على القوائم المالية،- إضافة إلى المفهوم العملي الذي يعبر عن المشاكل الفنية والعملية للشركات القابضة ومحاسبة الأقسام والفروع الأجنبية. [15] ص 14

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.1.2.1.2. العوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية

يمكن تلخيص أهم العوامل التي أدت إلى بروز مفهوم المحاسبة الدولية في النقاط التالية:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: التي تتم عن طريق المؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث تتطلب عملية ترجمة المعاملات التي تقوم بها هذه المؤسسات الاعتماد على المحاسبة الدولية التي تقدم المعالجة الضرورية، كما أن أنشطتها الاقتصادية في أكثر من دولة تتطلب وجود أنظمة محاسبية ومعايير دولية موحدة لتحقيق متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب.

- الاقتصاد الدولي: حيث حدث تقدم كبير في الأسواق العالمية نتيجة للتكتلات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى بروز دور المنظمة العالمية للتجارة في وضع آليات المعاملات التجارية الدولية.

- نظام النقد الدولي: وذلك من خلال أسعار الصرف وتدفق رؤوس الأموال والتعديلات التي تطرأ على موازين المدفوعات [97] ص 21-22، وكذا من خلال القوانين التي تضعها الهيئات النقدية العالمية.

- الأعمال الدولية: حيث ازداد حجم المعاملات الدولية، وانتقلت التجارة من طابع الاستيراد والتصدير (ثبات عوامل الإنتاج) إلى جعل المؤسسات غير مرتبطة بمكان ثابت وليس فقط بالاستيراد والتصدير، بل تمارس نشاطها وتحصل على رؤوس الأموال من دول مختلفة، فنتج عن ذلك مشاكل محاسبية جديدة.

- مؤسسات المحاسبة الدولية: حيث زاد اهتمام المحاسبين بالمشاكل المترتبة عن العمليات الدولية، والبحث عن الحلول المقبولة لها (تطوير طبيعة ومجال وحدود المهنة المحاسبية).

- أسواق رأس المال العالمية: تمثل المعلومة المحاسبية أحد العناصر المهمة في أسواق رأس المال العالمية، لذا رافق التطور والنمو في هذه الأسواق الاهتمام المتزايد بتطوير الأدوات والتقنيات ومعالجة المشاكل المحاسبية.

- البحث العلمي: حيث تمثل المحاسبة الدولية أحد المواضيع التي تناولها الباحثون بهدف إيجاد حلول للمشكلات المحاسبية المطروحة في التطبيق العملي. [15] ص 25-30

2.2.1.2. العوامل المؤثرة في البيئة المحاسبية

تمثل البيئة المحاسبية مجموع العوامل المؤثرة على المحاسبة، ويتعلق الأمر بالعوامل الاقتصادية، المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية،...إلخ، هذه العوامل قابلة للملاحظة من خلال أثر صنع القرار "l'impact décisionnel" للعناصر والجهات الفاعلة في مختلف الميادين [98] ص 4، ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في البيئة المحاسبية، والمؤدية للاختلافات المحاسبية بين الدول في النقاط التالية:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.2.2.1.2. تأثير النظام القانوني

لمعرفة أثر النظام القانوني على المحاسبة يجب التفرقة بين مصطلحين:

- القانون العرفي "DROIT COUTUMIER": أين تكتفي القوانين بتقديم مبادئ عامة، وترك هامش كبير للاجتهاد في حل النزاعات، وهو النظام المعمول به في الدول الأنجلوسكسونية.

- القانون المكتوب "DROIT CODIFIE": أين تكون القوانين دقيقة جدا حيث تتطرق لكل التفاصيل ولا تترك هامشا كبيرا للاجتهاد والتقدير والتأويل (دول التنظيم الأوروبي القاري).

ويفسر هذا الاختلاف في الجانب القانوني الاختلاف في آلية وضع المعايير المحاسبية، حيث تقع هذه المهمة في الدول الأنجلوسكسونية على عاتق المنظمات المهنية، وتكتفي الدولة بالإشراف والتأطير فقط، أما في دول المدخل الأوروبي القاري فإن القواعد المحاسبية تكون مضمنة في القانون (القانون التجاري في فرنسا مثلا)، وقد قام SALTER et DOUPNIK سنة 1992 باختبار العلاقة بين الأنظمة القانونية والأنظمة المحاسبية أين أكدا ما سبق. [96] ص 374

2.2.2.1.2. تأثير النظام الاقتصادي

يشمل العامل الاقتصادي مجموعة كبيرة من العناصر أهمها:

- نظام تمويل المؤسسات: في الدول الأنجلوسكسونية الرأسمالية تعتمد المؤسسات في تمويلها على السوق المالي، ونتيجة لذلك تهتم المحاسبة بصفة أساسية بتلبية حاجيات المستثمرين من المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات، أما دول التنظيم الأوربي القاري فتعتمد في تمويل مؤسساتها على البنوك والمؤسسات المالية، فتوجه المحاسبة اهتمامها إلى الدائنين المختلفين وممولي المؤسسة، إضافة لاحتياجات المحاسبة الوطنية.

- الجباية: تؤثر الجباية على التطبيقات المحاسبية في دول النموذج الأوروبي القاري أكثر من الدول الأنجلوسكسونية، حيث يتم التسجيل المحاسبي في المجموعة الأولى وفق القواعد الجبائية بينما في المجموعة الثانية هناك فرق بين النتيجتين المحاسبية والجبائية.

- التضخم: يظهر أثر التضخم أساسا في طرق التقييم، فالدول التي يرتفع فيها معدل التضخم تفضل القيام بإعادة تقييم الأصول، أما الدول الأقل تضخما فتستعمل التقييم وفق التكلفة التاريخية. [96] ص 374-375

- حجم الأنشطة الاقتصادية الدولية: فعدد الشركات متعددة الجنسيات في دولة ما له تأثير مباشر على الممارسات المحاسبية بها (معالجة عمليات الاستيراد والتصدير، الصرف الأجنبي، ترجمة العمليات والقوائم المالية، القوائم المالية الموحدة والضرائب على المداخيل الخارجية).[15] ص 157

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الروابط والعلاقات الاقتصادية بين الدول: يظهر تأثيرها منطقيا على التطبيقات المحاسبية، حيث توجد العديد من الدول المتكتلة والمتعاونة التي تتبنى نفس النموذج المحاسبي (مثل الاتحاد الأوروبي) [96] ص 375، إضافة إلى تأثير الدول الاستعمارية.

- التنمية الاقتصادية: فالدول الأقل نموا اقتصاديا تكون حاجتها إلى أنظمة محاسبية معقدة أقل نسبيا من حاجة الدول ذات المستويات المرتفعة من التنمية الاقتصادية إلى مثل هذه الأنظمة. [11] ص 110

- طبيعة النظام الاقتصادي: إضافة لما سبق يجب الإشارة إلى أن طبيعة النظام الاقتصادي تؤثر على أهداف المحاسبة ووظائفها، فالنظام الرأسمالي يقوم على اقتصاديات السوق الحر حيث لا يسمح بتدخل القيود والمحددات السياسية أو العقائد الاجتماعية في التفاعل الطبيعي للقوى الاقتصادية (النظرية التي تبنى عليه تتميز بعدم الواقعية)، وهذا ما يتطلب نظام محاسبي أكثر ديناميكية يوفر المعلومات التي تكفل المعرفة التامة لأفراد المجتمع بكل المتغيرات الاقتصادية [19] ص 52-53، أما النظام الاشتراكي فهو يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ويهدف من وراء ذلك إلى استغلال هذه الوسائل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بطريقة تتماشى مع أهداف المجتمع، وإشباع رغبات أفراده لبناء أساس اقتصادي يكفل للمجتمع التقدم والنمو، وهذا ما يتطلب نظام محاسبي أقل مرونة وديناميكية يوفر للدولة المعلومات عن برامجها وأنشطتها الاقتصادية المبنية على التخطيط.[19] ص 59

3.2.2.1.2. تأثير النظام السياسي

يقول البلقاوي في هذا الشأن أن القمع السياسي في أي دولة ينتج عنه خسارة وفقد لحرية المجتمع، وهذا أمر يمكن أن يعيق إلى حد ما تطور مهنة المحاسبة [15] ص 161، حيث تصبح عملية إصدار معايير المحاسبة ذات طابع سياسي بحت لا تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأداء الجيد لوظائف المحاسبة وتحقيق أهدافها في إطار النشاط الاقتصادي.

4.2.2.1.2. تأثير المحاسبة المهنية

بناء على WATTS فإن حجم وعمر المحاسبة المهنية يمثلان عاملين من العوامل التي تظهر الاختلافات المحاسبية بين الدول، إضافة إلى قوة وتأثير المنظمات المهنية بالدولة (حيث تزدهر المحاسبة المهنية غالبا وتنشط بالدول الرأسمالية، بينما يكون دورها محدودا في الدول الاشتراكية ذات المركزية في اتخاذ القرارات). [15] ص 165

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

5.2.2.1.2. تأثير مستوى التعليم

هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم الذي يتحصل عليه مواطنو الدولة، وتطبيقات التقرير المالي المحاسبي بهذه الدولة [11] ص 109، لذا يجب التأكيد على أن تدني مستوى التعليم يجعل من الصعب التحكم في الأنظمة المحاسبية المعقدة وتطبيقها.

6.2.2.1.2. تأثير العوامل الثقافية

في نهاية الثمانينات من القرن الماضي برزت الثقافة كأحد أهم العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة [15] ص 171، وفي هذا الشأن حدد Hofstede أربع أبعاد تقوم عليها حسبه أي ثقافة (وذلك في دراسة عملية اشتملت على أكثر من 117000 استبيان وزعت داخل أكثر من 67 دولة) تتمثل في: الفردية مقابل الجماعية (أي الأهمية التي يعطيها الفرد لمصلحته الشخصية مقارنة مع المصلحة الجماعية للمجموعة التي ينتمي إليها)، بعد فروقات السلطة (أي الطريقة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع الفروقات الموجودة بينهم فيما يتعلق بعد المساواة في السلطة أو القوة الموزعة بينهم)، درجة تجنب عدم التأكد (أي الدرجة التي يشعر فيها أفراد المجتمع بالارتياح لحالات الغموض وعدم التأكد)، الذكورة مقابل الأنوثة [15] ص 177-179، وقد أجريت العديد من الدراسات حول تأثير الثقافة على التنظيم المحاسبي في دولة معينة (العديد منها استندت على أبعاد Hofstede)، كما انعقدت في الثمانينات من القرن الماضي ثلاثة مؤتمرات علمية دولية كان موضوعها "الحتمية الثقافية في المحاسبة" (أمستردام في جوان 1985- نيويورك في أوت 1986- بروكسل في ديسمبر 1987).[15] ص 185

7.2.2.1.2. تأثير القيم الدينية

يظهر جليا الاختلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي وغيره من النظم الاقتصادية الغربية والشرقية، حيث أن المحاسبة في الإسلام تستمد قواعدها وأسسها من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولا تعتمد على آراء المفكرين واجتهاداتهم بالدرجة الأولى، كما أن المحاسبة الإسلامية موجودة لغرض المجتمع، أما الأعراف الغربية فيقوم وجودها من أجل الوحدة الاقتصادية.

ويمكن إظهار بعض آثار الدين الإسلامي على المحاسبة في:- محاسبة الزكاة.– تحريم التعامل بالربا.– محاسبة المسؤولية والمسؤولية الاجتماعية حيث تقوم الأنشطة الإسلامية على المسؤولية المشتركة والعدالة بين الشركاء. [15] ص 202-206

3.2.1.2. التباين في الممارسة المحاسبية المعاصرة

يمكن تقسيم التباين في الممارسة المحاسبية المعاصرة كما يلي: [99] ص 13-26

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- التباين في تحقق الإيراد: تنص القاعدة العامة على أن الإيراد يتحقق بالبيع سواء كان نقديا أو آجلا، إلا أن الممارسات العملية تشهد بعض النماذج التي تثير تناقضات ذات تأثير مهم في نتائج العمليات، مثل البيع بالتقسيط والبيع التأجيري وعقود المقاولات. [100]

- التباين في تحميل النفقات: يمثل أحد أهم عوامل التباين في نتائج القياس المحاسبي، مثل الاختلاف في طرق حساب إهتلاك الأصول الثابتة (القسط الثابت، المتناقص،المتزايد أو الحقيقي)، وكذا الاختلاف في طرق تقييم المخزونات (الوارد أولا صادر أولا FIFO ، الوارد أخيرا صادر أولا LIFO، التكلفة الوسطية المرجحة CUMP).

- تباين المصطلحات: بغض النظر عن التباين الناتج عن اللغة، فإن ثمة تباينا ناجما عن استخدام مصطلحات مختلفة بين الدول التي قد تكون أحيانا ناتجة عن سوء الترجمة.

- شكل القوائم المالية: بالنسبة للميزانية تعتمد الكثير من الدول على شكل تقرير مالي (قائمة)، وتعتمد دول أخرى على شكل حرف T، إضافة إلى الاختلاف في ترتيب عناصر الميزانية، أما قائمة الدخل فبعض الدول تعد حسابات ختامية (متاجرة، تشغيل وأرباح وخسائر)، بينما البعض الآخر انتقل إلى أسلوب القائمة الذي يصنف المصروفات حسب وظيفتها أو حسب طبيعتها.

- أسس القياس: تعتمد المحاسبة في دول كثيرة على التقديرات وأحكام المحاسب، إضافة إلى تنوع بدائل القياس وأهمها مدخل التكلفة التاريخية أو القيم الجارية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التباين في مخرجات الأنظمة المحاسبية.

- تجميع وتوحيد القوائم المالية: يعتبر من أهم النقاط المعقدة نظرا لتداخل أنظمة اقتصادية وجبائية وسياسية وكذا أنظمة محاسبية ومتغيرات بيئية لعدة دول.

وعلى هذا الأساس نجد من أهم الاختلافات المحاسبية الملاحظة بين الدول مثلا:[96] ص 371-372

- إعادة تقييم الأصول: غير مسموح به في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ويطبق خصوصا في حسابات المجمعات في المملكة المتحدة وفرنسا، بينما في بعض البلدان قد تفرض الدولة على المؤسسات القيام بهذه التقنية وفق شروط محددة.

- معالجة GOODWILL: الذي يعتبر أصل قابل للإهتلاك في عدة دول، بينما يعتبر من الأموال الخاصة في دول أخرى.

- العناصر غير العادية والاستثنائية: في الدول الأنجلوسكسونية حساب النتائج يكون عن طريق الفصل بين العناصر العادية وغير العادية، لكن في المدخل الأوروبي القاري يتم العكس.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الاهتلاكات والمؤونات: حساب الاهتلاكات والمؤونات في الدول الأنجلوسكسونية ينتج عن ملاحظة موضوعية للتدهور أو الأخطار التي قد تعرفها المؤسسة، أما في المدخل الأوروبي القاري يكون الاهتمام بتعظيم هذه المراكز تطبيقا لمبدأ الحيطة.

وعلى ضوء ما سبق تقوم المؤسسات (حتى في نفس البلد) باختيار الأنظمة المحاسبية المناسبة لاحتياجاتها، مما يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة وفق المرجع المحاسبي أو الطريقة المستعملة، فمثلا نشرت مؤسسة Daimler Benz AG الألمانية لأول مرة حساباتها وفق المرجع الأمريكي عام 1993، أين أظهرت خسارة تقدر بمليار دولار مقابل ربح كبير وفق المرجع الألماني.[87]ص 10-11

إذن يقودنا هذا الاختلاف في النتائج إلى التساؤل عن المعايير التي يجب استعمالها لتقييم المؤسسات في مجال الأعمال الدولية ؟.

3.1.2. تصنيف النظم المحاسبية

تعتبر الأنظمة المحاسبية جد مختلفة عبر الزمان والمكان، لذلك هناك العديد من المحاولات لتصنيف النظم المحاسبية [101] ص 10، وقد اهتم الباحثون بتصنيف النظم المحاسبية السائدة عبر العالم ضمن إطار المحاسبة الدولية، إلا أن هذه التصنيفات تميزت بالاختلاف الكبير والتعدد، إذ لا يمكن الاتفاق على تصنيف واحد دون الاتفاق على تعريف دقيق للمحاسبة والاستناد على نظرية محاسبية واحدة، ورغم ذلك شكلت هذه التصنيفات قاعدة هامة للبحث لاسيما في مجال التوافق المحاسبي الدولي، حيث تسمح بحصر الاختلافات بين الدول، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لإلغائها أو التقليل من آثارها على مخرجات النظم المحاسبية، لذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم تصنيفات النظم المحاسبية، لنصل في الأخير إلى حصر مدخلين أو نموذجين متميزين للتنظيم المحاسبي.

وقد استندت مختلف التصنيفات على أن الدول التي تجمعها نفس الخصائص البيئية تعتمد بالضرورة على نفس النظام المحاسبي، إلا أن الجدل بقي قائما حول حصر مختلف العوامل البيئية التي تؤدي لاختيار نظام محاسبي معين دون غيره (الأمر الذي يشكك في مسألة التوحيد المحاسبي).

1.3.1.2. التصنيفات التي لا تستند على منهجية إحصائية

اعتمدت هذه التصنيفات على المنهج الاستنباطي بناء على الخصائص البيئية الملاحظة:

1.1.3.1.2. دراسة Hatfield عام 1911

تمت هذه الدراسة أمام جمعية المراجعين الأمريكيين، واهتمت بملاحظة الاختلافات النسبية في التطبيقات المحاسبية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، من العوامل التي استخدمت في هذه الدراسة كأساس للتفريق بين هذه النظم: طبيعة التنظيم المحاسبي (عام أو خاص)، طرق عرض المعلومات المالية، طرق تقييم الأصول ونظم تأهيل وإعداد المحاسبين، وقد

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أظهرت هذه الدراسة وجود مجموعتين هما: - مجموعة أنجلوسكسونية تتكون من النظامين الأمريكي والإنجليزي. – مجموعة أوروبية قارية. [102] ص 183

2.1.3.1.2. دراسة Mueller عام 1967

قدمت هذه الدراسة تصنيفا للدول الأوروبية ذات اقتصاد السوق، حيث استخدم Mueller أربع عوامل هي: درجة النمو الاقتصادي، درجة تعقيد النشاط التجاري، النظام السياسي والهيكل القانوني، واقترح أربع محاور أساسية للتطوير المحاسبي تشمل الدول الغربية، وهي:

- المحاسبة من منظور الاقتصاد الكلي: أي كأداة لتخطيط السياسات الاقتصادية الوطنية كالسويد.
- المحاسبة من منظور الاقتصاد الجزئي: أي كأداة فعالة على مستوى القطاع الخاص (هولندا).
- المحاسبة كنظام مستقل: أي تتطور بتطور التطبيق العملي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.
- المحاسبة الموحدة: أي تستخدم للتحكم في الاقتصاد عبر معايير موحدة، مثل فرنسا وإسبانيا.

انتقد هذا التصنيف من حيث بساطته والتداخل بين مجموعاته وتشكيل هولندا لأحد المجموعات، إضافة إلى محدودية الدول التي شملها (لم يشمل دول أوروبا الشرقية). [102] ص 183-184

3.1.3.1.2. دراسة Seidler عام 1967

حدد ثلاث مجموعات هي النموذج البريطاني، النموذج الأمريكي والنموذج الفرنسي، وأضاف أن تبني الأنظمة والممارسات المحاسبية يتم على أساس تقاليد الدولة أو الاستعمار أو العلاقات السياسية مع الدولة المستعمرة. [15] ص 240

4.1.3.1.2. دراسة Mueller عام 1968

بعد الانتقادات الموجهة لدراسته الأولى خاصة من Nobes، قام Mueller بدراسة أخرى حيث أضاف عامل اختلاف بيئة الأعمال، فتوصل لوضع التصنيف التالي:- الولايات المتحدة وكندا وهولندا.- دول الكومنولث البرتغالي ما عدا كندا.- قارة أوروبا ما عدا ألمانيا الغربية وهولندا والدول الإسكندنافية.- الدول الإسكندنافية.- إسرائيل والمكسيك.- جنوب إفريقيا.- دول نامية من الشرق الأدنى والشرق الأوسط.- إفريقيا ما عدا جنوب إفريقيا.- ألمانيا الغربية واليابان.- الدول الشيوعية.

وقد تعرض هذا التصنيف لانتقادات أهمها جمعه بين الدول النامية من الشرقين الأدنى والأقصى في مجموعة واحدة، ووضع المكسيك وإسرائيل في مجموعة واحدة رغم اختلاف بيئتهما[102]ص185

5.1.3.1.2. دراسة Previts عام 1975

أضافت هذه الدراسة لنموذج Seilder الشروط التالية: الثبات، حجم ودرجة تعقيد الأعمال، سرعة التطور التكنولوجي والتجاري، وجود تشريعات محاسبية محددة، نوع الاقتصاد ودرجة حرية السوق، هيكلة النمو الاقتصادي، التدريس المحاسبي والمستوى العام للتعليم، وضع مهنة المحاسبة،

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مستوى القوائم المالية المفروضة، الهيكلة القانونية للأعمال والتمويل، وقللت هذه الدراسة التأثير الأمريكي على نظم أمريكا الجنوبية، كما أضافت عدة دول للنموذج البريطاني.[102] ص 186-187

6.1.3.1.2. دراسة لجنة المحاسبة الدولية لـAAA عام 1977

استعملت هذه الدراسة معايير خاصة ببيئة المحاسبة (النظام السياسي، النظام الاقتصادي، درجة النمو الاقتصادي،...إلخ)، ومعايير خاصة بالنظام المحاسبي (هدف المعلومات المحاسبية، مصدر المعايير، التعليم والفهم والصلاحية، معايير وأخلاقيات المهنة، الجهة الموجهة إليها) [102] ص 188، وعلى هذا الأساس قدمت تصنيفا من خمس مجموعات على رأس كل منها تقف الدولة ذات التأثير الأكبر كما يلي: المجموعة المتأثرة بالمملكة المتحدة.- المجموعة المتأثرة بفرنسا أو إسبانيا أو البرتغال.- المجموعة المتأثرة بالولايات المتحدة الأمريكية.- المجموعة المتأثرة بألمانيا وهولندا.- المجموعة المتأثرة بالدول الشيوعية، إلا أن هذه الدراسة انتقدت لعدم اهتمامها بالبعد الزمني (كانت في نقطة زمنية واحدة) [15] ص 244، من جانب آخر ذكر ريتشارد شرويدر أن الاتفاقيات الحديثة مثل الإتحاد الأوروبي والغات (حاليا المنظمة العالمية للتجارة) عدلت مناطق التأثير كما يلي: [11] ص 112-113

- الولايات المتحدة الأمريكية: تشمل كندا، المكسيك، فنزويلا، أمريكا الوسطى (زادت اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية من توحيد الممارسات المحاسبية).

- المملكة المتحدة/هولندا: تشبه كثيرا مجموعة الولايات المتحدة، ولكنها تتسم بانخفاض نسبي في صرامة معايير المحاسبة بها، وتضم أيضا إيرلندا، إسرائيل، والمستعمرات الإنجليزية السابقة مثل الهند وأستراليا ونيوزلندا وجنوب إفريقيا.

- أوروبا الغربية/اليابان: تعتمد المؤسسات على البنوك في التمويل، فتطورت ممارسات محاسبية محافظة تشمل معظم دول أوروبا الغربية واليابان.

- أمريكا الجنوبية: تشترك في لغة واحدة (ما عدا البرازيل) ومقومات ثقافية مشتركة، إضافة إلى تميزها بالتضخم المرتفع، وتشمل جميع بلدان أمريكا الجنوبية باستثناء فنزويلا التي تتبع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما والمتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية.

- دول العالم الثالث: تسعى لتطوير معايير محاسبية تتلاءم مع ظروفها (أغلبها كانت مستعمرة)

- الاقتصاديات المتحولة من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وتشمل كامل أوروبا الشرقية تقريبا التي كانت خاضعة لتأثير الإتحاد السوفياتي قبل تفكك حلف وارسو.

- الشيوعية: ما تبقى من الدول الشيوعية تستخدم أنظمة محاسبية مصممة للمساعدة على التخطيط المركزي مثل كوريا الشمالية والصين سابقا.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

7.1.3.1.2. تصنيف Oldham عام 1987

تبنى فكرة Mueller إلا أنه اهتم بعنصر الزمن حيث قدم تصنيفات جديدة، ثم أعاد التصنيف بناء على الوضع القائم في فترة منتصف السبعينات فوجد اختلافات بسيطة بين التصنيفين[15]ص 244

2.3.1.2. التصنيفات القائمة على أساس المنهجية الإحصائية

تقوم هذه التصنيفات على استخدام الأساليب الإحصائية لعمليات التحليل في معظمها، وقد استندت على الاستبيانات التي قامت بها شركة Price Waterhouse (خلال السنوات 1973 و1975 و1979)، والتي تحتوي على أسئلة تتعلق بالتطبيقات المحاسبية في عدد كبير من الدول [102] ص 188

1.2.3.1.2. دراسة Da Costa, Bourgeois et Lawson عام 1978

استخدمت استبيان شركة Price Waterhouse لسنة 1973 (يشمل بيانات عن 233 تطبيق محاسبي في 38 بلد)، وتم التصنيف على أساس: درجة ملائمة عرض القوائم المالية، أثر القانون التجاري، درجة المحافظة، أثر القانون الضريبي، أثر التضخم والتوجه نحو المستثمرين في السوق المالي كمستخدم رئيسي للمعلومات المحاسبية، وقدمت هذه الدراسة التصنيف التالي:- مجموعة ترأسها المملكة المتحدة، وتضم مستعمراتها السابقة.- مجموعة تضم باقي الدول وهي: ألمانيا الشرقية، الأرجنتين، بلجيكا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا،...إلخ، ومن نتائجها تأكيد تأثير النموذجين الأمريكي والبريطاني (النموذج الأمريكي متفرع عن البريطاني)، ونفي وجود نموذج أوروبي قاري ، وقد وجهت لها مجموعة انتقادات أهمها: السطحية، عدم المنطقية حيث تضع نظامين مختلفين جدا مثل النظام الفرنسي والنظام الأمريكي في مجموعة واحدة.[102] ص 189-190

2.2.3.1.2. دراسة Frank عام 1979

اعتمد على استبيان شركة Price Waterhouse لعام 1973 الذي شمل 38 دولة غير شيوعية باستخدام ثمان عوامل بيئية، وتوصل الباحث إلى أربع مجموعات هي:- دول الكومنولث البريطاني.- دول أمريكا اللاتينية.- الدول القارية.- مجموعة الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا أكدت هذه الدراسة نتائج دراسة Seidler، ولجنة الجمعية الأمريكية للمحاسبة، لكنها فصلت دول أمريكا اللاتينية عن النموذج الأمريكي، كما أبرزت أثر اللغة والثقافة بصفة عامة على معايير المحاسبة.[15] ص 251-253

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.2.3.1.2. دراسة Nair & Frank عام 1980

قام Nair & Frank بتطوير الدراسة السابقة، حيث اعتمدا على بيانات مؤسسة Price Waterhouse في العامين 1973 و1975 (اختيار 147 تطبيق محاسبي جديد في 38 دولة)، إضافة إلى قياس ثبات النتائج عبر الزمن، وقد قسم الباحثان البيانات الخاصة بالاستبيانات إلى قسم خاص بتطبيقات القياس والتقييم، وقسم خاص بتطبيقات عرض المعلومات، وبعد إجراء الدراسة اتضح أن الترابط بين النظم المحاسبية والعوامل البيئية المحيطة خاصة الاقتصادية أقوى في حالة التصنيف على أساس معايير القياس والتقييم، كما اتضح أن معايير القياس والتقييم أكثر استقرارا عبر الزمن من معايير العرض التي تتطور بسرعة أكبر، كما اعتبر Nair et Frank أن التصنيف وفق معايير القياس والتقييم باستخدام استبيان 1973 هو الأكثر منطقية حيث يحتوي على أربع نماذج هي: - نموذج دول الكومنولث.- نموذج أمريكا اللاتينية. - نموذج القارة الأوروبية.- النموذج الأمريكي.

ويمكن اعتبار أن التمييز بين نوعين من التطبيقات (قياس وتقييم، عرض) هو الإضافة الأكثر أهمية في هذه الدراسة، وفي سنة 1982 أكد Nair نتائج الدراسة السابقة عن طريق استبيان شركة Price Waterhouse لسنة 1979 الذي شمل 267 تطبيقا محاسبيا في 64 دولة. [102] ص 192-191

3.3.1.2. تصنيفات أخرى

وجهت العديد من الانتقادات لاستبيانات شركة Price Waterhouse خاصة ما ذكره Nobes في دراستيه لسنة 1981 و1983، وكنتيجة لذلك جاءت الدراسات التالية:

1.3.3.1.2. دراسة Nobes & Parker عام 1981

قدمت هذه الدراسة أحد أهم التصنيفات، حيث تم تقسيم النظم إلى صنفين أساسيين هما: [102] ص 193-194

- صنف ذو توجه كلي: وهو ذو صبغة قانونية، يسعى لتوجيه المعلومات لخدمة الدائنين والدولة كمستخدمين أساسيين لهذه المعلومات، وضمن هذا الصنف يوجد: صنف فرعي يمثل النظام القاري الأوروبي الذي قد يكون ذو قاعدة ضريبية مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، أو ذو قاعدة قانونية مثل ألمانيا، إضافة إلى صنف فرعي يمثل النظام الاقتصادي الحكومي مثل السويد.

- صنف ذو توجه جزئي: يهدف إلى تحقيق العرض العادل والحقيقي للمؤسسة، والذي تكون فيه المعلومات موجهة نحو المستثمرين الحاليين والمستقبليين بالدرجة الأولى، وضمن هذا الصنف نجد تطبيقات ذات منشأ بريطاني تتضمن مجموعتي تأثير النموذج الأمريكي والبريطاني.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.3.3.1.2. دراسة Nobes عام 1983

انطلق Nobes من تصنيف الجمعية الأمريكية للمحاسبة متطرقا إلى عوامل جديدة تتمثل في: مستخدمي القوائم المالية، العرض المفصل لمبادئ القياس المحاسبي، أهمية المبادئ الضريبية في القياس المحاسبي، الحيطة والحذر، مراعاة مبدأ التكلفة التاريخية، قيم تحديثية، التوحيد، توظيف الأرباح، التوحيد في تطبيق القواعد بين المؤسسات [102] ص 196، وتم استخدام مختلف الممارسات المحاسبية المتعلقة بالقياس والتقييم بالدول الغربية المتطورة كأساس لعملية التصنيف، حيث ظهر تباين واضح بين تلك الأنظمة المحاسبية المؤسسة على النظم الجزئية والنظم الكلية. [15] ص 247

3.3.3.1.2. دراسة Mueller وآخرون عام 1987

شملت هذه الدراسة 59 دولة، وقسمت الأنظمة المحاسبية إلى ثلاث نماذج كما يلي: [15] ص 254-255

- مجموعة النموذج البريطاني-الأمريكي: تضم 35 دولة منها أستراليا، كندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتميز بخدمة المستثمرين والدائنين، ووجود أسواق مالية نشطة، إضافة إلى مستوى تعليم عال ووجود عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات.
- مجموعة النموذج القاري: تضم 17 دولة منها النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، اليابان،...، يتم التمويل عن طريق البنوك، وتتميز المحاسبة بأنها مقننة وتتسم بالمحافظة وموجهة لخدمة الحكومة.
- مجموعة نموذج أمريكا الجنوبية: تضم 07 دول منها الأرجنتين، البرازيل، الشيلي والبيرو،...إلخ، التي لديها خبرة كبيرة في مسألة التضخم ومعالجته محاسبيا، كما أن المحاسبة موجهة لخدمة التخطيط الحكومي، وتعتبر الممارسات المحاسبية الموحدة مفروضة على المؤسسات.

4.3.3.1.2. دراسة Gray عام 1988

حاول Gray أخذ أثر الثقافة على المحاسبة كعامل أساسي لاختلاف النظم المحاسبية [102] ص 196، معتمدا على أبعاد الثقافة لـHofstede (المذكورة سابقا)، والتي ربطها مع القيم المحاسبية التالية: المهنية مقابل الرقابة التشريعية، التوحيد مقابل المرونة، التحفظ مقابل التفاؤل، السرية مقابل الشفافية، ومن خلال ربط القيم المحاسبية بالأبعاد الثقافية لـHofstede استخلص Gray ما يلي:

- الدولة ذات التصنيف العالي لبعد الفردية وتصنيف منخفض لبعدي عدم التأكد والغموض وبعد السلطة، من المتوقع أن تبدي تصنيفا عاليا فيما يتعلق بالمهنية وتصنيفا منخفضا على التوحيد.
- الدولة ذات التصنيف العالي لبعدي عدم التأكد والسلطة وتصنيف منخفض بالنسبة لبعد الفردية من المتوقع أن تبدي تصنيفا عاليا فيما يتعلق ببعد التوحيد وتصنيفا منخفضا بصدد بعد المهنية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الدولة ذات التصنيف العالي لبعد تجنب عدم التأكد وعلى تصنيف منخفض على بعد الفردية والذكورية من المتوقع أن تحظى بتصنيف عال على بعد التحفظ.

- الدولة التي تحظى بتصنيف منخفض لبعد عدم التأكد وبعد فروقات السلطة وترتيب منخفض في بعد الفردية والذكورية من المتوقع أن تحظى بتصنيف عال لبعد السرية. [15] ص 187-188

وقد تم رفض هذا المدخل لعدم إمكانية تحديد خاصية ثقافية مشتركة بين كل الأفراد في نفس البلد، حيث توجد مجموعات اجتماعية مختلفة تمارس تأثيراتها على المحاسبة، إضافة إلى أن ثقافة الأفراد في بلد معين قد تتطور أحيانا بسرعة كبيرة عن طريق مؤثرات مختلفة، وبصفة عامة يعتبر الإنسان متقلب ومختلف وقدراته على التطور جد معتبرة. [40] ص 28-29

4.3.1.2. التصنيف الأساسي

رغم تعدد تصنيفات النظم المحاسبية، إلا أنه يمكن حصرها في مدخلين أساسيين هما:[15] ص 62-72

مدخل التنظيم الذاتي للمحاسبة (المدخل الأنجلوسكسوني):

وفق هذا المدخل يتولى الممارسون لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة عملية وضع وتطوير المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية دون تدخل القوانين والحكومة، حيث يتميز هذا المدخل بمرونة الاختيار بين مجموعة مختلفة من الطرق والإجراءات لنفس الأحداث الاقتصادية.

ويتم تبني هذا المدخل أكثر من قبل الدول التي يسود بها نظام اقتصادي حر مع أسواق مالية نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، حيث تدار الأنظمة المحاسبية على أساس أن توزيع الموارد الاقتصادية يتم من خلال اليد الظاهرة والخفية لنظام السوق الحر، وتتجه نحو تلبية احتياجات المستثمرين والمقرضين من المعلومات المحاسبية.

إلا أن تعارض مصالح مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي جعل كلا منهم يحاول التأثير على المعايير والإجراءات المحاسبية لتلبية احتياجاته من المعلومات، لذا من أهم الانتقادات الموجهة لهذا المدخل هيمنة مصالح بعض المستخدمين (خصوصا المستثمرين والمقرضين) على مصالح الفئات الأخرى، إضافة إلى غياب حجة الإلزام القانوني –في بعض الأحيان- التي تعتبر أهم عنصر لتنفيذ اللوائح والتشريعات المحاسبية المعدة من قبل جهات غير حكومية.

مدخل التنظيم القانوني للمحاسبة (المدخل الأوروبي القاري):

يتم تبني هذا المدخل من قبل الدول التي لها نظام اقتصادي مركزي وسوق رأسمالي غير نشط، والتي توجد بها سلطة واحدة تتمثل في الجهات الحكومية التي تقيم وتقرر السياسات المحاسبية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأهداف الوطنية العامة، وكنتيجة لذلك فإن القوائم المالية تكون محددة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالقوانين، مما يجعل الممارسات المحاسبية أكثر توحيدا (نظام محاسبي موحد)، وتوفر مرجعية يمكن من خلالها الحكم على كفاءة أي طريقة من الطرق المحاسبية المتبعة، ومن الدول المتبعة لهذا المدخل نجد فرنسا وألمانيا.

ويتميز هذا المدخل بتوجيه المعلومات المحاسبية أساسا لتلبية متطلبات الحكومة مثلا في فرض الضرائب والتأكد من مدى الامتثال للخطط الوطنية، كما أنها تعكس اهتمامات العديد من المجموعات المختلفة مثل العمال والسلطات الإدارية والمجتمع ككل (الموازنة النسبية بين احتياجات متخذي القرارات)، إضافة لذلك فإن النظام المحاسبي الموحد يتميز بسهولة عملية الاتصال على مستوى الأفراد والمؤسسات بين المحاسبين والمستخدمين، الأمر الذي يوفر إمكانية أكبر للمقارنة والتنبؤ.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا المدخل فقدان المحاسبة حسبه للمرونة اللازمة لتتماشى مع تعقد بيئة الأعمال، وكذا افتقار النظام المحاسبي الموحد إلى التطوير والتحسين الذاتي للقوائم المالية.

إلا أننا نجد أن تنظيم المحاسبة يجب أن يكون مزيجا من النموذجين السابقين، فمن جهة من الضروري أن يكون لأصحاب المهنة الدور الأكبر في تنظيمها لضمان استقلاليتها وتأديتها لوظائفها على أكمل وجه، ولكن من جهة أخرى يجب أن لا ينعدم دور الدولة في الإشراف الدائم والتدخل المباشر عند الضرورة، لأن الدولة هي التي تلزم مختلف الأطراف بتطبيق المعايير والقواعد المحاسبية، وعند غيابها لا يمكن بأي حال الوصول إلى تنظيم المحاسبة، ولنا فيما وقع ويقع في الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات خير دليل على ذلك.

ويمكن تصور أبعاد التنظيم المحاسبي في الشكل التالي كما يلي:

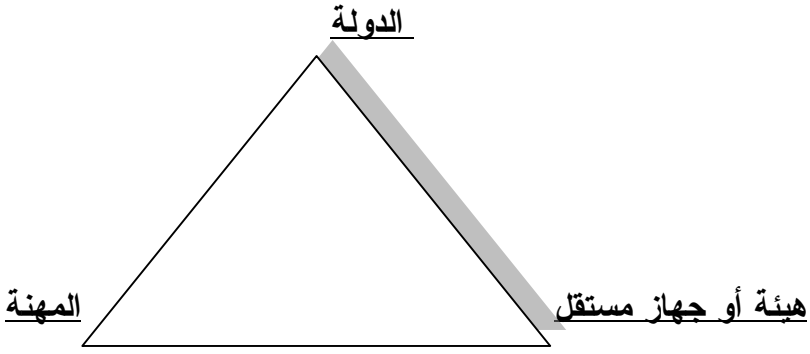

الشكل رقم 07: أبعاد التنظيم المحاسبي [103]

وانطلاقا مما سبق نورد مقارنة بين النموذجين العامين للتنظيم المحاسبي، حيث نوضح نقاط الخلاف الجوهرية، لننتقل في المبحث الثاني إلى دراسة دولة رائدة في كل نموذج.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (04): مقارنة بين النموذجين الأنجلوسكسوني والأوروبي القاري: [104]، [105] ص 13

	النموذج الأنجلوسكسوني	النموذج الأوروبي القاري
المصدر الرئيسي للتمويل	الأسواق المالية	البنوك
النظام القانوني والجبائي	يتم إعداد القواعد والمعايير المحاسبية من طرف المنظمات الخاصة بغرض خدمة احتياجات المستثمرين، وتكتفي الدولة بمهمة الإشراف	القواعد والمعايير المحاسبية يتم إعدادها من طرف الدولة (المخطط المحاسبي والقانون التجاري)، بما يخدم احتياجات الاقتصاد الكلي.
المرجع والأساس المحاسبي	يتم وضع إطار تصوري موحد للقواعد والمبادئ المحاسبية، ويمثل أساس إصدار المعايير.	يتم وضع مخطط محاسبي يمثل المرجع المحاسبي (الإطار التصوري ضمني).
المستعملين المستهدفين للمعلومات المحاسبية	المستثمرين بالدرجة الأولى	الدائنين، الموردين، المستثمرين، الإدارة الجبائية، الأجراء، ثم إلى مختلف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة والمستثمرين.
نشر الحسابات السنوية	سنوي، سداسي وفصلي (في الولايات المتحدة الأمريكية)	سنوي وسداسي
نظرة المؤسسة	نظرة اقتصادية	نظرة قانونية
حساب النتيجة المحاسبية	يجب أن تترجم النتيجة الوضعية الاقتصادية للمؤسسة، وتغيرات قيم أصولها وخصومها. تحديد المؤونات يتم بطريقة صارمة	الرغبة في تقليل النتائج عن طريق سياسات المؤونات والاحتياطات.
العلاقة بين المحاسبة والجباية	تعالج القضايا الجبائية خارج القوائم المالية (القواعد المحاسبية والجبائية مستقلة تماما).	هناك علاقة قوية بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية (يتم الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية ببساطة.)

2.2. النموذج المحاسبي الفرنسي والأمريكي

بعد تعرضنا للمفاهيم العامة المرتبطة بالتنظيم المحاسبي، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النموذج المحاسبي الفرنسي وكذا النموذج الأمريكي باعتبارهما رائدي كل من التيار الأوروبي القاري (أو الفرانكو ألماني) والتيار الأنجلوسكسوني، حيث سيتم التركيز على نوعية العلاقة بين الجهات الفاعلة في التنظيم المحاسبي (سواء من القطاع الخاص أو العام)، إضافة إلى هيكل النصوص ذات الطابع المحاسبي.

1.2.2. النموذج المحاسبي الفرنسي.

يعتبر النموذج الفرنسي من النماذج الرائدة التي تركت أثرها في الفكر المحاسبي، وهو يأتي في مقدمة التيار المحاسبي الأوروبي القاري الذي يتميز بقيام الدولة بمهمة تنظيم المحاسبة - إلا أن الملاحظ

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أن وزن القطاع الخاص في مجال إصدار المعايير المحاسبية الفرنسية أصبح جد مهم حاليا بعدما كان ضعيفا سنة 1947- [40] ص 74، وقد قامت عدة دول بإعداد مخططاتها المحاسبية انطلاقا من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، لذلك سنحاول في هذا المطلب عرض التطور التاريخي والهيئات والنصوص القانونية المنظمة للمحاسبة الفرنسية، إضافة إلى التطرق للمخطط المحاسبي العام ومميزاته، وأخيرا الإشارة إلى الإصلاح المحاسبي في فرنسا ومسايرة الإطار الإقليمي والدولي.

1.1.2.2. التطور التاريخي للمحاسبة في فرنسا

إن الإلزام القانوني بمسك الدفاتر التجارية جد قديم في فرنسا حيث يعود إلى قانون MONTPELLIER في القرن الثاني عشر ميلادي الذي تضمن بعض الأحكام، إلا أن تعليمة COLBERT لسنة 1673 هي التي نظمت مسك الدفاتر التجارية عن طريق جعله أمرا إلزاميا، وفرض مجموعة شروط تضمن الانتظام والثبات في مسكها، وقد أعيد نقل محتواها في القانون التجاري لسنة 1808م، والتي عدلت بالقانون المؤرخ في 1930/01/15 ثم الأمر المؤرخ في 1953/09/22، ثم بالقانون رقم 83-353 المؤرخ في 1983/04/30 الذي وضع أسس قانون محاسبي جديد.[106] ص 5

وقد ظهر أول مخطط شامل للحسابات في ألمانيا سنة 1911م بواسطة J.F.SCHAER [15] ص 99، وفي ظل نظام Vichy (1940-1944) تم إعداد مخطط محاسبي مستوحى من الإطار المحاسبي الألماني المسمى "Plan Goering" وذلك سنة 1942، تمثلت أهدافه في توفير معلومات للجان المنظمات والحكومة بغرض توجيه الاقتصاد الوطني ومراقبة الأسعار، إلا أنه لم يقنن واقتصر تطبيقه على بعض مؤسسات الطيران [107] ص 34، وبعد ذلك شكلت "لجنة توحيد المحاسبات" في 1946/04/14 (التي تحولت إلى المجلس الوطني للمحاسبة)، والتي كلفت بإعداد أول مخطط محاسبي عام فرنسي [106] ص 5 .

اهتمت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بإعادة البناء، وانتهجت سياسة اقتصادية مبنية على التخطيط، حيث تم اعتماد المخطط المحاسبي العام الذي يرتكز على تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة كزيادة الدخل وزيادة الناتج القومي مع أهمية أقل لمهنة المحاسبة [99] ص 58، ويعتبر القانون الضريبي من أهم العوامل المؤثرة على القواعد المحاسبية، حيث تعتبر مهنة المحاسبة أقل تقنية مقارنة بالمحاسبة الأنجلوسكسونية، إضافة إلى مختلف القوانين المشكلة للإطار العام للقواعد المحاسبية المتعارف عليها [97] ص 38، هذا وتتميز المحاسبة الفرنسية بكونها تحفظية بشكل كبير وتهتم بالشكل أكثر من المحتوى. [15] ص 107

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد تطور المرجع الفرنسي من المخطط المحاسبي العام إلى إنشاء قانون محاسبي، حيث تطورت الطبيعة والقوة القانونية للمعايير المحاسبية الفرنسية كما يلي: [107] ص 35-37

- من 1946 إلى 1947: ميلاد المعايرة المحاسبية بالتوازي مع التخطيط الاقتصادي الوطني.
- من 1947 إلى 1982: اعتبار المخطط المحاسبي العام أساس المعايير المحاسبية مع إطار قانوني ضعيف، إضافة إلى تقوية العلاقة بين المحاسبة والجباية، واتباع التوجه الأوروبي.
- من 1983 إلى 1996: تميزت بتطور التوجه الأوروبي حيث كان للتوجيه الرابع والسابع وتوجيهات أخرى أثر كبير على المحاسبة الفرنسية.
- من 1996 إلى اليوم: تقوية مسار إصدار المعايير وقوتها القانونية، ولم يبق المخطط المحاسبي العام المرجع الوحيد حيث اقتصر على الحسابات الفردية للمؤسسات فقط.

وقد برز بعد 1985م صنفان للمحاسبة هما: صنف خاص بالحسابات السنوية الفردية، وآخر خاص بالحسابات المجمعة الذي يقترب من المحاسبة الأنجلوسكسونية. [40] ص 29

2.1.2.2. هيئات التنظيم المحاسبي في فرنسا

يتم تنظيم المحاسبة في فرنسا بالتعاون بين الدولة (البرلمان والحكومة، إدارة الضرائب، المجلس الوطني للمحاسبة، لجنة التنظيم المحاسبي، هيئة الأسواق المالية،...إلخ)، والمنظمات المهنية (نقابة خبراء المحاسبة والشركة الوطنية لمحافظي الحسابات)،إلا أن القطاع العام يمارس الدور الأكبر.

1.2.1.2.2. المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)

أنشئ سنة 1957م بغرض إصدار الآراء والاقتراحات المحاسبية التي ترسل إلى لجنة التنظيم المحاسبي للمصادقة عليها وإصدارها في شكل أنظمة [108] ص 14، وتتمثل مهامه (حسب المادة 02 من المرسوم رقم 2007-629 المؤرخ في 2007/04/27) فيما يلي: [109] ص 26

- تقديم رأيه المسبق حول كل الإجراءات والقوانين المحاسبية.
- تقديم رأيه حول المعايير المعدة من طرف الهيئات المحاسبية الدولية والأجنبية.
- الربط والتنسيق بين الدراسات والبحوث النظرية والمنهجية، جمع المعلومات، الإشراف على مختلف الدراسات، وإصدار الوثائق المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية والتعليم المحاسبي.
- اقتراح الإجراءات المتعلقة باستغلال الحسابات في صالح المؤسسات ومجموع المهنيين، وإعداد إحصائيات وموازنات وحسابات اقتصادية وطنية.
- إصدار آراء مستعجلة والإجابة عن التساؤلات المطروحة حول تفسير النصوص المحاسبية والقانونية القائمة، حيث أنشئت منذ سنة 1997م لجنة للاستعجالات داخل المجلس. [108] ص 15

ويتكون المجلس الوطني للمحاسبة من مجمع (collège)، لجان متخصصة، لجنة استشارية ومديرية عامة: حيث يعتبر المجمع الجهاز التنفيذي، وهو يحتوي على 16 عضوا (07 أعضاء يمثلون

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

القطاع العام، و07 أعضاء يتم اختيارهم حسب كفاءتهم الاقتصادية والمحاسبية يعينهم وزير الاقتصاد)، وهو يهتم بتبني معايير محاسبية وطنية وإعطاء رأيه حول المعايير المعدة من طرف المنظمات الدولية للمحاسبة، كما يصدر أيضا آراء مستعجلة كانت تصدرها اللجنة الاستعجالية سابقا.

ويتم تحضير مشاريع الآراء حسب طبيعة مواضيعها من طرف لجنتين دائمتين (تتضمن كل لجنة 09 أعضاء، منهم الرئيس ونائبه وهما عضوان في المجمع):

- لجنة معايير المحاسبة الوطنية: مكلفة بإعداد مشاريع الآراء حول معايير المحاسبية الوطنية المطبقة على الأشخاص الخاضعين لإلزامية قانونية بإعداد الوثائق المحاسبية.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية: مكلفة بالتنسيق مع مختلف الهيئات الدولية والإقليمية، وإعداد مشاريع آراء حول المعايير التي تصدرها وحول تطبيقها.
- لجنة معايير المحاسبة العمومية (تم تنصيبها قبل صدور قانون بشأنها)، وهي مكلفة بالتحضير لأعمال مجلس معايير المحاسبة العمومية، ومحاولة تقريبها من المعايير الخاصة.

أما اللجنة الاستشارية فقد تم تشكيلها للتعليق على برنامج العمل السنوي للمجلس الوطني للمحاسبة وتقرير نشاطه، حيث تجتمع على الأقل مرة في السنة بطلب من رئيس المجمع، وتتشكل من 25 عضوا من العالم الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. [109] ص 27

2.2.1.2.2. لجنة التنظيم المحاسبي (CRC)

تم إنشاؤها بموجب القانون المؤرخ في 1998/04/06 المتضمن إصلاح التنظيم المحاسبي، وهي تقوم بإعداد معايير المحاسبة في شكل أنظمة تكون موضوع مصادقة بموجب مراسيم وزارية، ويجب أن يتلاءم ويتوافق عملها مع آراء واقتراحات المجلس الوطني للمحاسبة [108] ص 15، وكان الهدف منها زيادة الشفافية في المعلومات المالية، والتوحيد والانسجام في مسار إعداد معايير المحاسبة، وكذا مرافقة استعمال المعايير الدولية في إعداد الحسابات المجمعة [110] ص 34-35، يرأسها وزير الاقتصاد، وهي تتشكل من 15 عضوا كممثلين للسلطات العمومية (وزارة الاقتصاد، وزارة العدل، وزارة الموازنة، لجنة عمليات البورصة)، والسلطات القضائية، والهيئات المحاسبية المختلفة، إضافة للمؤسسات والمنظمات النقابية للعمال. [40] ص 77-78

3.2.1.2.2. مصف الخبراء المحاسبين (OEC)

تأسس سنة 1945م تحت وصاية وزارة الاقتصاد والمالية والموازنة، وهو يمثل أكبر تجمع لمهنيي المحاسبة في فرنسا، حيث يهدف لتمثيل المهنيين وحمايتهم والدفاع عن مصالحهم، ومرافقتهم في مختلف التطورات التي تعرفها وظائفهم، وهو ينشط في مختلف الهيئات المحاسبية الدولية والأوروبية، كما يهتم بالتنسيق والتعاون مع الدول الفرانكفونية من إفريقيا وآسيا، ويمثل النقابة مجلس أعلى يتكون من

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

66 عضوا منهم 22 رئيسا للمجالس الجهوية، وبإمكان أعضائه التجمع لتشكيل نقابات مهنية وجمعيات لزيادة قوة المهنة، وهو ما يفسر التوجه المتزايد نحو تكريس دور هام للمهنة في تنظيم نفسها، ويمكن إبراز بعض التواريخ المهمة للمهنة في فرنسا كما يلي:

- في 1881م تم تشكيل منظمة هامة للمحاسبين تحت اسم " شركة المحاسبة في فرنسا"، وهي تضم ماسكي الدفاتر والمحاسبين والخبراء المحاسبين سواء كانوا موظفين أو أحرار.
- في 1912 ظهرت هيئة الخبراء المحاسبين لباريس لتجمع أكبر عدد من المهنيين الأحرار.
- في 1927 ظهرت شهادة الخبير المحاسب، وظهرت سنة 1931 الشهادة المهنية للمحاسبة.
- في 1941 شكلت لجنة وزارية تهتم من جهة بالتكوين المهني للخبراء المحاسبين، ومن جهة أخرى تحضير مشاريع القوانين الأساسية للمصف.
- في 1942/04/03 صدر القانون المؤسس لمصف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، والذي أعيد تنظيمه بموجب القانون المؤرخ في 1945/09/19 المحدد للتنظيم المحاسبي.
- في 1968/10/31 صدر قانون يعدل المهام القانونية للخبير المحاسب والمحاسب المعتمد حيث ألغي توظيف المحاسب المعتمد.
- في 1994/08/08 ألغيت مهنة المحاسب المعتمد، وتم توسيع مجال تدخل خبراء المحاسبة.
- سنة 2007 شهدت إصلاح قانون أخلاقيات ممارسة المهنة [111]، إذن يتكون المهنيون في فرنسا حاليا من محافظي حسابات وخبراء محاسبين.

4.2.1.2.2. الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC)

ظهرت وظيفة "المحافظ" أول مرة سنة 1863، إلا أن قانون الشركات المؤرخ في 1867/07/24 هو الذي طرح في خضم الثورة الصناعية ما يسمى بـ"محافظ الشركات"، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام بتنظيم سوق مالي للمساهمة في التنمية الاقتصادية فأدخل القانون المؤرخ في 1966/07/24 وظيفة محافظ الحسابات في القانون التجاري، وقد تم التنظيم الحقيقي للمهنة بموجب المرسوم المؤرخ في 1969/08/12 (المعدل في 2005/05/27، والذي تم إدماجه في القانون التجاري في أوت 2007)، هذا الأخير تضمن تأسيس الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات تحت وصاية وزارة العدل، وهي منظمة مهنية تتكون من منظمة وطنية و33 منظمة جهوية وتجمع أكثر من 15000 محافظ حسابات معتمد في فرنسا، وتتمثل مهامها في إعداد المعايير المهنية للتدقيق، ومتابعة التطورات في التطبيق المهني، إضافة إلى تمثيل محافظي الحسابات والدفاع عن مصالحهم، كما تهتم بتكوينهم المستمر والرقابة على جودة المهام المنجزة من طرفهم، ويتدخل محافظ الحسابات في جميع المجالات، وبصفة عامة يمكن تحديد المؤسسات التي يجب أن تخضع للمراجعة القانونية حسب شكلها القانوني أو حجمها كما يلي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- كل شركات الأسهم، أما باقي المؤسسات التجارية مع توفر مستويات محددة.
- يصبح تعيين محافظ حسابات إلزامي بتوفر خاصيتين مما يلي: (50 عاملا، رقم الأعمال يتجاوز 3.1 مليون أورو، مجموع الميزانية 1.55 مليون أورو).
- تخضع الأشخاص المعنوية الخاضعة لقانون خاص، والتي تمارس نشاط اقتصادي غير تجاري لنفس الخصائص السابقة.
- الجمعيات التي تتلقى سنويا إعانات من الدولة تفوق قيمتها 150000 أورو يجب أن تعد كل سنة ميزانية، جدول حسابات النتائج وملحق، كما عليها أن تعين محافظ للحسابات.

من جانب آخر تأسس المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات (H3C) الذي يعتبر هيئة مستقلة تتمثل مهمتها في الرقابة على مهنة محافظ الحسابات والسهر على احترام أخلاقيات واستقلالية المهنة.[112]

5.2.1.2.2. هيئة الأسواق المالية (AMF)

تأسست بموجب قانون الأمان المالي المؤرخ في 2003/08/01 عن طريق دمج لجنة عمليات البورصة ومجلس الأسواق المالية ومجلس أخلاقيات التسيير المالي، وهي تهدف إلى:

- حماية الاستثمارات في الأدوات المالية والتوظيفات في إطار اللجوء العلني للإدخار.
- توفير المعلومات الشفافة والصادقة للمستثمرين، والسير الحسن لأسواق الأدوات المالية.
- العمل مع المجلس الوطني للمحاسبة لتطوير التطبيق المهني وفقا للمتغيرات البيئية.

وفي إطار حماية مصالح المتعاملين في المجال الاقتصادي (لاسيما في ظل ما اصطلح عليه أزمة الثقة في المعلومات المالية)، صدر سنة 2003 قانون الأمان المالي الذي يهدف إلى تطوير التدقيق القانوني للحسابات، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات لزيادة الشفافية المالية، واهتمت هذه الإجراءات بمجال الحوكمة، حيث حددت مسؤوليات المسيرين ومحافظي الحسابات، كما ألزمت مسيري المؤسسة بإعداد تقرير حول الرقابة الداخلية يكون محل مراجعة من محافظ الحسابات، وقد أبقى قانون الأمان المالي سلطة إصدار معايير التدقيق للشركة الوطنية لمحافظي الحسابات بعد المصادقة عليها في شكل قرارات وزارية، وأخذ رأي المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات.

من جانب آخر تم نشر قانون أخلاقيات المهنة في 2005 ليضبط شروط ممارسة مهام محافظ الحسابات عن طريق مجموعة من القواعد والإجراءات، وأشار إلى أن على محافظ الحسابات احترام أجل سنتين حتى يتمكن من المراجعة القانونية لمؤسسات قدم لها بعض الخدمات. [113]

3.1.2.2. نصوص القانون المحاسبي في فرنسا

يمكن تلخيص أهم مصادر القانون المحاسبي الفرنسي (بعد المخطط المحاسبي العام) كما يلي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.3.1.2.2. القانون التجاري

- القانون 353/83 المؤرخ في 1983/04/30: المتعلق بالالتزامات المحاسبية للتجار الذي أعطى أكثر وضوح للقانون المحاسبي الفرنسي، وتضمن ثلاث فصول كما يلي: الفصل الأول عالج الإجراءات المطبقة على التجار والذي عدل (المواد من 08 إلى 17 للقانون التجاري)، والفصل الثاني تضمن الإجراءات المطبقة على المؤسسات التجارية (أدمج في القانون 66-537 المؤرخ في 1966/07/24)، أما الفصل الثالث فتضمن الإجراءات المطبقة على المؤسسات المدنية التي تستطيع اللجوء العلني للادخار، وتطبيقا لهذا القانون صدر المرسوم 83-1020 المؤرخ في 1983/11/29 الذي يحدد القواعد المتعلقة بمحاسبة التاجر (27 مادة الأولى)، بينما تتعلق المواد الأخرى بالمؤسسات التجارية [106] ص 6-7، وحاليا المواد من L123-12 إلى L123-28 من القانون التجاري (عوضت المواد من 8 إلى 17) تشكل الإطار الوحيد للقواعد المحاسبية العامة المطبقة على كل التجار (طبيعيين أو معنويين). [110] ص 34

- القانون 66-357 المؤرخ في 1966/07/24 حول المؤسسات التجارية يتضمن موادا حول الوثائق المحاسبية الإلزامية، الاهتلاكات، المؤونات، نتائج الدورة، كما أدخل القانون 85-11 المؤرخ في 1985/01/03 في قانون المؤسسات التجارية بعض الالتزامات المتعلقة بالحسابات المجمعة.[114] ص 6

2.3.1.2.2. أنظمة لجنة التنظيم المحاسبي

أصدرت لجنة التنظيم المحاسبي مجموعة أنظمة تضمنت عدة تعديلات – إلا أنها لم تعدل عدة إجراءات منظمة عن طريق نصوص أعلى من الأمر الوزاري كالقوانين والمراسيم-، ومن أهمها نذكر النظام رقم 99/02 المتعلق بالحسابات المجمعة والنظام 99/03 المتضمن المخطط المحاسبي العام. [114] ص 6

3.3.1.2.2. مصادر أخرى للقانون المحاسبي الفرنسي

إضافة لما سبق يشمل القانون المحاسبي الفرنسي المصادر التالية: [106] ص 9-12

- القانون العام للضرائب: تعتبر الضرائب في فرنسا من أهم مصادر القانون المحاسبي، فهي تتدخل في تحديد الأهداف العامة للمحاسبة.

- مجموعة الآراء والتوصيات: الصادرة عن: المجلس الوطني للمحاسبة الذي قام على ضوء هذا بإعداد المخطط المحاسبي العام، الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات فيما يتعلق بمعايير مراجعة الحسابات، ومصف الخبراء المحاسبين الذي يوضح كيفية تطبيق مختلف القوانين المحاسبية، إضافة إلى

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

توصيات لجنة عمليات البورصة (COB) التي أنشئت في 1967/09/29 (والتي أصبحت تسمى هيئة الأسواق المالية فيما بعد كما ذكرنا سابقا).

- قانون العمل: يتضمن بعض القواعد والإجراءات من طبيعة محاسبية، تهتم أساسا بالوثائق المحاسبية لإرسالها إلى ما يعرف بلجنة المؤسسة أو اللجنة الاقتصادية.

- أحكام القضاء (la jurisprudence): التي توضح كيفية تطبيق القواعد المحاسبية الثانوية مثلا حول نشر قوائم مالية مضللة أو توزيع أرباح وهمية (لا تتعلق بتطبيق المبادئ الرئيسية)، كما يمكن الاستناد على قرارات مجلس الدولة في ظل عدم وجود نص جبائي مفصل. [110] ص 46

- الاجتهادات الإدارية (la doctrine administrative): تتمثل في آراء بعض المنظمات التي قد يؤكدها القضاء، والإجابات الوزارية التي توضح وتفسر النصوص المطبقة [110] ص 52، وكذا الدوريات والتعليمات والوثائق الإدارية.

4.1.2.2. المخطط المحاسبي العام الفرنسي

يعتبر المخطط المحاسبي العام المرجع المحاسبي الفرنسي الأساسي، وهو يحتوي على المفاهيم والمبادئ المحاسبية، إضافة إلى طرق القياس والتقييم وعرض القوائم المالية.

1.4.1.2.2. الإطار التصوري المحاسبي الفرنسي

تختلف آلية إصدار المعايير الفرنسية عن المعايير الأمريكية، حيث يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار معايير المحاسبة إضافة إلى الشرح المفصل لآليات تطبيقها، وكذا معالجة المشاكل المطروحة، ويرتكز عمله على ترك المجال مفتوحا لإبداء وجهات النظر دون الاستناد إلى مرجع يتمثل في الأهداف المحددة مسبقا للمحاسبة والقوائم المالية، إلا أن المخطط المحاسبي العام يحوي العديد من المبادئ والمفاهيم والمصطلحات، والعديد من العناصر الموجودة في الإطار التصوري الأمريكي، ولكن دون تحديد المستعملين المستهدفين بالمعلومات المحاسبية بالدرجة الأولى (أي التساوي بين كل الأطراف في حق استعمال المعلومات المحاسبية لاحتياجاتهم الخاصة).

ومنه نجد أن نظام إصدار المعايير الفرنسية يجعل من الإطار التصوري غير واضح في جانب كبير منه، ولهذا الغرض أعدت مجموعة عمل لمصف الخبراء المحاسبين سنة 1996 مشروعا للإطار التصوري الذي لم يلق الاهتمام المناسب، وبعد إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة تم وضع أفواج عمل بغرض تحديد المفاهيم المحاسبية الرئيسية، وإجراء تحليل شامل للمفاهيم المضمنة في المخطط المحاسبي العام، وتلك المقدمة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما يوضح الرغبة في ربط عملية إصدار المعايير الفرنسية بالإطار التصوري الدولي [66] ص 101-102، ويمكن تلخيص المبادئ المحاسبية التي يستند عليها المخطط المحاسبي العام كما يلي: [115] ص 23-29

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- مبدأ القيد المزدوج.
- مبادئ الملاحظة: الوحدة المحاسبية، الدورية، استقلالية الدورات واستمرارية الاستغلال.
- مبادئ التقييم: القياس النقدي، التكلفة التاريخية، الحيطة وتحقق الإيراد.
- مبادئ المسؤولية: قابلية التحقق، ثبات الطرق، عدم المقاصة بين الأصول والخصوم وبين الإيرادات والمصروفات، المعلومة الجيدة والأهمية النسبية.

إلا أن غياب إطار تصوري واضح ومحدد (التعاريف والأهداف وخصائص المعلومات المحاسبية) يطرح عدة تساؤلات، مثلا حول تطبيق مبدأ تغليب الجوهر على الشكل المعتمد في المحاسبة الدولية، ومشكل الاختلاف بين النصوص المحاسبية ونصوص الجباية والقانون التجاري. [10] ص 10

2.4.1.2.2. التطور التاريخي للمخطط المحاسبي العام

تتمثل مختلف نسخ المخطط المحاسبي العام في:الأول- بموجب قرار وزاري في 1947/09/18، الثاني- بموجب قرار وزاري في 1957/05/11، الثالث- بموجب قرار مؤرخ في 1982/04/27،تم تعديله بموجب القرار المؤرخ في 1986/12/09 لإدخال مضمون التوجيه الأوروبي السابع، الرابع- القرار المؤرخ في 1999/06/22 الذي تبنى النظامين 99/02 و99/03 المؤرخين في 1999/04/29 للجنة التنظيم المحاسبي، الخامس- المخطط المحاسبي العام لسنة 2005. [115] ص 38

1.2.4.1.2.2. المخطط المحاسبي العام لسنة 1947

يعتبر هذا المخطط البداية الفعلية للتوحيد المحاسبي في فرنسا، حيث فرضت المتطلبات الاقتصادية لتلك الفترة نظرة اقتصادية كلية (تقديم معلومات لخدمة الإحصاء الاقتصادي والمحاسبة الوطنية) دون إهمال مهام الرقابة، لاسيما المتعلقة بالإدارة الجبائية والدائنين وأدلة الإثبات على المستوى القانوني، إلا أنه قدم مجرد توصيات، فهو لم يكن إلزاميا إلا على بعض المؤسسات المراقبة من طرف الدولة أو المستفيدة من إعانة منها [107] ص 37، وتميز بما يلي: [116] ص 908-907

- الفصل بين المحاسبة العامة والتحليلية.
- التطبيق على كل المؤسسات بغض النظر عن حجمها وقطاع نشاطها (عدا المؤسسات المالية).
- استخدام مخططات محاسبية لضمان توحيد التسجيلات المحاسبية الأساسية بين المؤسسات، مما يسهل إجراء المقارنات عبر الزمان والمكان، كما يسهل عمليات التدقيق الخارجي.

2.2.4.1.2.2. المخطط المحاسبي العام لسنة 1957

تم تعديل المخطط المحاسبي العام ابتداء من 1954، إلا أن هذه المراجعة حملت تعديلات قليلة مست خصوصا أرقام الحسابات تلبية احتياجات المحاسبة الوطنية والإدارة الضريبية، وانطلاقا من

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1959 وبصفة أخص سنة 1965 أصبح المخطط المحاسبي العام إلزاميا على جميع المؤسسات بموجب النصوص الجبائية (القانون المؤرخ في 1959/12/08 والمرسوم المؤرخ في 1965/10/28) التي فرضت على المؤسسات تقديم ميزانية وحساب للأرباح والخسائر مطابقة للنماذج المحددة في المخطط المحاسبي العام، ولم يعلن رسميا عن هذه المراجعة إلا سنة 1971، وهي السنة التي قدم فيها التوجيه الأوروبي الرابع [107] ص 37، ويمكن تفسير تركز جهود التوحيد المحاسبي في المحاسبة العامة بصعوبة جعل المعايير مقبولة من القطاع الخاص (رفض تدخل الدولة)، ولهذا أيضا لا يشمل الإلزام المحاسبة التحليلية التي تعتبر أكثر تعقيدا من المحاسبة العامة [16] ص 21.

3.2.4.1.2.2. المخطط المحاسبي العام لسنة 1982

نشر هذا المخطط في 1982/04/27 عن طريق قرار وزاري، إلا أنه لم يحمل تغييرات جوهرية (حدثت مراجعة أخرى نهاية 1978 وتم إصدارها بقرار وزاري في 1979/06/08)، وقد جاء المخطط المحاسبي العام لسنة 1982 بثلاث إضافات هامة هي:

- اعتماد المبادئ والفروض المحاسبية الأساسية، والخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية، وهو ما قدم بشكل ضمني الإطار التصوري الفرنسي الذي يعتبر بطبيعة الحال غير كافي.
- تبني نماذج الوثائق الشاملة عن طريق مفهوم التدفق خلال الدورة والمنطق الاقتصادي الوظيفي، وتركزت هذه الإضافات حول شكل جدول حسابات النتائج (الأرصدة الوسطية للتسيير وخصوصا مفهوم القيمة المضافة)، واعتماد جدول التمويل الذي منح النظرة الديناميكية للتحليل الاقتصادي الوظيفي.
- تكريس أكثر استقلالية عن الجباية دون الفصل النهائي المطلوب من المؤسسات والمهنيين. [107] ص 38

4.2.4.1.2.2. المخطط المحاسبي العام لسنة 1999

تضمن نظام لجنة التنظيم المحاسبي رقم 99/03 الصادر في 1999/04/29 تعديل المخطط المحاسبي العام بغرض إدخال آراء المجلس الوطني للمحاسبة وزيادة قوة وثبات وتناسق القانون المحاسبي، وكذا زيادة قدرته على التطور والتأقلم مع المتطلبات الجديدة، إلا أنه لم يعالج المحاسبة التحليلية، كما استثنى القواعد المتعلقة بإعداد الحسابات المجمعة التي تطرق لها النظام رقم 99/02. [108] ص 14

وختاما جاء المخطط المحاسبي العام لسنة 2005 الذي أدمجت فيه مجموعة كبيرة من الأنظمة التي أدخلت تعديلات جوهرية في المحاسبة الفرنسية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.4.1.2.2. مميزات المخطط المحاسبي العام

يمكن تلخيص بعض مميزات المخطط المحاسبي العام فيما يلي:

- طريقة التقويم الأساسية هي التكلفة التاريخية معدلة على أساس الحيطة والحذر (أي تخفيض التكلفة الدفترية دون زيادتها)، وهذا حفاظا على مصالح الدائنين لاسيما إدارة الضرائب.
- لا يسمح برسملة الإيجار التمويلي (أخذ الشكل القانوني للعقد وليس الجوهر الاقتصادي).
- يعترف بمصاريف التأسيس على أنها نفقات رأسمالية يجري إطفاؤها لاحقا.
- مصروفات الاهتلاك الإضافية تضاف إلى مخصصات الضرائب.
- لا يسمح بتقييم المخزون السلعي إلا بطريقتي المتوسط المرجح والوارد أولا صادر أولا.
- تطابق الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يؤدي إلى عدم ظهور ضرائب مؤجلة.
- الاعتراف بالخسائر عن فروقات الصرف دون الاعتراف بالأرباح الناتجة عن ذلك.
- يحرص المخطط المحاسبي العام على تشكيل المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات المستقبلية غير المؤكدة، حتى ولو لم تكن تمثل التزامات بتاريخ القوائم المالية. [99] ص 60-61
- يقدم المخطط المحاسبي العام ثلاث أنظمة متمايزة حسب حجم المؤسسة، وهي نقطة إيجابية من جهة حيث يتم مراعاة إمكانيات المؤسسات واحتياجاتها، إلا أنه من جهة ثانية يؤثر على درجة التجانس وقابلية المقارنة في القوائم المالية للمؤسسات الفرنسية.

الجدول رقم (05): أنظمة المخطط المحاسبي العام حسب حجم المؤسسات: [115] ص 39

النظام	حجم المؤسسة	الحسابات
مبسط- Abrégé	المؤسسات الصغيرة مع توفر خاصيتين من الخصائص التالية: - عدد العمال < 10. - رقم الأعمال < 533572 أورو. - مجموع الميزانية < 228674 أورو	تتكون من رقمين
أساسي- De base	المؤسسات متوسطة الحجم	بين 2 و4 أرقام
متطور- Développé	المؤسسات الكبرى	من 2 إلى 4 أرقام فأكثر

- يعتمد المخطط المحاسبي العام ترميزا للحسابات يسهل الأداء المحاسبي كما يلي: [115] ص 40-41
- الأصناف من 1 إلى 7: الرقم 0 في المرتبة الثالثة يمثل حساب إجمالي أو مجمع للاهتلاكات (مثلا الحساب 400 الموردون والحسابات المرتبطة يجمع الحسابات من 401 إلى 409، الحساب 280 اهتلاك الأصول الثابتة المادية).
- الصنف 2: الحساب 8 في المرتبة الثانية يعني الإهتلاكات.
- الأصناف من 2 إلى 5: الحساب 9 في المرتبة الثانية يعني المؤونات.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الأصناف من 1 إلى 7: الحساب 9 في المرتبة الثالثة يمثل حساب معاكس للحساب المرتبط، مثلا: الحساب 60 مشتريات، الحساب 604 مشتريات دراسات وخدمات، الحساب 6094 تخفيضات وتنزيلات وحسومات محصل عليها من مشتريات السلع والخدمات.

- الحساب 9 في الرتبة الأخيرة: يعني حالة غير عادية مثلا ح/409 موردون مدينون.

- هناك تناظر بين حسابات المشتريات وحسابات المخزونات (مثلا: ح/ 311 مشتريات المواد الأولية، ح/ 611 مشتريات المواد الأولية).

- هناك تناظر بين حسابات الإيرادات والمصروفات (مثلا: ح/ 66 مصاريف مالية، ح/ 666 خسائر الصرف- ح/ 76 إيرادات مالية، ح/ 766 مكاسب الصرف).

5.1.2.2. الإصلاح المحاسبي في فرنسا والتوجه الإقليمي والدولي

بدأ الاهتمام في فرنسا بتنظيم الهيئات المحاسبية خصوصا مع الجهود التي يبذلها الإتحاد الأوروبي من جهة، ومتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى.

1.5.1.2.2. الإصلاح المحاسبي

تركزت عملية الإصلاح في إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة سنة 1996، وإصدار قانون الإصلاح المحاسبي في 1998 الذي تضمن إنشاء لجنة التنظيم المحاسبي لزيادة الشفافية والتناسق والانتظام في القوانين المحاسبية الفرنسية، وتوحيد مسار إعداد معايير المحاسبة، وكذا السماح بإعداد الحسابات المجمعة وفق المعايير الدولية أو الأمريكية بدلا من المعايير الفرنسية من خلال المادة السادسة من هذا القانون، إلا أنه بقي للدولة الدور المحوري في التنظيم المحاسبي رغم التمثيل الواسع الذي تحظى به المهنة المحاسبية، حيث تضمن إصلاح 1996 تقليص عدد أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة من 117 إلى 58، وتقليص صغير لدور الدولة (تشكل السلطات العمومية في لجنة التنظيم المحاسبي الأغلبية "15/08"، إلا أن هذه الأخيرة ليس لها الموارد الكافية كما أن أغلب أعضائها هم أعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة حيث يشكلان تقريبا نفس الهيئة). [107] ص 39-41

وفي نهاية 2006 تم فتح ورشة إصلاح كاملة لعملية إصدار معايير المحاسبة والقانون المحاسبي الفرنسي بالنظر إلى التطور في البيئة الوطنية والدولية، والتقريب المتزايد مع المعايير الدولية سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص [109] ص 26، وعلى إثر ذلك تم تعيين رئيس جديد للمجلس الوطني للمحاسبة في 2007/03/13 كلف بتحديث القانون المحاسبي، واقترح هذا الأخير في 2007/04/06 ملفا يتضمن إدماج المجلس الوطني للمحاسبة ولجنة التنظيم المحاسبي في هيئة واحدة تسمى هيئة المعايير المحاسبية "ANC"، وقد أكد أن الوضع الحالي يؤدي إلى إيجاد نصوص متعارضة،

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إضافة إلى الاختلاف في تفسير النصوص سواء في الجانب المحاسبي أو الجبائي، حيث من الأفضل أن تتولى هيئة واحدة عملية إصدار المعايير المحاسبية المعتمدة. [114] ص 6

وتمثلت الخطوة الأولى في إصلاح تسيير المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق المرسوم 629-2007 المؤرخ في 2007/04/27 (المعدل للمرسوم رقم 749-96 المؤرخ في 1996/08/26 حول CNC) [109] ص 26، ليصدر ختاما في 2009/01/22 القانون رقم 2009/79 [117] المتضمن إنشاء هيئة المعايير المحاسبية التي تمارس حسب المادة الأولى من هذا القانون المهام التالية:

- إعداد أنظمة محاسبية عامة وقطاعية يجب احترامها من طرف الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاضعة لالتزام قانوني بإعداد وثائق محاسبية.
- تعطي رأيها حول كل نص تشريعي أو تنظيمي يتضمن إجراءات من طبيعة محاسبية.
- تصدر آراءها ووجهات نظرها حول مسار إعداد معايير المحاسبة الدولية.
- تضمن التنسيق بين البحوث النظرية والمنهجية في المجال المحاسبي.

كما تشير المادة الثانية من نفس القانون أن هيئة المعايير المحاسبية تتضمن مجمعا، لجان متخصصة ولجنة استشارية، وتمارس مهام الهيئة عن طريق المجمع الذي يمكن أن يقدم تفويضا للجان المتخصصة (ما عدا المهمة الأولى)، والذي يتشكل من 16 عضوا من هيئات مختلفة، وتنشر الأنظمة التي تصدرها هيئة المعايير المحاسبية في الجريدة الرسمية بعد المصادقة عليها بمرسوم من طرف وزير الاقتصاد، حيث تستبدل كل النصوص لاسيما الخاصة بالمجلس الوطني للمحاسبة ولجنة التنظيم المحاسبي بالنصوص المرجعية لهيئة معايير المحاسبة.

2.5.1.2.2. تطبيق معايير الإتحاد الأوروبي

تأثرت المحاسبة الفرنسية كغيرها من الدول الأوروبية بتوجيهات وأنظمة الإتحاد الأوروبي، ونذكر في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر: [118] ص 25

- التوجيه الأوروبي الرابع: الصادر في 1978/07/25 المتعلق بالحسابات السنوية الفردية، تم اعتماده بموجب القانون 353-83 المؤرخ في 1983/04/30، الذي أدخل تعديلات جوهرية على القانون التجاري، وكذا قانون الشركات التجارية، كما تم تضمين هذه التعديلات في المخطط المحاسبي العام لسنة 1982 الذي دخل حيز التطبيق ابتداء من 1984/01/01.
- التوجيه الأوروبي السابع: الصادر في 1983/06/11 المتعلق بالحسابات المجمعة، تم اعتماده بموجب القانون 11-85 المؤرخ في 1985/01/03، وكذا المرسوم 221-86 المؤرخ في 1986/02/17، اللذين أحدثا مواد جديدة في قانون الشركات التجارية اعتمدت منهجية إعداد القوائم

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المجمعة التي تم تضمينها في المخطط المحاسبي العام لسنة 1982 عن طريق المرسوم المؤرخ في 1986/12/09 (تم الفصل بين معالجة الحسابات الفردية والمجمعة).

- النظام الأوروبي رقم 2002/1606: الصادر في 2002/07/19 حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد الحسابات المجمعة لمؤسسات الإتحاد الأوروبي ابتداء من 2005/01/01، حيث تم إنشاء جهاز أوروبي لتبني معايير المحاسبة الدولية بعد توفيقها مع البيئة الأوروبية، وبهذا بدأت فرنسا في التحضير لهذا التغيير الهام والجوهري في التطبيق المحاسبي.

إن إدخال مضمون التوجيهين الرابع والسابع في القانون الفرنسي أوجد عدة تناقضات مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي (مثلا مفهوم الصورة الصادقة، مبدأ الملكية وتطوير الملحقات)، فعلى عكس المنطق الاقتصادي للمخطط المحاسبي العام، أصبح مفهوم الملكية القانونية خاصية آمرة وحاكمة في محتوى عناصر الميزانية، حتى لو عرف تطبيقه تعديلات تسمح بتسجيل عناصر في الأصول ليست مملوكة للمؤسسة، إلا أنها تعتبر كأصول ثابتة مثل نفقات البحث والتطوير. [107] ص 38-39

3.5.1.2.2. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فرنسا

إثر النظام الأوروبي رقم 2002/1606 حدد المجلس الوطني للمحاسبة الآلية التالية لتبني معايير المحاسبة الدولية في فرنسا: [108] ص 30

- بالنسبة للمؤسسات التي تلجأ للادخار العام: استعمال معايير المحاسبة الدولية في إعداد الحسابات المجمعة إلزامي ابتداء من 2005/01/01 بالنسبة للمؤسسات التي لها أسهم مدرجة بالبورصة، وابتداء من 2007/01/01 بالنسبة للمؤسسات التي لها سندات مدرجة بالبورصة.
- بالنسبة للمؤسسات غير المدرجة في البورصة: يسمح لها باستعمال معايير المحاسبة الدولية في إعداد الحسابات المجمعة ابتداء من 2005/01/01 (تطبيق اختياري).
- أما الحسابات الفردية: فيبقى إعدادها خاضعا للمعايير الفرنسية حيث لا يسمح فيها باستعمال معايير المحاسبة الدولية.

وأحدث تطبيق معايير المحاسبة الدولية تغييرا جوهريا في فلسفة المحاسبة الفرنسية، وهو ما تطلب إعادة ترتيب نصوص القانون المحاسبي، كما طرح مشكل الفصل بين المحاسبة والجباية [107] ص 43، وقد أشارت التعليمة رقم 2004-1382 المؤرخة في 2004/12/20 أن التوفيق مع التوجهات الأوروبية يجب أن يتم بصفة تدريجية مدروسة، حيث أن إعداد الحسابات الفردية يجب أن يبقى وفق المخطط المحاسبي العام، كما اعتبرت غرفة التجارة والصناعة بباريس أن المؤسسات الفرنسية غير المدرجة في سوق مالي معنية أيضا بمعايير المحاسبة الدولية، وذلك في تقريرها بعنوان «

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تقريب القانون المحاسبي الفرنسي نحو معايير المحاسبة الدولية: اقتراحات محاسبية وجبائية»، والذي ورد في ثلاث أجزاء كما يلي:

- الجزء الأول: حدد تأثير المرجع الدولي على معايير المحاسبة الفرنسية.
- الجزء الثاني: حدد الآثار المحتملة الناتجة عن الاستمرار في مسار التوافق (عدم التأكد في مجال الجباية، المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالتطبيق العملي للقيمة العادلة، الموارد المالية والبشرية الضرورية لتسيير الانتقال إلى المرجع المحاسبي الجديد،...إلخ).
- الجزء الثالث: قدم مجموعة اقتراحات حول مسار الإصلاح المحاسبي وضرورة الحياد الجبائي، كما أشار إلى أن المضي في مسار التوافق يجب أن يكون موضوع تفكير عميق لاسيما حول متطلباته وآثاره، كما يجب أن يراعي اهتمامات وآراء مختلف الأطراف الفاعلة، وأن يكون تدريجيا ومضبوطا ويقدم تسهيلات من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [119] ص 32-33

4.5.1.2.2. المقارنة بين النظام المحاسبي الفرنسي ومعايير المحاسبة الدولية

يمكن حصر أهم الاختلافات بين النظام المحاسبي الفرنسي ومعايير المحاسبة الدولية في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (06): المقارنة بين النظام المحاسبي الفرنسي ومعايير المحاسبة الدولية

[87] ص 7، [105] ص 16-17، [97] ص 50-59

	معايير المحاسبة الدولية	النظام المحاسبي الفرنسي
مصدر المعايير	تنظيم المحاسبة ناتج عن هيئة محاسبية خاصة مستقلة عن أي سلطة عمومية.	تنظيم المحاسبة يتم من طرف السلطات العمومية الفرنسية.
الإطار التصوري	يعتبر أساس إصدار المعايير، ويحدد أهداف القوائم المالية، مستعملي القوائم المالية واحتياجاتهم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تعريف وقياس عناصر القوائم المالية والاعتراف بها، إضافة إلى الفروض المحاسبية الأساسية ومفاهيم رأس المال.	لا يوجد إطار تصوري صريح، حيث يشير النظام ضمنيا إلى مجموعة كبيرة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تبقى غير كافية.
القوائم المالية الميزانية	القوائم المالية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، والملحقات. حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 للمؤسسات الاختيار في تقديم الميزانية حسب العناصر المتداولة، أو تقيمها	القوائم المالية هي الميزانية، جدول حسابات النتائج والملحقات (نظام متمايز حسب حجم المؤسسة). تصنف عناصر الميزانية حسب المصدر أو الاتجاه.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

حسابات النتائج جدول تدفقات الخزينة	حسب درجة سيولة عناصرها، كما يمكن تقديمها في شكل جدول أو قائمة. تصنف الأعباء حسب طبيعتها أو وظائفها، وتقدم المؤسسات التي تقدم حسابات النتائج من خلال تصنيف الأعباء حسب الوظيفة تقدم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء، وخصوصا مخصصات الاهتلاك والمصاريف الخاصة بالعمال. يعتبر من القوائم المالية الأساسية، ويتم تصنيف التدفقات حسب أنشطة: الاستغلال، التمويل، والاستثمار.	تصنف الأعباء حسب الطبيعة أو الوظيفة بالنسبة للحسابات المجمعة، أما الحسابات الفردية فتصنف حسب طبيعتها. يعتبر من العناصر الملحقة.
هل تختلف المعايير حسب نوع وطبيعة المؤسسات؟	تطبق المعايير على كل المؤسسات التي تعد قوائم مالية مهما كانت طبيعة نشاطها. يمكن إيجاد معايير إضافية لمعالجة المشاكل الخاصة بقطاع معين (مثل عقود التأمين)، إلا أنها تستند على نفس الأساس المحاسبي.	البنوك ومؤسسات التأمين لها محاسبة خاصة
هل تختلف المعايير المحاسبية بين الحسابات الفردية والحسابات المجمعة؟	تطبق نفس المعايير على الحسابات الفردية والمجمعة، إلا أن البلدان الأوروبية تلزم المؤسسات التي تلجأ للإعلان العام للادخار بتطبيق المعايير الدولية في إعداد حساباتها المجمعة.	يوجد نوعين من المعايير: جزء خاص بالحسابات الفردية، وجزء أخر خاص بالحسابات المجمعة.
طبيعة المحاسبة	محاسبة من أجل المستثمر (يحكمها منطق الإعلام والاتصال المالي، وتغلب الجوهر الاقتصادي على الشكل): • تطبيق القيمة العادلة. • المعلومة تتميز بأنها اقتصادية أكثر، وموجهة نحو قياس الكفاءة. • وضوح الحسابات: القارئ يجب أن يستطيع تكوين رأي حول المؤسسة إذا كانت له معرفة معقولة حول الأعمال.	محاسبة قانونية وجبائية (يحكمها منطق التطبيق القانوني، وتغلب الشكل على الجوهر الاقتصادي): • تطبيق التكلفة التاريخية. • نظرة قانونية (لا يسجل القرض الايجاري في الميزانية في الحسابات الفردية).
علاقة المحاسبة بالجباية	الفصل التام بين المحاسبة والجباية	هناك ارتباط وثيق بين المحاسبة والجباية حيث توجد العديد من القواعد المحاسبية ذات أصل جبائي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

طرق التقييم	التكلفة التاريخية والقيمة العادلة (حسب الحالة)	التكلفة التاريخية أساسا.
النتيجة الاستثنائية	لا يوجد مفهوم الأحداث غير العادية، حيث تعتبر كل العمليات عادية في إطار نشاط المؤسسة.	تحديد مجموعة من العناصر الاستثنائية بشكل منفصل عن النتيجة الجارية.
الأصول الثابتة المعنوية	تسجل العناصر المعنوية القابلة للتحديد والواقعة تحت مراقبة المؤسسة كأصول ثابتة معنوية، وهذا لا يسمح بتسجيل قائمة الزبائن. ويمكن إعادة التقييم إذا كان هناك سوق خاص بالقيم المعنوية، أو هناك تقييم لنفس العناصر المتجانسة.	تسجل القاعدة التجارية والعلامات التجارية كأصول ثابتة معنوية. ولا يمكن إعادة التقييم.
المخزونات	يمكن استعمال طريقة FIFO أو التكلفة الوسطية المرجحة في التقييم	يمكن استعمال طريقة FIFO وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة، أما طريقة LIFO فيمكن استعمالها في الحسابات المجمعة فقط.
الاهتلاكات	يجب أن يتم التسجيل بشكل منفصل بين العناصر المشكلة للأصل الثابت، والتي لها مدة اهتلاك مختلفة، مثلا: مدة اهتلاك محرك الطائرة تختلف عن باقي الأجزاء.	تحدد النصوص الجبائية طرق ومدة الاهتلاك.
التنازل عن الاستثمارات	يتوقف حساب الإهتلاك بمجرد عرض الاستثمار للتنازل (قرار التنازل).	يتم حساب الاهتلاك إلى غاية التنازل.
رسملة للأعباء (أي اعتبارها أصول)	تسجيل تكاليف التطوير كأصل إذا كانت المؤسسة تحترم مجموعة من الشروط (المعيار المحاسبي الدولي رقم 38). مصاريف البحث تسجل كأعباء. المصاريف الإعدادية تسجل كأعباء يمنع تسجيل الأعباء لتوزيعها على عدة دورات.	تسجل تكاليف البحث والتطوير في الأصول بتوفر شروط(في حالة وجود منافع اقتصادية وتجارية، كما ينبغي أن يكون المشروع مستقل). المصاريف الاعدادية يمكن أن تسجل في الأصول. إمكانية تسجيل بعض الأعباء كأعباء لتوزيعها على عدة دورات.
الاعتراف بالإيرادات	بالنسبة لبيع السلع عند تحويل المنافع والأخطار المنتظرة، أم بالنسبة لتقديم الخدمات فيجب استعمال طريقة التسبيقات.	بالنسبة لبيع السلع عند تحول الملكية، أما عند تقديم الخدمات فيتم الاختيار بين طريقة التسبيقات أو طريقة إتمام الأشغال.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المؤونات	من أجل توفير صورة أكثر دقة عن وضعية المؤسسات، المؤونات جد مقيدة من أجل تجنب التقليل من النتائج - le lissage comptable - ينبغي مراجعة المؤونات عند نهاية كل دورة محاسبية.	في سنة 2000، أدخلت فرنسا تغييرات مهمة في المعايير المحاسبية للاقتراب من المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، حساب مؤونات المخاطر والأعباء لا يسمح بـle lissage du résultat عملية مراجعة المؤونة اختيارية.
عقود الإيجار التمويلي Crédit-bail	تسجل العملية في الأصول حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (الطريقة الوحيدة)، أي يسجل الأصل المعني ضمن عناصر أصول الميزانية.	تسجل العملية في الأصول بالنسبة للحسابات المجمعة (الطريقة المفضلة).
عمليات التجميع	كل المؤسسات التي تفرض عليها المؤسسة سواء رقابة قانون أو حدث un contrôle de droit ou de fait يجب أن يتم تجميعها	يمنع تجميع المؤسسات دون علاقة في رأس المال مع المؤسسة الأم، ولكن مع قانون الأمان المالي المؤرخ في 2003/08/01، تم إزالة هذا الاختلاف.
البيانات القطاعية	حسب قطاعات كل نشاط، وحسب القطاع الجغرافي	يتم الاختيار بين القطاع الجغرافي وقطاع النشاط.

ويمكن تصور آلية التنظيم المحاسبي الفرنسي في الشكل التالي كما يلي:

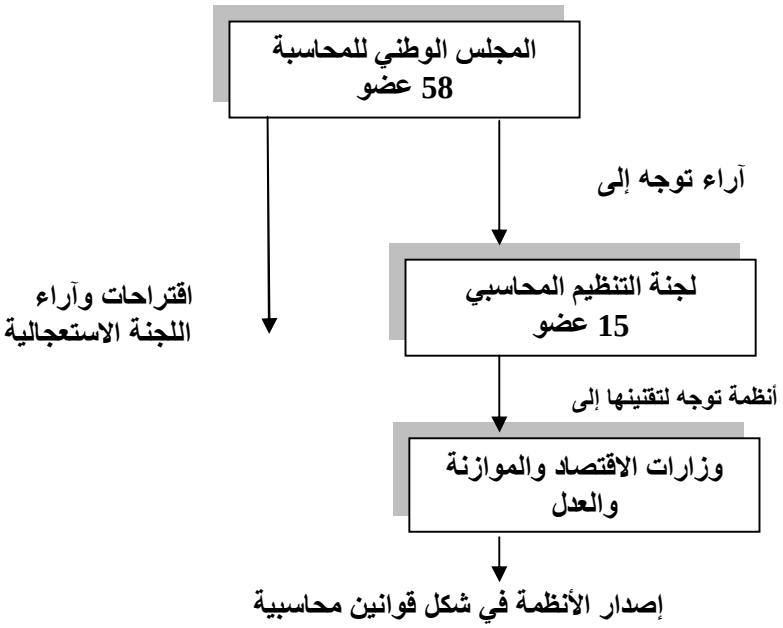

الشكل رقم 08: آلية التنظيم المحاسبي الفرنسي [103]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.2.2. النموذج المحاسبي الأمريكي

بعد دراستنا لنموذج المحاسبة الفرنسية، سنحاول في هذا المطلب التطرق للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث سيتم التركيز على أهم المراحل التي عرفها التنظيم المحاسبي الأمريكي، لننتقل بعد ذلك إلى تحديد أهم الهيئات المنظمة للمحاسبة وآلية عملها، ثم نتطرق إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموما US-GAAP الصادرة عن هذه الهيئات، لنصل في الأخير إلى تصور مستقبل المرجع المحاسبي الأمريكي لاسيما بعد انهيار عدد من كبريات الشركات والأزمات المتتالية التي يعرفها النظام الاقتصادي والمالي الأمريكي، وطرح مسألة التوفيق مع معايير المحاسبية الدولية.

1.2.2.2. التطور التاريخي للمحاسبة في أمريكا

تعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة التيار الأنجلوسكسوني الذي يتكفل القطاع الخاص فيه بمهمة التنظيم المحاسبي عن طريق الشركات الكبرى والمجمعات المهنية وأرباب العمل، ولكن مع اشتداد حدة المنافسة في السوق المالي وبين الشركات متعددة الجنسيات، بدأ يتسع مجال تدخل الدولة في عملية التنظيم المحاسبي [120] ص 57، ويتميز القانون بصفة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية بكونه قانونا عرفيا وليس قانونا مكتوبا مثل النموذج الفرنسي، حيث لكل ولاية قانونها الخاص بالشركات، وتعتبر النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة قليلة نسبيا، كما أن دور الإدارة الجبائية ضعيف في هذا المجال [106] ص 48 نتيجة الفصل التام بين المحاسبة والجباية.

ويجب الإشارة إلى أن المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية تأثرت بعمق بالمحاسبة الإنجليزية نظرا للتشابه بين البلدين بسبب اللغة المشتركة واستعمار المملكة المتحدة للولايات المتحدة الأمريكية لزمن طويل، وكون كثير من الأمريكيين هم أساسا مهاجرون من المملكة المتحدة[99]ص 86

في سنة 1934م تم تأسيس لجنة الاستثمارات والبورصة "SEC" لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م، وبدأت بإلزام المؤسسات الراغبة في الدخول للبورصة بنشر تقارير مالية دورية، حيث تمثل دورها في حماية المستثمرين عن طريق نشر كل المعلومات المفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات، وفوضت هذه اللجنة مهمة وضع المبادئ المحاسبية إلى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين، وذلك عن طريق لجنة المبادئ المحاسبية (بين 1938-1959)، ثم عن طريق مجلس المبادئ المحاسبية (بين 1959-1973)، وأخيرا تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" سنة 1973م الذي يمارس مهامه حاليا تحت رقابة لجنة الاستثمارات والبورصة. [120] ص 59-60

ويمكن تحديد البيئة الاقتصادية، القانونية والجبائية في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتباطها بالمحاسبة كما يلي: [121] ص 141-143

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- البيئة الاقتصادية: في بداية القرن العشرين تطورت المؤسسات الأمريكية مما أدى إلى نمو العمليات حول رأسمالها، فبرزت الحاجة إلى معلومات مالية أكثر شفافية ومصداقية، حيث أن أزمة 1929 أدت إلى عدم رضا مستعملي التقارير المالية، فبدأت جهود تحسين المعلومة المحاسبية والمالية من طرف الحكومة وهيئات البورصة والمهنة المحاسبية، من جهة أخرى يعتبر السوق الأمريكي بمثابة سوق عالمي حيث يحتل المستثمرون الأمريكيون مكانة هامة في مجال الأعمال، وهو ما جعل مجلس معايير المحاسبة المالية يساهم بصفة كبيرة ونشطة في إصدار معايير المحاسبة الدولية.
- البيئة القانونية: تنوع المجتمعات في أمريكا نتج عنه عدم القدرة على وضع نصوص قانونية موحدة وملزمة في هذا المجال.
- البيئة الجبائية: هناك فصل تام بين قواعد تحديد النتيجة الجبائية والمبادئ المحاسبية.

2.2.2..2. هيئات التنظيم المحاسبي في أمريكا

تنقسم هيئات التنظيم المحاسبي في أمريكا إلى عمومية ومهنية، ولكن تحظى المهنة بالجانب والمجال الأكبر في مسار إصدار معايير المحاسبة والتدقيق.

1.2.2.2.2. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين AICPA

أسس هذا المعهد عام 1887م [122]، وهو منظمة مهنية للمحاسبين المجازين بممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتبعه لجنتان هما "اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة" التي تهتم بالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف، ولجنة "معايير التدقيق". [8] ص 51

في البداية كان AICPA يرى ضرورة ترك كل مؤسسة حرة في اختيار طرقها المحاسبية الخاصة ضمن حدود واسعة، على أن تفصح عنها وتستمر في استخدامها من عام لآخر، حيث أعدت لجنة منبثقة من المعهد مبادئ عامة تم إقرارها من بورصة الأوراق المالية لنيويورك عام 1932م، فكانت المحاولة الأولى التي فرضت على المؤسسات المسجلة بالبورصة مجموعة شروط ومبادئ. [99] ص 90-91

وفي عام 1936م اعتمد المعهد مصطلح « مبادئ محاسبية مقبولة عموما»، وكان الاهتمام موجها لمبدأ الثبات في اتباع النسق، بعد ذلك تم تكوين لجنة الإجراءات المحاسبية سنة 1938م التي اكتفت بمناقشة المشكلات الجارية وإصدار توصيات تمثل ردود فعل سريعة لحل مشاكل التطبيق العملي ضمن 51 بحثا باسم "منشورات بحوث المحاسبة"، كما قدمت لجنة المصطلحات المحاسبية المشكلة عام 1949م أربعة منشورات باسم "منشورات مصطلحات المحاسبة" لتوحيد مضمون المفاهيم المحاسبية، وقد أعطت SEC لتوصيات المعهد صفة شبه رسمية بعدما ألزمت المؤسسات المسجلة بالبورصة بجعل قوائمها المالية المنشورة تنسجم مع هذه التوصيات. [8] ص 52-53

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إلا أن لجنة الإجراءات المحاسبية تعرضت للعديد من النقد حول كيفية إصدار معاييرها (البطء، عدم الاستناد على أسس نظرية بحثية، عدم التناسق والانسجام بين المعايير،...) [11] ص 32، لذلك كون المعهد سنة 1959م مجلس المبادئ المحاسبية بهدف تطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ونشر هذا المجلس 31 رأيا ملزما لأعضاء المعهد، كما نشر سلسلة توضيحية، إضافة إلى أربع بيانات تعالج موضوعات مختلفة، وسلسلة باسم "دراسات في بحوث المحاسبة" قام بها باحثون مستقلون أو تابعون لإدارة المعهد [8] ص 54-55. وتعرض مجلس المبادئ المحاسبية بدوره لانتقادات عديدة تركزت في عدم تكريس الاستقلالية ووجود مشاكل في هيكل المجلس مع تلقائية عضوية شركات المراجعة الكبرى الثمانية آنذاك، إضافة إلى عدم إنجاز الأعمال المطلوبة بالسرعة الكافية، حيث أدى نقص التأييد لبعض إصدارات المعهد إلى تبنيه القاعدة 203 من أدبيات السلوك المهني التي تشترط الإفصاح عن أي انحراف عن مبادئه وآرائه إذا كان أثر هذا الانحراف جوهريا [11] ص 34-35، لذلك انعقد عام 1971م مؤتمر في واشنطن ضم بعض أعضاء المعهد بهدف إعادة النظر في أسلوب صياغة مبادئ المحاسبة، وقد نتج عنه تشكيل لجنة تروبلود [123] ولجنة ويت التي أدى تقريرها إلى تشكيل مجلس معايير المحاسبة المالية عام 1973م (الانتقال من صياغة المبادئ إلى المعايير). [99] ص 92

ويقوم AICPA حاليا بإصدار معايير التدقيق، وتقديم اقتراحات وآراء حول بعض النقاط المحاسبية غير المتعلقة بمجلس معايير المحاسبة المالية (SOP-STATEMENTS OF POSITION).

ومن أهم ما نشر المعهد:- مجلة المحاسبة التي تهتم بنشر المقالات والبحوث الخاصة بمهنة المحاسبة، وكذا نشرات مجلس معايير المحاسبة المالية والمعايير التي يصدرها المعهد.- نشرات معايير المراجعة.- النشرات المختلفة المختصة بالمعايير والمبادئ والإجراءات المحاسبية (نشرات البحوث المحاسبية ARB، ومجموعة الآراء المحاسبية حول العديد من المشكلات المحاسبية).[2] ص 8

ويعقد المعهد امتحان القبول لمزاولة المهنة حيث لا يوجد فصل بين مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، ومن أجل ممارسة المهنة يجب توفر الشروط التالية: [121] ص 143-144

- القيام بدراسات عليا في المحاسبة على الأقل "150 ساعة" لاجتياز الامتحان.
- النجاح في الامتحان الذي ينظمه AICPA، والذي يحوي أربع أقسام هي:- قانون الأعمال والمسؤولية المهنية– التدقيق- المحاسبة والتقرير الضريبي، إدارة الأعمال،...- المحاسبة المالية والتقرير عن أعمال المؤسسات.
- في بعض الولايات تشترط الخبرة لعدد من السنوات قبل اجتياز الامتحان وبعده.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- يسجل الخبير المحاسب نفسه في جدول المحاسبين للولاية التي يعمل فيها، ويصبح عضوا في AICPA على المستوى الوطني، ويلتزم بالتكوين المتواصل للاحتفاظ برخصته، وتختلف الشروط في هذا الشأن حسب الولايات.

2.2.2.2.2. لجنة الاستثمارات والبورصة SEC

عبرت لجنة الاستثمارات والبورصة (التي أشرنا لها سابقا) سنة 1938م في سلسلة الإصدارات المحاسبية رقم 04 عن السماح للقطاع الخاص بإيجاد المبادئ المحاسبية، وأشارت إلى أن التقارير المقدمة إلى لجنة تداول الأوراق المالية يجب إعدادها وفق المبادئ التي تلقى قبولا عاما [11] ص 30 ، وقد تعمدت SEC الإبقاء على دور استشاري في مجال وضع مبادئ المحاسبة ومعاييرها تاركة المنظمات المهنية المختصة لتتخذ مثل هذه القرارات، ما عدا بعض الحالات الخاصة.[99] ص 87

3.2.2.2.2. مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

نتيجة لتقرير لجنة ويت تم عام 1973م تكوين مجلس معايير المحاسبة المالية [9] ص 31-32 كهيئة مستقلة مكلفة بإعداد معايير المحاسبة الأمريكية، وهو يتكون من سبعة أعضاء يعملون بنظام الوقت الكامل، ويشغل فريقا من 40 شخصا حيث تفوق ميزانيته 15 مليون أورو، كما أن المعايير والنصوص التي يصدرها تطبق وتحترم مباشرة دون الحاجة للمصادقة عليها من طرف السلطات العمومية [124] ص 16، وقد تم في المقابل إنشاء مجلس منفصل لمعايير المحاسبة الحكومية GASB لتنظيم عملية التقرير في المؤسسات الحكومية غير الهادفة للربح، حيث استمر الجدل بين المنظمتين حول وضع المعايير في بعض القضايا المحاسبية للمؤسسات غير الهادفة للربح. [52] ص 20

ويتكون مجلس معايير المحاسبة المالية من مجلس للأمناء يتم تعيينهم من ثمان منظمات (AAA،AICPA،جمعية إدارة الاستثمارات والبحث،...)، وتديره مؤسسة المحاسبة المالية FAF التي تتكون من 15 أمينا، والتي تعين المجلس الاستشاري الذي يقدم الاستشارة بشأن أهم الموضوعات، إضافة إلى أعضاء المجلس السبعة وتمويل مختلف المهام والوظائف. [11] ص 36

ومنذ تأسيسه يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية على إرساء إطار تصوري يتمثل في نظام متناسق من الأهداف والمبادئ الأساسية المرتبطة ببعضها البعض التي تبين طبيعة ودور وحدود المحاسبة والقوائم المالية، ويعتبر كدليل للوصول عن طريق الاستنتاج إلى معايير محاسبية متماسكة – un générateur de norme-، كما يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من شرح وتفسير حسابات المؤسسة، ويستخدمه مراقبوا الحسابات كأداة تقييم، كما يستخدمه منتجو المعلومات المحاسبية في إيجاد الحلول للمشاكل التي لم يتطرق FASB لها، إضافة لهذا فإن للإطار التصوري دور بيداغوجي يتعلق بالتعليم المحاسبي (توفير وضبط الأسس النظرية الضرورية).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويعتبر الإطار التصوري حلا لضمان استقلالية عملية إصدار المعايير، حيث يحدد FASB خياراته وفق نظرة علمية بعيدة عن الضغوطات، ويهتم بالمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فنقل المحاسبة من قيود القانون إلى القيود الاقتصادية، وبذلك حدد مستخدمي المعلومات المحاسبية بالدرجة الأولى في المستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وزيادة فعالية الأسواق المالية، ورغم ذلك وجهت للإطار التصوري عدة انتقادات منها:-هو قليل الفعالية.– هو إطار نظري للممارسات المحاسبية لفترة معينة.– التشكيك في قدرته على الإيصال إلى معايير محاسبية تمكن من حل المشاكل المستقبلية.– عدم التناسق في بعض النقاط.– غموض بعض التعريفات وعدم التطرق بصفة جيدة لبعض النقاط الضرورية [66] ص 94-97، و يمكن تلخيص مضمون الإطار التصوري المحاسبي الأمريكي في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الإطار التصوري الأمريكي [58] ص 43-44

البيان	السنة	المضمون
01	1978	أهداف التقرير المالي لمنشآت الأعمال، عرض أهداف المحاسبة والغرض منها.
02	1980	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أي الخصائص والصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات.
03	1980	عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال، حيث عرض مفاهيم القوائم المالية وتعاريف البنود التي تتضمنها مثل الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصروفات والمكاسب،...
04	1980	أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح.
05	1984	الإعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال، حدد أربعة معايير للاعتراف والإثبات المحاسبي لعناصر القوائم المالية وقدم بعض الإرشادات حول نوعية المعلومات التي يلزم أن تتضمنها القوائم المالية ومتى يتم ذلك.
06	1985	عناصر القوائم المالية الذي ألغى البيان رقم 04 وحل محل البيان رقم 03، ووسع مجال تطبيقه ليشمل منظمات الأعمال والمنظمات غير الهادفة للربح في نفس الوقت.
07	2000	استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية.

ويصدر مجلس معايير المحاسبة المالية أربعة أنواع من المنشورات هي:- المعايير المفاهيمية (الإطار التصوري).– معايير المحاسبة المالية وتفسيراتها.- النشرات الفنية التي تجيب على الأسئلة المطروحة عند تطبيق المبادئ المحاسبية.– نصوص لجنة المهام الخاصة للقضايا الطارئة التي تعالج المواضيع التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبي. [121] ص 145

وقد قدم موظفو SEC إلى الكونغرس سنة 2003 مجموعة توصيات بشأن مجلس معايير المحاسبة المالية تمثلت في ضرورة الاستناد على أهداف محددة مسبقا بشكل جيد، البحث في قصور الإطار التصوري، انفراد المجلس بسلطة وضع معايير المحاسبة، الاستمرار في جهود التقارب الدولي، العمل على إعادة تحديد الهيكل الهرمي للمبادئ المحاسبية، الزيادة من قدرة الوصول إلى الأدبيات

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الرسمية، وأخيرا قيام المجلس بمراجعة شاملة لأدبياته لتحديد المعايير التي تعتمد بشكل أكبر على القواعد، وتبني خطة لتغيير هذه المعايير، وقد استجاب المجلس لهذه التوصيات في جويلية 2004، وقرر الاستمرار في عدد من المبادرات الهادفة لتحسين جودة معاييره. [11] ص 102

4.2.2.2.2. الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA

تكونت سنة 1916م باسم الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة في الجامعات التي ركزت مبدئيا على الأمور المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية دون التدخل في الأمور المتعلقة بتطوير نظرية المحاسبة، وفي سنة 1935م غيرت اسمها لتصبح الجمعية الأمريكية للمحاسبة وأعلنت عن نيتها في توسيع أنشطتها في البحث والتطوير للمبادئ والمعايير المحاسبية [11] ص 28-29، وهي منظمة علمية تضم بالدرجة الأولى أساتذة المحاسبة في الجامعات حيث يعبرون عن آرائهم حول مواضيع محاسبية مختلفة، تصدر منذ سنة 1926م دورية ربع سنوية لها مكانة علمية مرموقة تسمى "مجلة المحاسبة"، كما تصدر منشورات باسم " أخبار تدريس المحاسبة "، وقد أثمرت جهودها بإصدار عدة دراسات وبحوث تهدف لصياغة نظرية للمحاسبة، وكذا معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة، وقد اعتمدت الجمعية في دراساتها الأولى المنهج الاستقرائي، ثم تحولت تدريجيا إلى المنهج الاستنباطي. [8] ص 58-60

3.2.2.2. المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما ومستقبلها:

1.3.2.2.2. المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما

تم استعمال مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما -GAAP- أول مرة سنة 1964، وذلك عندما ألزم AICPA المدققين بالإشارة في تقاريرهم إلى احترام المؤسسات المدققة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وقدم AICPA ترتيبا لهذه المبادئ في خمس مستويات كما يلي: [106] ص 55-56

- معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة المالية، آراء ومعايير وبحوث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين، حيث تشكل هذه النصوص المبادئ المحاسبية الرسمية.
- النشرات الفنية لمجلس معايير المحاسبة المالية، دليل التدقيق والمحاسبة حسب قطاع النشاط وآراء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين.
- الإجراءات التطبيقية للمعايير المحاسبية التي تصدرها لجنة مجلس معايير المحاسبة المالية المسماة (ETIF-EMERGING ISSUES TASK FORCE)، والتي يجب أن تلتزم بها كل المؤسسات المسجلة في لجنة الاستثمارات والبورصة (بشرط قبولها الرسمي من مجلس معايير المحاسبة المالية)، النشرات التطبيقية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين.
- التفسيرات المحاسبية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين، النصوص أسئلة أجوبة لمجلس معايير المحاسبة المالية، التطبيقات المحاسبية ذات الانتشار الواسع والمتعلقة بأنشطة معينة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- نصوص محاسبية أخرى مثل: الآراء التصورية للـFASB، المعايير IAS/IFRS،....

2.3.2.2.2. عرض القوائم المالية الأمريكية

يتميز العرض المحاسبي الأمريكي بالمرونة عكس النموذج الفرنسي، حيث لا تحدد المعايير والنصوص القانونية مخططا للحسابات (أسماء وأرقام الحسابات)، ونماذج للقوائم المالية، وتقوم المؤسسات الأمريكية بوضع وترتيب الحسابات حسب احتياجاتها، كما تعرض قوائمها المالية بشكل مبسط مع احترام بعض المتطلبات (أصناف وأرصدة معينة)، ولا يوجد تطابق بين القوائم المالية والوثائق الجبائية [121] ص 147، وتتمثل القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الأمريكية في: [121] ص 150-154

* الميزانية: تتميز بما يلي:

- وجود ثلاث أصناف: الأصول، الديون والأموال الخاصة.
- تقارن الميزانية بين دورتين متتاليتين.
- لا يوجد خانات مفصولة للمبالغ الخام، الاهتلاكات أو المؤونات والمبالغ الصافية.
- الديون والحقوق ترتب حسب درجة الإستحقاقية والسيولة.
- تشكل أصناف الأصول والخصوم للضرائب المؤجلة الفرق بين النتيجة المحاسبية والجبائية.
- تخصص نتيجة الدورة عند قفل الحسابات حيث تعرض الميزانية بعد توزيع النتيجة.
- هناك ثلاث طرق للعرض (شكل حسابات، نموذج قائمة أو النموذج المالي).

* جدول حسابات النتائج: هناك حرية كبيرة في عرض جدول حسابات النتائج، وفي تصنيف وترتيب الأعباء والإيرادات (حسب الطبيعة، الوظيفة أو حسب مركز المسؤولية)، حيث يوجد الشكل المبسط "single step" (الإيرادات – المصاريف = النتيجة)، كما يوجد الشكل المتعدد " multiple step" أين يتم التفرقة بين الأنشطة الرئيسية والفرعية أو الثانوية، وهو المفضل لأنه يحسن المعلومة المقدمة، ومهما كانت طبيعة العرض، هناك مجموعة عمليات يجب عرضها مثل العناصر الاستثنائية والآثار الناتجة عن تغيير المبادئ والطرق المحاسبية، كما يتركز حساب النتائج في المبيعات وتكلفتها (أما في فرنسا فيتركز حول مفهوم الإنتاج الإجمالي من أجل تسهيل حساب القيمة المضافة للمؤسسة).

* قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تحدد التغير في وضعية الأسهم، إضافة إلى النتائج الموزعة.

* قائمة التدفقات النقدية: أكد عليها معيار FASB رقم 95 الصادر في نوفمبر 1987.

* الملحقات: لها أهمية كبيرة، حيث تكمل المعلومات الواردة في القوائم المالية، وتم ترك مرونة كبيرة لها شريطة أن تكون واضحة ومفهومة وهامة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.3.2.2.2. مستقبل المرجع المحاسبي الأمريكي US-GAAP

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بوضع معايير ذات استعمال عالمي يطرح التساؤل حول مستقبل المرجع الأمريكي خصوصا مع الأحداث الخطيرة والأزمات التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي من فترة لأخرى.

1.3.3.2.2.2. انهيار بعض الشركات الكبرى وأثره على المحاسبة

شهد مطلع القرن الحالي انهيار بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتها شركة "ENRON" التي كانت من كبريات شركات الطاقة، وقد أدى هذا الفشل إلى خسائر مالية معتبرة وتسريح عدد كبير من العمال، وعلى إثر ذلك وجهت الاتهامات لمعايير المحاسبة الأمريكية، فبدأت المطالبة بضرورة التوجه نحو المعايير الدولية [67]، وبغرض تصوير حجم القضية وانعكاساتها نلخص قصة انهيار شركة إنرون فيما يلي: [11] ص 51-56

كانت أسهم الشركة في 2001/01/01 تباع بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد، وقد راجعت حساباتها عدة شركات مراجعة دون الإشارة إلى أي مشاكل جوهرية، وقد كانت الشركة تستخدم ما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة بهدف الوصول إلى سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر، حيث يسمح للشركة بزيادة مستوى الرفع المالي والعائد على الأصول دون التقرير عن الدين في ميزانيتها (ظلت خسائر كبيرة لهذه الأصول بعيدة عن دفاتر الشركة)، ولتعويض المستثمرين في هذه الوحدات أو الشركات عن تحملهم للمخاطر تعهدت الشركة بإصدار أسهم إضافية، ومع انخفاض قيمة أصول هذه الشركات بدأت شركة إنرون في تحمل التزامات أكبر وأكبر بإصدار أسهم إضافية، وقد ازدادت المسألة تعقيدا مع انخفاض أسهم الشركة.

وفي 2001/10/16 أفصحت الشركة عن خسائر في الربع الثالث، وانخفضت قيمة السهم إلى 33 دولار، وفي 10/28 شكلت لجنة تحقيق خلصت إلى أن بعض موظفي الشركة متورطون بصورة مباشرة مع الشركات ذات الأغراض الخاصة، وأنهم حصلوا على عشرات ملايين الدولارات، وأن عدة عمليات كانت تهدف لتحقيق نتائج مرغوبة في القوائم المالية، وهي لا تعتمد على أهداف اقتصادية مشروعة أو تحويل للمخاطرة، حيث طلبت SEC معلومات عن الوحدات خارج ميزانية الشركة التي انخفض سهمها إلى ما يزيد قليلا عن 20 دولار.

وفي 11/12 تم الإعلان عن الأرباح المعدلة في الفترة 1997-2000، وهو ما أدى إلى خسارة تقدر بـ600 مليون دولار، وانخفض سعر السهم إلى 08 دولار تقريبا، لتتقدم الشركة أخيرا بإجراءات الإفلاس في 2001/12/02.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتعتبر شركات المراجعة أحد أهم العوامل أمام تفاقم أزمة انهيار الشركات، حيث اهتمت بخدمات الاستشارة الأكثر مردودية، والتي قد تتعارض مع عملية المراجعة القانونية، لذا لا بد من التطرق إلى شركة ARTHUR ANDERSEN التي كانت خامس أكبر شركة مراجعة في العالم (توظف 8500 عامل في 84 دولة)، والتي قدمت خدمات متعددة لشركة إنرون عدا وظيفة المراجعة القانونية تصل إلى حد إسناد بعد وظائف المراجعة الداخلية (التي منعها قانون Sarbanes-OXLEY)، وتعتبر شركة إنرون رابع أكبر فشل في المراجعة يؤثر على ARTHUR ANDERSEN منذ 1999، حيث بدأت الشكوك حول مدى استقلالية شركة المراجعة عن شركة إنرون، وفي 2002/06/15 تم إدانتها بتهمة تضليل العدالة، ومنعت من العمل والتقرير عن عمليات المراجعة المقدمة للجنة تداول الأوراق المالية بعد أوت 2002م، ثم خرجت من النشاط بصفة كلية.

ونتيجة لهذه الأحداث وقع الرئيس الأمريكي في جويلية 2002 قانون Sarbanes-OXLEY الذي يفرض عددا من قواعد التحكم المؤسسي على المؤسسات التي يتداول الجمهور أوراقها المالية، وهـذا مـا يدفعنـا إلـى التساؤل عن صحة افتراض عـدم تدخـل الدولـة فـي التنظيم المحاسبـي الأمريكـي ومدى واقعيتـه.

ومن الدروس المستفادة من انهيار شركة إنرون وغيرها من الشركات نذكر ما يلي:[125]ص 289

- الاهتمام بموضوع أخلاقيات وسلوكيات المهنة المحاسبية والنشاط الاقتصادي عموما من الجهات الرسمية والأكاديمية والمهنية.
- ضرورة ربط المبادئ الأخلاقية التي تحول دون وقوع الغش والاختلاس بمبادئ الإسلام المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لأنها المانع دون وقوع الخيانة والغش.
- الاهتمام بحوكمة الشركات لحمايتها وحماية حقوق ملاكها والجهات الأخرى المستفيدة منها.

2.3.3.2.2.2. التوفيق بين المعايير الأمريكية والمرجع الدولي

كان تطبيق المرجع المحاسبي الأمريكي منتشرا نظرا لتأثير الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا متطلبات SEC من أجل الدخول للسوق المالي الأمريكي، إلا أنها تراجعت وأصبح من الضروري البحث عن معايير دولية، حيث من أهم أسباب تراجع انتشار US-GAAP على المستوى الدولي:

- إعدادها دون أي تدخل أو مساعدة من خارج الولايات المتحدة الأمريكية.
- هي معايير جد مفصلة مما يبرز صعوبة التحكم فيها.
- الشركات المطبقة لها تخضع تلقائيا لرقابة SEC.
- الاعتقاد السائد بأن هذه المعايير تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى.
- الفضـائـح الكبيـرة التـي شهدهـا الاقتصـاد الأمريكي (انهيار العديد من كبريات الشركات).[108] ص20

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، وإن كانت لا تلتزم بها ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، ومع تزايد وتيرة العولمة في المعايير المحاسبية، وبعد أن تشكلت ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية، وكذلك نتيجة لبعض الكوارث المحاسبية التي وقعت في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية تقترب من المعايير الدولية وفق شقين: الأول تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية، والثاني تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية [126]، حيث وفي تقرير لـFASB عام 1998 بخصوص مستقبل المعايير المحاسبية الدولية، أعلن أن استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية لتطبق في كل أنحاء العالم أمر مرغوب فيه ويمكن تحقيقه [127] ص 9، لذلك وفي ذات السياق تم إبرام اتفاق بين IASB وFASB في 2002/10/29 يسمى "l'accord de NORWALK" بغرض التقريب بين معاييرهما، وينص هذا الاتفاق على مراجعة المعايير السابقة بهدف تقيل الفروقات الموجودة، وكذا العمل المشترك في إصدار المعايير مستقبلا بين الهيئتين.[108] ص21

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، بدأ العمل على وضع إطار تصوري مشترك، حيث تم إصدار وثيقة نقاش تقترح أن يكون للقوائم المالية هدف واحد هو توفير معلومات مفيدة للمستعملين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والاقتراض وقرارات أخرى تتعلق بتخصيص الموارد (في المقابل يضيف الإطار التصوري للمرجع المحاسبي الدولي أن القوائم المالية تظهر أيضا نتائج التسيير أو مقارنة النتائج المحققة بالموارد التي وضعت تحت تصرف المسيرين)، وأول مشكل طرح هو اختلاف المعنى عند الترجمة فمثلا في النسخة الإنجليزية نجد كلمة "stewardship"، وهي غير سهلة للترجمة إلى الفرنسية (هل يتم التركيز على عملية التسيير أو مسؤولية المسير)، وقد تم اقتراح إزالة هدف تقييم المسيرين لأنه مضمن في هدف المساعدة على اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد.

واستقبلت الهيئتين 179 جوابا حول وثيقة النقاش أغلبها رأت أن مستعملي القوائم المالية لا يأخذون فقط قرارات تخصيص مواردهم (لا تساعد فقط المستثمرين في اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأسهم، زيادة أو تخفيض استثماراتهم)، بل عليهم اتخاذ قرار الاستثمار في إستراتيجية المؤسسة، وهل من الواجب الاحتفاظ بالمسيرين أو تعويضهم (الحكم على نوعية التسيير وليس على نتائجه فقط)، إضافة إلى ذلك تم طرح موضوع التكلفة التاريخية وعلاقته بالقوائم المالية، وضرورة الاهتمام بالمعلومات السابقة دون إهمال توفير معلومات عن الفترات المستقبلية [128] ص 4، ومن بين الإجراءات المتخذة من كلا الهيئتين في هذا الإطار:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الخطوات التي اتخذها FASB: أصدر أربع مسودات لتعديل أربعة معايير حتى تتوافق مع المعايير الدولية هي: المحاسبة عن التغيرات المحاسبية، ربح السهم، مبادلة الأصول غير النقدية، قياس تكلفة المخزون، إضافة إلى مشروع يتعلق بتبويب الالتزامات المتداولة وغير المتداولة.

- الخطوات التي اتبعها IASB: أصدر مسودة رقم (4) حول معيار التخلص من الأصول غير المتداولة والإفصاح عن العمليات المتوقفة، وذلك لتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 35 ليتوافق مع المعيار الأمريكي، كما يوجد تعاون بين المجلسين لدراسة الاختلافات المحاسبية فيما يتعلق بما يلي: تكاليف البحوث والتطوير، ضرائب الدخل، التقرير عن القوائم المالية، الاندماج، حوافز منح الأسهم، الاعتراف بالإيراد،...إلخ. [126]

وانطلاقا مما سبق يمكن تلخيص آلية التنظيم المحاسبي الأمريكي كما يلي:

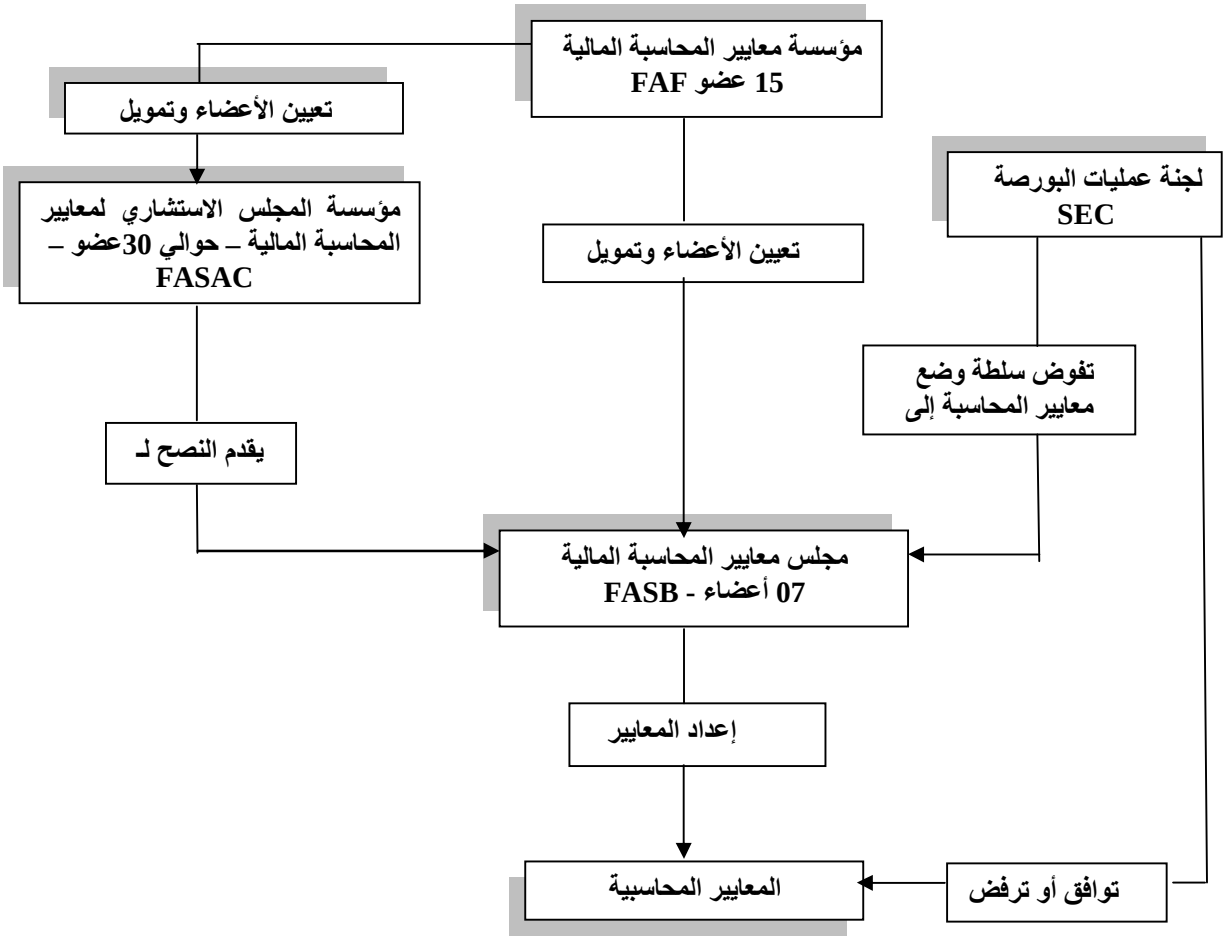

الشكل رقم 09: آلية التنظيم المحاسبي الأمريكي [103]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثاني

اتضح لنا من خلال هذا الفصل التقارب الكبير والتكامل بين مفهوم التنظير والتنظيم المحاسبي، فبينما يعمل التنظير على تحديد الإطار المفاهيمي النظري للمحاسبة، يحاول التنظيم وضع الآلية المناسبة لإنتاج المفاهيم النظرية المختلفة وإدخالها في سياق التطبيق العملي.

وقد اهتمت المحاسبة الدولية التي أخرجت المحاسبة من الإطار الوطني إلى الدولي بتحديد أنواع النظم المحاسبية وأسباب الاختلافات بينها، حيث تبين وجود مجموعة من العوامل البيئية المؤثرة (العامل الاقتصادي، المالي، الثقافي،...) التي تعد المحدد الرئيسي لاختيار نظام محاسبي معين دون سواه، إلا أنه وبصفة عامة بينت مختلف الدراسات أن النظم المحاسبية تنقسم حسب تقسيم مسؤولية التنظيم بين الدولة والقطاع الخاص إلى تنظيم قانوني تحكمه الدولة (النموذج الأوروبي القاري)، وتنظيم مهني أو ذاتي يحكمه القطاع الخاص وتؤطره الدولة (النموذج الأنجلوسكسوني).

وفي هذا الإطار تبين من خلال دراسة تجربتين رائدتين في التنظيم المحاسبي (النموذج الفرنسي والنموذج الأمريكي) ما يلي:

- رغم اعتماد النظام الفرنسي على القانون في التنظيم المحاسبي، إلا أنه لم يغفل دور المهنة من خلال التمثيل الذي تحظى به في مختلف الهيئات واستشارتها في إعداد مختلف النصوص القانونية ذات الطابع المحاسبي، وهذا ما أعطى للمحاسبة الفرنسية الصلابة والقبول الكبير من طرف مختلف الأطراف الفاعلة، وكذا القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة رغم عدم الاستناد على إطار نظري واضح ومتين، إلا أنها من جهة أخرى قلصت من مرونة المحاسبة وقدرتها على الاستجابة لحاجات مستخدمي المعلومات.

- في المقابل نجد أن اعتماد المحاسبة الأمريكية على المهنة في التنظيم المحاسبي أضفى نوعا من المرونة للمحاسبة وجعلها تنسجم مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي والأسواق المالية النشطة، إلا أن هذا شكل نوعا من الخطورة في ظل تعقد النظام المحاسبي الأمريكي وصعوبة تطبيقه والرقابة عليه، وإمكانية السيطرة عليه لتحقيق أغراض فئات معينة، حيث نتج عن هذا وقوع أزمة مالية مطلع القرن الواحد والعشرين وانهيار العديد من الشركات، وهنا بدأ تدخل الدولة لوضع بعض الضوابط العامة للعمل المحاسبي.

- ومما سبق نستنتج أن الوضع الأمثل للتنظيم المحاسبي يجب أن يرتكز على الدمج بين خصائص النموذجين الفرنسي والأمريكي، وذلك للاستفادة من الحيطة والحذر التي تميز المحاسبة الفرنسية من جهة، والاستفادة من مرونة المحاسبة الأمريكية من جهة أخرى، كما نجد أن المجتمع الأمريكي يشكل عالما مصغرا باختلاف ثقافاته واتجاهاته، وتقودنا دراسته إلى التساؤل عن إمكانية تحقيق توافق دولي في مجال المحاسبة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل 3

التوافق المحاسبي الدولي

تعتبر المحاسبة أحد العلوم والمعارف المتجددة لارتباطها الوثيق بالمتغيرات الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية، لذا تبرز وباستمرار مشكلات محاسبية تتطلب إيجاد الحلول المناسبة لها.[35] ص 421

وقد أدت التطورات الحديثة في بيئة الأعمال إلى مشاكل محاسبية معقدة ناتجة أساسا عن اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول، من أجل هذا انصب الاهتمام حول محاولة التنسيق والتوفيق بين النظم المحاسبية المختلفة اعتمادا على مرجع محاسبي يحظى بالقبول الدولي، ومعد ليلبي احتياجات التسيير الداخلي واحتياجات المستثمرين في جميع أنحاء العالم.

وقد أخذت هذه العملية الطابع الجدي بعد تأسيس لجنة معايير المحاسبية الدولية التي أوكلت لها مهمة البحث عن معايير محاسبية ذات طابع دولي بغرض الوصول إلى معلومات محاسبية تعبر بصدق عن واقع أعمال المؤسسات الاقتصادية، إلا أن هذه الهيئة واجهتها عدة معوقات حالت دون بلوغها الأهداف المرجوة، ولكن مع ذلك لقيت معاييرها قبولا في العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وتعتبر أحد أهم إنجازاتها تبني الإتحاد الأوروبي لمعايير المحاسبة الدولية ابتداء من جانفي 2005 فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة.

سنحاول في هذا الفصل التطرق لموضوع التوافق المحاسبي الدولي في النقاط التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى التوافق المحاسبي الدولي.

المبحث الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

المبحث الثالث: تطبيق معايير المحاسبة الدولية عبر العالم.

1.3. مدخل إلى التوافق المحاسبي الدولي

إن التطرق لموضوع التوافق المحاسبي يجب أن يتم وفق ثلاث مستويات، فهو قد يكون على المستوى الوطني أي يتعلق بالممارسة المحاسبية في دولة معينة، أو على المستوى الإقليمي أي يرتبط بالهيئات والمنظمات الإقليمية التي تعمل على التنسيق بين أعضائها في جميع الميادين ومنها الجانب المحاسبي، أما على المستوى الدولي فيشير إلى المجهودات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية رفقة هيئات أخرى للوصول إلى معايير محاسبية ذات طابع دولي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.1.3. ماهية التوافق المحاسبي الدولي

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف التوافق المحاسبي الدولي، وكذا تحديد أسبابه وأهدافه، والعوامل التي تعيق جهود التوافق المحاسبي الدولي.

1.1.1.3. تعريف التوافق المحاسبي الدولي

- يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي التقريب والتنسيق بين المعايير والتطبيقات المحاسبية الوطنية، مما يسهل المقارنة بين القوائم المالية لمؤسسات من دول مختلفة. [129] ص 757
- ويعني أيضا الإحتكام إلى جملة من المبادئ، القواعد والمعايير المحاسبية التي تلقى قبولا عاما في الأوساط الدولية، والتي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية الدولية. [97] ص 82
- كما يقصد به التقليل من درجة الاختلافات بين البلدان، وذلك في التعبير أو الممارسة أو المبادئ والأسس المحاسبية، بهدف خدمة ومساعدة المستثمرين لتحليل وتوفير تقارير مالية تحدد الموقف المالي والأداء للمؤسسة المحلية أو العالمية.[97] ص 88
- وعرفه Nobes et Parker بأنه عملية رفع درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية، وذلك من خلال وضع حدود لدرجة التباين لتلك التطبيقات. [15] ص 269

ولفهم معنى التوافق المحاسبي ينبغي التفرقة بين مفهومي التوافق (أو التناسق) والنمطية (أو المعايرة والتوحيد)، فالنمطية يقصد بها مجموعة قواعد جامدة وضيقة تتطلب معيارا واحدا أو قاعدة واحدة في كل المواقف، ولا تقبل أي اختلافات على المستوى الوطني، بينما يصعب (أو يستحيل) تطبيقها على المستوى الدولي، أما التناسق فهو أكثر مرونة وانفتاحا حيث لا يعتمد منهج " مقاس واحد يناسب الكل" ويأخذ في اعتباره الفروق الوطنية [130] ص 349، ويسمح بوجود الاختلافات الضرورية بين الأنظمة المحاسبية، وبعبارة أخرى نقول أن التوحيد هو مرحلة متقدمة من عملية التوافق المحاسبي.

2.1.1.3. أسباب التوافق المحاسبي الدولي

يمكن تلخيص أهم أسباب التوافق المحاسبي الدولي فيما يلي:

- نقص في قابلية مقارنة المعلومات المالية والمحاسبية عبر الإطار الزمني (لنفس المؤسسة) أو المكاني (بين مؤسسات مختلفة)، وتميزها أحيانا بنقص الشفافية وضعف الجودة.

- المستوى الكبير من الذاتية في إعداد الحسابات، حيث أبرزت الفضائح المالية الكبرى التي شهدها العالم الحاجة لمرجع محاسبي موضوعي معروف ومقبول في كل مكان.

- عدم قبول مخرجات الأنظمة المحاسبية المختلفة في كل الأسواق المالية عبر العالم[108]ص18

- الحاجة إلى معلومات تناسب اقتصاد المعرفة حيث أصبح للمعلومة مكانة هامة في الاقتصاد.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- أنشطة الشركات متعددة الجنسيات (شمولية أسواق رأس المال أو العولمة المالية) التي طرحت لها مسألة التباين في الممارسات المحاسبية بين الدول عدة مشاكل محاسبية [97] ص 84-86، لذا أصبحت هذه الشركات تضغط باتجاه توفير معايير دولية لتسهيل أعمالها.

- الحاجة المتزايدة إلى رؤوس أموال لتنفيذ الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن المؤسسات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها، ولكي تعرض هذه المؤسسات أسهمها وسنداتها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرين والمقرضين.

- ازدياد حدة التنافس الاقتصادي والتجاري الدولي.

- اعتماد المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية معايير المحاسبة الدولية كأساس للتوافق الدولي.

- الأداء المالي الناتج عن تطور الهندسة المالية والإبداعات المالية الحديثة الذي ساهم في تطوير الأسواق المالية، وتحرر القطاع المالي من القيود التي تعيق انسياب الأموال بين الدول (أصبح ينقل عبر أسواق رأس المال العالمية 1.3 ترليون دولار في اليوم الواحد، حيث أن ما ينقل من أموال في هذه الأسواق فيما يزيد قليلا عن يومين يعادل ما ينقل في اقتصاد العالم من السلع خلال سنة كاملة).

- ثورة الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية التي ساعدت على ربط الأسواق المالية والمتدخلين فيها، ومكنتهم من التواصل وتبادل المعلومات التي تتطلبها عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية نتيجة نمو الأسواق المالية وانفتاحها العالمي. [131] ص 7-8

- المؤتمرات المحاسبية الدولية التي تعتبر من أهم العوامل التي سهلت تفعيل النقاش والتحاور بين الدول حول الاختلافات في الممارسة المحاسبية بينها.

ومن أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية المنعقدة: [132]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (08): أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية [99] ص 104-106

السنة	مكان الانعقاد	وصف المؤتمر
1904	سانت لويس في ولاية ميسوري (و.م.أ)	حضره 360 عضوا منهم 350 عضوا من و.م.أ، 07 من كندا و02 من إنجلترا و01 من هولندة، بحث إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.
1926	أمستردام	حضره مندوبون من كل دول أوروبا تقريبا بالإضافة إلى و.م.أ وكندا وأمريكا اللاتينية.
1929	نيويورك	قدمت فيه ثلاث أبحاث محاسبية رئيسية هي الاستهلاك والمستثمر، الاستهلاك وإعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية.
1933	لندن	شاركت فيه 49 منظمة محاسبية بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج، ومثلت فيه 22 دولة.
1938	برلين	شارك فيه 320 وفدا فضلا عن 250 مشاركا من باقي أنحاء العالم.
1952	لندن	سجل فيه 2510 عضوا من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا، و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.
1957	أمستردام	اتفق فيه على عقد المؤتمر كل 05 سنوات، شارك فيه 104 منظمة من 40 دولة وحضره 1650 زائرا من الخارج و1200 عضوا من هولندة.
1962	نيويورك	حضره 1627 عضوا من الـو.م.أ إضافة إلى 2101 عضوا من دول أخرى، وشارك فيه 83 منظمة تمثل 48 دولة وقدم فيه 45 بحثا.
1967	باريس	ـــــــــ
1972	سيدني (أستراليا)	حضره 4347 مندوبا من 59 دولة، شهد الاتفاق على تأسيس IASC وIFAC
1977	ألمانيا الاتحادية	حضره مندوبو أكثر من 100 دولة.
1982	المكسيك	ـــــــــ
1987	طوكيو	ـــــــــ
1992	أمريكا	موضوعه دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة، وحضره نحو 2600 مندوبا من مختلف أنحاء العالم، كما شاركت وفود عربية من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية.
1997	باريس	ـــــــــ
2002	هونغ كونغ	ناقش حوالي 90 عنوانا مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة وأثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.
2006	تركيا	عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المشروعات في عملية التقييم في المشروعات.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه التطور السريع لجهود التوافق المحاسبي الدولي، والانضمام التدريجي للعديد من دول العالم إليها، وهذا الأمر يدل على انتشار القناعة لدى هذه الدول بضرورة توفيق ممارساتها المحاسبية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إضافة لما سبق قدمت Elena BARBU تحليلا لأسباب التوافق المحاسبي الدولي بدلالة مجموعة من العوامل كما يلي: [98] ص 8-22

v العامل الاقتصادي: يعتبر توسع مجال التجارة الدولية وارتفاع الاستثمارات المباشرة في الخارج أهم مؤشرات الحركية الاقتصادية، حيث ساهمت الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة في خفض الرسوم الجمركية ومختلف العوائق أمام التجارة الدولية، وفي سنوات السبعينات ظهرت مناطق التبادل الحر في السوق الأوروبية المشتركة، كما ساهمت المنظمة العالمية للتجارة في تنشيط التجارة الدولية وخلق المنافسة وجلب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى أن الاتفاق بين OICV وIASC جعل معايير المحاسبة الدولية معروفة في جميع البورصات مما سهل إيصال وفهم المعلومات المالية والتنشيط الاقتصادي على المستوى العالمي، وأدت الاستثمارات المباشرة في الخارج إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات (خاصة الأمريكية) التي واجهها مشكل تباين الأنظمة المحاسبية، وهو ما دفع إلى الضغط على المنظمات المهنية والباحثين لتوفير أداة تسمح بمقارنة القوائم المالية بأقل تكلفة (وهذا أساس التوافق المحاسبي الدولي)، حيث تم التعبير عن هذه الفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة سنة 1965 من طرف Wilkinson الذي بين أن معنى التوحيد هو إعداد قائمة مالية واحدة لكل المستثمرين من أي جنسية، وهو ما يتطلب فهما أفضلا للإطار المحاسبي الدولي بكل اختلافاته، بهذا لعب العامل الاقتصادي ممثلا في التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في بداية مسار التوافق المحاسبي الدولي (الحاجة لمقارنة القوائم المالية المعدة من أنظمة محاسبية مختلفة وتأسيس هيئات إصدار المعايير FASB-IASC).

v العامل المالي: شهدت سنوات السبعينات أحداثا نقدية هامة ساندت العولمة، ففي عام 1971م أعلن الرئيس الأمريكي Richard NIXON عدم قابلية إبدال الدولار بالذهب، وهذا ما أدى إلى إنشاء نظام صرف يستجيب لاحتياج تحديد القيمة الخارجية للنقود، إضافة إلى الانفتاح القانوني الواسع الذي سهل انتقال رؤوس الأموال وسقوط النظام الاشتراكي وانتهاج سياسة الخوصصة، كما توسعت الأسواق المالية (جغرافيا، كميا وقطاعيا) وارتفعت مساهمتها في تمويل الاقتصاد العالمي، وانتشر استعمال الانترنت ووسائل الإعلام الآلي والاتصال، إذن أثر العامل الاقتصادي في التوافق المحاسبي الدولي في بدايته، وبعد 1980م قاد العامل المالي التوافق المحاسبي الدولي، حيث أصبح من الضروري إنشاء نظام محاسبي يطبق على الأسواق المالية العالمية.

v العامل السياسي: هو يتقاطع مع العاملين الاقتصادي والمالي، حيث يلاحظ الدور الهامشي للدولة في تنظيم أسواق رؤوس الأموال، وهنا تبحث المنظمات الخاصة والمهنية عن إلزامية تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وقد شهد عام 1995 حدثان هامان في مسار التوافق المحاسبي الدولي: الأول توقيع الاتفاق بين OICV وIASC لتحسين معايير المحاسبة الدولية وجعلها مقبولة في بورصات

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

العالـم، والثاني إعلان اللجنة الأوروبية عن تبني معايير المحاسبة الدولية ابتداء من 2005 في إعداد وعرض الحسابات المجمعة، ونضيف لما سبق أن معايير المحاسبة هي غالبا نتاج عمل سياسي أو وجهة نظر النظام الأقوى الذي له أكثر تأثير وتمثيل في المجتمع.

- العامل الثقافي: الثقافة هي عامل تأثير في معايير وقيم الأنظمة الاجتماعية، حيث اعتبر مسار التوافق المحاسبي الدولي كتهديد للقيم المحاسبية المبنية على ثقافة وطنية، وقد عبر Violet سنة 1983م أن نجاح التوافق المحاسبي الدولي محدود عن طريق المتغيرات الثقافية، لذا من المهم فهم ثقافات كل مجتمع لمعرفة كيفية إعداد وتطبيق معايير محاسبية ذات طابع دولي.

3.1.1.3. أهداف التوافق المحاسبي الدولي

انطلاقا من الأسباب المذكورة يهدف التوافق المحاسبي الدولي إلى تحقيق المزايا التالية:

- تدويل المحاسبة حتى تصبح لغة موحدة في جميع أنحاء العالم، مما يسهل قراءة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات في مختلف دول العالم.
- تخفيف تكالبف ترجمة القوائم المالية وتوفير السرعة الضرورية، إضافة لتسهيل رقابة المؤسسة الأم على المؤسسات التابعة والفروع.
- تسهيل الرقابة التي تقوم بها هيئات إدارة الأسواق المالية. [97] ص 82
- إزالة أحد أهم معوقات تدفق الاستثمارات الدولية وذلك بإمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية [130] ص 350-351، فينتج عن ذلك سهولة التحليل المالي الدولي، وكذا إعطاء صورة عامة عن العمليات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات. [97] ص 95-96
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال.[44] ص 107
- إمكانية وسهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة ومفاهيم محددة لما قد يطرأ من تقلبات في المستوى العام للأسعار، وبما يتفق والاحتياجات والمفاهيم الاقتصادية.
- تشجيع البحث الأكاديمي المحاسبي على تحسين أداء المحاسبة لوظائفها.
- توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الاقتصادية المختلفة من البيانات. [67]

ويتم التوحيد والتوافق المحاسبي وفق المستويات التالية: [133] ص 53

- على مستوى المبادئ: يقتصر التوحيد على المبادئ والمعايير المحاسبية الأساسية.
- على مستوى القواعد: يشمل هذا المستوى توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبيـة، وتتطلب هذه العملية حصر القواعد والإجراءات والأساليب المستخدمة فعلا والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة، واختيار أفضل القواعد والإجراءات والأساليب تماشيا مع مقتضيات المبادئ الموضوعة، مع الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- توحيد النظم: يشمل هذا المستوى النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية، إضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.

ويمكن تلخيص مستويات التوافق المحاسبي بصفة أخرى في الشكل التالي:

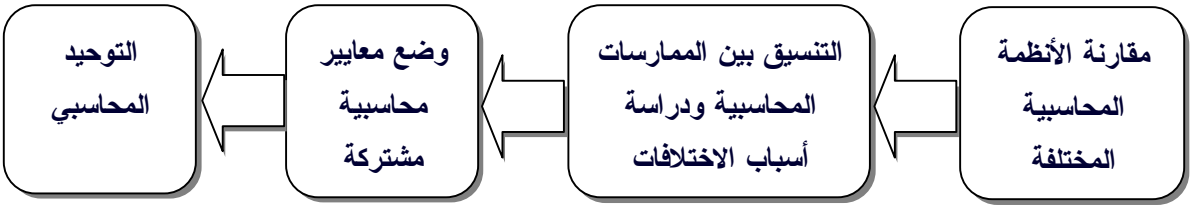

الشكل رقم (10): مستويات التوافق المحاسبي [97] ص 87

4.1.1.3. معوقات التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي

تتمثل أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق المحاسبي الدولي فيما يلي:

- اختلاف العوامل السياسية والاقتصادية واللغة والثقافة والتقاليد ومستوى التعليم بين الدول.
- صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير أخرى نظرا لاختلافها وصعوبة التنسيق معها.
- صعوبة استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحملها لتكاليف مسار التوافق المحاسبي الدولي (ما أدى إلى الاهتمام بصياغة معايير تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- يشكل تبني معايير محاسبية دولية إضافة إلى معايير وطنية عبئا متزايدا، لاسيما فيما يتعلق بتكوين المؤهلات والكفاءات الضرورية.
- الحاجة لوجود منظمات وهيئات مهنية قوية لمتابعة تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها الذي يعطي لها صفة الإلزام. [134] ص 57-58
- واقعية ومنطقية الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية طالما أن أهداف المحاسبة مختلفة ومرتبطة بتلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها (معناه أن جهود التوافق المحاسبي الدولي مجرد مضيعة للوقت).
- اختلاف نظام الضرائب من دولة إلى أخرى.
- الشروط الصارمة التي تضعها بعض المنظمات المهنية لممارسة مهنة المحاسبة تحد من عالمية المحاسبة المهنية.
- الالتزام بالقومية أو التعصب الوطني واعتبار معايير محاسبة دولية مفروضة من جهات خارجية بمثابة مساس بالسيادة الوطنية ليس من السهل الاستجابة له وقبوله.
- التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة. [15] ص 273-275
- عدم استفادة المؤسسات غير المسعرة بالبورصة من مزايا التوافق المحاسبي، مع تحملها أعباء مسار التوافق الطويل والمكلف.[44] ص 108

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إن هذه المعوقات تجعلنا نستنتج أن التوافق المحاسبي الدولي لا يمكن تحقيقه إلا ضمن إطار متكامل، أي بالتنسيق والربط بين المحاسبة وباقي المتغيرات البيئية لاسيما الخاصة بالمجالين الاقتصادي والقانوني، فمثلا يجب إيجاد حل لاختلاف القوانين الضريبية وقوانين الشركات، وتكييف وتعديل معايير وبرامج التكوين المهني والأكاديمي مع متطلبات مسار التوافق المحاسبي.

2.1.3. الهيئات المروجة للتوافق المحاسبي الدولي

اهتمت عدة منظمات وطنية ودولية وإقليمية بالتوافق المحاسبي الدولي نظرا للمزايا التي يقدمها لها في إطار أدائها لمهامها وتحقيقها لأهدافها، ومن أهم هذه الهيئات:

1.2.1.3. الهيئات العالمية

تتمثل أهم الهيئات العالمية المروجة للتوافق المحاسبي الدولي فيما يلي:

1.1.2.1.3. الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

هو منظمة عالمية للمهنة المحاسبية تضم 157 عضوا ومشاركا من 123 بلدا بغرض حماية الصالح العام وتشجيع محاسبي العالم على متابعة التطبيقات عالية الجودة، ويتمثل أعضاء الإتحاد في منظمات محاسبية وطنية تجمع أكثر من 2.5 مليون محاسب يعملون في مكاتب مهنية حرة، الصناعة، التجارة، الإدارة والمجال الأكاديمي الجامعي [135]، وقد تأسس الإتحاد عام 1977 متخذا نيويورك مركزا له [8] ص 69، وله ثلاث مجالات رئيسية للتدخل هي:- إصدار المعايير [136] (وهي المهمة التقليدية التي تتعلق بالتدقيق، المحاسبة العمومية، التكوين والأخلاق).- تمثيل المهنة على المستوى العالمي. – إضافة إلى تنسيق وتسهيل وظائف المهنة المحاسبية لتحقيق الصالح العام، وهذا ما يقود IFAC إلى التدخل في مواضيع مثل: التنمية المستدامة، الشفافية والثقة، الأنظمة المساعدة في التسيير، ...إلخ.

ويحاول IFAC إيجاد الحلول لمشكلة تعقد المعايير وصعوبة تطبيقها، إضافة إلى وضع حدود مضبوطة لمسؤولية المدقق بالنظر في مسؤولية الأطراف الأخرى، كما يشرف على تنظيم المؤتمر الدولي للمحاسبة الذي يعقد مرة كل خمس سنوات، وقد قام الإتحاد الدولي للمحاسبين بتأسيس فوجي عمل دائمين: الأول خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والثاني يتعلق بالدول السائرة في طريق النمو لضمان قدرتها على استعمال المعايير، حيث أظهرت دراسة قام بها مجموعة طلبة أن 70 % من دول العالم تستند إلى معايير IFAC، إلا أن الاتحاد يحاول دفع الحكومات إلى تبني هذه المعايير في قوانينها وتوفير عنصر الإلزام الضروري للتقيد بتطبيقها. [137] ص 145

2.1.2.1.3. مجموعة 04+1 (G4+1) [138]

هي فوج عمل تأسس من هيئات إصدار المعايير لأربع دول: أستراليا، كندا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ثم نيوزلندا كما تم استدعاء IASC كملاحظ (1+)، وكان عبارة عن نادي

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

أنجلوسكسوني يشترط على الذي يرغب في الانضمام إليه اعتماد إطار تصوري (وهو ما استثنى عدة هيئات) [139] ص 16، وقام بدراسة المواضيع المرتبطة بالمعالجة المحاسبية الدولية [44] ص 126، حيث كانت مجموعة 04+1 تحضر اجتماعات IASC كمراقب، وقدمت مقترحات وتعليقات على مشاريع المعايير كما أعدت دراسات وأبحاث لدعم مواقفها (الربح الشامل كمقياس وحيد للأداء المالي، المعالجة المحاسبية للاندماج وإعداد القوائم المالية الموحدة، دراسة مدخل جديد للمحاسبة عن الإيجار الرأسمالي، طريقة حق الملكية، الحوافز المدفوعة على أساس القيمة السوقية للأسهم، ومعالجة الشهرة الناتجة عن الاندماج)، وأوقفت هذه المجموعة نشاطها سنة 2001 بعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية وضمان وجود عضو دائم للمجالس الوطنية الكبرى يمثل مندوب اتصال [126]، وبعد أن قدمت دعما كبيرا لجهود التوافق المحاسبي الدولي من خلال جودة وأهمية الدراسات التي أنجزتها.

3.1.2.1.3.فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

يعرف تحت اسم "groupe ISAR"، وقد تم إنشاؤه سنة 1982 من طرق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، وهو جزء من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث يهتم بالترويج للتناسق بين معايير المحاسبة الوطنية للمؤسسات. [140]

4.1.2.1.3. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تهتم هذه المنظمة بتنشيط التجارة الدولية وتوفير منتدى لتبادل المعلومات الاقتصادية ومناقشة القضايا المشتركة وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة [97] ص 105، وهي منظمة شبه حكومية مقرها بباريس، تكونت من 24 دولة عام 1960 (تشمل معظم دول أوروبا الغربية ودول الكومنولث واليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد قامت بتشكيل لجنة عن الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات لتقديم توصيات ومعايير لاسيما حول الإفصاح عن المعلومات والمنافسة والتمويل والضرائب والعمالة والعلاقات الصناعية [141] ص 8، كما أنشأت هذه اللجنة عام 1981 فريق عمل حول معايير المحاسبة لدراسة المحاولات التي قامت بها هيئات خاصة ودولية من أجل تحقيق التوافق المحاسبي الدولي. [2] ص 15-17

5.1.2.1.3. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO/OICV)

هي منظمة تجمع الأسواق المالية الدولية أنشئت عام 1983م بهدف تحقيق اتفاق دولي حول تبادل المعلومات ووضع معايير مناسبة لحماية المستثمرين وتوفير الإشراف والرقابة على الالتزام بتطبيقها، وقد عالجت هذه المنظمة عدة مواضيع تتعلق بالأسواق المالية كالإفصاح والمحاسبة في المؤسسات متعددة الجنسيات، كما أصدرت معايير دولية للإفصاح لاستكمال جهودها في مجال المعايير المحاسبية،

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي أوت 1997م نشرت المنظمة "المستند الاستشاري" الذي يعرض مجموعة من معايير الإفصاح غير المالية تهدف لإيجاد مستند إفصاح واحد يمكن للمؤسسات استخدامه لتسجيل أسهمها في أسواق رأس المال الرئيسية عبر العالم [130] ص 381-382، وفي ماي 2000م طلبت المنظمة من الأسواق المالية عبر العالم قبول استعمال معايير المحاسبة الدولية مع الحرية في توفيقها مع معاييرها الوطنية [108] ص 20، وبهذا قدمت OICV دعما كبيرا للتوافق المحاسبي الدولي خصوصا مع إشرافها على برنامج تحسين معايير المحاسبية الدولية لجعلها ذات جودة كافية لقبولها في الأسواق المالية.

6.1.2.1.3. المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

في عام 1945م نجح مؤتمرو بريتن وودز في إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (الذي اتسع فيما بعد إلى البنك العالمي)، وفي المؤتمر الدولي لممثلي 53 دولة بهافانا سنة 1947 تم إبرام معاهدة بين 23 دولة اتفق فيها على تخفيض التعريفة الجمركية ورفع القيود على التجارة الدولية بموجب اتفاقية الغات "GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) التي تهدف لتنظيم المبادلات التجارية الدولية إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01، وهي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة غير خاضعة لهيئة الأمم المتحدة تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء [142] ص 67-68، وقد كانت لهذه المنظمة انعكاسات مباشرة على المحاسبة بالدول الأعضاء، حيث نتيجة لها وللمفاوضات التي سبقتها توسعت العلاقات التجارية الدولية، وتشابكت الأنظمة المحاسبية نتيجة إزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال [15] ص 35، وترتب عن ذلك ضرورة توفر مجموعة شروط في البيانات المالية وجعلها قابلة للمقارنة والفهم من قبل متعاملي أسواق المال الدولية حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات رشيدة، ولعل إنشاء هيئة لإصدار معايير محاسبية دولية يوفر إلى حد كبير الشروط المطلوبة. [67] ص 8

7.1.2.1.3. المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD)

يتشكل من ممثلي عدة هيئات دولية، مثل البنك الدولي، ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وممثلين عن المكاتب الدولية للمراجعة والمحاسبة، من أهم أعماله مشروع يهدف لتحسين نوعية المعلومات المالية عالميا، وهو يحث على استعمال معايير المحاسبة الدولية.[44] ص 127

2.2.1.3. الهيئات الإقليمية

هناك عدة هيئات إقليمية مهتمة بالتوافق المحاسبي، ونذكر على سبيل المثال ما يلي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.2.2.1.3. الإتحاد الأوروبي للمحاسبين (UEC)

تأسس عام 1951م من هيئات محاسبية مهنية تنتمي إلى أكثر من 20 بلدا أوروبيا، حيث شكل لجان تتولى شؤون المراجعة والتعليم وآداب المهنة والمصطلحات المهنية والبحث الفني [2] ص 15-17، ومن أهم أهدافه تسهيل تبادل الآراء وتسهيل متطلبات دخول المهنة بين الدول الأعضاء، حيث عقد أول مؤتمر سنة 1953 بعنوان "التوحيد المحاسبي والتكامل الاقتصادي" أين شكلت لجنة للبحث في إمكانية وضع دليل محاسبي أوروبي مشترك، كما أصدر الاتحاد مجلة ساهمت في تقدم الدراسات في هذا المجال. [15] ص 285-286

2.2.2.1.3. إتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين

تم إنشاء إتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين في 1987/01/01، وهي الهيئة التي تمثل المهنة المحاسبية في أوروبا، وتتمثل أهدافها في العمل في الصالح العام لتوفيق وتحسين وتحرير ممارسة المهنة وتنظيمها في أوروبا، وكذا التنسيق والربط بين مختلف الهيئات والمنظمات الأوروبية.[143]

3.2.2.1.3. مؤتمر المحاسبة الأمريكي

عقد أول مرة في 1949م، ومنذ ذلك التاريخ عقدت سلسلة مؤتمرات وشكلت مجموعة لجان فرعية خلال حياة المؤتمر، أحد هذه اللجان تهتم بتوحيد المصطلحات في القارة الأمريكية وإعداد قاموس مشترك باللغات الإنجليزية والإسبانية والبرتغالية، ولجنة فرعية تهتم بتبادل الطلبة والأساتذة الجامعيين بين عدد من الدول، ولجنة أخرى تهتم بالمبادئ والمعايير المحاسبية. [15] ص 284

4.2.2.1.3. إتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادي واتحاد المحاسبين في جنوب شرق آسيا

تأسس إتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادي عام 1957 بهدف تطوير مهنة محاسبية إقليمية متسقة ذات معايير متجانسة، وتعهد بأخذ ظروف هذه البلدان بعين الاعتبار عند صياغة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية بالتنسيق مع IASB وIFAC، كما تأسس اتحاد المحاسبين في جنوب شرق آسيا عام 1977 بهدف إصدار وجهات نظر بلدان جنوب شرق آسيا حول معايير المحاسبة الدولية[2]ص15-17

5.2.2.1.3. المجلس الإفريقي للمحاسبة (CAC)

تم تأسيسه من طرف دول منظمة الوحدة الإفريقية في 1979/06/10 بالجزائر، حيث اعتبر الهيئة الرسمية لإصدار المعايير المحاسبية في إفريقيا، وفي هذا الإطار تم في نوفمبر 1985م إعداد النظام المحاسبي الإفريقي المرجعي الذي استند في جزء كبير منه على مخطط OCAM، ووفق القوانين الأساسية للمجلس الإفريقي للمحاسبة يتم أخذ التوصيات العامة بعين الاعتبار في كل بلد عن

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

طريق المجالس الوطنية للمحاسبة [106] ص 61-62، إلا أن التجربة الإفريقية فشلت بسبب الماضي الاستعماري للقارة.

6.2.2.1.3. منظمة التعاون الإفريقية والملغاشية "OCAM":

في سنة 1970م اتفقت دول منظمة OCAM على توفيق ممارساتها المحاسبية عن طريق مخطط محاسبي مشترك يتلاءم مع خصوصياتها [129] ص 757 ، وذلك بمشاركة خبراء فرنسيين نقلوا عدة عناصر من المخطط المحاسبي العام لسنة 1957م [116] ص 906-907، ومن أهم مميزات مخطط OCAM ما يلي:

- هو إطار عملي يقتضي إكماله بمخططات خاصة وطنية أو قطاعية.
- محاولة تحقيق التوافق بين المحاسبة المالية والمحاسبة الوطنية.
- الاستناد على التوحيد المباشر في كل دولة حال دون بلوغه صفة القانون فوق الوطني. [44] ص 123
- التفرقة الموضوعية بين أعباء وإيرادات الاستغلال وخارج الاستغلال.
- حساب النتيجة مرورا بأرصدة التسيير (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال، نتيجة التنازل عن الأصول، النتيجة الصافية قبل الضريبة).
- اعتماد مفهوم القيمة المضافة الذي يخدم المحاسبة الوطنية، والذي تم اعتماده في المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1982 (أي بعد 12 سنة).
- اعتماد نظام الجرد الدائم في تسيير المخزونات.
- التفرقة الواضحة لأول مرة تاريخيا بين مفهوم رصيد بداية الفترة وتدفقات الفترة، واعتماد جدول التمويل (أو جدول التدفقات).[116] ص 908-911

وفي الأخير تم حل منظمة OCAM عام 1985م، إلا أن مخططها المحاسبي أثر بشكل كبير في إعداد عدة مخططات محاسبية وطنية، ومن بينها المخطط المحاسبي الوطني الجزائري.

7.2.2.1.3. المخطط المحاسبي SYSCOA

في سنة 1996 اتفقت الدول السبعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول إفريقيا الغربية على تبني مرجع محاسبي مشترك بينها [129] ص 757، والذي دخل حيز التطبيق في 1998/01/01، وقد تم إعداده بمشاركة خبراء عن كل دولة عضو وبمساعدة خبراء فرنسيين حيث تميز بما يلي:

- إعداد إطار تصوري يحدد الخيارات المتبناة، واعتماد مبدأ تفضيل الجوهر على الشكل.
- استحداث جدول التمويل.
- التمييز بين العناصر العادية والعناصر الاستثنائية غير المرتبطة بنشاط المؤسسة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- اقتراح نظام متمايز مرتبط بحجم المؤسسة، واستمد هذا المخطط أفكاره التصورية من المخطط المحاسبي العام لسنة 1982م مع بعض الاقتراب من معايير المحاسبة الدولية، كما أثر في بعض أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بمعايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[44] ص 124-125

8.2.2.1.3. المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين [144]

تأسست في أفريل 2000 من 12 دولة (أصبحوا نهاية عام 2007 خبراء من 18 دولة عربية)، من إنجازاتها إقامة مؤتمرات علمية ومهنية وتنظيم دورات تدريبية وتوزيع نشرة علمية شهرية، وتمثل المنظمة خبراء المحاسبة العرب المنتمين إليها وليس الهيئات المهنية الوطنية، حيث يمكن تلخيص أهدافها في تقوية التعاون بين أعضائها لتطوير المستوى المهني وتوحيد قوانين مهنة المحاسبة والمراجعة في البلدان العربية، إضافة إلى تكثيف التعاون العلمي مع باقي المنظمات المحاسبية العربية والأجنبية، والدفاع عن حقوق أعضاء المنظمة. [145]

9.2.2.1.3. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

تأسس كهيئة مهنية محاسبية عربية في مدينة لندن في 1984/01/12 (سجل رسمياً في عمان بتاريخ 1994/02/24) بهدف ترقية المحاسبة والتدقيق في دول الجامعة العربية، وقد اكتسب المجمع مكانة هامة في الأوساط المهنية على الصعيدين العربي والدولي، حيث صنف ضمن الهيئات المحاسبية المهنية الدولية السبع، مما أضفى لنشاطه بعدا إقليميا ودوليا، فأصبح عضوا فعالا في الهيئات والمنظمات الدولية التالية: الإتحاد الدولي للمحاسبين، مجلس معايير المحاسبة الدولية، اللجنة الدولية لمعايير الجودة والتدقيق، لجنة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة (ISAR)، لجنة التأهيل المحاسبي المهني الدولي التابعة للأمم المتحدة. ويمنح المجمع شهادة مهنية معتمدة بغرض تأهيل المحاسب العربي، حيث تم تطوير المنهاج الدراسي وفق المنهاج المعتمد من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بمشاركة خبراء من هيئات محاسبية مختلفة وممثلي منظمات أكاديمية وشركات محاسبة دولية، وقد اعتمدت جامعة كامبردج الامتحانات الدولية (مؤهل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين) من خلال الإشراف على جميع مراحلها، والتأكد من توافقها مع أفضل المعايير الدولية بهذا الخصوص.[146]

10.2.2.1.3. هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أنشئت هذه الهيئة كأحد أدوات التكامل بين دول مجلس التعاون، وذلك بقرار من المجلس الأعلى في الدورة التاسعة عشر المنعقدة في أبوظبي بتاريخ 7-9 ديسمبر 1998، واستندت الهيئة في عملها على التجربة السعودية، حيث تم اعتماد الإطار الفكري للمحاسبة، وكذا المقومات الأخرى (معايير المحاسبة والمراجعة، قواعد سلوك وآداب المهنة، القانون الموحد لمزاولة المهنة، قواعد التدريب والتعليم

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المهني المستمر، برامج الرقابة النوعية ومراقبة جودة الأداء المهني)، كما أعدت الهيئة دراسات متخصصة من أهمها:- تنظيم العلاقة بين الهيئة والجمعيات والهيئات الوطنية.- مزاولة الشركات الأجنبية للمهنة في دول المجلس.- إمكانية إعداد معايير للمحاسبة الحكومية في دول المجلس.- العلاقة بين نموذج مجلس معايير المحاسبة الدولية والمجالس الوطنية للدول المختلفة.- مدى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في الهيئة.[147]

3.2.1.3. الهيئات الوطنية

إن بداية الاهتمام بالتوافق المحاسبي الدولي لم تكن من قبل المنظمات الدولية أو الإقليمية، حيث سعت الهيئات المحاسبية للدول الصناعية لاسيما للولايات المتحدة الأمريكية إلى إزالة أحد العوائق أمام شركاتها العملاقة لولوج الأسواق العالمية، والمتمثل في اختلاف الممارسات المحاسبية الذي يشكل نوعا من الارتباك يجعل من الصعب إقامة نظام محاسبي يأخذ بعين الاعتبار عمليات وأحداث تشمل بيئات مختلفة، لذلك تم تكثيف الدراسات والأبحاث التي انبثق منها مسار التوافق المحاسبي الدولي.

إن الهيئات التي ذكرناها تفسر لنا تباين طرق التنظيم المحاسبي عبر العالم، والاهتمام المتزايد بموضوع التوافق الدولي، إلا أن تشتت جهود هذه الهيئات حال دون بلوغ الأهداف المنتظرة، حيث بقيت أعمالها عرضة للخلافات السياسية الناتجة على تغليب المصالح الخاصة، وفي هذا الإطار جاءت فكرة إنشاء هيئة محاسبية دولية تهتم بضبط وتركيز الجهود لوضع الأرضية الملائمة لإعداد وتطبيق معايير محاسبية دولية مشتركة.

2.3. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

بعد محاولات عدة هيئات لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي، برزت فكرة إنشاء جهاز مستقل يتكفل بإعداد معايير محاسبية ذات طابع دولي، لذلك سنحاول في هذا المبحث بداية تقديم التطور التاريخي لمجلس معايير المحاسبة الدولية وهيكله، ثم نشير إلى معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها المجلس وبعض المواضيع المرتبطة بها، بعد ذلك نعرض الإطار التصوري الذي يستند عليه المجلس، لنسلط الضوء في الأخير على كيفية عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.

1.2.3. تقديم مجلس معايير المحاسبة الدولية

سنحاول في هذا المطلب التعريف بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث سنعرض بداية تطوره التاريخي، ثم ننتقل إلى بيان هيكله الحالي وآلية عمله.

1.1.2.3. التطور التاريخي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

يمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها مجلس معايير المحاسبة الدولية كما يلي:[148] ص18-19

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المرحلة الأولى (من 1973 إلى 1988)، هي مرحلة المرونة أين منحت المعايير عدة طرق بديلة للمعالجة المحاسبية لنفس العملية.
- المرحلة الثانية (من 1989 إلى 1994)، هي مرحلة تقليص الطرق البديلة التي بدأت بنشر الإطار التصوري سنة 1989 ومشروع قابلية المقارنة"comparabilité E32" لسنة 1990، وانتهت بمراجعة 10 معايير محاسبية دولية، حيث تم توضيح كيفية الاختيار بين الطرق المقبولة بتحديد المعالجة المرجعية ومنع مجموعة طرق (إلغاء 21 طريقة).
- المرحلة الثالثة (من 1995 إلى 2000)، تميزت باتفاق IASC وIOSCO، وقبول اللجنة الأوروبية لمعايير المحاسبة الدولية.
- المرحلة الرابعة (من 2001 إلى الحاضر)، هي مرحلة تغيير هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، إضافة إلى تحضير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الإتحاد الأوروبي ابتداء من 2005 بالنسبة للحسابات المجمعة.

سنحاول إبراز المحطات المهمة التي عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية في النقاط التالية:

في عام 1972م انعقد مؤتمر المحاسبة الدولي العاشر في سيدني بأستراليا والذي نتج عنه الاتفاق على إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية [149] ص 429-432، وتم سنة 1973 [150] تأسيس IASC كتنظيم تطوعي مستقل مركزه لندن من طرف تنظيمات محاسبية مهنية رائدة في كل من أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلنده والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ضمت منذ سنة 1982 جميع المنظمات المحاسبية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين.[8] ص 65-66

ويتبع IASC المجلس الاستشاري الذي تأسس عام 1984، كما تتبعها لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها ويطلق عليها لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC) [151] ص 31-32، كما ينظم عملها دستور تمت المصادقة عليه في 1992/10/11، وهو يتشكل من 17 نقطة تتعلق بأهداف اللجنة، العضوية في اللجنة، مهام المجلس، تعيين الرئيس ومهامه، التصويت واجتماعات المجلس، المسؤولية والصلاحيات، إجراءات إصدار وثائق المناقشة ومسودات العرض ومعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى الترتيبات المالية للجنة.[149] ص 444-447

في بداية تأسيسها اهتمت IASC بالمشاكل التقنية فقط، إلا أن الدول الأعضاء لم تبدأ في تطبيق المعايير، وفي المقابل اهتمت منظمات أخرى كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بموضوع نشر المعلومات المالية الدولية، كما برزت جهود الإتحاد الدولي للمحاسبين، ومنذ عام 1978 بدأت تتسع دائرة عضوية اللجنة وعلاقاتها بالهيئات الدولية حيث انضمت إليها نيجيريا وجنوب أفريقيا، والتقى أعضاء مجلس إدارة اللجنة سنة 1979م مع فريق عمل من منظمة OCED.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي عام 1981م بدأ أعضاء مجلس الإدارة التشاور مع مجالس معايير المحاسبة الوطنية، وهو ما يمثل بداية دور هذه الأخيرة في عمل IASC، وفي أعقاب ذلك شكل فريق عمل للتنسيق مع المجالس الوطنية في هولندا وانجلترا وأمريكا لإصدار مشروع معيار عن الضرائب المؤجلة، وشكلت مجموعة استشارية من المجالس الوطنية لتقدم المشورة الفنية للجنة. [126]

خلال الثمانينات [152] حل IASC بعض مشاكله السياسية، حيث وافقت ONU وOCED على ترك دور إصدار المعايير لـIASC، كما وقع IFAC مع IASC التزاما متبادلا حظي بموجبه IFAC بدور هام في إدارة IASC "خصوصا في تعيين أعضاء المجلس" مع تكريس استقلالية اللجنة [153] ص 23، حيث صرح IFAC في 1982 أنه يعتبر IASC هيئة إصدار معايير المحاسبة الدولية، وقد شكلت مساعدة IFAC امتيازين: فمن جهة الاستفادة من تأثيره على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى مساهمة الدول السائرة في طريق النمو في نشاطاته حيث لا يشكل تجمعا للدول الغنية فقط [154] ص 32، وبناءا عليه انضمت إيطاليا وتايوان عامي 1983 و1984 لعضوية المجلس، كما بدأت الاتصالات بين IASC وSEC.

وفي عام 1986 انضم ممثل هيئة المحللين الماليين لعضوية IASC كأول ممثل لمستخدمي القوائم المالية، كما كانت في سنة 1987 أول مشاركة لمنظمة OICV حيث انضمت للمجموعة الاستشارية، وخلال عام 1988 انضمت الأردن كأول دولة عربية لعضوية IASC، وفي نفس العام انضم FASB إلى عضوية المجموعة الاستشارية.

وفي عام 1989 أشارت جمعية الخبراء الاستشاريين الأوربية إلى أن المصالح الأوربية يخدمها تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وحثت الدول الأوربية على المشاركة الفعالة في أنشطة IASC، كما أصدر IFAC منشورا يحث فيه المؤسسات المملوكة للحكومات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وابتداء من 1990 انضم الاتحاد الأوربي للمجموعة الاستشارية وحصل على مقعد في مجلس إدارة اللجنة كمراقب، وفي 1992 انضمت الصين وأرسلت أول مندوب لها في اللجنة.[126]

كما تم سنة 1989م الانطلاق في مشروع قابلية المقارنة "le projet ED 32" يتضمن تعديل 13 معيار محاسبي دولي على الأقل، وتمثل هدفه في تقليل الطرق البديلة حيث يعتمد على تبني من أجل بعض المعايير طريقة واحدة للتسجيل المحاسبي لنفس العملية، أو تبني عدة طرق مع تحديد الطريقة المفضلة من طرف IASC، وعند غياب طريقة مفضلة يتم تحديد شروط تطبيق كل طريقة، حيث نشر IASC في جوان 1990 وثيقة تحدد مفاهيم الطريقة المرجعية والطرق الأخرى المسموح بها، وقد تم الاعتماد النهائي للمعايير المعدلة لهذا المشروع من طرف IASC في أوسلو من 2 إلى 5 نوفمبر 1993، لتكون سارية المفعول ابتداء من 1995/01/01 [155] ص 10، وقد كانت معايير المحاسبة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الدولية في البداية تصور التطبيقات الأوروبية والأمريكية، وكانت أهميتها في الممارسات التي تمنعها أكثر من المعايير المسموحة، ولم يكن الاهتمام بقابلية المقارنة حيث بقيت كل جهة تبحث عن إبقاء تطبيقاتها الوطنية وجعل المعايير الدولية تتوافق أو تتطابق معها [139] ص 14، وكان ينقص المعايير الدولية أهداف قائدة تحدد محتواها مما أدى لتوقيع اتفاق مع OICV قبل IASC من خلاله مراجعة معاييره لجعلها مقبولة عالميا من أجل عرض المعلومات المالية في البورصات، حيث يرغب OICV في توحيد قواعد تسجيل المؤسسات في الأسواق المالية، وتحققت الشراكة عام 1993 [156] بمشروع تحسين المعايير الهادف لإلغاء عدة طرق بديلة، والذي رفضته OICV بسبب نقص الصرامة في المعايير المراجعة.

وتجددت العلاقة بين IASC وOICV خلال الملتقى السنوي لـOICV بباريس عام 1995، أين تم إطلاق برنامج ثان يقترح مراجعة وتحسين المعايير الموجودة، وإصدار معايير جديدة تعالج مسائل أخرى مثل المؤونات، الاهتلاكات والأدوات المالية [153] ص 24، وهذا الاتفاق أيده الاتحاد الأوربي الذي ناشد شركاته المتعددة الجنسيات على تطبيق المعايير الدولية، حيث بدأت أول شركة ألمانية إعداد قوائمها المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، كما انضمت مجموعة الشركات القابضة السويسرية إلى IASC بمقعد يمثل معدي القوائم المالية، وفي 1998 انضمت OICV وممثل لهيئة المحللين الماليين الدولية إلى IASC كمراقبين، وأصبحت المعايير الدولية محط أنظار هيئات وطنية ودولية لها ثقلها كالكونجرس الأمريكي والمنظمة العالمية للتجارة التي طالبت بإيجاد معايير محاسبية دولية عالية الجودة.[126]

وبالنسبة لعملية التحسينات حددت سنة 1999 كآخر أجل، إلا أن IASC أنهى المشروع عند اجتماعه الخاص بمعيار المحاسبة الدولي 39 في فرانكفورت في ديسمبر 1998 [139] ص 15-16، وأخيرا في ماي 2000 صوت OICV في سيدني على قبول المعايير مع بعض التحفظات [153] ص 24-25، وأصدر تقريره الذي نص على تقييم 30 معيار وتفسيراتها (IASC 2000)، كما أوصى الأعضاء بقبول المعايير كما يلي: التسوية في إيضاح متمم للقوائم المالية، الإفصاح التكميلي (أي إفصاح أكثر تفصيل في الإيضاحات أو تفصيلات في صلب القوائم المالية)، أو التفسير [157] ص 30-31، ومثل هذا القرار دعما لمعايير المحاسبة الدولية، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن SEC واصلت فرض جداول معدة وفق US-GAAP وملحقات تكميلية على المؤسسات التي لا تطبق المرجع الأمريكي في إعداد حساباتها المجمعة، وهنا برزت ضرورة التوفيق بين المرجعين، خصوصا مع رفض الولايات المتحدة الأمريكية قبول معايير دولية لا تناسبها؟.[155] ص 11

من جانب آخر تم عام 1997 تشكيل فريق عمل الاستراتيجية "Strategic working party" ولجنة دائمة للتفسيرات المحاسبية، وكذلك فريق عمل مع ممثلي المجالس الوطنية للعمل على مشروع

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الأدوات المالية، كما ضمت اللجنة لعضويتها ممثل من الصين بصفة مراقب [126]، وفي نفس الفترة برزت مجموعة 4+1 التي عالجت عدة مواضيع تقنية، أين كان بإمكان OICV الاستعانة بها، كما أصبح الهيكل المستقبلي للجنة موضوع النقاش [153] ص 24-25، وحدد FASB في هذا الإطار ثمان صفات لجهاز إصدار معايير محاسبة دولية للتوصل إلى مستوى الجودة المطلوب هي: القيادة مع ضمان العمل بالاشتراك مع الآخرين، الابتكار والتجديد، الملائمة أي يكون هيكل واضع المعايير مصمما ليكون فعالا في تلبية متطلبات أسواق رأس المال، الاستجابة أي القدرة على التحرك بسرعة للتعامل مع المتطلبات والتطورات الجديدة، الموضوعية في إعداد المعايير، القبول وجدارة الاحترام أي توفر الأهلية القانونية لواضع المعايير والاعتراف بها، قابلية الفهم، محاسبة المسؤولية أي أن يكون واضع المعايير مسؤولا أمام مصلحة الجمهور، كما يجب أن يوجد نوع من الإشراف والرقابة من أجل العمل كآلية ودافع تحفيزي في نفس الوقت للاستجابة للتغييرات المطلوبة. [127] ص 10

وقد تلقى IASC عدة انتقادات حول طريقة إصدار المعايير ناتجة في معظمها عن تغليب المصالح الوطنية والإقليمية على حساب الجودة التقنية، فبرزت فئة تحاول الضغط على أساس المصالح (طابع سياسي)، وفئة تستند على إطار تصوري علمي وتأخذ الجودة التقنيـة كأساس أول (طابع مهني)، ولهذا قام فريق عمل الإستراتيجية بدراسة عدة نماذج بديلة لهيكل اللجنة مثل نموذج هيئة الأمم المتحدة، وكانت مجموعة 4+1 أفضل نموذج بمجلس مكون من 09 معدي معايير يقدمون الكفاءة والموارد الضرورية، مع جمعية عامة موسعة لبلدان أخرى (طرح فيها مشكل حق الفيتو)، وفي هذا الإطار التقى G4+1 مع فريق عمل الاستراتيجية في 24 و1997/09/25 للنقاش، ليتم في ديسمبر 1998 نشر وثيقة "Shaping IASC for the future"، حيث اقترح هيكل يتضمن مجلس تمثيلي ولجنة تقنية لإصدار المعايير، وبعد عدة نقاشات شاركت فيها أطراف أخرى مؤثرة مثل: SEC وFASB واللجنة الأوروبية، تم في البندقية في 1999/11/19 تبني هيكل IASB الجديد الذي يمثل توسعة لمجموعة 4+1، وأصبح نموذج (IASCF-IASB) شبيها بنموذج (FAF-FASB) بمجلس أمناء (trustees) ومجلس تقني، وهو ما ساعد على التنسيق بين الهيئتين. [139] ص 16

كما حدث عام 1998 تطور مهم في تقنين الاعتراف بالمعايير الدولية، حيث أصدرت بلجيكا وفرنسا وألمانيا قوانين وطنية تسمح للمؤسسات الكبرى باستخدام المعايير الدولية، وتخطى عدد الدول الأعضاء في اللجنة 100 دولة، وفي عام 1999 حث وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبعة والمنظمة الأوربية للخبرة الاستشارية واتحاد هيئات المحاسبة والمراجعة لدول أوربا وأسيا على دعم واستخدام معايير المحاسبة الدولية، كما أعلنت لجنة بازل الخاصة بالشؤون المصرفية عام 2000 قبولها لمعايير المحاسبة الدولية، أما التطور المهم فهو إلزام المؤسسات الأوربية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد الحسابات المجمعة ابتداء من 2005/01/01.[126]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.1.2.3. هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية

في جويلية 2000 صوت أعضاء IASC على تغيير هيكل اللجنة [153] ص 25 لتصبح أكثر استقلالية وقوة من حيث قراراتها وتمويلها، وأكثر تأثيرا على الحكومات من أجل تبني المعايير الدولية، وبهذا أصبح اسم اللجنة مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) الذي يصدر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، أما لجنة التفسيرات (SIC) فأصبحت تسمى لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) [151] ص 31-32، وقد كان IASC يحاول بناء معايير نموذجية لتشجيع التوافق المحاسبي الدولي، أما IASB فيرغب في الوصول إلى معايير مشتركة مع الهيئات الوطنية لإصدار المعايير، ما يفرض عليه التخلي عن بعض آرائه ووجهات نظره [153] ص 26، ويوضح الشكل التالي هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية:

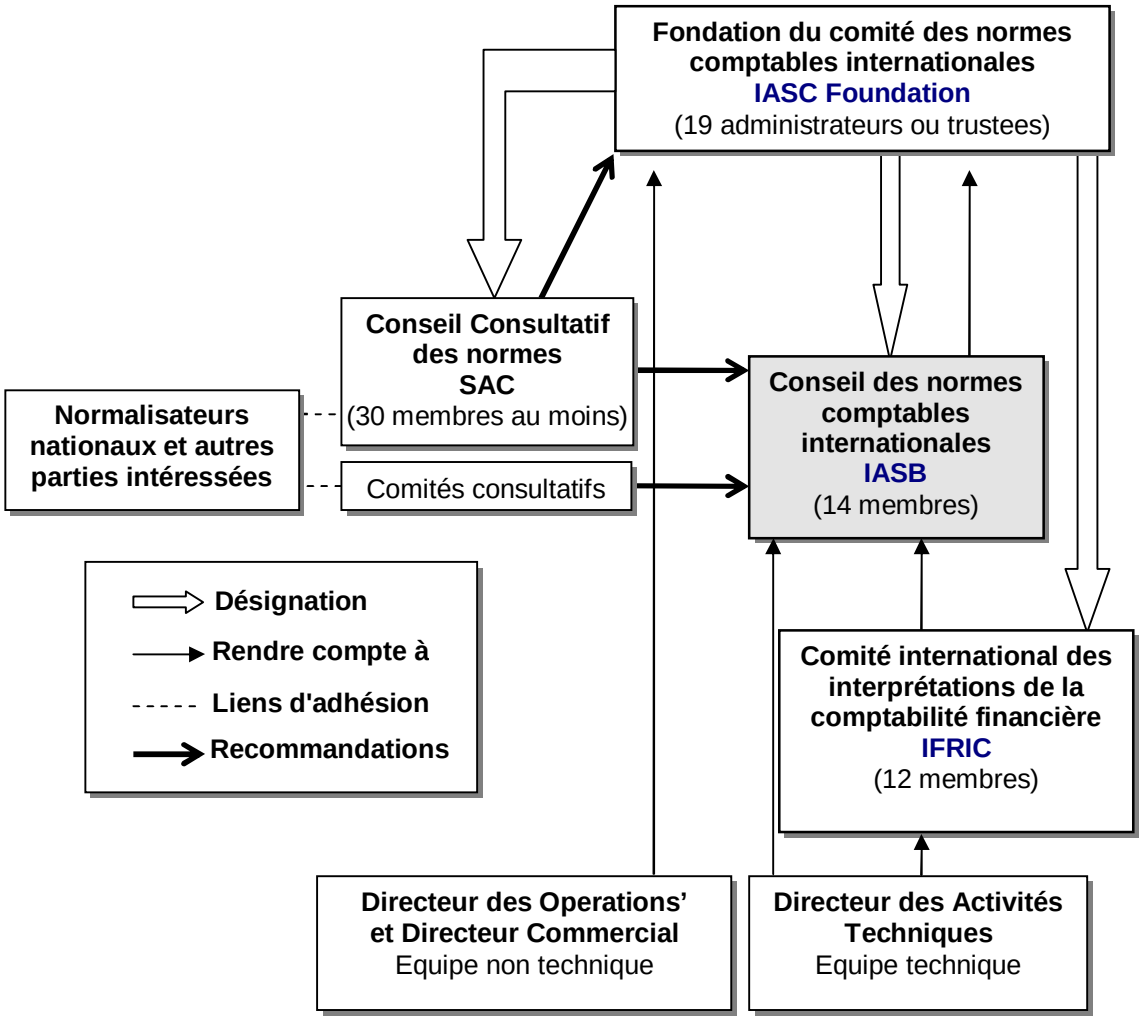

الشكل رقم (11): هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية وآلية عمله. [158]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.2.1.2.3. مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF

هي تتكون من 19 أمينا تتمثل مهمتها فيما يلي: [11] ص 122

- تعيين أعضاء المجلس ووضع عقود الخدمة ومعايير الأداء، وتعيين أعضاء لجنة التفسيرات والمجلس الاستشاري للمعايير.
- المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية ومدى فعاليته.
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل.
- مراجعة القضايا الإستراتيجية المؤثرة على معايير المحاسبة الدولية، والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة.
- وضع وتعديل إجراءات عمل المجلس ولجنة التفسيرات والمجلس الاستشاري للمعايير.
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد التشاور في ذلك مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

2.2.1.2.3. مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (المجلس التنفيذي)

يتكون المجلس التنفيذي من 14 عضوا (12 منهم بتفرغ تام) يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، ويعتبر المؤهل الأساسي لعضوية المجلس الخبرة الفنية، كما يجب أن يتأكد مجلس الأمناء أن المجلس لا تسيطر عليه أي مصالح إقليمية أو تنظيمية محددة، ولهذا نشر الاسترشادات التالية:

- يجب أن يكون ما لا يقل عن 05 أعضاء لديهم خلفية كممارسين للمهنة.
- يجب أن يكون ما لا يقل عن 03 أعضاء لديهم خلفية عن إعداد القوائم المالية.
- يجب أن يكون ما لا يقل عن 03 أعضاء لديهم خلفية عن استخدام القوائم المالية.
- يجب أن يكون عضو واحد 01 على الأقل من الأعضاء لديه خلفية أكاديمية.
- يجب أن يكون 07 من الأعضاء المتفرغين لديهم مسؤوليات ارتباط مع واضعي المعايير الوطنيين بهدف تشجيع التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية.[11] ص 122-123

ويوضح الجدول التالي توزيع أعضاء IASB حسب تخصصاتهم ومناطقهم الجغرافية كما يلي:

الجدول رقم (09): توزيع أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية. [159]

المنطقة / المهنة	أوروبا	أمريكا الشمالية	دول أخرى	المجموع
صناع المعايير	2	2	1	5
المعدين	3	0	1	4
المراجعين	1	1	1	3
جامعيين	1	1	0	2
المجموع	7	4	3	14

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولتشجيع التعاون بين المجلس والجهات الوطنية واضعة المعايير عين الأمناء 07 من أعضاء IASB ليشكلوا حلقة اتصال وربط دائم بالهيئات الوطنية (إضافة إلى هيئات أخرى كاللجنة الأوروبية، SEC،...إلخ)، ويعتبر IASB مسؤولا عن كل المسائل الفنية بما في ذلك إعداد ونشر معايير التقارير المالية الدولية ومسودات المعايير وتعديلاتها والموافقة النهائية على التفسيرات.[157] ص 40-41

3.2.1.2.3. لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC

استمر عمل SIC مدة 09 أشهر في ظل الهيكل الجديد لـIASC، وفي ديسمبر 2001 تم تغيير اسم اللجنة إلى IFRIC مع توسيع نطاق اختصاصها، حيث تضم 12 عضوا لهم حق التصويت، وتشارك اللجنة الأوروبية وOICV كمراقبين، وتغطي التفسيرات قضايا مثارة حاليا لم تبحثها المعايير، كما تعالج قضايا نشأت بخصوصها تفسيرات غير مرضية أو متعارضة أو يحتمل أن تنشأ في غياب التوجيه، وذلك بهدف الوصول إلى إجماع بشأن الوصول إلى معالجة مناسبة.

4.2.1.2.3. المجلس الإستشاري للمعايير SAC

يوفر المجلس الإستشاري للمعايير منتدى وملتقى لمشاركة المنظمات والأفراد المهتمين بالتقارير المالية (ذوي الخلفيات الجغرافية والوظيفية المتنوعة)، بهدف تقديم النصح لـIASB حول القرارات المتصلة بجدول الأعمال وأولويات العمل، والتعبير عن وجهات نظر أعضاء المجلس الاستشاري حول مشروعات وضع المعايير الرئيسية، وبصفة عامة تقديم النصائح لـIASB و الأمناء.

وينتمي أعضاء المجلس الاستشاري للمعايير إلى 06 قارات و29 بلدا و05 منظمات دولية، ويجتمع أعضاؤه أمام الجمهور ثلاث مرات سنويا برئاسة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية. [157] ص 42-44

3.1.2.3. إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية

تتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

- إعداد من أجل الصالح العام معايير محاسبية ذات جودة عالية.
- ترقية الاستعمال والتطبيق الصارم لهذه المعايير.
- أخذ الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاديات الناشئة بعين الاعتبار.
- التوجه نحو التوفيق بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية. [155] ص 8

وتم تحديد إستراتيجية تحقيق هذه الأهداف على النحو التالي: [151] ص 33

- تشجيع الأعضاء لدعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة.
- تشجيع الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية من قبل لتبني معايير المحاسبة الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- دعوة دول أخرى لتكييف معاييرها المحاسبية الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية، مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد، وتخفيض وقت وتكلفة وضع معايير وطنية.
- المقارنة بين معايير المحاسبة الوطنية والدولية والبحث عن إلغاء الفروقات الجوهرية بينها.
- السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها.

4.1.2.3. مسار إصدار معايير المحاسبة الدولية

تمر عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية بالمراحل التالية: [2] ص 20

- يتم اختيار مواضيع محددة لدراستها بصورة مفصلة من قبل لجنة خاصة، ليتم بعد ذلك إعداد مسودة حول الموضوع للمناقشة، بعد الموافقة على المشروع من قبل ثلثي الأعضاء يتم تحويله إلى الجهات المختصة، وكافة الجهات التي يرى المجلس ضرورة اطلاعها على الموضوع قبل اعتماده نهائيا (مثل الحكومات وبورصات الأوراق المالية)، ويخصص الوقت الكافي للرد على كل مشروع.
- يتم أخذ وجهات نظر المجلس الاستشاري بعين الاعتبار في القرارات الخاصة بكل مرحلة.
- يستلم المجلس وجهات النظر والاقتراحات الخاصة بمسودة المشروع المعني الذي تعاد صياغته في ضوء ذلك، فإذا تمت الموافقة عليه من قبل ثلاثة أرباع (4/3) المجلس يتم إصداره كمعيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول من التاريخ المحدد فيه.
- قد يصدر المجلس ورقة نقاش لتشجيع مناقشة الموضوع بعد موافقة الأغلبية العادية للمجلس.

ويمكن تلخيص مسار إعداد ومراجعة معايير التقارير المالية الدولية في الشكل التالي:

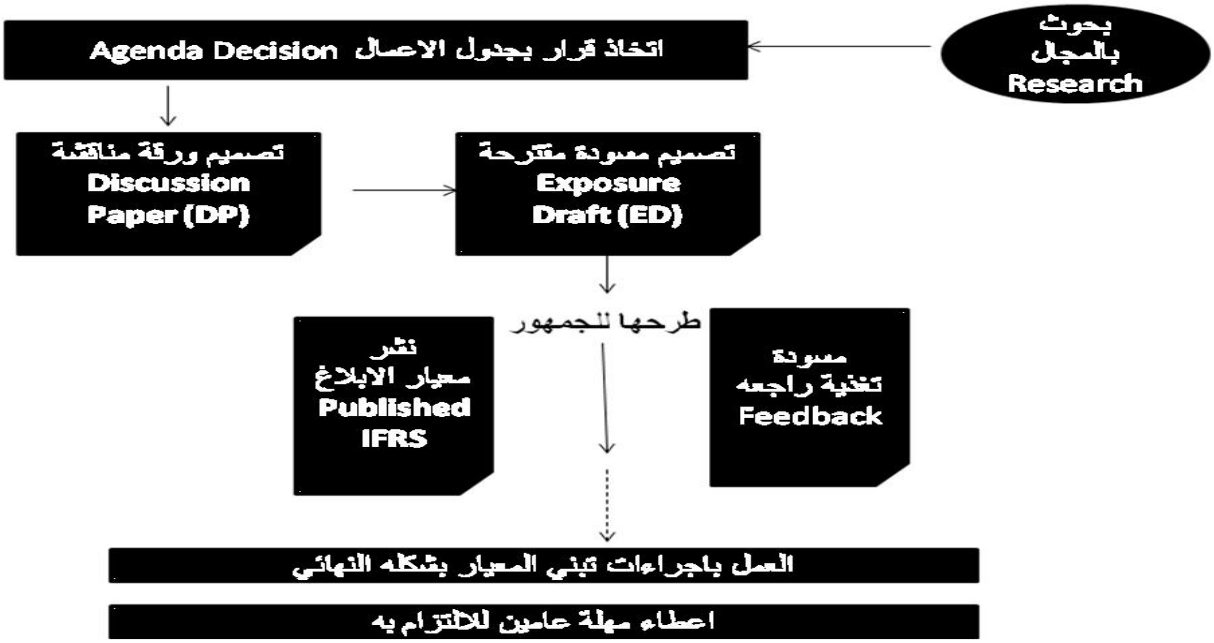

الشكل رقم (12): مسار إعداد ومراجعة معايير التقارير المالية الدولية [160]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.2.3. معايير المحاسبة الدولية وإطارها التصوري

سنتطرق في هذا المطب لمعايير المحاسبة الدولية وبعض المواضيع المرتبطة بها، ثم ننتقل إلى الإطار التصوري الذي يعتبر الأساس الذي تستند عليه هذه المعايير.

1.2.2.3. معايير المحاسبة الدولية

تعتبر معايير المحاسبة الدولية المنتج الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وهي الأداة الأساسية المستعملة حاليا في التوافق المحاسبي الدولي.

1.1.2.2.3. تعريف معايير المحاسبة الدولية

يعرف المعيار عموما حسب منظمة ISO على أنه « وثيقة أعدت بإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين».

أما المعيار المحاسبي فيعرف بأنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب. [134] ص 57-58

بهذا فالمعايير المحاسبية تختلف عن الإجراءات فهي نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، أما الإجراءات فتتناول الصيغة التنفيذية للمعايير.[99] ص 103

وعند الدراسة العليا للمحاسبة المالية والتبحر في إطارها الفكري يبدو جلياً أن عبارة المعايير (فلسفياً) لا يقصد بها المعايير بمعناها الحرفي، وإنما يقصد بها كل ما يتعلق بالتنظيم المقوم لبناء المهنة بما فيها المفاهيم والأسس المحاسبية. [161]

وأصدرت IASC أول معيار محاسبي دولي في جويلية 1975، الذي ألغي عام 1998 ليسري بدلا منه معيار المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (عرض القوائم المالية)، ويتم إصدار المعايير حسب الحاجة والضرورة بعد الدراسات والمناقشات والتعليقات والاقتراحات ثم المراجعة مع تحديد تاريخ بدء سريان المعيار، وأصدر إلى الآن 41 معيار محاسبي دولي–IAS- وتفسيراتها SIC (التي ألغي العديد منها) [149] ص 434، وقد تميزت معايير المحاسبة الدولية رقم 02، 03، 04، 05، 06، 07، 08، 09، 10، 11 و12 بأنها قابلة للتطبيق في كل مكان حيث تسمح بعدة طرق بديلة (مثل طرق تحديد تكلفة المخزون)، كما تم في أفريل 1989 تبني إطار تحضير وعرض القوائم المالية الذي يحدد المفاهيم المعتمدة في إعداد القوائم المالية، ويعالج بصفة خاصة أهداف القوائم المالية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وخصائصها الكيفية، عناصرها، الاعتراف بعناصر القوائم المالية وتقييمها، أنظمة القياس ومفاهيم رأس المال.[155] ص 9

وفي ماي 2002 تم تعديل مجموعة من المعايير نشرت في ديسمبر 2003 لتصبح سارية المفعول ابتداء من 2005/01/01، ويتعلق الأمر بالمعايير التالية (01، 02، 08، 10، 16، 17، 21، 24، 27، 28، 31، 33 و40)، وقد تم إلغاء العديد من المعالجات في هذه المعايير، وتركت معالجة واحدة مرجعية، كما بدأت مراجعة المعيار الدولي رقم 32 و39 حول الأدوات المالية بعد الانتقادات الموجهة لها، وكذا تعديل المعايير (19، 21، 36، 38)، وبدأ الاهتمام بتعديل المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية[155] ص 12-14، من جانب آخر تم إصدار ثمان معايير للتقارير المالية الدولية –IFRS- وتفسيراتها IFRIC (يمكن الإطلاع على قائمة المعايير IAS/IFRS في الملحقين رقم 01 و02).[162]

وتتمثل أهم خصائص معايير المحاسبة الدولية في أنها:

- مستوحاة من المدخل الأنجلوسكسوني أي تهتم بالدرجة الأولى باحتياجات المستثمرين.
- تغلب واقع النشاط الاقتصادي للمؤسسة على أي اعتبارات أخرى.
- لها إطار تصوري وليس قواعد معالجة (تنطلق من مبادئ محاسبية موحدة).
- تفصل بين البيئة القانونية والجبائية.
- تعتمد على معايرة إجمالية للقواعد المحاسبية وعناصر المعلومة المالية.
- التطبيق الإلزامي لكل المعايير المحاسبية والتفسيرات. [108] ص 37

ويمكن تلخيص أشكال تطور معايير المحاسبة الدولية فيما يلي: تعديل المعايير (إلغاء بعض البدائل والممارسات المحاسبية، تعديل التعريفات)، دمج التفسيرات في المعايير (مثلا التفسير SIC 18 تم دمجه في المعيار IAS 1)، دمج بعض المعايير ببعضها البعض لوجود عامل مشترك بينها، سحب بعض المعايير لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها (مثل المعيار 15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار)، إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة كما حصل مع المعيار IAS 32 المتعلق باندماج الأعمال حيث حل محله المعيار IFRS 3 بنفس الاسم. [151] ص 34-36

2.1.2.2.3. محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

واجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية عدة صعوبات ومحددات يمكن إيجازها فيما يلي:

- اختلاف البيئة والثقافة المأخوذة بعين الاعتبار عند وضع معايير المحاسبة الدولية (تأثرها بوجهة النظر الأمريكية والبريطانية)، حيث وجهت أساسا لتنظيم المحاسبة في الدول المتقدمة.
- الإبقاء على العديد من البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى نتائج مختلفة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- ارتباط تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية مع تعديل القوانين والتشريعات المحلية المطبقة في الدول، الأمر الذي يطرح سيادة الدولة في وضع القوانين المطبقة على أراضيها، وكذا اختلاف إجراءات ومراحل وضع وتعديل هذه القوانين بين الدول.

- التعديل المستمر لمعايير المحاسبة الدولية متأثرة بجهود منظري المحاسبة فيما يتعلق بالمستجدات والصعوبات التي تظهر عند تطبيق المعايير، وكذا التطورات المتسارعة للبيئة الاقتصادية.

- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير (صعوبة فهم المعايير في الدول النامية).

- الضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير وتعديلها (التوجه نحو تسييس معايير المحاسبة الدولية وهو ما أدى إلى طرح السؤال التالي: هل إعداد معايير المحاسبة الدولية هو نتاج عمل سياسي أو علمي مهني أكاديمي؟).

- تعدد التعريف لذات المفهوم في معايير المحاسبة الدولية (مثل مفهوم القيمة العادلة)، مما يؤدي إلى عدم ظهورها بالشكل الموحد المتوقع أمام المستخدمين.

- صعوبة الالتزام بمعايير دولية تتميز بتعقدها وارتفاع تكلفتها التي تضاف إلى كافة الضغوطات البيئية المحلية التي تواجهها المؤسسات. [151] ص 27-30

- أشار البعض إلى أن عملية وضع معايير دولية هي حل بسيط لمشكلة معقدة، فمن أهم خصائص المحاسبة باعتبارها من العلوم الاجتماعية أنها قابلة للتطبيق لمجال واسع من المواقف، وهذا ما يشكك في المرونة الكافية لمعايير المحاسبة الدولية.

- يرى البعض أن عملية وضع معايير محاسبية دولية هي حركة تكتيكية تقوم بها مؤسسات محاسبية دولية لتوسيع أسواقها عبر العالم (لأنها تعتبر المنتج الأساسي لهذه المعايير).

- تطور أسواق رأس المال لمدة طويلة في غياب مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عالميا. [130] ص 351-352

- تواجه المبادئ خطر عدم تطبيقها بنفس الطريقة، ويظهر ذلك في توفيق المرجع الدولي مع الإطار الوطني الذي يمكن أن يقلص قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذا يجب أن تقلص مؤشرات طريقة تطبيق المعايير أثر الاختلافات في الحكم المهني، حيث يشير NOBES إلى أن تعقد القواعد يمكن تقليصه بتبني المبدأ المناسب لإعداد المعيار، ويرتبط التطبيق الصحيح للمعايير المبنية على مبادئ بصورة كبيرة بسلوك المسيرين ومجهوداتهم لتطبيق حكمهم وخبرتهم المهنية من أجل الحصول على قوائم مالية غير متحيزة، إذن نستنتج أن المجال المتروك للتفسير يستطيع خلق نزاعات وخلافات يمكن تجنبها بإرفاق معلومات تسمح بفهم القرارات والاختيارات الناتجة عن أحكام وتقديرات المسيرين.[163] ص 4

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- كما أن من أهم الانتقادات الموجهة لمعايير المحاسبة الدولية التمثيل القليل لمستعملي الحسابات في IASB، وعدم تحقيق التوازن الجغرافي بين الدول [164]، وهذا ما ساهم في نقص مصداقية المجلس، حيث تعتبره عدة دول أداة تحركها القوى الاقتصادية الكبرى.

3.1.2.2.3. أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تنظيم محاسبة المؤسسة

يطرح تطبيق معايير المحاسبة الدولية تساؤلا مهما حول أثر هذه المعايير في تنظيم محاسبة المؤسسة، والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث جوانب كما يلي: [165] ص 43

- **التقييم**: ستتغير الأرقام المنقولة عبر النظام المحاسبي، مما يؤدي إلى تعديل بعض صيغ الحساب حتى تكون المعطيات مطابقة للمتطلبات الجديدة، ويقتضي هذا تغيير برامج الإعلام الآلي.
- **العرض**: يجب تنظيم أنشطة المؤسسة عامة والوظائف المحاسبية خاصة بما يتلاءم مع متطلبات العرض الجديدة، هذا ويجب تأهيل وتكوين المستخدمين والقائمين بتسيير نظام الإعلام الآلي.
- **الإفصاح**: الإفصاح عن معلومات جديدة يجب تخصيص جانب لها في المعالجة المحاسبية.

إذن تؤثر معايير المحاسبة الدولية على نظام معلومات المؤسسة ككل (مسار جمع المعلومات ومعالجتها والإفصاح عنها)، كما تقدم الكثير من التطبيقات في مجال الحوكمة، فهي تبحث عن توفير معلومات مالية واضحة وشفافة ومفهومة وصادقة وقابلة للمقارنة، إضافة إلى تحديد المسؤوليات الريادية للمسيرين (وهذه هي الأهداف الرئيسية لقانون Sarbanes Oxley في الولايات المتحدة الأمريكية وقانون الأمان المالي في فرنسا).

وقد أثرت معايير المحاسبة الدولية على مسار التسيير الداخلي وإدارة الأعمال وفق مستويين: فمن جهة أصبح من الضروري التقريب نحو نظام معلومات وحيد من أجل توفير لغة مشتركة تسهل تدفق المعلومات الضرورية، ومن جهة أخرى برزت الحاجة إلى توفر الكفاءات اللازمة لتطبيق هذه المعايير المعقدة بالشكل الصحيح [166] ص34-36، حيث يكون دور المحاسب في بناء حكمه الشخصي المهني محدودا وضعيفا ضمن إطار بسيط، وبما أن الواقع جد معقد (التطور التكنولوجي السريع، التغير في أسعار الصرف، التوجه نحو اقتصاد الخدمات،...) أصبح ضروريا أخذ الأحداث المستقبلية بعين الاعتبار لتقييم المخاطر المحتملة، لذلك المحاسب اليوم في حاجة لأدوات تحليلية وتقديرية، وهو ما يتطلب الكفاءة في وضع طريقة محاسبية معينة في سياقها المناسب لفهم الحقيقة الاقتصادية أو المالية للعمليات والأحداث، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي إعادة النظر في تكوين الإطارات المحاسبية. [167]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ولمواجهة التعقد في المعايير يجب بداية فهم طريقة إعداد القوائم المالية، والعناصر الإلزامية التي تسمح بالمقارنة بين المؤسسات، كما يجب التفرقة بين إنشاء القيمة الناتج عن نشاط المؤسسة، والناتج عن تغير القيمة العادلة للأصول والخصوم. [105] ص 20-21

4.1.2.2.3. معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية

اختلف الباحثون حول مسؤولية معايير المحاسبة الدولية "وخاصة مفهوم القيمة العادلة" في الأزمة المالية الأخيرة، ويتعلق الأمر خصوصا بثلاث معايير (IAS 32، IAS39 وIFRS 7) تشبه إلى حد كبير المعايير الأمريكية، ويحدد معيار المحاسبة الدولي رقم 39 [168] كيفية تحديد القيمة العادلة في حالة وجود أو عدم وجود سوق نشطة (نشير أن المعايير الفرنسية لا تحوي مصطلح القيمة العادلة في المخطط المحاسبي العام، ولكن هناك مفاهيم تدل عليه في تحديد الاهتلاك وعمليات إعادة التقييم).

في السياق نفسه عرض مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 2006 وثيقة نقاش تتعلق بتقييم مفهوم القيمة العادلة لتوضيح طرق تحديد القيمة العادلة حيث تم الاستناد على المعيار الأمريكي رقم 157، ويجب التفرقة بين ثلاث مداخل للتقييم هي: السوق (عندما تكون الأسعار ملاحظة لأصول مماثلة أو مشابهة)، النتيجة (تستعمل تقنيات تسمح بتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ واحد حالي " تحيين التدفقات النقدية المستقبلية ونماذج تقييم الطرق")، التكلفة (تستند على المبلغ الذي يجب دفعه لاستبدال أصل موجود)، وفي مارس 2008 نشر IASB بالتوازي مع FASB وثيقة عمل ثانية بغرض تبسيط المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، كما اتفقت SEC الأمريكية وFASB في 2008/09/30 على تبسيط قاعدة market-to-market التي تلزم البنوك بتسجيل سنداتها بالقيمة السوقية.[169] ص 43-45

وقد نشر فريق العمل حول الأزمة المالية في 2009/07/28 مجموعة اقتراحات حول أنشطة المعايير المحاسبية والتغييرات الواجب إدخالها على البيئة الدولية للتنظيم المحاسبي بعد الأزمة المالية العالمية، وتمحورت الاقتراحات حول مبادئ لتحسين معايير المحاسبة وزيادة فعاليتها هي: فعالية وحدود التقرير المالي،تقريب المعايير المحاسبية،استقلالية ومسؤولية أجهزة إصدار معايير المحاسبة.[170]

5.1.2.2.3. معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سنة 2003 بدأ IASB التفكير في إعداد معيار محاسبي يتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "PME"، ويعرف IASB المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي لا تمارس مسؤولية عمومية، وتنشر قوائم مالية عامة من أجل احتياجات المستعملين الخارجيين (تكون المؤسسة ذات مسؤولية عمومية إذا كانت: مسجلة في البورصة أو تودع حساباتها في سوق منظم

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

للأوراق المالية، وتمتلك أصول من أجل مجموعة واسعة من الأشخاص الخارجيين عن المؤسسة، وهي مؤسسة للخدمة العمومية لها أهمية جوهرية في بلدها الأصلي).

وفي جوان 2004 نشر IASB وثيقة نقاش حول مدخل تطوير معيار محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وطرحت هذه الوثيقة الإشكاليات التالية: هل يجب تطوير معايير تتوافق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، ما هي أهدافها؟، ما هي المؤسسات المعنية بها (يختلف التعريف من دولة إلى أخرى)؟، ماذا تفعل المؤسسة إذا كانت المعايير المتوافقة مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعالج مسألة معينة؟، وهل تستطيع المؤسسة التي تستعمل معايير PME استعمال معالجة مختلفة معتمدة في معايير IFRS؟، هل يجب إعداد معايير PME على نفس مبادئ وأسس ومفاهيم IAS/IFRS؟، كيف يتم تبرير تعديل المفاهيم والمبادئ من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، كيف يجب أن يكون شكل العرض للمعايير المالية المتوافقة مع PME؟.

وفي 2005/04/05 نشر IASB مجموعة أسئلة حول التعديلات الواجب إدخالها في مبادئ التسجيل المحاسبي والتقييم المعتمدة لتوفيقها مع احتياجات PME، وعرضت هذه الوثيقة سؤالين: ما هي الجوانب التي يمكن إدخال إجراءات تبسيطية عليها؟، ما هي الجوانب المعالجة حاليا التي يمكن سحبها؟، وفي 2006/08/04 تم إعداد أول مشروع للمرجع IFRS-PME، وفي 2006/11/09 نشر مشروع ثاني، ليتم طلب التعليقات من 2007/02/15 لغاية 2007/11/30 [171] ص 33-36، ونشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2009/07/09 المرجع المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في شكل معيار محاسبي دولي موجه لهذه المؤسسات التي تمثل حسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 95 % من إجمالي المؤسسات عبر العالم، ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار احتياجات وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تبسيط عدة قواعد، كما قلص المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي بشكل جوهري، ويعتبر IFRS/PME منفصلا عن المرجع IFRS، حيث يمكن تطبيقه مع معايير المحاسبة الدولية أو دونها، كما أن كل دولة تحدد المؤسسات المعنية بهذا المرجع الجديد. [172]

وفي تقرير صادر في 2009/07/09 رحب البنك الدولي بنشر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقال فايزول تشودوري، نائب رئيس وحدة تمويل الشركات وإدارة المخاطر بالبنك الدولي:« IFRS/PME توفر إطارا مرجعيا مهما عند إعداد التقارير المالية للمؤسسات الأصغر بما يناسب بشكل أفضل حجم وملكية عملياتها، الأمر الذي يسهم في تحسين حصولها على التمويل، وفي البلدان التي تبنت بالفعل هذه المعايير كمعايير وطنية للمحاسبة، فإن التبسيط في معايير مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة سيوفر الجهد المطلوب».[173]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.2.2.3. الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية

تم إصدار الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1989م بهدف وضع معايير أكثر تماسكا وانسجاما ومراجعة المعايير القديمة، إلا أنه يجب التأكيد على أن عملية ضبطه معقدة، وهذا يقودنا للتساؤل التالي: هل يمكن أن يكون لإطار تصوري مثل هذا استعمال عالمي مع الاختلافات الموجودة بين الدول؟، ويحدد هذا الإطار مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم، أهداف القوائم المالية، الفرضيات الأساسية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إضافة إلى تعريف عناصر القوائم المالية ومعايير الاعتراف بها وقياسها ومفاهيم رأس المال.

1.2.2.2.3. مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات

يحدد الإطار التصوري في الفقرة 10 أن مستخدمي التقارير المالية هم: المستثمرون الحاليون والمحتملون، الموظفون، المقرضون، الموردون ودائنون آخرون، الزبائن، الدولة والهيئات العمومية، والجمهور،..إلخ [174] ص 20، ويفترض هذا الإطار أن المستثمرين المستهدف الأول بالقوائم المالية، وتلبية احتياجاتهم تعني تلبية احتياجات باقي مستخدمي القوائم المالية التي تشترك في تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية أو شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكد في حصول هذه التدفقات مستقبلا.[175] ص 5

2.2.2.2.3. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب IASB

تتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق الإطار التصوري الدولي فيما يلي:

- القابلية للفهم (فلا معنى لمعلومات غير مفهومة من طرف قارئيها ومستعمليها).
- الملائمة (ترتبط بها خاصية الأهمية النسبية).
- الموثوقية: وتتضمن هذه الخاصية العناصر التالية:

• التمثيل الصادق: يعني أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية للمؤسسة.

• الجوهر فوق الشكل: أي يجب الاهتمام بجوهر المعلومات وليس الاكتفاء بشكلها القانوني.

• الحياد: تعني البعد عن التحيز، أي تكون المعلومات المضمنة في القوائم المالية معدة للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها، ودون وضع افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها.

• الحيطة والحذر (التحفظ): تعني الاحتياط عند إعداد القوائم المالية بالتعامل مع العناصر غير المؤكدة، وذلك بعدم تضخيم الأصول بأخذ الإيرادات والمكاسب المتوقعة بعين الاعتبار، وكذلك عدم تخفيض الالتزامات بعدم أخذ المصروفات والخسائر المتوقعة بعين الاعتبار.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

• اكتمال المعلومات: تعني أن معلومات القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أي جزء منها سواء من خلال القوائم المالية أو الملاحظات التفسيرية.

- قابلية المقارنة: عبر الزمان (في نفس المؤسسة) والمكان (مع المؤسسات الأخرى)، ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض معلومات مقارنة عن فترة مالية سابقة واحدة.[151] ص 52-55

3.2.2.2.3. القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة

إضافة للخصائص النوعية المذكورة، يضع مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة قيود على المعلومات الملائمة والموثوقة تتمثل فيما يلي:

- التوقيت المناسب: إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا يجب الموازنة بين ميزة توفير التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة (الموازنة بين الملاءمة والموثوقية). [149] ص 473

- الموازنة بين التكلفة والمنفعة: أي عدم إنتاج أي معلومة إلا بعد التأكد من منفعتها.

- الموازنة بين الخصائص النوعية: في الحياة العملية غالبا ما تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية لتحقيق هدف القوائم المالية، أما الأهمية النسبية للخصائص النوعية في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني. [176] ص 32

- الصورة الصحيحة والعادلة/ التمثيل العادل: يجب أن توصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.[151] ص 56

4.2.2.2.3. الفروض الأساسية للمحاسبة

تتمثل الفروض الأساسية للمحاسبة وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

- أساس الاستحقاق: وفق هذا الأساس يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها)، ويجري تسجيلها وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها (مع إعلام المستخدمين عن التزامات دفع أو استلام النقدية في المستقبل).
- الاستمرارية: أي يتم افتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل القريب. [176] ص 26-27

5.2.2.2.3. التعريف والقياس والاعتراف بعناصر القوائم المالية

يمكن تقسيم عناصر القوائم المالية إلى عناصر متعلقة بالمركز المالي (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية)، وعناصر متعلقة بقياس الأداء في قائمة الدخل (الدخل والمصروفات).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.5.2.2.2.3. تعريف عناصر القوائم المالية

تتمثل العناصر والبنود الأساسية للقوائم المالية فيما يلي:

- تعريف الأصل: هو مورد تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

- تعريف الالتزام: هو تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة، ومن المتوقع أن يطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المؤسسة، والتي تتضمن منافع اقتصادية.

- تعريف حق الملكية: هو حق الملاك المتبقي من الأصول بعد طرح كافة الالتزامات [176] ص 33، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة (فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة). [151] ص 59

- تعريف الدخل: هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

- تعريف المصروفات: هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك. [176] ص 37-38

- تعريف المكاسب: تمثل الزيادة في المنافع الاقتصادية للمؤسسة سواء كانت بسبب النشاطات العادية أو غير العادية، مثل المكاسب الناتجة عن بيع الأصول غير المتداولة.

- تعريف الخسائر: هي النقص في المنافع الاقتصادية للمؤسسة التي تنتج عن النشاطات العادية أو غير العادية مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث كالزلازل والبراكين. [151] ص 121-122

- تعريف الأعباء: هي كل استهلاك تقوم به المؤسسة فيما يخص السلع والخدمات، والموجه لاحتياجات الاستغلال أو لأهداف الإنتاج والبيع، وقد تكون الأعباء مباشرة أو غير مباشرة يتعذر تحميلها مباشرة إلى المنتوجات، كما قد تكون متغيرة أو ثابتة حسب تأثرها بحجم النشاط. [43] ص 31-32

- تعريف التكاليف: هي مجموعة من الأعباء المدمجة التي تناسب إما حساب خاص بوظيفة أو جزء من المؤسسة، إما حساب خاص بخدمة مقدمة أو بمرحلة ما عدا المرحلة النهائية [43] ص 39، كما تشير إلى قيمة الموارد التي يتم التضحية بها في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة معينة، وتسمى المبالغ التي تقوم المؤسسة بالتضحية بها باسم نفقات.

وتقسم التكاليف إلى تكاليف مستنفذة للحصول على إيراد في الفترة الجارية، وتعرف التكلفة بالمصروفات مثل: الاهتلاك، الإيجار، الضرائب والرسوم،...إلخ، ويتم طرح قيمة هذه المصروفات من إيرادات الفترة المالية قبل التوصل لصافي الربح، أما المجموعة الأخرى فهي التكاليف غير المستنفذة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتشمل التكاليف التي يكون لها منافع مستقبلية بعد انتهاء الفترة المالية الجارية، وهذه تعرف بالأصول، لذلك تظهر في الميزانية نهاية السنة المالية، وبهذا فإن التكاليف تعتبر أصلا إذا كان من المتوقع أن تقدم خدمات للمؤسسة في المستقبل، وتعتبر مصروفات إذا تم استنفاذها في تحقيق الدخل خلال الفترة الجارية، ونتيجة لذلك يتم رسملة تكاليف المواد الخام وتكاليف أجور عمال إدارة الإنتاج والمصروفات الأخرى مثل الإهتلاك والإيجار ومصروف الكهرباء المرتبطة بالإنتاج، وذلك بتحميلها على وحدات الإنتاج لأن لهذه الوحدات قيمة مستقبلية تتمثل في ثمن بيعها، وعندما يتم بيع هذه الوحدات خلال الفترة تتحول تكلفتها إلى مصروف ويتم طرحها من إيرادات الفترة، وإذا لم يتم بيعها حتى نهاية الفترة فإنها تظهر ضمن الأصول في الميزانية. وتختلف الخسارة عن المصروفات في أنها تكاليف مستنفذة ولكنها لم تؤد إلى تحقيق إيراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما المصروفات فإن نفاذها يؤدي إلى تحقيق إيرادات، وفي القياس المحاسبي نجد أن الخسارة تحدث إذا كان الإيراد أقل من التكاليف، أو عندما تحدث التكاليف ولا تؤدي إلى تحقيق إيرادات إطلاقا. [21] ص 31-32

ويجب الإشارة إلى أن كل مصروف يمثل نفقة وليست كل نفقة تمثل مصروفا، حيث تسمى النفقات المتعلقة بالنشاط الجاري نفقات إيرادية (المصروفات الخاصة بالدورة)، أما النفقات الخاصة بالتكوين الرأسمالي لأغراض توفير الطاقة الإنتاجية وتهيئة الطاقة للاستخدام خلال الفترات المقبلة تسمى نفقات رأسمالية، ويمثل الإنفاق كافة التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة من أجل تدبير الموارد وتوفير الطاقة الإنتاجية اللازمة واستخدامها لتحقيق نشاطها خلال الفترة الحالية والفترات المحاسبية التالية، وقد يكون الإنفاق صريحا في شكل إنفاق رأسمالي أو إيرادي، أو ضمنيا يتمثل في راتب صاحب المؤسسة أو فائدة رأس المال أو الإيجار على العقار المملوك للمؤسسة والمستخدم في تحقيق نشاطها الجاري أو الرأسمالي، أو يتمثل في عبء اهتلاك الأصول المقدمة هبة أو هدية.[58] ص 429-430

2.5.2.2.2.3. قياس عناصر القوائم المالية

تتمثل أسس القياس المعتمدة من طرف IASB في: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية، ولم تتضمن القيمة العادلة رغم التوسع في استخدامها، فهي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين، وتعرف بأنها القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية، إضافة إلى تعدد التعاريف للقيمة العادلة حيث تضمن أكثر من معيار دليلا لكيفية احتسابها. [151] ص 63

3.5.2.2.2.3. الاعتراف بعناصر القوائم المالية

الاعتراف هو عملية تضمين الميزانية أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية، وبذات الوقت تنطبق على البند شروط الاعتراف التالية:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة به من وإلى المؤسسة (انخفاض درجة عدم التأكد).
- إمكانية قياس تكلفته أو قيمته بموثوقية.
- الملائمة، أي يمكن للعنصر التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المرتبطة.
- الموثوقية، أي أن المعلومات المتعلقة به موثوقة وخالية من الخطأ وتتميز بالدقة والصحة.

- الاعتراف بالأصول: عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بها في المستقبل إلى المؤسسة، ويمكن قياس تكلفتها أو قيمتها بموثوقية، وإذا كانت المنافع الاقتصادية للأصول تقتصر على الفترة الحالية فيتم الاعتراف بها كمصروفات، كذلك يتم مراعاة الأهمية النسبية للاعتراف بالأصول أو اعتبارها مصروفات لضآلة حجمها.

- الاعتراف بالالتزامات: يتم الاعتراف بها في الميزانية عندما يكون من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة بسبب إطفاء الالتزامات الحالية، ويمكن قياس مقدار هذا الإطفاء بموثوقية.

- الاعتراف بالدخل: يتم الاعتراف به في قائمة الدخل عندما تكون هناك زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تتعلق بزيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات، ويمكن قياس الزيادة أو الانخفاض المشار إليهما بموثوقية، وهذا يعني أنه يتم الاعتراف بالدخل بالتوازي مع الاعتراف بالزيادة في الأصول أو الانخفاض في الالتزامات.

- الاعتراف بالمصروفات: عندما يكون هناك انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية يتعلق بانخفاض في الأصول أو زيادة في الالتزامات، ويمكن قياسه بموثوقية، وهذا يعني أنه يتم الاعتراف بالمصروفات بالتوازي مع الاعتراف بالانخفاض في الأصول أو الزيادة في الالتزامات، ويرتبط الاعتراف بالمصروفات بدخل ينتج عن تحمل هذه المصروفات. [151] ص 61-62

6.2.2.2.3. مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه

يفرق الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية بين المفاهيم المختلفة لرأس المال التي ترتبط بتحديد نتيجة أعمال المؤسسة [174] ص 29 وكيفية قياس أدائها، وقد تطرقت معايير المحاسبة الدولية إلى نوعين من مفاهيم المحافظة على رأس المال هما: [151] ص 64-65

- المحافظة على رأس المال المالي: يطلق عليه أيضا رأس المال الاسمي أو القوة الشرائية الثابتة أو رأس المال النقدي، وهو المفهوم السائد في المحاسبة، حيث يعني رأس المال وفقه صافي الأصول أو حقوق الملكية، كما يعتبر الربح أو الخسارة الفارق بين صافي الأصول في نهاية الفترة وصافي الأصول في بداية الفترة، بعد استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات منهم، وهذا مستمد من تعريف الدخل وفق ما أورده العالم الاقتصادي هيكس، كما لا يوجد استخدام لمفهوم محدد لأسلوب من أساليب القياس، إلا أنه في الغالب يقوم على مبدأ التكلفة التاريخية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المحافظة على رأس المال المادي: يطلق على هذا المفهوم رأس المال الإنتاجي (رأس المال العيني)، ويمثل القدرة التشغيلية أو الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ووفق هذا المفهوم يعتبر الربح أو الخسارة الفارق بين الطاقة الإنتاجية للمؤسسة في نهاية الفترة وبداية الفترة، مع استبعاد أي توزيعات للملاك أو مساهمات من قبلهم، ولا يتضمن ربح أو خسارة الفترة مكاسب أو خسائر الحيازة بل ينظر إليها كتعديلات في حقوق الملكية، كما تعتبر التكلفة الجارية أساس قياس رأس المال المادي، ويمكن أن يتم قياس التكلفة الجارية بأحد الأساليب التالية: تكلفة الاستبدال (ويطلق عليها سعر الدخول)، القيمة السوقية (ويطلق عليها سعر الخروج)، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.

3.2.3. عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

يهتم معيار المحاسبة الدولي رقم 01 بوصف أسس إعداد وعرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام، وكذا التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الأخرى العاملة في نفس المجال، إضافة إلى تحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية، إلا أن هذا المعيار لم يحدد التفاصيل عن عمليات دقيقة بل تركها لمعايير أخرى.[175] ص 20

ويمكن تلخيص الاعتبارات المتعلقة بالقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية كما يلي: [151] ص 98-101

- التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية: يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، مع الإشارة إلى أنه في بعض الظروف النادرة يسمح للإدارة بالخروج عن معايير التقارير المالية الدولية إذا وجدت أن الالتزام بها يكون مضللا إلى حد كبير (مع تحديد السبب والآثار).

- فرضية الاستمرارية والمحاسبة على أساس الاستحقاق، عدم المقاصة، والمعلومات المقارنة.

- الاتساق أو الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف، إلا إذا كان التغير مبررا بتغير الظروف، أو متطلبا جديدا لمعايير التقارير المالية الدولية، أو يؤدي لمعلومات أكثر دقة وموثوقية، وتكمن أهمية الاتساق في قابلية معلومات القوائم المالية للمقارنة، ولذلك فإذا تم تغيير أسلوب العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

- الأهمية النسبية ومستوى التجميع: مثل اعتبار بعض مصاريف تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف إيرادية استنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.3.2.3. قائمة المركز المالي (الميزانية)

هي كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل [151] ص 113، ويجب أن تتضمن في العنوان: اسم المؤسسة وعنوان وتاريخ القائمة [157] ص 187، كما قد تأخذ شكل التقرير أو القائمة، وتتمثل عناصر الميزانية في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

1.1.3.2.3. تصنيف الأصول

يتم تصنيف الأصول إلى متداولة وغير متداولة، كما يمكن تصنيفها حسب وجودها المادي إلى أصول ملموسة تتميز بوجود كيان مادي لها، سواء كان هذا الكيان حقيقيا كالممتلكات والمنشآت والمعدات، أو كان هذا الكيان رمزيا أو قانونيا مثل الأسهم والأوراق التجارية، وأصول غير ملموسة سواء كانت محددة مثل حقوق الامتياز وبراءات الاختراع، أو كانت غير محددة مثل الشهرة، ويعتبر العامل المشترك بين الأصول هو تدفق المنافع الاقتصادية منها إلى المؤسسة. [151] ص 58

1.1.1.3.2.3. الأصول المتداولة

يتم تصنيف الأصل على أنه متداول إذا كان من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو استهلاكه أثناء دورة التشغيل العادية للمؤسسة، أو الاحتفاظ به للمتاجرة لأجل قصير ويتوقع بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية، أو عندما يكون أصل نقدي أو معادل للنقدية واستخدامه ليس مقيدا.[157] ص 188

ويمكن تلخيص أهم بنود الأصول المتداولة في النقاط التالية: [175] ص 32-34

- النقدية والنقدية المكافئة: يشمل هذا البند النقدية بالصندوق بالعملة المحلية والأجنبية والشيكات بالصندوق، والمسحوبات النقدية والإيداعات لدى البنوك التي يمكن سحبها عند الطلب، وينص معيار المحاسبة الدولي السابع أن النقد المكافئ هو الاستثمارات قصيرة الأجل وذات السيولة العالية، وتكون جاهزة للتحول إلى سيولة بقيمة محددة ولها تاريخ استحقاق لفترة 03 أشهر أو أقل.

- الاستثمارات قصيرة الأجل (الأصول المالية للمتاجرة): هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل فيها في السوق بسهولة، والتي يتم الاستحواذ عليها عادة من خلال استخدام النقد المعطل لفترة مؤقتة، ويتم اقتناء الأصول المالية لتحقيق أرباح من التذبذبات قصيرة الأجل في أسعارها أو هوامش تقلب الاتجار بها، وهي تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية كالأسهم، والاستثمارات في أدوات الدين كالسندات والقروض والذمم المقتناة للمتاجرة، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- المخزون: يظهر المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وبالنسبة للمؤسسات الصناعية يتوجب تفصيل المخزون إلى المواد الأولية والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة تامة الصنع، حيث يتوجب الإفصاح بشكل مفصل عن هذه البنود إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات.

- الذمم المدينة: تشمل الحسابات المدينة وأوراق القبض والذمم المدينة من المؤسسات الحليفة، وذمم وسلف الموظفين، وتمثل حسابات الذمم المدينة المبالغ المستحقة على العملاء الناتجة عن العمليات التي تحدث ضمن النشاط الاعتيادي للمؤسسة، وهي بيع السلع وتقديم الخدمات، كما يجب رصد مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بحسابات منفصلة، ويمكن إعداد ذلك المخصص كنسبة من قيمة المبيعات خلال الفترة أو من خلال التحليل المباشر لحسابات الذمم المدينة.

- المصاريف المدفوعة مقدما: هي الأصول الناجمة عن مدفوعات نقدية تدفع قبل استنفاذ المصروف، وتستنفذ هذه المدفوعات وتصبح مصاريف بمرور الوقت أو الاستخدام (مثل مصروف الإيجار المدفوع مقدما، مصروف التأمين المدفوع مقدما، والأصول الضريبية المؤجلة)، ويتم تجميع هذه البنود معا عند عرضها في صلب الميزانية مع بيان تفاصيلها بالملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وعادة تكون مبالغها كبيرة نسبيا.

2.1.1.3.2.3. الأصول غير المتداولة

يمكن تلخيص أهم بنود الأصول المتداولة في النقاط التالية:

- الاستثمارات طويلة الأجل: هي الاستثمارات التي يكون الغرض منها الاحتفاظ بها لفترة طويلة (أطول من دورة تشغيل)، وفيها الأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية، والأصول المادية التي لا يتم استخدامها حاليا في التشغيل كالآلات الزائدة المحتفظ بها كاحتياطي، إضافة إلى الاستثمارات المحتفظ بها في صناديق خاصة (كصناديق المعاشات والمبالغ المحتفظ لإجراء توسعات للمصنع) [157] ص 193، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 قياس هذه الأصول بالتكلفة المطفأة.

- الممتلكات والمصانع والمعدات: هي أصول ملموسة تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في عمليات الإنتاج أو توريد السلع والخدمات، أو لتأجيرها للغير، أو لاستخدامها للأغراض الإدارية، والتي يتوقع استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة، ومن أمثلة ذلك الأراضي والمباني والأثاث والمعدات والآلات، ويجب الإفصاح عنها مقرونة بمجمع الاهتلاك المتعلق بها.

- الأصول غير الملموسة: هي أصول ليس لها وجود مادي ملموس، ويتوقع أن تتدفق منها منافع مستقبلية، وتشمل هذه الأصول على سبيل المثال الشهرة، والعلامات التجارية، وبراءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة" الاعتراف

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالأصول غير الملموسة بالتكلفة مطروحا منها الإطفاء، حيث يجيز جعل حساب الأصل غير الملموس دائنا بمقدار الإطفاء أو التدني دون قيدها في حساب مجمع إطفاء أو تدني منفصل.

- الممتلكات الاستثمارية: هي الممتلكات التي يتم اقتناؤها لأغراض تأجيرها أو للاستفادة من ارتفاع سعرها في المستقبل، وليس لاستخدامها في الإنتاج أو في تسيير أعمال المؤسسة، وهي غير مخصصة للبيع في السياق العادي للمؤسسة، وتسجل الممتلكات الاستثمارية عند الاقتناء بالتكلفة، ويتم القياس اللاحق لها عند إعداد القوائم المالية بالاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 40.

- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع: عندما تقرر المؤسسة بيع أصل أو مجموعة أصول، يجب أن يتم إعادة تصنيف تلك الأصول كأصول محتفظ بها للبيع، ويجب قياسها بالقيمة الدفترية أو (القيمة العادلة – تكاليف البيع) أيهما أقل حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 05. [175] ص 34-36

3.1.1.3.2.3. الأصول الأخرى

تضم الحسابات التي لا ينطبق عليها تعريف فئات الأصول الأخرى (مثل المصاريف المدفوعة مقدما طويلة الأجل والتي لا تعتبر جزء من الدورة التشغيلية، والضرائب المؤجلة). [175] ص 36

2.1.3.2.3. تصنيف الخصوم

تتكون الخصوم من الالتزامات الواقعة على عاتق المؤسسة إضافة إلى حقوق الملكية.

1.2.1.3.2.3. الالتزامات

يتم إظهار الالتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع، ويجب تبويب الالتزام على أنه متداول عندما يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة، أو يكون من المقرر تسويته خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية، أما الالتزامات الأخرى فهي التزامات غير متداولة.[157] ص 195

1.1.2.1.3.2.3. الالتزامات المتداولة

تتمثل أهم بنود الالتزامات المتداولة فيما يلي: [175] ص 37-38

- الالتزامات الناشئة عن الحصول على البضائع والخدمات، والداخلة في الدورة التشغيلية للمؤسسة، مثل (الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور مستحقة الدفع، الضرائب مستحقة الدفع والمصاريف الأخرى مستحقة الدفع).

- المبالغ المقبوضة مقدما من العملاء لتقديم بضائع أو أداء خدمات مثل (الإيجار المقبوض مقدما، وإيرادات خدمات مقبوضة مقدما).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الالتزامات الأخرى التي تستحق خلال الدورة التشغيلية الجارية، مثل السندات طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل التي تستحق خلال الفترة الجارية.

2.1.2.1.3.2.3. الالتزامات غير المتداولة

هي الالتزامات التي لا يتوقع تصفيتها خلال الدورة الجارية، وهي مثل: [157] ص 198

- الالتزامات الناشئة عن الاستحواذ على الأصول مثل إصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والالتزامات الإيجارية.

- الالتزامات الناشئة عن السير الطبيعي للعمليات مثل التزامات التقاعد.

- الالتزامات الطارئة المنطوية على عدم تأكد متصل بالخسائر المحتملة، ويتم تسوية هذه الالتزامات بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي يؤكد المبلغ المستحق الدفع، المدفوع له، و/أو تاريخ استحقاق الدفع مثل ضمانات المنتج (يجب تحديد تاريخ الاستحقاق وطبيعة الالتزام وسعر الفائدة).

3.1.2.1.3.2.3. الالتزامات الأخرى

هي البنود التي لا ينطبق عليها تعريف الالتزام مثل الضرائب المؤجلة، وفي أغلب الأحيان يتم إدراجها ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة. [157] ص 199

ويتمثـل الحد الأدنـى من الالتزامـات الواجب عرضهـا في الميزانية فيما يلي: الحسابات الدائنة التجارية والأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، التزامات الضريبة الجارية والمؤجلـة.[151] ص 116

2.2.1.3.2.3. حقوق الملكية

تمثل حقوق الملكية حصة المساهمين في أصول المؤسسة، وهي تتضمن النتائج الصافية التراكمية للمعاملات والأحداث الماضية [157] ص 201، وتشمل البنود التالية:

- رأسمال الأسهم : يشمل رأس المال الأساسي القيمة الاسمية للأسهم العادية والأسهم الممتازة التي يجب عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات، بحيث تشمل عدد الأسهم المصرح بها وعدد الأسهم المصدرة المدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم القائمة (الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد بناء على رغبة حاملها يوجب معيار المحاسبة الدولي رقم 32 تصنيفها كالتزامات). [175] ص 40

- الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة ولا توزع لأسباب متعددة كالتمويل الذاتي.

- الاحتياطات: هي ما يتم اقتطاعه من الأرباح تلبية لمتطلبات قانونية كالاحتياطي القانوني، أو تلبية لمتطلبات النظام الداخلي للمؤسسة كالاحتياطي الاختياري، أو لأغراض تتعلق أحيانا بدعم رأس المال وزيادة حقوق الملكية وحماية المتعاملين مع المؤسسة من الخسائر. [151] ص 59

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- أسهم الخزينة: تمثل شراء المؤسسة لأسهمها المصدرة، وتظهر مطروحة من حقوق الملكية بتكلفة الشراء.

- بعض بنود الدخل الشامل: مثل صافي التغير في القيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات المالية المعدة للبيع، والأرباح أو الخسائر غير المتحققة عند ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية.

- حقوق الأقلية: هي حصة الأقلية في صافي أصول المؤسسة التابعة، ويظهر هذا الحساب عند إعداد القوائم المالية الموحدة ضمن بند حقوق الملكية وفي بند منفصل. [175] ص 41

2.3.2.3. قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

يتم عرض قائمة الدخل وفق الأشكال التالية: [151] ص 123

- الشكل العام: وهو الشكل الذي يعرض الإيرادات العادية ويطرح منها المصروفات العادية للوصول إلى إجمالي الربح، ثم بعد ذلك يتم طرح المصروفات التشغيلية للوصول إلى صافي الربح التشغيلي، ويتم إضافة الإيرادات الأخرى للوصول إلى صافي الربح.

- قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة: وفقها تقسم نشاطات المؤسسة إلى 05 أقسام: النشاطات العادية، النشاطات غير العادية، ضريبة الدخل، العمليات غير المستمرة، عائد السهم.

- حساب الأرباح والخسائر: يطبق في المملكة المتحدة، وهو يضم جانبين: الجانب المدين تقفل فيه كافة البنود المدينة من الحسابات المؤقتة المتعلقة بالمصروفات والخسائر، والجانب الدائن تقفل فيه كافة البنود الدائنة من الحسابات المؤقتة المتعلقة بالإيرادات والمكاسب.

وأوجب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 عرض بنود قائمة الدخل بشكل منفصل في حالة كون الأهمية النسبية للبند عالية، ويتمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في قائمة الدخل فيما يلي: الإيرادات، تكاليف التمويل، حصة المؤسسة في ربح أو خسارة المؤسسات الزميلة والمشروعات المشتركة، مصروف الضرائب، العمليات غير المستمرة، الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية وحقوق المساهمين.

وهناك معلومات يتم الإفصاح عنها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات هي: تحليل المصروفات على أساس طبيعة أو وظيفة المصروف، وفي حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته يتم الإفصاح على ما يلي (عبء الاهتلاك للأصول الملموسة وغير الملموسة، مصروف منافع العاملين، التوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد، البنود غير العادية). [157] ص 254-255

وتعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، حيث يتطلب المعيار الدولي رقم 01 تضمين قائمة الدخل لجميع بنود الإيرادات والمصروفات المستحقة خلال الفترة التي تغطيها القائمة ما لم يتطلب معيار آخر أو تفسير ما خلاف ذلك، كما يجب إظهار آثار تغييرات التقديرات المحاسبية في قائمة الدخل. أما البنود التي يجب عدم إظهارها فتتمثل في تصحيح

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الأخطاء المحاسبية، وأثر التغيرات في السياسات المحاسبية، وفائض إعادة التقييم، وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المعدة بعملات أجنبية، وأرباح وخسائر إعادة قياس الأصول المعدة للبيع. [175] ص 48

ويتم تصنيف المصاريف في قائمة الدخل حسب طبيعتها (مواد أولية، مصاريف الموظفين، الاهتلاك)، أو حسب الوظائف (تكلفة المبيعات، مصاريف بيع، مصاريف إدارية)، ويجب اختيار الأسلوب الذي يقدم معلومات موثوقة وأكثر ملائمة، كما يجب عدم عرض أي من بنود الدخل أو المصاريف كبنود غير عادية، حيث ألغي مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل [175] ص 51

3.3.2.3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية

أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 على المؤسسات إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى، وتتضمن هذه القائمة تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبدايتها، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، ويجب أن تتضمن هذه القائمة ما يلي:

- ربح أو خسارة الفترة وفقا لما تضمنته قائمة الدخل.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة الذي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية، وإجمالي هذه البنود.
- إجمالي دخل ومصروفات الفترة (محسوبة كمجموع للبندين السابقين)، موضحة بشكل منفصل القيم الإجمالية المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية للمؤسسة الأم وتلك المرتبطة بحقوق الأقلية.
- آثار التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء استنادا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 08، وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية.
- العمليات الرأسمالية مع الملاك موضحة بشكل منفصل التوزيعات إلى الملاك.
- رصيد الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة والتغيرات فيها خلال الفترة.
- تسوية بين القيم الدفترية لكل فئة من فئات رأس المال المملوك، علاوة الأسهم، وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة، والإفصاح عن كل تغير فيها. [151] ص 126-127

4.3.2.3. قائمة التدفقات النقدية

هي القائمة التي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية كما يلي:

- النشاطات التشغيلية: هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيرادات في المؤسسة، والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- النشاطات الاستثمارية: هي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية. [175] ص 54

- النشاطات التمويلية: هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات وملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم 07 بأن منافع قائمة التدفقات النقدية تتمثل فيما يلي:

- تقدم معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة (السيولة والقدرة على الوفاء بالديون)، وقدرة المؤسسة على التأثير في مبالغ وتوقيت تدفقاتها النقدية بما يمكنها من التكيف مع التغيرات في الظروف والفرص المختلفة.

- تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم تغيرات الأصول والالتزامات وحقوق الملاك في المؤسسة.

- تعزز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين المؤسسات المختلفة نظرا لتحييد آثار اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة. [175] ص 55

ويتم عرض قائمة التدفقات النقدية بموجب أسلوبين هما: [151] ص 132-133

- الأسلوب المباشر: حيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية المستلمة والنقدية الإجمالية المدفوعة، وهو الأسلوب المفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث يمكن من مقارنة صافي دخل المؤسسة المعد وفقا لأساس الاستحقاق، وصافي التدفقات النقدية المعد وفقا للأساس النقدي.

- الأسلوب غير المباشر: يتضمن تعديلا لصافي الربح أو الخسارة المعد وفقا لأساس الاستحقاق بأثر العمليات غير النقدية، ويعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا لسهولته مقارنة بالأسلوب المباشر، غير أنه يعتريه بعض الانتقادات مثل صعوبة التعرف على النشاطات التشغيلية، وعدم إمكانية معرفة النشاطات التي أدت إلى توليد النقدية، كذلك فقائمة التدفقات النقدية تركز على مقارنة أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات المتداولة بأرصدة آخر المدة وتصحيح التغيرات فيها.

5.3.2.3. الإفصاحات التكميلية والملحقات

إضافة للقوائم المالية ذات الغرض العام، تولي معايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة للإفصاحات التكميلية والملحقات بما يتفق مع مفهوم التقرير المالي، واحتراما لمبدأ الإفصاح الكامل الذي يقتضي الإبلاغ عن أي معلومة من شأنها الإفادة في عملية اتخاذ القرار.

وتتضمن الملحقات معلومات مالية أو غير مالية، منحنيات بيانية، جداول، مقارنات،..إلخ، وبصفة عامة تحدد مختلف المفاهيم المعتمدة والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وهناك خمس أساليب أخرى للإفصاح هي: [157] ص 209-211

- التفسيرات المذكورة بين قوسين (في صلب القوائم المالية).
- الهوامش: إذا لم يكن بالإمكان الإفصاح الإضافي في تفسير موجز نسبيا بين قوسين.
- الجداول المؤيدة: لتقديم تفاصيل كافية حول بنود معينة.
- الإحالات المرجعية: عندما يكون هناك علاقة مباشرة بين حسابين في الميزانية.
- حسابات تقدير القيمة: تستخدم لتقليل أو زيادة المبلغ المحول لبعض الأصول والالتزامات في القوائم المالية (الاهتلاك، خصم إصدار السندات).

وهناك مجموعة من الإفصاحات الأخرى تتمثل فيما يلي: [157] ص 212-221

. ضرورة الإفصاح الواضح والموجز لكافة السياسات المحاسبية المستخدمة.

. إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة: والطرف ذو العلاقة هو أي طرف يستطيع أن يؤثر على القرارات المالية أو التشغيلية للمؤسسة لدرجة تحول دون تحقيق المؤسسة لمصالحها بالكامل، ويتم ذلك وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 24 – الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

. الإفصاح عن المبالغ المقارنة للفترة السابقة لزيادة منفعة القوائم المالية.

. الأحداث اللاحقة: وهي الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ إصدار القوائم المالية، ويمكن أن يؤدي إغفالها لجعل القوائم المالية مضللة، وينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 10، كما ينص هذا المعيار على أن الظروف المحتملة هي التي لا تتأكد نتيجتها النهائية.

. ونص المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 على ضرورة الإفصاح عن كافة الاتفاقيات التعاقدية والمفاوضات في هوامش القوائم المالية.

3.3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية عبر العالم

رغم الجدل القائم حول معايير المحاسبة الدولية إلا أنها حققت انتشارا واسعا في العديد من دول العالم لاسيما البلدان النامية التي اتبعت إما إستراتيجية التوفيق مع المعايير الوطنية أو الترجمة الحرفية المباشرة، لذلك سنحاول في هذا المبحث عرض تعامل بعض الدول مع معايير المحاسبة الدولية، حيث نسلط الضوء بداية على تجربة الاتحاد الأوروبي، لنعرض بعد ذلك تجربة تونس والمغرب، ثم نقدم بشكل موجز تجربة بلدان أخرى عبر العالم.

1.3.3. تجربة الإتحاد الأوروبي

يعتبر إعلان الإتحاد الأوروبي عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد الحسابات المجمعة ابتداء من 2005/01/01 نقلة نوعية في مسار التوافق المحاسبي الدولي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.1.3.3. التوافق المحاسبي الأوروبي

تم إنشاء الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية روما عام 1957 بهدف تنسيق النظم القانونية والاقتصادية للدول الأعضاء، وللجنة الأوروبية القوة الملزمة للدول الأعضاء لإتباع توجيهاتها المحاسبية [130] ص 374، حيث تم إصدار مجموعة توجيهات وأنظمة بهدف تنسيق الممارسات المحاسبية في الإتحاد، ويعتبر التوافق المحاسبي استجابة لمتطلبات الأسواق الأوروبية التي يمكن تلخيصها في: العامل التكنولوجي (سهولة وسرعة انتقال المعلومات نتيجة ظهور وسائل تكنولوجية حديثة)، العامل الاقتصادي والسياسي (فإنشاء تكتل اقتصادي وسياسي يستدعي توحيد تقنيات التمثيل الاقتصادي كالمحاسبة)، العامل الائتماني (نتيجة القروض الممنوحة من بعض المنظمات مثل OICV لـIASB)، العامل المالي (رغبة المؤسسات الدولية في تخفيض كلفة رأس المال برفع فعالية الأسواق المالية نتيجة توفير الثقة في المعلومات المالية وزيادة قابليتها للمقارنة). [87] ص 9

ويشكل التوافق المحاسبي أحد وسائل التكامل الاقتصادي، إلا أنه لا يعني فرض قواعد محاسبية مشتركة لجميع الدول الأوروبية، وإنما وضع إطار يحدد الفروقات الممكنة بين الدول، حيث تتم هذه العملية بإصدار مجموعة أنظمة وتوجيهات [129] ص 758، ويعتبر النظام قانون إلزامي يطبق مباشرة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أما التوجيه فيفرض على الدول الأعضاء هدفا للوصول إليه، مع ترك حرية اختيار الوسائل المتاحة لها لتطبيقه [108] ص 15، ولا يصبح التوجيه إلزاميا إلا بعد قيام كل دولة بإصدار محتواه في الآجال المحددة في شكل قانون، لهذا تعتبر الأنظمة أكثر تفصيلا ودقة من التوجيهات التي تكتفي بتقديم مبادئ عامة وتترك المجال للدول لتوفيقها مع ظروفها بشرط عدم التعارض مع روح وجوهر التوجيه، وهناك عدة توجيهات أوروبية، إلا أن التوجيهات الرابع والسابع والثامن تعتبر أهمها بالنظر إلى أهمية محتواها:

- **التوجيه الأوروبي الرابع:** صدر في 1978م، وهو يعالج أهداف العرض ومحتوى الحسابات السنوية للمؤسسات، ووفقه تتضمن الحسابات: الميزانية، حساب الأرباح والخسائر، وملحقات مكملة، حيث يجب أن توضح هذه الحسابات الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة ونتائجها، ويوضح هذا المصطلح التأثير البريطاني في إعداد هذا التوجيه، واقترح التوجيه للميزانية وحساب النتائج نموذجين وترك للدول الأعضاء فرض أحد الشكلين على المؤسسات أو ترك حرية الاختيار بينهما، إلا أن الملاحظ أن كل الدول تجاوزت أجل تطبيق التوجيه. [129] ص 759

وتعكس قواعد شكل الميزانية وحساب النتائج التقاليد الفرنسية والألمانية، كما أن متطلبات الإفصاح تمثل متوسط ممارسات دول الإتحاد الأوروبي، وتم اعتماد التكلفة التاريخية كأساس للتقييم مع السماح ببعض الطرق البديلة كالقيمة الجارية، إضافة لتغليب اعتبارات الصورة الحقيقية والعادلة. [130] ص 375

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- **التوجيه الأوروبي السابع:** صدر في 1983/06/13 [130] ص 378 وهو يعتبر مكملا للتوجيه الرابع حيث عالج إعداد وعرض ومحتوى القوائم المالية المجمعة، كما حدد المؤسسات التي تدخل في عملية التجميع، إضافة للطرق الممكن استخدامها [129] ص 759، ويقدم هذا التوجيه مجموعة من الطرق البديلة لاسيما في مجال التقييم حيث يظهر فيه بصفة أكثر تأثير التيار الأنجلوسكسوني [108] ص 16 .

- **التوجيه الأوروبي الثامن:** تم نشره في 1984/05/12، وهو موجه للمهنيين المكلفين بالمراجعة والتدقيق القانوني للوثائق المحاسبية، وقد أوضح الشروط التي يجب أن تتوفر في المكلفين بعملية التدقيق واقترح قائمة للمواد التي يجب أن تطرح في امتحان الالتحاق بالمهنة، كما حدد ما هو مطلوب حتى يكتسب المدقق المستقبلي خبرة عملية [129] ص 760. ولا يتناول هذا التوجيه موضوع الاعتراف المتبادل وحرية ممارسة المهنة بين دول الاتحاد الأوروبي، مع ذلك تذكر المادة 11 منه أنه يمكن للدول الأعضاء اعتماد المهنيين الحاصلين على كل أو جزء من مؤهلاتهم من دولة أوروبية أخرى بشرط اعتبار هذه المؤهلات معادلة، وأن يثبت المهني أنه على دراية كافية بالقوانين المحلية. [130] ص 379

ولتجربة التوافق المحاسبي الأوروبي العديد من المزايا والنقاط الإيجابية التي لا يمكن تجاهلها، لكن وجهت لها في المقابل عدة انتقادات، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج والحدود فيما يلي: [129] ص 760-762

- <u>نتائج التوافق المحاسبي الأوروبي</u>

- اقتربت التطبيقات المحاسبية والمعلومات المالية للمؤسسات الأوروبية من بعضها بعد دخول مختلف التوجيهات المحاسبية حيز التطبيق.
- أظهرت الكثير من الدراسات تحسن جودة التقارير المالية للمؤسسات الأوروبية بشكل كبير.
- تساوت الكثير من المعالجات المحاسبية المطبقة في مختلف الدول الأعضاء.

- <u>حدود التوافق المحاسبي الأوروبي</u>[177]

- لم تعالج التوجيهات إلا المشاكل التي يمكن حلها، بينما تجاهلت المشاكل المعقدة التي تبقى معالجتها مختلفة في القوائم المالية للدول الأعضاء.
- عدم التعريف الدقيق لمفهوم الصورة الصادقة الذي تستند عليه التوجيهات.
- طول المدة اللازمة لإعداد توجيه محاسبي وتطبيقه في الدول الأعضاء.
- تأخر التوافق المحاسبي مقارنة بالتطور الاقتصادي في الدول الأوروبية.
- وجود تعارض بين التوجيهات نفسها أحيانا نظرا لأنها معدة في فترات زمنية متباعدة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الفشل في إزالة الاختلافات بين مجموعتين من الدول هي الدول التي لها محاسبة ذات طابع جبائي ساكن مثل ألمانيا وفرنسا، والدول التي لها محاسبة منظمة وفق المبادئ العامة الخاصة بالمفهوم الديناميكي مثل بريطانيا [40] ص 70، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي إلى اختلاف القوانين الجبائية بين الدول.[10] ص 12

- آخر مشكل يتمثل في اختلاف معايير التوافق المحاسبي الأوروبي والمعايير الأمريكية والدولية، حيث يجب الإشارة إلى أن المؤسسات الكبرى الناشطة في أوروبا تعمل على المستوى الدولي، وهي ملزمة باحترام متطلبات الأسواق الدولية من المعلومات المالية، الأمر الذي أدى بالكثير منها إلى إعداد شكلين من الحسابات (واحد بالمعايير الوطنية وآخر بالمعايير الدولية أو الأمريكية)، مثل ما فعلته المجموعة الألمانية DAIMLER-BENZ بداية التسعينات لدخول السوق الأمريكي.

مما سبق نتساءل: لماذا خاض الاتحاد الأوروبي هذه التجربة الطويلة بدل استناده على معايير المحاسبة الدولية وجعلها أساسا للتوافق المحاسبي يسمح للمؤسسات الأوروبية بدخول الأسواق العالمية رغم أن الدول الأوربية تساهم في صياغة نصوص المعايير الدولية؟، فقد واجهت معايير التوافق الأوروبي مشكلة الاستجابة لمتطلبات الأسواق المالية، وبذلك أصبح من الضروري تعديلها، ونظرا للصفة الإستعجالية للعملية وثقل الآلية القانونية للتوجيهات، اقترح البعض إنشاء جهاز لإصدار معايير المحاسبة الأوروبية، إلا أن اللجنة الأوروبية كانت مهتمة بالعملة الموحدة أكثر من موضوع التوافق المحاسبي، ومنه كان التوجه لمعايير المحاسبة الدولية [154] ص 37، ويظهر هذا التوجه في بيان سياسات اللجنة الأوروبية الصادر في 1995 حول التناغم الدولي الذي أشار إلى أن المؤسسات ملزمة بإعداد مجموعتين من الحسابات واحدة طبقا للتوجيهات المحاسبية والثانية حسب متطلبات الأسواق الدولية. [157] ص 78

2.1.3.3. تطبيق المعايير IAS/IFRS في أوروبا

خطى الإتحاد الأوروبي خطوة هامة في مسار بناء هياكله ومؤسساته، باتخاذه لقرار تبني معايير المحاسبة الدولية من أجل ضمان مصداقية وشفافية المعلومات الواردة في التقارير المالية لمؤسسات الإتحاد الأوروبي، وكذا رفع قابليتها للمقارنة، وهو ما يكون له الأثر في تقوية فعالية السوق المالي وتقليص تكلفة جمع رؤوس الأموال وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات [178] ص 249، حيث يأمل الإتحاد الأوروبي في أن يساعده IASB في إنشاء سوق مالي مشترك خاصة في ظل اعتبار المعايير الدولية بمثابة الحل لزيادة مصداقية المعلومة المالية لاسيما بعد الأحداث والأزمات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي [153] ص 21، وتشكل معايير المحاسبة الدولية تغييرا كبيرا في مسار التوافق المحاسبي الأوروبي نظرا لاستنادها على فلسفة مختلفة. [87] ص 2

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.2.1.3.3. تبني معايير المحاسبة الدولية

قام الاتحاد الأوروبي بتبني معايير المحاسبة الدولية عن طريق الأنظمة التالية:[108] ص 28

- النظام رقم 2002/1606 المؤرخ في 2002/07/19 "IFRS 2005": يفرض هذا النظام استعمال معايير المحاسبة الدولية في الحسابات المجمعة للمؤسسات المسجلة في أحد الأسواق المالية للاتحاد الأوروبي من 2005/01/01، وذلك بهدف توفير الشفافية والقابلية لمقارنة القوائم المالية.
- النظام رقم 2003/1725 المؤرخ في 2003/09/29: يتضمن هذا النظام تبني بعض المعايير المحاسبية الدولية، ويحوي كملحق باللغات الرسمية لدول الاتحاد الأوروبي نصوص المعايير IAS/IFRS التي تم تبنيها باستثناء المعيارين 32 و39 إضافة للتفسيرات المتعلقة بالمعايير غير المتبناة، ويجب الإشارة إلى أن الإطار التصوري ليس ضمن النصوص الموجودة في التنظيم.
- النظام رقم 2004/707 المؤرخ في 2004/04/06: يتضمن تبني المعيار IFRS 1 كمرجع محاسبي يستعمل في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة (إضافة لـSIC رقم 08).

إضافة إلى مجموعة أخرى من الأنظمة والتوجيهات.

2.2.1.3.3. جدول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاتحاد الأوروبي

أعطى النظام رقم 2002/1606 لدول الإتحاد الأوروبي خيارين هما: [108] ص 29

- الخيار الأول: حرية تطبيق المعايير الدولية -السماح أو الإلزام أو المنع- من أجل المؤسسات غير المدرجة في البورصة والحسابات السنوية الفردية ابتداء من 2005/01/01.
- الخيار الثاني: السماح لبعض المؤسسات بتأخير تطبيق معايير المحاسبة الدولية ابتداء من 2007/01/01، ويتعلق الأمر بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لها فقط سندات مسجلة في البورصة، وكذا إعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات المسجلة في سوق مالي غير أوروبي.

وقد أشار P.DANJOU مسؤول قسم الشؤون المحاسبية في لجنة عمليات البورصة في فرنسا أنه يتوقع أن هذه الخطوة ستؤدي على الأقل إلى توحيد العرض في أوروبا، وتقريب العرض أوروبيا وأمريكيا، ومع مرور الوقت يمكن حسبه تخيل زوال كل الاختلافات والفروقات.[179] ص 5

3.2.1.3.3. آلية تبني معايير المحاسبة الدولية في الاتحاد الأوروبي-EFRAG/ARC-

وضع الاتحاد الأوروبي جهازا مستقلا لتبني المعايير IAS/IFRS يهدف إلى ما يلي: [108] ص 31-32

- ضمان قابلية تطبيق المعايير الدولية في البيئة الأوروبية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- ضمان الحوار الدائم مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتعبير عن تحفظات دول الاتحاد الأوروبي حول معايير المحاسبة الدولية المستقبلية عند إعدادها.
- التأكيد على تاريخ بدء سريان معايير المحاسبة الجديدة في الاتحاد الأوروبي.
- إكمال المعلومات الواجب نشرها بتطبيق المعايير الدولية عن طريق التوجيهات الأوروبية.

ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يملك إلا قبول أو رفض معيار معين ولا يملك القدرة المباشرة على التعديل، حيث لا يتم تبني المعايير الدولية إلا إذا كانت لا تعارض مبدأ الصورة الصادقة الذي أقره التوجيهين الرابع والسابع، وتستجيب للصالح الأوروبي، كما توفر خصائص الوضوح والملائمة والفعالية وقابلية المقارنة المطلوبة من المعلومات المالية لاتخاذ القرارات المختلفة (أنظر قائمة المعايير المحاسبية الدولية التي تبناها الإتحاد الأوروبي في الملحق رقم 17).

1.3.2.1.3.3. لجنة التنظيم المحاسبي الأوروبي (CRCE/ARC)

هي تشكل المستوى السياسي لنظام تبني معايير المحاسبة الدولية، حيث تتصل اللجنة الأوروبية بانتظام بها فيما يتعلق بالمشاريع الجارية وكل الوثائق المنشورة من طرف IASB من أجل تسهيل النقاشات المتعلقة بتبني المعايير التي قد تنتج عن هذه المشاريع أو الوثائق، ويمكن تلخيص دور هذه اللجنة في: دور تنظيمي يتمثل في تقديم آراء حول اقتراحات اللجنة حول تبني معايير المحاسبة الدولية، ودور سياسي حيث تضم ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما تم تأسيس لجنة اتصال من ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مهمتها تسهيل التطبيق الموحد للتوجيهات. [108] ص 32

2.3.2.1.3.3. اللجنة التقنية للمحاسبة CTC/EFRAG

هي مؤسسة خاصة تشكل السند التقني للجنة التنظيم المحاسبي الأوروبي، حيث تمنح المجال لمستخدمي المعلومات المحاسبية (ممتهني المحاسبة، المدققين، البنوك، بورصات القيم المنقولة،...إلخ) في الاتحاد الأوروبي للتواصل مع مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل:

- **ü** أن تأخذ أعمال IASB بعين الاعتبار وجهات النظر والاحتياجات المعبر عنها من طرفهم.
- **ü** التحليل السريع لمشاريع المعايير الجديدة، وشرح كيفية تطبيقها في إطار القوانين الأوروبية.

وتتشكل هذه اللجنة من: مجلس مراقبة يتكون من 23 عضوا يمثلون مختلف مستخدمي المعلومات المالية، يتمثل دوره في تحديد برنامج عمل اللجنة التقنية وضمان اتفاق أعمالها مع المصالح الأوروبية، إضافة إلى لجنة تقنية من 11 عضوا يتم تعيينهم من طرف مجلس المراقبة، تكلف بتحضير وجهات نظر الاتحاد الأوروبي حول معايير المحاسبة الدولية. [108] ص 33

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد اقترحت EFRAG بعد استشارتها من طرف اللجنة الأوروبية تبني كل المعايير IAS/IFRS وكذا التفسيرات الموجودة، مع طرح مجموعة مشاكل تقنية وتخوفات متعلقة خصوصا بأنشطة التأمين والأدوات المالية المعبر عنها لا سيما من فرنسا [180]، وبعد أخذ رأي لجنة التنظيم المحاسبي فضلت اللجنة الأوروبية انتظار توضح المعايير الدولية قبل أخذ قرار تبنيها في أوروبا (إلا أن التطبيق الفعلي سبق صدور القرار النهائي وساهم في توضيح الصورة بشكل أفضل). [178] ص 250

ويوضح الشكل التالي آلية تبني معايير المحاسبة الدولية في الإتحاد الأوروبي:

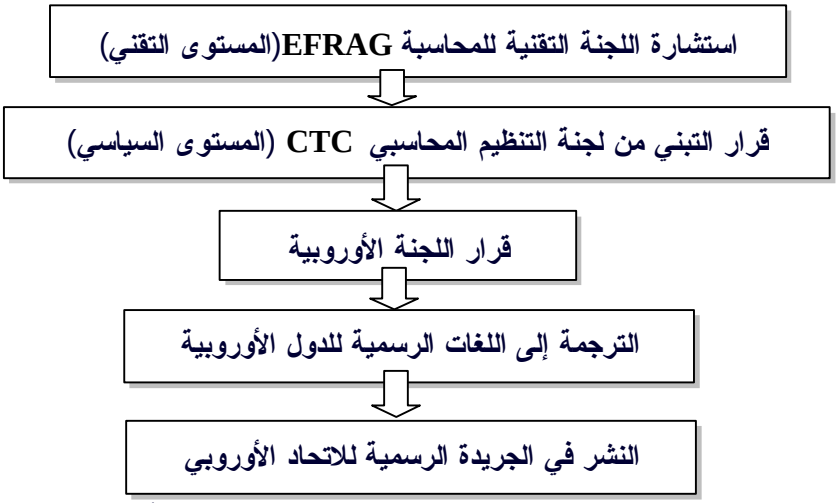

الشكل رقم (13): آلية تبني معايير المحاسبة الدولية في الإتحاد الأوروبي [108] ص 31

2.3.3. تجربة دول المغرب العربي

أدركت البلدان المغاربية مبكرا أن التنمية لا يمكن أن تكون قطرية ضيقة، فكانت البداية الأولى لهذا الإدراك بتوقيع اتفاقية الرباط عام 1963م حيث أنشئت أجهزة تعاون للمغرب العربي متمثلة في اللجنة الاستشارية ومركز الدراسات الصناعية، واتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق بالتجارة البينية والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير، وكذا فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه وخلال الثمانينات مرت الدول المغاربية بظروف اقتصادية وسياسية صعبة تمثلت في أداء اقتصادي منخفض وتنامي أزمة المديونية، فعقدت قمة مغاربية في 1988/06/10 قررت تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغاربية، وانعقدت القمة التأسيسية في مراكش في 1989/02/17 التي أقرت وضع هياكل الإتحاد وأهدافه خلال 04 سنوات [181] ص2-4 ، إلا أن كل محاولات تفعيل العمل المغاربي المشترك باءت بالفشل لأنها بقيت رهينة السياسة، ولهذا بقيت المحاسبة في المغرب العربي بعيدة عن مسار التوافق الإقليمي.

لذلك نتطرق في هذا المطلب لتجربة المحاسبة التونسية والمغربية باعتبارهما أقرب البلدان إلى الجزائر واشتراكهما معها في عدة خصائص كان من المفروض أن تعكس أنظمة محاسبية متقاربة (مع اختلافات محدودة)، حيث سنحاول رصد تفاعل هذه الدول مع المحيط المحاسبي الدولي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.2.3.3. التجربة التونسية

قطعت تونس أشواطا كبيرا في مجال الإصلاح المحاسبي، حيث كان احتكاكها الأول مع معايير المحاسبة الدولية منذ سنة 1997.

1.1.2.3.3. تطور المحاسبة التونسية من النموذج الأوروبي القاري إلى الأنجلوسكسوني

مر الاقتصاد التونسي بعدة مراحل، فبعد الاستقلال سنة 1956 اختارت تونس حرية الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص الداخلي، إلا أنه منذ 1961 بدأ إتباع النهج الاشتراكي بصورة جزئية، وتم تشكيل وزارة التخطيط والمالية، كما تم تبني مخطط تنمية لعشر سنوات بهدف تحسين مستوى معيشة السكان وتقليص الارتباط برؤوس الأموال الخارجية وتأسيس سوق وطني، كما عرف القطاع الفلاحي تطورا سريعا حيث تم سنة 1964 استرجاع كل الأراضي التي كانت بحوزة الأجانب، بعد ذلك بدأ في 1970 تشجيع الاستثمار الخاص الصناعي، وعرفت تونس نموا سريعا للقطاع الخاص حيث تجاوز معدل الاستثمار العمومي وخلق مناصب شغل معتبرة، كما عرف الاقتصاد التونسي نتائج إيجابية بسبب ارتفاع أسعار البترول والفوسفات، وتطور الإنتاج الفلاحي وارتفعت مداخيل القطاع السياحي، بعد ذلك حدث اختلال في التوازن الاقتصادي بسبب الارتباط بالإيرادات البترولية وارتفاع الديون الخارجية، حيث تمت العودة للاستثمار العمومي بصورة جزئية لدعم الاستثمار الخاص، ثم وقعت الحكومة سنة 1986 اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج تسوية هيكلي قدم إعادة تنظيم لأدوات السياسة الاقتصادية والمالية، خصوصا في مجالات الضرائب والرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الخدمة العمومية وسياسة المداخيل، وتم وضع إستراتيجية هذا البرنامج في المخططين السابع والثامن للتنمية اللذان يهدفان إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بتقليل الارتباط بصادرات البترول، ووضع آليات السوق وزيادة فعاليته لتشجيع الاستثمار الأجنبي، تسريع الخصخصة والاندماج في السوق الأوروبي، وحاليا تشهد تونس تصاعدا في الانفتاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. [182] ص 31-38

إن التطور والتنمية الاقتصادية التي عرفتها تونس، وكذا البرامج الضخمة المسطرة من طرف الدولة، إضافة لسياسة خصخصة المؤسسات المنتهجة مبكرا تفسر لنا حاجة المستثمرين لمعلومات صادقة ومعبرة لاتخاذ القرارات المختلفة، وحاجة البنوك إلى معلومات مفصلة حول وضعية المؤسسات، وهو ما يوفره نظام محاسبي أكثر تطويرا، حيث يعتبر النظام المحاسبي الجيد أحد الوسائل الهامة للتحكم في نتائج وآثار الخصخصة والانفتاح الاقتصادي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد مر النظام المحاسبي التونسي بثلاث مراحل أساسية كما يلي: [182] ص 24-27

- المرحلة الأولى (من 1956 إلى 1967): استعملت المؤسسات التونسية المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1947 إلى غاية 1967، وبهدف التخلص من مخلفات الاستعمار وتوفيق محاسبة المؤسسات مع البيئة التونسية، أصبح أمر إعداد مخطط جديد ضرورة حتمية، ففي 1965 تم تشكيل لجنة وطنية بالاستعانة بكفاءات فرنسية من أجل إعداد مخطط محاسبي تونسي جديد.
- المرحلة الثانية (من 1968 إلى 1996): في سنة 1968 تم إصدار المخطط المحاسبي العام التونسي الذي يسمح بتوفير معلومات مهمة حول التسيير.

وفي كلا المرحلتين استعمل نظام محاسبي يلبي احتياجات الدولة من المعلومات بالدرجة الأولى، ويستجيب لمتطلباتها في مجال الجباية والمؤشرات الاقتصادية الكلية (ما يترجم تأثير النموذج الأوروبي القاري على المحاسبية التونسية الذي انعكس سلبا على باقي مستعملي المعلومات المحاسبية).

وقد تم طرح المخطط المحاسبي العام التونسي لسنة 1968 كما يلي: مخطط محاسبي عام، مخطط محاسبي مبسط (خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مصمم وفق نفس المبادئ، ومخطط محاسبي يتوافق مع خصوصيات المؤسسات التعاونية، ومن أهم مميزات هذا المخطط اعتماد مفهوم القيمة المضافة، وتحديد النتيجة وفق أربع مراحل [28] ص 217-218، إلا أنه ومنذ بداية الثمانينات وجهت عدة انتقادات للمخطط المحاسبي العام التونسي بسبب:

- كبر حجم المؤسسات وبحثها عن مصادر تمويل هامة تسمح بتحقيق أهدافها التوسعية.
- تطوير السوق المالي"البورصة"، وتشجيع الاستثمار، وفتح ورشة من الإصلاحات الاقتصادية.
- عدم اهتمام المخطط المحاسبي لسنة 1968 بتقديم قوائم مالية تخدم احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، فهو لا يسمح بتقدير وضعية المؤسسة المالية وكفاءتها بصورة جيدة، ومقارنة القوائم المالية بين المؤسسات في ظل غياب ملاحظات وشروحات حول القواعد والسياسات المحاسبية المستعملة، والمعلومات المكملة حول التزامات المؤسسة وتدفقات تمويل أنشطتها.

- المرحلة الثالثة (من 1997 إلى اليوم): استجابة لاحتياجات التحولات الاقتصادية التي أشرنا إليها سابقا، انطلقت عملية إصلاح النظام المحاسبي التونسي، حيث ظهر سنة 1997 النظام المحاسبي للمؤسسات الذي يهدف إلى ما يلي: [183]

- **v** وضع نظام محاسبي للمؤسسات يتلاءم مع المعايير الدولية ويستجيب للتوجهات الاقتصادية للبلاد، ويواكب وضعياتها على جميع المستويات القانونية والاجتماعية والثقافية.
- **v** تلبية حاجيات مستعملي القوائم المالية من خلال إعداد وتقديم معلومة مالية صادقة وعادلة وذات دلالة تمكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية، وخاصة القرارات المتعلقة بالاستثمار والائتمان (استهداف احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى)، إضافة إلى فصل المحاسبة عن القواعد والالتزامات الجبائية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تقدير الموارد الاقتصادية للمؤسسة وتقييم نجاعتها وقدرتها على الوفاء بالديون وسيولتها.
- تقديم معلومات حول طريقة إدارة المؤسسات وتنظيمها ومراقبتها.

وتضمن النظام المحاسبي للمؤسسات إطارا تصوريا يحدد مستعملي المعلومات المحاسبية والمالية واحتياجاتهم، إضافة إلى تحديد آليات إيصال المعلومات المضمنة في القوائم المالية عن طريق تقديم طريقة إعدادها وعرضها، وبصفة عامة تم إعداد النظام المحاسبي للمؤسسات ليأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي (مؤسسات صغيرة ومتوسطة وسوق مالي صغير)، وقد ساهم هذا النظام في تقوية الاقتصاد التونسي حيث سهل دخول المؤسسات الأجنبية، كما قدم فائدة كبيرة للتعليم المحاسبي.

إلا أن النظام المحاسبي للمؤسسات تميز بنقص بعض المعايير الأساسية، التفسيرات وأدلة التطبيق، كما أنه لم يتابع التطورات في معايير المحاسبة الدولية منذ 1996، في حين أن الهدف الأساسي منه كان التوافق مع المرجع المحاسبي الدولي، ويمكن القول أن النظام المحاسبي التونسي انتقل من المدخل الأوروبي القاري إلى المدخل الأنجلوسكسوني الذي يهتم بتلبية احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى عن طريق إثراء المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

وقد تم إصدار النظام المحاسبي للمؤسسات في تونس سنة 1997 بموجب القوانين التالية: [184] ص 6

- القانون عدد 112 المؤرخ في 1996/12/30 الذي يشكل النظام المحاسبي، ويحدد الالتزامات المحاسبية الأساسية للمؤسسات التونسية.
- الأمر الرئاسي عدد 2459 المؤرخ في 1996/12/30 المتضمن الإطار التصوري الموجه لاستعماله كأساس ودليل في عملية إعداد المعايير المحاسبية.
- قرارات وزارية متعلقة بالمصادقة على معايير المحاسبة المصنفة بشكل دقيق ومتناسق، حيث تم وضع معيار عام ومعايير تقنية خاصة بكل المؤسسات، إضافة لمعايير خاصة ببعض القطاعات (أنظر الملحق رقم 15 و16).

وفي هذا الإطار اعتبرت IASC في نشريتها الصادرة في أكتوبر 1997 حول مقارنة الأنظمة المحاسبية أن نظام المحاسبة في تونس هو من الأنظمة المنبثقة بصفة كبيرة عن المعايير الدولية.[183]

2.1.2.3.3. هيئات التنظيم المحاسبي في تونس:

1.2.1.2.3.3. المجلس الوطني للمحاسبة: عوض المجلس الأعلى للحسابية المحدث بموجب الأمر 846 المؤرخ في 1975/12/3، وهو يصدر كلما اقتضى الأمر نشريات تتضمن آراؤه بخصوص تطبيق التشريع المحاسبي، كما يمكن استشارته من قبل الوزارات والهيئات العمومية وكل

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حول المواضيع التي لها علاقة بميدان المحاسبة [183]، حيث يتميز المجلس الوطني للمحاسبة بالتمثيل الواسع لمختلف الفئات الفاعلة.

2.2.1.2.3.3. مصف الخبراء المحاسبين التونسيين: تأسس سنة 1983، وهو منظمة مهنية ذات شخصية مدنية يجمع المهنيين المؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب [185]، ويعمل تحت وصاية وزارة المالية حيث تتمثل مهامه في ضمان السير العادي للمهنة والسهر على احترام قواعد والتزامات المهنة وحماية مكانتها واستقلاليتها [184] ص 25، وللمصف تمثيل في عدة هيئات وطنية ودولية، فمثلا على المستوى الوطني:المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للاستثمار الخارجي والتعاون الدولي، المجلس الوطني للتعاون التقني، المجلس الوطني للمحاسبة، المجالس العلمية لجامعات التسيير، لجنة الإصلاح الإداري، لجنة التنظيم المالي للمؤسسات، مجلس السوق المالي،...إلخ، أما على المستوى الدولي فهو ممثل في عدة هيئات لاسيما: الإتحاد الدولي للمحاسبين، مجلس معايير المحاسبة الدولية، الإتحاد العام للخبراء والمراجعين العرب، الإتحاد الدولي للخبراء المحاسبين الفرانكفونيين، مجموعة عمل بين الحكومات للأمم المتحدة،...إلخ [185]، وللتسجيل في جدول المصف يشترط الحصول على شهادة خبير محاسب، الجنسية التونسية منذ خمس سنوات وإجراء تربص ثلاث سنوات لدى خبير محاسب.

وقد تم تبني معايير الإتحاد الدولي للمحاسبين بعد تطبيق النظام المحاسبي للمؤسسات، وأصبحت إلزامية التطبيق انطلاقا من سنة 2000. [184] ص 29

3.2.1.2.3.3. منظمة المحاسبين التونسيين: تم تأسيسها تحت وصاية وزارة المالية بموجب القانون 2002/16 المؤرخ في 2002/02/04 كمنظمة مهنية تجمع المحاسبين، وهي مكلفة بالسهر على السير الحسن للمهنة والتأكد من احترام القواعد والالتزامات المهنية والدفاع عن المهنة وتكريس استقلاليتها، إضافة للتكوين المستمر للمحاسبين، ويتشكل جدول المنظمة من: قائمة المحاسبين الأعضاء، قائمة شركات المحاسبة، وقائمة الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات التي تضم تقنيي المحاسبة وشركات محافظة الحسابات، وللتسجيل في جدول المنظمة يجب التمتع بالجنسية التونسية منذ أكثر من خمس سنوات، التمتع بالحقوق المدنية، عدم ارتكاب جريمة أو جنحة أو أي مخالفة مخلة بالشرف، الحصول على الشهادات الضرورية، اجتياز تربص مدته سنة على الأقل، ولممارسة وظائف محافظ الحسابات يجب التسجيل في قائمة تقنيي المحاسبة إذا توفرت الشهادات المطلوبة، واجتياز تربص إضافي مدته سنتين على الأقل، أما الشهادات المطلوبة فقد حددت بقرار من وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 2003/05/22. [186]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.1.2.3.3. الإطار القانوني لمهنة المحاسبة في تونس

تتمثل القوانين المنظمة للمهنة في تونس في:- قانون المؤسسات التجارية.- القانون رقم 88/108 المؤرخ في 1988/08/18 المتضمن تنظيم مهنة الخبير المحاسب.- القانون رقم 2002/16 المؤرخ في 2002/02/04 المتضمن تنظيم مهنة المحاسبين.- القانون رقم 2005/96 المؤرخ في 2005/10/18 المتعلق بتقوية الثقة والأمان في المعاملات المالية الذي تضمن مجموعة من الإجراءات في سبيل تقوية مصداقية مخرجات النظام المحاسبي منها: [184] ص 6

- يمكن لمحافظ الحسابات مسك نفس المؤسسة ثلاث مرات متتالية على الأقصى (مدة كل تفويض ثلاث سنوات) عندما يكون محافظ الحسابات شخص طبيعي، أما عندما يكون في شكل مؤسسة خبرة محاسبية تتضمن على الأقل ثلاث خبراء محاسبين لمدة خمس سنوات بشرط تغيير فرق العمل على الأقل مرة بعد ثلاث سنوات.
- على المؤسسات التي تعد حسابات مجمعة، والتي يتجاوز مجموع ميزانيتها مستوى معين يحدده وزير المالية تعيين محافظي حسابات مستقلين عن بعضهما.
- على المدير العام والمدير المالي إمضاء شهادة بأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة، وأنها لا تتضمن معلومات خاطئة أو مضللة، وأنها معدة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الوطنية، وتقدم هذه الشهادات لمحافظ الحسابات.
- المؤسسات المدرجة في البورصة التي يتجاوز مجموع ميزانيتها مستوى محدد من طرف وزير المالية عليها إنشاء لجنة دائمة للتدقيق.
- يفرض قانون الشركات التجارية على المؤسسات التي يتجاوز رأسمالها 20 مليون دينار تونسي، والتي يتجاوز رقم أعمالها مستوى محدد تعيين محافظ حسابات، كما يقدم نفس القانون آليات خاصة لتقوية استقلالية محافظ الحسابات.
- وهناك التزامات إضافية للتدقيق خاصة بمؤسسات التأمين والقرض، المؤسسات التي تمارس اللجوء العلني للادخار والمؤسسات الاستثمارية والمؤسسات العمومية. [184] ص 23

ولضمان تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق تم وضع آلية للرقابة تتمثل في مجموعة قوانين وهيئات كما يلي:- القانون التجاري الذي ينص على أن الدفاتر التجارية الممسوكة بصفة منتظمة يمكن تقديمها كأدلة إثبات أمام القضاء.- مجلس السوق المالي ومديرية الشؤون المحاسبية التي تساعده في معالجة المشاكل المحاسبية المعقدة.- البنك المركزي التونسي الذي يهتم باحترام معايير المحاسبة في القوائم المالية للبنوك، في حين يراقب وزير المالية مؤسسات التأمين.- لجنة مستقلة للمراقبة على مستوى مصف خبراء المحاسبة، وهي تخضع للرقابة العمومية.- غرفة الانضباط على مستوى المصف المكلفة بمعاقبة أي خروج عن قوانين المهنة والنظام الداخلي للمصف.[184] ص 29

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.2.3.3. تجربة المملكة المغربية

يطبق بالمغرب النظام المحاسبي الفرنسي منذ الاستقلال مع إدخال بعض التعديلات البسيطة عليه لمراعاة الخصوصية المغربية، حيث عقد عام 1983م اجتماع برعاية وزارة المالية المغربية حضره أكثر من 300 مشارك معظمهم من المحاسبين المهنيين، خلص إلى ضرورة أن يعكس النظام المحاسبي خصائص البيئة المغربية [19] ص 297-298، ويتميز الهيكل الاقتصادي في المغرب بالدور الجوهري للمؤسسات العمومية رغم عمليات الخصخصة الجارية، إضافة إلى عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية، كما يتميز بمحدودية نشاط البورصة والسوق المالي [187] ص 1، وهذا ما يستدعي نظاما محاسبيا أقل تعقيدا نظرا لقلة المؤسسات الدولية الضخمة، وضعف نشاط البورصة والسوق المالي.

1.2.2.3.3. هيئات التنظيم المحاسبي في المغرب

تتمثل الهيئات المسؤولة عن التنظيم المحاسبي في المغرب فيما يلي:

1.1.2.2.3.3. المجلس الوطني للمحاسبة: تأسس في 1989/11/16 - بدأ في 1991-، وهو تحت وصاية الوزير الأول، تتمثل مهامه في إعداد واقتراح المعايير المحاسبية والإجراءات التي من شأنها تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتمثيل الدولة أمام الهيئات الدولية لإصدار معايير المحاسبة، إضافة للإشراف على البحوث والدراسات النظرية في مجال المحاسبة والتعليم والتكوين المحاسبـي، ولتحقيق هذا الغرض يحظى المجلس الوطني للمحاسبة بتمثيل واسع يشمل مختلف الوزارات والهيئات العمومية والخاصة [188]، وهو يتشكل من جمعية عامة ولجنة دائمة ولجان تقنية متخصصـة. [189]

2.1.2.2.3.3. مصف الخبراء المحاسبين: تم إنشاؤه بموجب القانون 139-92-1 المؤرخ في 1993/01/08 الذي ساهم مع قوانين أخرى في تنظيم المهنة وضبط مسؤوليات الخبير المحاسب، وتم إنشاء شهادة الخبير المحاسب بموجب المرسوم 519-89-2 المؤرخ في 1990/07/16 حيث يعتبر التحضير للحصول على الشهادة من اختصاص المعهد العالي للتجارة وإدارة المؤسسات (وهي مؤسسة عامة مرتبطة بوزارة التجارة والصناعة)، ويتضمن التكوين:

- اجتياز مسابقة للقبول في مسار التكوين المفتوح للمترشحين الحاصلين على الشهادات المحددة قانونا، وتتضمن المسابقة امتحانات كتابية وشفهية ينجح فيها 40 مترشح فقط.
- ثلاث سنوات دراسة تنتهي كل سنة باجتياز امتحان والحصول على شهادة بعد إعداد ومناقشة مذكرة، وإجراء تربص مهني خلال مدة الدراسة لدى خبير محاسب، وتحت رقابة خبير محاسب ثان.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وحسب المعيار المهني 110 الصادر في 1998 يجب أن يخصص محافظ الحسابات على الأقل 40 ساعة خلال السنة للتكوين، إلا أنها غير محترمة من طرفهم لغياب الرقابة والتأطير[187] ص7-9

2.2.2.3.3. الإطار المغربي لإعداد وعرض القوائم المالية

هو مستوحى من التطبيق الفرنسي للتوجيه الأوروبي الرابع، وهو مختلف عن الإطار المعتمد من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، فمثلا: لا يعتبر الإطار المغربي المستثمرين كمستعمل أول للمعلومات المحاسبية، ولا يتضمن تغليب الواقع على الشكل ويكرس مبدأ الحيطة والحذر، كما أن المخططات المحاسبية المغربية أعدت لرفع قيمة الضريبة، وبأقل اهتمام بجودة المعلومة المالية التي لا تلبي احتياجات المستثمرين، وبدأت عملية إصدار معايير المحاسبة سنة 1986م بالتعاون بين وزارة المالية والمنظمات المهتمة التي لها تمثيل في المجلس الوطني للمحاسبة، كما أصدر المصف سنة 1997 دليلا للمعايير المهنية للتدقيق المستوحى في أغلب نقاطه من معايير الإتحاد الدولي للمحاسبين.

ويضع القانون نظاما للمسؤولية المدنية والجنائية، إضافة للرقابة الممارسة من طرف هيئات مختلفة مثل: بنك المغرب، مجلس أدبيات وأخلاقيات القيم المنقولة، مديرية التأمينات والحماية الاجتماعية، التي عليها ضمان احترام معايير نشر المعلومات المالية، إلا أن الملاحظ هو غياب مسار لرقابة الجودة من طرف مصف الخبراء المحاسبين، كما تمارس الإدارة الجبائية رقابة على المحاسبة حيث قد ترفضها إذا كانت مخالفة للقوانين المعمول بها، إضافة إلى أن القانون التجاري ينص على استعمال المحاسبة كدليل إثبات عندما تكون مطابقة للنظم والمعايير المعمول بها. [187] ص9-11

وقد قطعت المغرب أشواطا كبيرة في مجال نشر المعلومات المالية، فمثلا على المؤسسات التي لا تلجأ للادخار العلني أن تضع تحت تصرف المساهمين في المقر الاجتماعي القوائم المالية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة، إضافة لتقرير محافظ الحسابات على الأقل 15 يوما قبل انعقاد الجمعية العامة العادية (هناك التزامات خاصة ببعض المؤسسات مثل المؤسسات التي تلجأ للإعلان العام للادخار والمؤسسات المسجلة في البورصة ومؤسسات القرض)، كما يجب على المؤسسات إيداع هذه المعلومات على مستوى "greffe tribunal de commerce" خلال الشهر الذي يلي الجمعية العامة العادية (يبقى مشكل طول آجال الحصول على المعلومات التي قد تفقد قيمتها). [187] ص14-15

3.2.2.3.3. التعاون الدولي في مجال إصدار معايير المحاسبة والتدقيق: [189]

في 1990/05/23 أصبحت المغرب عضوا في (groupe ISAR) عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة، كما شكلت في فيفري 1988م اللجنة المختلطة "الفرانكو مغربية" للتعاون بين فرنسا والمغرب، ومنذ تأسيسها اجتمعت اللجنة عدة مرات كان أحدها في الرباط في 2006/04/27 أين نوقش موضوع تقريب معايير المحاسبة للحسابات الفردية مع المعايير الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد قدم البنك العالمي للمغرب هبة مالية قيمتها 150 ألف دولار بغرض إجراء دراسة لتنظيم المجلس الوطني للمحاسبة، كما قامت لجنة للبنك العالمي بتشخيص حالة المغرب في إطار ما يعرف بالتقارير حول احترام المعايير والقوانين، وتم إعداد التقرير في جويلية 2002 حول معايير المحاسبة والتدقيق المطبقة في المؤسسات المغربية (خصوصا المؤسسات التي تمارس اللجوء العلني للادخار، مؤسسات القرض، ومؤسسات التأمين)، ويدخل هذا التقرير في إطار مشروع تحسين المعلومات المالية الذي شاركت فيه عدة هيئات على رأسها المجلس الوطني للمحاسبة، نقابة الخبراء المحاسبين، المعهد العالي للتجارة وإدارة المؤسسات وبنك المغرب، حيث بلغت كلفة العملية 5.3 مليون دولار لمدة خمس سنوات، وهي تتمحور حول 04 مشاريع رئيسية تجمع مختلف اقتراحات البنك العالمي هي:

المشروع الأول: تحسين معايير المعلومة المالية عن طريق تبني معايير المحاسبة الدولية من أجل المؤسسات ذات الصالح العام، وتحسين المعايير الوطنية للمحاسبة من أجل باقي المؤسسات.

المشروع الثاني: تطوير المهنة المحاسبية والرقابة القانونية للمعلومة المالية.

المشروع الثالث: وضع آلية للرقابة على القوائم المالية الموجهة للمستعملين الخارجيين.

المشروع الرابع: توفير المعلومة المالية للجمهور.

إذن نجد أن ضعف الإصلاحات الاقتصادية في المغرب وضعف الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي انعكس سلبا على طبيعة وتطور المحاسبة المغربية.

3.3.3. تجارب دول أخرى عبر العالم

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يستدعي الوقوف على مدى انتشار هذه المعايير عبر العالم، إضافة إلى الوقوف على تجارب بعض الدول مع تطبيقها.

1.3.3.3. تعامل دول العالم مع معايير المحاسبة الدولية

بداية نحاول رصد أكثر المعايير المحاسبية تأثيرا من خلال تقديم المعايير المستعملة من طرف أكبر 500 مؤسسة عبر العالم لسنة 2005، والتي تقوم بترتيبها المجلة الأمريكية الشهيرة في مجال الاقتصاد FORTUNE التي تصدر منذ سنة 1930. [190]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

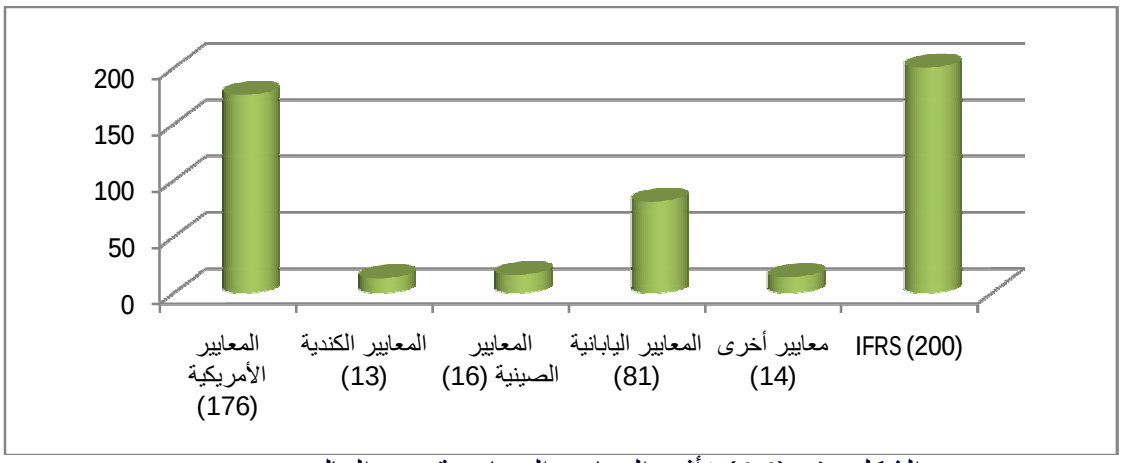

الشكل رقم (14):تأثير المعايير المحاسبية عبر العالم

[191] SOCIETE FORTUNE 500 -2005-

يظهر لنا أن معايير المحاسبة الدولية هي الأكثر استعمالا (200 مؤسسة)، وتأتي المعايير الأمريكية في المرتبة الثانية (176 مؤسسة)، وفي المرتبة الثالثة تأتي المعايير اليابانية (81 مؤسسة)، وهذا يمكن تفسيره بالانتشار والنمو الكبير للمؤسسات الأمريكية واليابانية وانفتاحها على العالم.

كما يظهر الشكل التالي أكثر المعايير تأثيرا على البورصات عبر العالم، حيث نجد أن 17000 مليون دولار أمريكي يتم تداولها وفق المعايير الأمريكية، بينما 11000 مليون دولار أمريكي وفق معايير المحاسبة الدولية، وهذا الأمر يمكن تفسيره بضخامة سوق المال الأمريكي، ولكن نلاحظ أن معايير المحاسبة الدولية في منافسة مستمرة للمعايير الأمريكية.

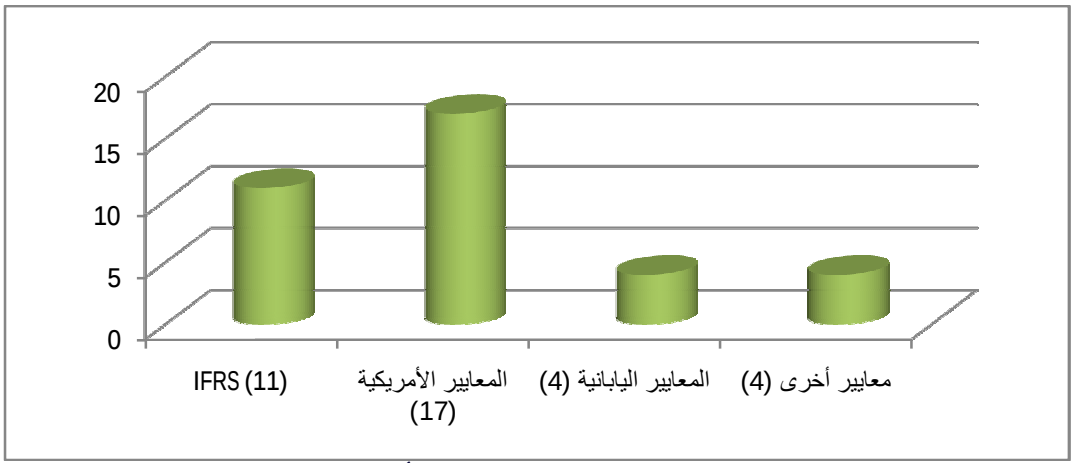

الشكل رقم (15): المعايير المحاسبية الأكثر تداولا عبر البورصات

[191] TOTAL > 36 000 Mds $

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويمكن تلخيص كيفية تعامل الدول مع معايير المحاسبة الدولية عن طريق الاستطلاع الذي أجرته IASC سنة 1996 في 67 دولة، حيث وجدت أن 56 دولة من 67 دولة إما أن تنظر للمعايير الدولية على أنها معاييرها الوطنية، أو تعد معاييرها استنادا للمعايير الدولية، و11 دولة فقط من 67 دولة أعدت معاييرها دون الرجوع للمعايير الدولية (مع تشابه عدد من معاييرها مع معايير المحاسبة الدولية)، كما أن عدة بورصات تقبل المعايير الدولية، ويمكن تلخيص نتائج التقرير كما يلي: [130] ص 370-371

- 08 دول تستخدم معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية.
- 02 دولتين تستخدم معايير المحاسبة الدولية مع تغطية موضوعات إضافية.
- 14 دولة تستخدم المعايير الدولية كمعايير وطنية، ولكنها قد تعدلها لتناسب ظروفها المحلية.
- 05 دول أعدت معاييرها منفصلة عن المعايير الدولية، ولكنها قائمة على أسس مشابهة لأسس المعايير الدولية، وتعطي المعايير الوطنية بيانات إضافية فقط.
- 17 دولة أعدت معايير منفصلة عن المعايير الدولية، ولكن على أسس مشابهة في أغلب الحالات، ومع ذلك فبعض معاييرها تعطي اختيارات أكثر أو أقل من المعايير الدولية، ولا توجد أي إشارة أو مرجعية للمعايير الدولية.
- 07 دول مثل السابقة، ولكن كل معيار يحتوي على نص يقارن بين المعايير الوطنية والدولية.
- 11 دولة أعدت معاييرها الوطنية منفصلة تماما عن المعايير الدولية.
- 01 دولة ليس لها معايير وطنية.
- 02 دولتين ليس لها معايير وطنية، ولا تستخدم المعايير الدولية بشكل رسمي.

وسنقدم بعض تجارب استعمال معايير المحاسبة الدولية على سبيل المثال لا الحصر.

2.3.3.3. معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية

قام الخبير التونسي عبد اللطيف عباس باستبيان حول تطبيق الدول العربية لمعايير المحاسبة الدولية، وتوصل إلى أن تسع دول من ضمن 11 دولة مشاركة في الاستبيان تعتمد معايير المحاسبة الدولية، وهو مستوى متطور حسب اعتبار الخبراء، وأن سبعة من الدول التسع تعتمد هذه المعايير بصفة كلية وهي المغرب، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، اليمن ومصر، وتتمثل باقي الدول في لبنان، تونس، السعودية، وموريتانيا، علما وأن المنظمة العربية تضم 22 دولة.

ويكتسي تطبيق المعايير الدولية في الدول المشاركة في الاستبيان صبغة إجبارية في 06 دول هي الأردن، فلسطين، لبنان، اليمن، مصر وتونس، في حين أن باقي الدول المستجوبة عبر منظماتها في

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مجال المحاسبة تعتمد هذه المعايير بصفة اختيارية كما هو الحال بالنسبة للمغرب وموريتانيا أو بصفة جزئية في باقي الدول.

ويلاحظ محرر الدراسة وجود علاقة وثيقة بين قيام السوق المالية بهذه الدول وبين اعتمادها لهذه المعايير (باستثناء اليمن التي تعتمد هذه المعايير في حين لا توجد فيها بورصة مع موريتانيا).

وحسب ذات الاستبيان تتفق كل الدول العربية المشاركة على وجود صعوبات في تطبيق المعايير الدولية لديها، وعلى تأثير القوانين الجبائية على المحاسبة، بالإضافة إلى أن 07 دول مشاركة أجمعت على صعوبة ملاءمة المعايير الدولية لواقع المؤسسات أو للنظام القانوني التجاري، كما يجمع المشاركون على دور المنظمات المهنية في المساعدة على تطبيق المعايير الدولية من ناحية دورها الاستشاري في التشريع المحاسبي والفاعل عند الإعتماد. [192]

3.3.3.3. نماذج بعض البلدان المتقدمة

1.3.3.3.3. الدنمارك

بدأت جمعية المحاسبين عام 1993 بإتباع سياسة التوفيق وتقليل الاختلافات بين المعايير الوطنية والدولية بشكل تدريجي، حيث أصدرت بورصة كوبنهاجن منشور يشجع على التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية، واعتبارا من 2005 تلتزم المؤسسات المدرجة بالبورصة بالمعايير الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية [193]، حيث منذ 2002 يتم إصدار معيار وطني مع كل معيار دولي [126].

2.3.3.3.3. استراليا ونيوزلندا

تعتبر استراليا عضوا مؤسسا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (نيوزلندا تشترك مع استراليا في كل الأمور المحاسبية)، وقد اتبعت الإستراتيجية التالية للتوفيق مع معايير المحاسبة الدولة: [193]

- في 1996 بدأ المجلس الوطني للمحاسبة إصدار المعايير الوطنية تماشيا مع المعايير الدولية.
- في 2002 قرر المجلس الوطني للتقرير المالي إلزام المؤسسات بالمعايير الدولية منذ 2005، حيث يجب أن يمرر المجلس الوطني للمحاسبة كل معيار دولي يصدر تحت الصفة الوطنية.
- في عام 2004 أصدر المجلس الوطني للمحاسبة معيارا يمثل إرشادات تطبيقية تتبع عند تطبيق المعايير الدولية لأول مرة، وفي نفس الوقت أصدر قائمة بالمعايير الوطنية المتوافقة مع المعايير الدولية (هي المعايير الدولية مع إضافة فقرات تتناسب مع طبيعة البيئة الأسترالية أو النيوزلندية).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.3.3.3.3. المملكة المتحدة

في بريطانيا يهتم مجلس معايير المحاسبة بتحديد الإطار الفكري لإصدار معايير المحاسبة، والذي يضم حوالي سبعة فصول تشمل أهداف التقارير المالية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكذلك عناصر القوائم المالية، والاعتراف بالبنود في القوائم المالية، بالإضافة إلى المبادئ التي تحكم إجراءات الاندماج والتوحيد، وتحتل قوانين الشركات الجانب الأكبر في تنظيم المحاسبة. [97] ص 36

ورغم أنها من الدول المؤسسة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه لم تكن لها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، فكان المجلس البريطاني يصدر المعايير حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطه في صياغة المعايير الدولية، وبدأ في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والدولية عام 2002، حيث أصدر 06 معايير اعتبرت خطوة هامة نحو التوفيق مع المعايير الدولية، إلا أن إستراتيجية التوفيق تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية وإدخال المعايير الدولية من خلالها [193]، وهذا حسب تقديم رئيس المجلس البريطاني لهذه المعايير[126] .

4.3.3.3.3. هولندا والسويد

يوجد قواعد في القانون المدني مرتبطة بالمحاسبة والتقارير المالية، ولا يوجد معايير محاسبية، كما يعتبر قانون الشركات ومهنة المحاسبة نفسها عنصران مؤثران في تطور المحاسبة.

وتعتبر قوانين الشركات في السويد هي التي تنظم مهنة المحاسبة التي تتأثر بالنظامين القانوني والضريبي، مع الإشارة إلى أن الحكومة تمارس تدخلا مباشرا في مهنة المحاسبة بغرض استعمال المعلومات المحاسبية في خدمة أهداف التخطيط ووضع السياسات الاقتصادية العامة.

ويوجد بالسويد مجمع المعايير المحاسبية الذي يهتم بالمسائل المحاسبية في الإطار العام لقانون الشركات، إضافة لمجلس المحاسبة الذي أنشئ عام 1991 لإصدار معايير المحاسبة[97] ص 36-37

5.3.3.3.3. ألمانيا

تخضع مهنة المحاسبة في ألمانيا لقانون الضرائب حيث أن مبدأ حساب الدخل الضريبي ينص على أن الدخل الضريبي يتحدد بناء على ما يسجل في الدفاتر المحاسبية [194] ص 49-53، كما تخضع لقرارات القانون وقرارات المحكمة دون غيرها، بحيث لا يوجد في ألمانيا معايير واضحة أو مبادئ محاسبية متعارف عليها رغم وجود قانون المحاسبة الشامل الصادر سنة 1985.[195] ص 26

وقد أدى توسع السوق الوطني لرؤوس الأموال ورغبة المؤسسات الألمانية الكبيرة في دخول السوق الأمريكي إلى إعداد حساباتها المجمعة وفق المعايير الأمريكية أو الدولية (مثلا نشرت مؤسسة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

Daimler-Benz حساباتها المجمعة في سنة 1993م وفق المعايير الألمانية والأمريكية، فبينما كانت النتيجة وفق المعايير الألمانية ربح يقدر بـ615 مليون مارك، أظهرت المعايير الأمريكية خسارة كبيرة تقدر بـ1900 مليون مارك ألماني)، وبعد العديد من النقاشات بدأ الانفتاح على المعايير الدولية بحذر شديد عن طريق قانون Kap AEG الذي استثنى المؤسسات المدرجة في البورصة من إعداد حساباتها المجمعة وفق المعايير الألمانية بما يتفق مع التوجهات الأوروبية، وتهدف اللجنة الألمانية للمعايير المحاسبية لإعداد مرجع محاسبي جديد للحسابات المجمعة يتفق مع المعايير الدولية. [196] ص 288-289

6.3.3.3.3. تجربة جنوب أفريقيا

بدأت تجربة جنوب أفريقيا منذ عام 1993 مثل التجربة الدنمركية، واتبعت المنهجية التالية:

- في عام 1993 صدر قرار حكومي من الدولة باتخاذ معايير المحاسبة الدولية كأساس في إعداد المعايير المحاسبية الجنوب إفريقية، حيث أصدرت عدة مشاريع ومسودات الغرض منها جعل المعايير الوطنية مع المعايير الدولية في اتجاه واحد.

- بمجرد الانتهاء من المعايير الجنوب افريقية المعدلة، صدر قرار إلزام المعايير الوطنية وأوضح أن الالتزام بها هو في نفس الوقت التزام بالمعايير الدولية.

- اعتبارا من عام 2002 كل معيار دولي يصدر يستخدم أساسا لإصدار معيار وطني مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تاريخ الإلزام لأن المعيار الوطني يتأخر عن المعيار الدولي. [126]

7.3.3.3.3. التجربة اليابانية

تعتبر اليابان شريكا في كل الأنشطة الدولية سواء من حيث العضوية في مجلس معايير المحاسبة الدولية أو احتفاظها بعضوية الاتصال، من ناحية أخرى فإن اليابان كانت واحدة من ثلاث دول أظهرتها نتائج دراسات المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة بأنها من الدول التي ليس لديها نية للتوافق مع المعايير الدولية، ففي 12 أكتوبر 2004 بدأت المحادثات بين IASB ومجلس معايير المحاسبة اليابانية حول مشروع مشترك لتخفيض الاختلافات بين معايير المحاسبة الصادرة عنهما. [126]

8.3.3.3.3. تجربة كندا

اهتمت كندا بوضع معايير مقبولة دوليا وممارسة دور جوهري في إعدادها، إلا أنها اختارت توفيق معاييرها مع معايير مجلس معايير المحاسبة المالية في إطار اتفاقية التبادل الحر في أمريكا الشمالية (تعتبر المعايير الكندية أقل تفصيلا من المعايير الأمريكية حيث تترك مجال واسع للحكم المهني، وهو ما يجعلها شبيهة بمعايير المحاسبة الدولية)، وتساهم كندا في إعداد معايير المحاسبة الدولية محاولة تقريبها من معاييرها. [197] ص 129-133

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

4.3.3.3. تجربة بعض البلدان النامية (العالم الثالث)

يمكن إيجاز تجارب بعض الدول النامية مع معايير المحاسبة الدولية كما يلي:

1.4.3.3.3. المملكة العربية السعودية

تم إصدار معايير المحاسبة السعودية منذ أكثر من 17 سنة، وهي ليست ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية، وإنما صدرت متضمنة إطار فكري شبه كامل من واقع ظروف المملكة العربية السعودية، ومعيار العرض والإفصاح الذي يحدد القوائم المالية الرئيسية وإيضاحاتها المرفقة إضافة إلى معايير المراجعة، وتعتبر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الجهة المكلفة بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة وتطويرهما، وقد اتخذت هذه المعايير كأساس لبناء معايير مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يجب تحديد إستراتيجية مناسبة لتوفيقها مع معايير المحاسبة الدولية.[198] ص 21

وقد صرح وزير التجارة والصناعة السعودي في مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني" المحاسبة والاستثمار: دعم وتنمية"، أن ما يشهده العالم من أزمة مالية أدت لانهيار شركات عملاقة، سلط الضوء على دور مهنة المحاسبة مع جهات أخرى لحماية الاقتصاد الوطني والعالمي، وشكل ضغطاً عليها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وأضاف أن السعودية حرصت على تطوير المحاسبة والمراجعة باعتبارها وسيلة فعالة لضبط أعمال المؤسسات بأنواعها المختلفة، وتوفير المعلومات الكافية التي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المؤسسات والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار أدائها الجيد في تحقيق أهدافها ورعاية مصالح مساهميها وصيانة حقوق المتعاملين معها، ومقدرات الاقتصاد الوطني. [199]

2.4.3.3.3. ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية أشمل تجربة لدول نامية من ناحية عدد معاييرها وأكملها حيث شملت القطاعين الخاص والعام، وهي تتماشى بالكامل وتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، كما تحوي إطار فكري إسلامي ومعيار إسلامي هام ومعايير مطورة محليا. [198] ص 21

3.4.3.3.3. سنغافورة

تعتبر سنغافورة دولة متوسطة الموارد الاقتصادية والبنية الأساسية المحاسبية، وقد اتبعت خطة مدعومة حكوميا تبنتها وزارة المالية، وتضمنت الخطوات الآتية:

- في عام 1999 اتخذت وزارة المالية قرارا بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- شكلت وزارة المالية مجلسا وطنيا لمعايير المحاسبة والإفصاح في نفس السنة، حيث ابتداء من عام 2000 يصدر معيارا محاسبيا وطنيا متزامنا مع كل معيار محاسبي دولي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- في 2001 صدر قرار حكومي من وزارة المالية بإلزام المؤسسات بمعايير المجلس الوطني المبنية على معايير المحاسبة الدولية اعتبارا من عام 2003. [126]

4.4.3.3.3. مدغشقر

يتم تنظيم المحاسبة في مدغشقر عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة ولجنة التنظيم المحاسبي، وقد تبنت مدغشقر مخطط محاسبيا جديدا يسمى المخطط المحاسبي العام لسنة 2005 الذي يعوض المخطط المحاسبي لسنة 1987، والذي يتماشى ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وتم إعداد هذا المخطط بمشاركة خبراء فرنسيين ليشمل جميع المؤسسات العمومية والخاصة، وتضمن قسمين: - القسم الأول يعالج الإطار التصوري، القوائم المالية وقواعد الاعتراف والتقييم. – أما القسم الثاني فيهتم بتنظيم المحاسبة ومدونة الحسابات وسيرها. [101] ص 13-14

وبهذا تكون دراسة تجربة مدغشقر مهمة لأنها جمعت بين نموذجين محاسبيين مختلفين (النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الأوروبي القاري)، فالنظام المحاسبي الجديد لمدغشقر المطبق منذ 2005/01/01 يتضمن من جهة إطارا تصوري يميز النموذج الأنجلوسكسوني، ومن جهة أخرى يتضمن مخططا محاسبيا مفصلا ومطورا يميز النموذج الأوروبي القاري، وهذا التوجه يشبه إلى حد كبير النظام المحاسبي للمؤسسات في تونس [101] ص 19، وكذا النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر.

5.4.3.3.3. رومانيا

إن التطور الاقتصادي الذي عرفته رومانيا وفتح مجال اقتصاد السوق وتطوير السوق المالي وانتهاج سياسة الخوصصة، إضافة لتقوية العلاقات مع الإتحاد الأوروبي فرضت إصلاح المحاسبة بغرض التوفيق مع توجيهات الإتحاد الأوروبي ومعايير المحاسبة الدولية، وقد تم تطبيق النظام المحاسبي الفرنسي منذ سنة 1994 إلى سنة 1999، ليتم بعد ذلك البدء في التطبيق التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية، وابتداء من سنة 2003 تم الاعتماد على نظام محاسبي متطور، ونظام محاسبي مبسط يتوافق مع التوجيهات الأوروبية من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الاهتمام بالتوجهين الأوروبي والدولي خلق نوعا من الإرتباك والتعارض في النظام المحاسبي لرومانيا. [200]

إن أهم ما نلاحظه فيما سبق هو تعامل العديد من الدول وحتى المتقدمة بحذر مع معايير المحاسبة الدولية، واتباع سياسة التوفيق التدريجي التي تسمح بتفادي المخاطر والصعوبات غير المتوقعة، والآثار السلبية من تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المؤسسات وعلى الاقتصاد ككل.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثالث

يحقق التوافق المحاسبي الدولي العديد من المزايا سواء على المستوى الاقتصادي الكلي أو الجزئي، كما يوفر الحلول لمشاكل كثيرة سببتها الاختلافات المحاسبية عبر العالم خصوصا للشركات متعددة الجنسيات، وهو يهدف إلى جعل المحاسبة والتقرير المالي لغة مشتركة بين مختلف دول العالم.

وترتكز جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع مرجع محاسبي مقبول لدى جميع دول العالم، إلا أن هذا لا يعني الوصول إلى التوحيد التام للمحاسبة عبر العالم، حيث اكتفى بتقديم إطار تصوري (يحدد الأهداف العامة للمحاسبة، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الفروض الأساسية للمحاسبة، مفاهيم عناصر القوائم المالية وأسس قياسها والاعتراف بها، ومفاهيم رأس المال والمحافظة عليه)، إضافة إلى تقديم الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية دون فرض وإلزام شكل معين لها، كما ارتكزت استراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على تحديد مجموعة من الطرق المحاسبية المقبولة سواء في القياس والتقييم أو العرض حيث يتم الإفصاح عن أسباب اختيار طريقة معينة وكذا الإفصاح عن أي خروج عن الطرق المعتمدة وتبريره.

وقد اختلفت طريقة تعامل دول العالم مع معايير المحاسبة الدولية بين الترجمة الحرفية واتباع سياسة التوفيق، وفي هذا الصدد نجد أن تجربة الاتحاد الأوروبي تعد من أنجح التجارب حيث قام بوضع آلية خاصة به تستند على تعديل معايير المحاسبة الدولية وتوفيقها مع خصوصيات البيئة الأوروبية، لذلك نستنتج أن تبني دولة معينة لمعايير المحاسبة الدولية لا يعني التوصل إلى حل المشاكل المحاسبية المطروحة، إذ لا بد من صياغة آلية مناسبة لإصدار معايير وطنية تتماشى مع المعايير الدولية وتحترم خصوصيات واحتياجات البيئة المحلية.

من جانب آخر نخلص إلى أن الوصول إلى التوحيد التام للممارسات المحاسبية عبر العالم أمر مستحيل لأنه يرتبط بتوحيد مختلف المتغيرات البيئية بين الدول - لاسيما الجانب الاقتصادي والقانوني والسياسي والثقافي- التي لا يمكن توحيدها أيضا، لذلك يمكن القول أن جهود التوافق المحاسبي الدولي التي يقودها مجلس معايير المحاسبة الدولية يجب أن تستند على وضع إطار عام للممارسة المحاسبية وتحديد هامش للفروقات المسموحة والممكنة، وهذا يرتكز على دراسة معمقة للبيئة المحاسبية الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفصل 4
التجربة الجزائرية في التنظيم المحاسبي

منذ استقلالها باشرت الجزائر عدة إصلاحات مست مختلف القطاعات، إلا أن أغلبها لم تبلغ أهدافها المرجوة نظرا للاختلال في آليات إعدادها وتطبيقها ومتابعتها، وباعتبار المحاسبة أحد أهم أدوات التنظيم الاقتصادي تبنت الجزائر سنة 1975م مخططا محاسبيا يتلاءم مع التوجه الاشتراكي آنذاك، كبديل عن المخطط المحاسبي العام الموروث من الاستعمار الفرنسي.

إلا أن الاقتصاد الوطني منذ بداية التسعينات عرف تغييرات جوهرية تمثلت أساسا في الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى نظام اقتصاد السوق الذي يتميز بعمليات الخصخصة وحدة المنافسة والانفتاح على الأسواق العالمية، خاصة مع إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

لذلك جاء النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني استجابة لمتطلبات الوضع الاقتصادي، حيث يقترب هذا النظام من معايير المحاسبة الدولية التي تحمل مفاهيم وتقنيات جديدة بالنسبة لممارسي المهنة المحاسبية في الجزائر، وهذا ما يطرح إشكالات كبيرة حول القدرة على توفير الشروط اللازمة لتطبيق هذا النظام في اقتصاد هش لا يحمل مواصفات اقتصاديات الدول المتقدمة.

ومن جانب آخر يواجه تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق من جهة بتحديد طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والعام في مجال إصدار المعايير المحاسبية، ومن جهة أخرى ضرورة الاستجابة للمقاييس الدولية في التكوين وتسيير المهنة خصوصا مع الاستعداد لفتح المجال أمام المؤسسات الأجنبية، والتزايد المستمر للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

في هذا السياق، ومن أجل تقييم مسار التنظيم والتوحيد المحاسبي في الجزائر نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:- المخطط المحاسبي الوطني والتنظيم المحاسبي في الجزائر.

- النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

- تقييم آليات إعداد وتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد وآثاره.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.4. المخطط المحاسبي الوطني والتنظيم المحاسبي في الجزائر.

إن الاستعداد لتطبيق نظام محاسبي جديد يفتح المجال أمام دراسة تطور التنظيم المحاسبي في الجزائر بغرض تقييم القوانين المتبعة منذ الاستقلال على ضوء تطور المحاسبة في العالم، لذلك سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على ظروف إعداد المخطط المحاسبي الوطني، لننتقل إلى إبراز المزايا التي رافقت تطبيقه، وكذا العيوب التي جعلت من تغييره أمرا ضروريا، كما نتطرق إلى الهيئات المحاسبية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة وأهم النصوص القانونية ذات العلاقة، لنصل فيما بعد إلى تقييم التكوين المحاسبي سواء على المستوى المهني أو الأكاديمي.

1.1.4. من المخطط المحاسبي العام إلى المخطط المحاسبي الوطني

إن إعداد مخطط محاسبي وطني كان حتمية فرضها من جهة عدم ملائمة النظام الفرنسي للبيئة الجزائرية، ومن جهة أخرى الواقع الاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال.

1.1.1.4.تطبيق المخطط المحاسبي العام الفرنسي وعيوبه

إن المتأمل في القوانين الجزائرية يلاحظ التزامها بمرجعية النظام الفرنسي، فبعد الاستقلال بقيت الجزائر تطبق المخطط المحاسبي العام الفرنسي، وهو أمر طبيعي لدولة في طور البناء، إلا أن هذا الأثر لم يقتصر على استعمال المخطط المحاسبي في حد ذاته، فالممارسة المحاسبية في مجملها أصبحت تستمد من النظام الفرنسي الذي لا يشك أحد في تطوره وتميزه، إلا أنه لا يتلاءم بالضرورة مع الظروف الجزائرية وواقعها الاقتصادي والاجتماعي، وتميز المخطط المحاسبي العام بمجموعة عيوب جعلت تغييره أو تعديله مسألة ضرورية، ويمكن حصر أهم هذه النقائص فيما يلي: [201]

- قدم المخطط وعدم تلاؤمه مع احتياجات الحياة الاقتصادية في فرنسا ذاتها، ونتيجة لذلك ظهر في فرنسا المخطط المحاسبي العام لسنة 1982م.

- ضعف النصوص والإجراءات المحاسبية للمخطط المحاسبي العام، حيث كانت تتصف بالعمومية ولا تتمتع بالقوة الإجبارية (كانت في شكل اقتراحات فقط).

- عدم تجانس اتجاه أرصدة الحسابات، فبعض الأصناف تضم حسابات تحمل تارة رصيدا مدينا وتارة أخرى رصيدا دائنا، مما يفقد رصيد الحساب ومجموع الصنف لأي معنى جوهري (يتعلق الأمر خاصة بالصنف الرابع "حسابات المتعاملين" والصنف الخامس "الحسابات المالية").

- عـدم تجـانس تقسيـم الأصناف على الأساس الوظيفي أو أساس آخر (في الصنف الرابع "حسابات الغير" الحسابين: 47 "تسوية الخصوم" و48 "تسوية الخصوم" لا يرتبطان بحسابات الصنف).[120] ص 112-114

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الاهتمام بالجانب المالي الذي تفضله المؤسسات الرأسمالية لمتابعة تطور رأس المال النقدي.

- عدم الاهتمام بالمحاسبة التحليلية بسبب رفض الجمهور لتدخل الدولة في تسيير المؤسسات.

- غياب العقلانية في استعمال أصناف الحسابات، مثلا الصنف 0 خاص بالالتزامات المستلمة أو المقدمة، وهي معلومات يمكن تقديمها كملحق، والصنف 3 "المخزونات" يستعمل نهاية السنة فقط. [28] ص 233-234

- نقص تأهيل المحاسبين، حيث لم توجد إلى غاية السبعينات هيئة رسمية لتكوين الإطارات في المحاسبة ما عدا غرفة التجارة ومعهد التقنيات المالية والمحاسبية وبعض المدارس الخاصة.

- تركيز المخطط المحاسبي العام على معلومات الرقابة الخارجية لمصالح الضرائب و البنوك، في حين يقدم معلومات قليلة في مجال التخطيط الوطني والتسيير الفعال للمؤسسات، إضافة إلى غياب الوعي لدى المسيرين بأن المحاسبة قد توفر معلومات مهمة في التسيير إذا نظمت وفق احتياجاتهم، حيث من الضروري استعمال التقنيات الحديثة في التسيير (التسيير الموازني، تسيير المخزونات، التسيير المالي ومراقبة التسيير،...) التي ترتبط بنوعية وطبيعة المعلومات المحاسبية المتوفرة.

- ويتمثل أهم عائق تدخل ضمنه العناصر السابقة في عدم تلاؤم المخطط المحاسبي العام مع متطلبات الاقتصاد المخطط، حيث يندرج إعداد مخطط محاسبي جديد ضمن برنامج الإصلاح العام للنصوص القانونية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي وفق الخيار والنهج الوطني.[16] ص 30-35

وكثرت مناقشة موضوع التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعتبر أهم إشكالية احتلت صدارة النقاش في ترك التنمية للمبادرة الرأسمالية الفردية، أو الاعتماد على تخطيط تضعه الدولة أو أجهزتها [202] ص 41، وقد اهتم عدد من الباحثين بالتأكيد على دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية ومدى الحاجة إلى نظام محاسبي ملائم داخل كل اقتصاد، حيث يشير MAHON إلى أن أحد الأسباب التي أدت إلى رقي مستوى المعيشة في الدول المتقدمة هو تطور المحاسبة والمراجعة فيها، كما يؤكد ENTHOVEN أن قيام المحاسبة بدورها في التنمية يتطلب النظر إليها كنظام معلومات ديناميكي للقياس والتقارير يستخدم على المستويين الجزئي والكلي في اتخاذ القرارات بالأنشطة الاقتصادية، وذلك بالترابط الفعال بين كل فروع المحاسبة (تكوين قاعدة بيانات شاملة لمختلف مجالات المحاسبة) [15] ص 120-121، بذلك يمكن تلخيص دور المحاسبة في هذا المجال في: تخطيط التنمية وتخصيص الموارد، مراقبة خطط التنمية، تمويل التنمية الاقتصادية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية التي يعتبرها TOWER أفضل مدخل لتحقيق أهداف المجتمع المتمثلة في العدالة والفاعلية. [15] ص 123-133

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

واتبعت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي في ظل علاقاتها بالاتحاد السوفياتي سابقا، حيث دخلت مرحلة البناء ووضع أسس مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،...إلخ، وهو ما استلزم مركزية اتخاذ القرار وضرورة تحكم الدولة في تنظيم مختلف الأنشطة لتوجيهها نحو خدمة الصالح العام واحترام الخطط الوطنية، وهنا نرى أنه كان ضروريا الاستفادة من خبرات الدول الرائدة لتكريس نظام اقتصادي يتلاءم مع الواقع الجزائري وينسجم مع المتغيرات الدولية، حيث أن عملية الاختيار كانت ذات طابع سياسي بحت، وبعيدة عن المنطق العلمي الموضوعي.

2.1.1.4. محاولات تكريس مخطط محاسبي وطني

بعد الاستقلال مباشرة برزت الحاجة إلى تعديل المخطط المحاسبي العام، فكانت المحاولات التالية لتكييف المحاسبة مع الواقع الوطني آنذاك:

- المحاولة الأولى: في سنة 1964 برزت أول محاولة إصلاح تمثل هدفها في توفيق المخطط المحاسبي العام مع القطاع المسير ذاتيا، وذلك عن طريق إضافة بعض الحسابات مثل إعتمادات الاستثمارات، وتعديل حسابات أخرى بما يتلاءم مع الشكل الجديد لنظام ملكية المؤسسات (المخطط المحاسبي العام يكرس الملكية الفردية، بينما كرس المخطط المحاسبي الوطني لا حقا الملكية العامة).

- المحاولة الثانية: في سنة 1969 شكل وزير المالية لجنة لتحضير مخطط محاسبي جديد، حيث نص قانون المالية لسنة 1970 في المادة 19 بأن المخطط الجديد ينتهي إعداده في 1970/06/30، ويصبح إلزامي التطبيق ابتداء من 1971/01/01 (مرت الآجال دون صدور المخطط ، وهذا يعكس فشل عدة مشاريع وطنية ينقصها الدقة في تسطير الأهداف وإنشاء فريق عمل مؤهل).

- المحاولة الثالثة: في 1971/12/29 تم إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة، حيث أشار وزير المالية في الخطاب الذي ألقاه في 1972/05/05 بمناسبة تنصيب هذا المجلس أنه يهتم بتعديل ومراجعة التقنيات والتنظيم المحاسبي لتوفير آليات وأدوات تسيير أكثر فعالية وكفاءة تتلاءم مع مسار التخطيط الاقتصادي والمالي، كما يهتم بإصلاح مهنة المحاسبة، ويتكون المجلس الأعلى للمحاسبة من 18 ممثلا (12 لمختلف الوزارات، 01 الشركة الوطنية للمحاسبة، 05 محاسبين وخبراء محاسبين)، كما يتشكل من 03 لجان (لجنة الاعتماد والأخلاق، لجنة التكوين، لجنة إصدار المعايير).

وكلفت لجنة المعايير بدراسة وعرض مشروع المخطط المحاسبي الوطني، وهي الأشغال التي كلفت بها سنة 1972 الشركة الوطنية للمحاسبة حيث تم تشكيل لجنة دائمة من بعض الخبراء المتخصصين لرصد احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية. [28] ص 230

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.1.1.4. أشغال تحضير وإعداد المخطط المحاسبي الوطني

في أفريل 1972 شكلت الشركة الوطنية للمحاسبة لجنة من عشرة أشخاص (قلصت بعد ذلك إلى أربعة أشخاص)، حيث تم الاستعانة بأربعة خبراء فرنسيين منهم خبيرين ساهما في إعداد مخطط OCAM، كما استدعي خبير تشيكوسلوفاكي ساهم في إعداد المخطط المحاسبي لبلاده.

ومن أجل حصر احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية تم توزيع استبيانين على المؤسسات، كما تم الاعتماد على مخطط OCAM والمخطط المحاسبي العام الفرنسي والتجربة المهنية لأعضاء اللجنة لتحديد الأهداف العامة، وقد تم حصر المستعملين في: المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية، المحاسبة الوطنية، الإدارة الجبائية،...إلخ.

وكانت أشغال اللجنة لمدة حوالي 18 شهرا، حيث طرح المشروع الأول للمخطط المحاسبي الوطني نهاية ديسمبر 1972م، وبعدها وسعت اللجنة لممثلي بعض المؤسسات الوطنية (سوناطراك، سونلغاز، سونيتكس، المؤسسة الوطنية لنقل المسافرين، المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت،...إلخ)، وتم مواصلة النقاشات إلى غاية مارس 1973، فظهر المشروع الثاني في ماي 1973، وكانت التعديلات في المشروعين في مسائل صغيرة تتعلق أساسا بتقسيم الحسابات، وموازاة مع ذلك تم تشكيل فريقي عمل من أعضاء لجنة المعايير لإعداد بعض الملحقات وإتمام قائمة حسابات الضرائب والخدمات لإدماجها في المخطط المحاسبي الوطني (بمشاركة مختصين في الجباية والتخطيط).

بعد ذلك نظم ملتقيان إعلاميان في معهد التقنية المالية والمحاسبة ببن عكنون بحضور حوالي 500 مشارك، بهدف تحسيس المشاركين وتوعيتهم، ليتم بعد ذلك تبني مشروع المخطط المحاسبي في نوفمبر 1973، حيث تم تنظيم 12 ملتقى إعلامي بين شهر ديسمبر 1975 وأفريل 1976 أين بلغ عدد المشاركين حوالي 1700 شخص (كان الاتفاق على تجريب المخطط المحاسبي الوطني قبل تطبيقه، إلا أن التجريب لم يتم إلا عند التطبيق الفعلي الذي تأخر لمدة سنة) [16] ص 38-40، وخصصت سنة كاملة للملتقيات الإعلامية والتربصات التكوينية لفائدة محاسبي المؤسسات، حيث لم يكن من السهل إبراز أن التغيير لا ينحصر في الجانب المحاسبي التقني، وإنما يتم الاستناد على أسس ومفاهيم اقتصادية جديدة. [28] ص 232

من خلال ما سبق يمكن تقديم الملاحظات التالية حول كيفية إعداد المخطط المحاسبي الوطني:

- قلة عدد الأعضاء الذين ساهموا في إعداد المخطط المحاسبي الوطني، وهو ما لا يتناسب مع أهميته وارتباطه بمختلف قطاعات وفئات المجتمع، وعدم الاستعانة باقتصاديين، باحثين جامعيين، ومختصين في المالية والصناعة والزراعة، إضافة إلى النقص الكبير في الحوار مع المتعاملين

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الاقتصاديين والمؤسسات باعتبارها المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية، وغياب الطابع العلمي الأكاديمي في العملية مما أثر على جودة ودقة المخطط المحاسبي الوطني.

- حصر الاهتمام بمخططات محاسبية وتجارب محددة، في حين كان من الضروري الاستناد على أكبر قدر من التجارب التي تشترك مع الجزائر في نفس الخصائص البيئية.

- حصر الأهداف العامة في تلبية احتياجات مصالح الضرائب والمؤسسات العمومية بالدرجة الأولى أثر سلبا على مخرجات المخطط المحاسبي الوطني.

- عدم ترك الوقت الكافي لأخذ آراء مستعملي المعلومات أثر سلبا على الاستجابة لاحتياجاتهم.

- عدم دعم المخطط المحاسبي الوطني بالآليات والنصوص والإجراءات الكفيلة بإنجاح التطبيق السليم رغم الملتقيات والأيام الدراسية المنظمة التي كانت قليلة الفعالية.

- عدم وضع آلية مناسبة لتعديل المخطط المحاسبي الوطني وفق الاحتياجات المتغيرة لمستعملي المعلومات المحاسبية، حيث كان من المفروض تفعيل جهاز مشترك بين القطاعين العام والخاص لإصدار وتبني المعايير المحاسبية الوطنية، وكذا الإصلاح الشامل لمهنة المحاسبة.

4.1.1.4. تقديم المخطط المحاسبي الوطني

توجت الجهود السابقة بإصدار المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر 35/75 المؤرخ في 1975/04/29 [203]، والذي نص في مادته الأولى على أن هذا المخطط يطبق على:

- الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- شركات الاقتصاد المختلط.
- المؤسسات الخاضعة لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.

وبعد ذلك صدر المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني في 1975/06/23، والذي تضمن طبيعة التنظيم والتسيير المحاسبي، الحسابات ومجموعها وأرقامها، القوائم الختامية، المصطلحات المتبناة وقواعد التسجيل المحاسبي التي من بينها: [28] ص 117

- كل تسجيل محاسبي يجب إثباته بوثيقة مؤرخة وممضاة من طرف المسؤول عن العملية، ويجب أن تضمن هذه التسجيلات المحاسبية خاصية الصدق.

- من أجل ضمان مصداقية الدفاتر المحاسبية، يجب مسكها بصورة جيدة دون شطب أو حذف بأي شكل، ويتم الاحتفاظ بها لمدة عشر سنوات.

- يجب إجراء جرد للاستثمارات في نهاية كل دورة بشكل مفصل وفعال.

- يجب إجراء جرد مادي للمخزونات على الأقل مرة في السنة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.4.1.1.4. مميزات المخطط المحاسبي الوطني

- يصنف المخطط المحاسبي الوطني ضمن المخططات المحاسبية القارية، وهو مستوحى من المخطط المحاسبي "OCAM" المستوحى بدوره من المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957.

- يتميز المخطط المحاسبي الوطني باعتماده المحاسبة العامة دون التحليلية (طرح موضوع مشروع المحاسبة التحليلية القطاعية الذي لم ينجز إلى اليوم)، وكذا إهماله للأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الفلاحية.

- تم إعداد المخطط المحاسبي الوطني وفق النظام العشري عند ترقيم الحسابات مما يسمح بإضافة عدد غير محدود من الحسابات الفرعية، وتضمن 08 أصناف للمحاسبة العامة كما يلي: الأصناف من 01 إلى 05 تمثل حسابات الميزانية، أما من 06 إلى 08 تمثل حسابات التسيير.

- تم ترتيب حسابات الأصول حسب درجة سيولتها، والخصوم حسب درجة استحقاقها من أعلى الميزانية إلى أسفلها، أما حسابات التسيير فتم ترتيبها حسب طبيعتها.

- تم تصنيف العمليات حسب طبيعتها حيث يجب أن يحوي كل صنف عناصر متجانسة بحيث يكون لمجموع الصنف معنى جوهري.

2.4.1.1.4. أهداف المخطط المحاسبي الوطني

يتمثل الهدف الأساسي للمخطط المحاسبي الوطني في توحيد المصطلحات، وقائمة الحسابات وآلية سيرها وطرق التقييم، وكذا إعطاء نماذج للوثائق الشاملة، إضافة إلى نماذج لبعض الملحقات المكملة للقوائم المالية، ويمكن تقسيم أهداف المخطط المحاسبي الوطني كما يلي: [204] ص 42

- بالنسبة للمؤسسة: معرفة نتائج النشاط ومدى تطور الذمة، إضافة إلى تزويد المحاسبة التحليلية والمحاسبة التقديرية بالبيانات اللازمة التي تعتبر أساس عملية التحليل المالي.

- بالنسبة للغير (المستعملين الخارجيين): تعتبر المحاسبة نظام إعلامي فهي تزود كل من يتعامل مع المؤسسة (الزبائن، الموردون، المساهمون، الخواص، البنوك،...) بالبيانات الضرورية عنها، كما تزود المحاسبة الوطنية بما تحتاجه من أجل التخطيط، وتزود مصالح الضرائب بالمعلومات الضرورية التي تسمح بالمراقبة وفرض الضرائب المختلفة على النشاط والأرباح.

وبصفة عامة يهدف المخطط المحاسبي الوطني للتأقلم مع احتياجات التخطيط الاقتصادي وتسيير المؤسسات الاشتراكية، والمعرفة السريعة لمستوى المخزونات والتكاليف مما يحسن فعالية تسيير المؤسسات ويسهل المقارنة بينها، وتغيير النظرة للمحاسبة كإلزام قانوني أو جبائي إلى اعتبارها ضرورة لتسيير المؤسسة، وكذا جعل تحليل المؤسسات أكثر ديناميكية عن طريق تحديد نتائج مختلف

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

مراحـل الإنجاز واقتـراح جـداول تصف التدفقات الاقتصادية للفترة (تجاوز التحليل الساكـن للميزانيــة). [16] ص 37-38

3.4.1.1.4. مدونة الحسابات

إن مدونة حسابات المخطط المحاسبي الوطني لم تعرف تغييرا كبيرا منذ إعداده، إلا أن الملاحظ هو الاختلاف في تسمية الحسابات بين المخططات المحاسبية المتداولة، وبصفة عامة يتضمن المخطط المحاسبي الوطني الأصناف التالية:

الصنف (1) الأموال الخاصة: هي وسائل التمويل العينية أو المنقولة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك أو المالكين.

الصنف (2) الاستثمارات: هي مجموع الأملاك والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها من أجل الاستخدام وليس البيع.

الصنف (3) المخزونات: هي مجموع الأموال التي أنشأتها المؤسسة أو اشترتها بهدف إعادة بيعها أو توريدها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الاستغلال.

الصنف (4) المدينون: هي مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقاتها بالغير.

الصنف (5) الديون: هي الالتزامات التي تعاقدت عليها المؤسسة بمقتضى علاقاتها مع الغير.

الصنف (6) و (7) التكاليف والنواتج: تتكون من مجموع الكلف التي تتحملها المؤسسة وإيراداتها.

الصنف (8) النتائج: تمثل نتائج نشاط المؤسسة (الفرق بين حسابات الصنف السابع والسادس).

الجدول رقم (10): مدونة حسابات المخطط المحاسبي الوطني[205]

الصنف 01: الأموال الخاصة.	**الصنف 02: الاستثمارات.**
10- رأسمال الشركة. 11- الأموال الشخصية. 12- علاوات متعلقة برأس المال. 13- الاحتياطات. 14- إعانات الاستثمارات. 15- فرق إعادة التقييم. 16-الأموال الخاصة الأخرى.17-حسابات بين الوحدات. 18-نتائج قيد التخصيص.19-مؤونات للخسائر والتكاليف	20- مصاريف إعدادية. 21- قيم معنوية. 22- الأراضي. 24- تجهيزات الإنتاج. 25- تجهيزات اجتماعية. 28- استثمارات قيد التنفيذ. 29 - اهتلاك الاستثمارات.
الصنف 03: المخزونات.	**الصنف 04: الحسابات الدائنة.**
30- البضائع. 31- مواد ولوازم. 33- منتجات نصف مصنعة. 34- منتجات وأشغال قيد التنفيذ. 35- منتجات منجزة. 36- فضلات ومهملات. 37- المخزونات الموجودة في الخارج. 38- المشتريات. 39- مؤونات تدني قيم المخزونات.	40- حسابات الخصوم المدينة. 42- حقوق الاستثمارات. 43- حقوق على المخزونات. 44- حقوق على الشركاء والشركات الحليفة. 45- تسبيقات على الحساب. 46- تسبيقات الاستغلال.47- حقوق على الزبائن. 48- أموال جاهزة. 49- مؤونات تدني قيم الحقوق.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الصنف 05: الديون.	الصنف 06: التكاليف.
50- حسابات الأصول الدائنة. 52- ديون الاستثمارات. 53- ديون المخزونات.54-مبالغ محتفظ بها في الحساب. 55- ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة.56- ديون الاستغلال. 57- تسبيقات تجارية. 58- ديون مالية.	60-بضاعة مستهلكة.61- مواد ولوازم مستهلكة.62- خدمات.63-مصاريف المستخدمين.64-ضرائب ورسوم. 65- مصاريف مالية.66- مصاريف متنوعة. 68- الإهتلاكات والمؤونات.69- تكاليف خارج الاستغلال.
الصنف 07: النواتج.	**الصنف 08: النتائج.**
70-مبيعات بضائع. 71- إنتاج مباع. 72-إنتاج مخزون 73- إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة.74-أداءات مقدمة. 75- تحويل تكاليف الانتاج. 76- مدخولات مالية. 77- نواتج متنوعة. 78-تحويل تكاليف الاستغلال. 79-نواتج خارج الاستغلال.	80- الهامش الإجمالي. 81- القيمة المضافة. 83- نتيجة الاستغلال. 84- نتيجة خارج الاستغلال. 85- نتيجة التصفية. 88- نتيجة السنة المالية. 89- تنازلات ما بين الوحدات.

4.4.1.1.4. القوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني

تتمثل القوائم المالية وفق المخطط المحاسبي الوطني فيما يلي:

- وثائق شاملة: الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول حركات عناصر الذمة.

- وثائق ملحقة: تكمل الوثائق الشاملة، وتمنح للمستعملين التفاصيل اللازمة، وهي: جدول الاستثمارات، جدول الإهتلاكات، جدول المؤونات، جدول الحسابات الدائنة، جدول الأموال الخاصة، جدول الديون، جدول المخزونات، جدول استهلاك البضائع والمواد واللوازم، جدول تجزئة مصاريف التسيير، جدول المبيعات والأدوات المقدمة، جدول النواتج الأخرى، جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات، جدول الالتزامات، جدول المعلومات المتنوعة (يمكن الإطلاع على الميزانية وجدول حسابات النتائج في الملحقات رقم 3-4-5).

5.4.1.1.4. المخططات المحاسبية القطاعية

أشار الأمر رقم 35/75 المؤرخ في 1975/04/29 إلى أنه سيتم لاحقا إعداد مخططات محاسبية قطاعية تتلاءم مع احتياجات بعض النشاطات الخاصة، وذلك بغرض جعل المخطط المحاسبي الوطني أكثر فاعلية بأخذ خصوصيات هذه الأنشطة، ويتعلق الأمر بـ: القطاع الزراعي، قطاع التأمين، قطاع البناء والأشغال العمومية، القطاع السياحي، القطاع البنكي وقطاع البورصة.

وبعد ظهور المجمعات على الساحة الاقتصادية كان من الضروري توفير الأدوات المحاسبية الملائمة لها، فتم إصدار القرار المؤرخ في 1999/10/09 المتضمن توفيق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة وتجميع الحسابات، ويتكون المخطط المحاسبي الملحق من: مدونة الحسابات

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وطريقة ترميزية للعمليات ما بين المجمع، حيث يتم إظهار العمليات التي تتم داخل المجمع من العمليات خارج المجمع، مثلا الحساب 71-إنتاج مباع، الحساب 71-1-إنتاج مباع داخل المجمع.

2.1.4. مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني

رأينا سابقا ضرورة تأقلم المحاسبة مع المتغيرات البيئية التي تعمل ضمنها، لذلك طرحت مسألة تقييم مدى انسجام المخطط المحاسبي الوطني مع البيئة الاقتصادية الجديدة في الجزائر الناتجة عن الإصلاحات التي انتهجتها الدولة في سياق الاندماج مع المحيط الاقتصادي الدولي.

1.2.1.4. البيئة الاقتصادية الجزائرية

مر الاقتصاد الجزائري بمرحلتين أساسيتين هما: [44] ص 190

- **المرحلة الأولى (من الاستقلال لبداية التسعينات):** شهدت هيمنة الدولة على ملكية المؤسسات الاقتصادية، لذلك اهتمت المحاسبة بقياس الربحية كأساس للاقتطاع الضريبي، إضافة لتحديد بعض المؤشرات المتعلقة بالمحاسبة الوطنية، ولم يكن الاهتمام بعنصر المردودية من أجل ضمان البقاء والاستمرار، أما المؤسسات الخاصة فاقتصرت على بعض النشاطات الصغيرة.

- **المرحلة الثانية:** شهدت الانفتاح الاقتصادي وعمليات الخصخصة، وانطلاق الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة لاسيما بالجباية والبنوك والبورصة أين تكرس مبدأ تساوي الحظوظ في استعمال المعلومات المحاسبية، إضافة لجملة من الشروط المتعلقة بالإفصاح.

وفي هذا السياق سنتطرق لبعض مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ بداية التسعينات كما يلي:

1.1.2.1.4. جهود الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تحاول الجزائر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحفيز الاستثمارات، والاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، حيث لا يمكن بقاء الجزائر بمعزل عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، خصوصا مع البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة وعدم اقتصار آثارها على الدول الأعضاء، وقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة لاتفاقية الغات، ثم انسحبت منها في 1960/11/18، وفي مارس 1965 قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد الجزائر من تطبيق قواعد الاتفاقية كملاحظ، وفي نهاية أعمال جولة الأوروغواي وقعت الجزائر على قرار التعاقد النهائي، ويمكن حصر أهم الإجراءات المتخذة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في: تعديل المنظومة القانونية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، تحرير أسعار عدة مواد، إلغاء الضوابط على هوامش الربح، وكذا إلغاء الدعم على المواد الغذائية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

(الاحتكام للمنافسة وقانون العرض والطلب)[142] ص 70-74، إلا أنه رغم الجهود المبذولة لم يتحقق ذلك بسبب: ضعف أدوات تأطير الجهاز المصرفي والمالي، ضعف مستوى الاستثمارات بسبب عدة عراقيل لاسيما البيروقراطية والرشوة، عدم إشراك المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين في تسطير الإصلاحات، ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بمتابعة الإصلاحات ونتائجها، إضافة لتأخر التحولات الهيكلية خاصة المتعلقة بالجهازين المصرفي والمالي اللذين يعتبران عصب الاقتصاد الوطني.

ونفس الأثر على المحاسبة ينطبق على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

2.1.2.1.4. عمليات الخصخصة

يعرف صندوق النقد الدولي الخصخصة بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتمتلكها، ومن أهم أنواعها الخصخصة الكلية لأصول وأسهم المؤسسات العمومية أو الخصخصة الجزئية، خصخصة الإدارة أو الخصخصة التلقائية عن طريق فتح مجالات المبادرة للقطاع الخاص وتشجيعه بكل الطرق الممكنة.

وتضمن الأمر 95-22 المؤرخ في 1995/08/26 المبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، حيث مست الخصخصة أساسا القطاعات ذات الطابع التنافسي كالفندقة والسياحة والتجارة والتوزيع...، وقد عدل هذا الأمر سنة 1997 لتسهيل الإجراءات إلا أن الملاحظ هو فشل الدولة في العملية رغم إنفاقها لحوالي 300 مليار سنتيم على حملة الخصخصة بين 1998 و1999، ليصدر أخيرا الأمرين 03/01 و04/01 المؤرخين في 2001/08/20 اللذان ينصان على مسار الخصخصة وآلياتها وشروطها [206] ص 44-49، ويمكن تبرير فشل سياسات الخصخصة في عدم توفير المحيط الاقتصادي والقانوني الذي يستوعب هذه النقلة النوعية، وفشل الإصلاحات الموازية، ناهيك عن النتائج الكارثية التي خلفتها عدة مؤسسات عمومية وغياب أهداف واضحة لعمليات الخصخصة التي مثلت فرصة لنهب وتحويل مؤسسات ناجحة ورائدة، لذا من الضروري اختيار الأساليب الملائمة للخصخصة، ووضع برنامج زمني لها. [206] ص 63

3.1.2.1.4. إنشاء بورصة الجزائر

تم إنشاء بورصة الجزائر عام 1997 غير أن بداية نشاطها الفعلي تأجل إلى غاية إدراج سهم الرياض سطيف وصيدال في سبتمبر 1999، تلاهما إدراج سند سوناطراك في أكتوبر من نفس السنة، وإدراج سهم الأوراسي في فيفري 2000، وقد تميز نشاط بورصة الجزائر بنتائج ومؤشرات إيجابية خلال سنواتها الأولى (2000-2001-2002)، غير أن نشاطها عرف ركودا كبيرا بعد ذلك، إلى غاية إدراج سند سونلغاز في 2006/05/29 و2006/11/22 الذي أعاد بعث النشاط في بورصة الجزائر، وخلال سنة 2007 تزايد نشاط البورصة بإدراج سند الخطوط الجوية الجزائرية، كما تم إدراج

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

سندات الخزينـة في 2008/02/11 فـي إطار الإصلاحات التي تنتهجهـا وزارة الماليـة [207] ص 4، ورغم ذلك يبقى نشاط بورصة الجزائر جد محتشم مقارنة حتى ببورصات الدول العربية.

2.2.1.4. مزايا المخطط المحاسبي الوطني

إن الحديث عن ضرورة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني لا يعني خلوه من المزايا والنقاط الإيجابية التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- قضى على العديد من الثغرات الموجودة في ظل تطبيق المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

- جعـل حسابـات الصنـف 04 و05 تناظريـة بعدما كانت تظهر في الأصول أو الخصـوم.[204] ص 52

- أمر بتطبيق الجرد المستمر للمخزون، وهي أول خطوة نحو تطبيق المحاسبة التحليلية.[104]

- توفير إطار شكلي متجانس من حيث أقسامه وقائمة حساباته مما يسمح بتسهيل استغلاله لأغراض اقتصادية سواء من طرف المستعملين على مستوى المؤسسات أو الدولة.

- الاعتماد على شروط ومبررات متجانسة في تصنيف الحسابات، حيث تم تصنيف حسابات الميزانية على أساس وجهتها ووظيفتها، وحسابات التسيير على أساس طبيعتها.

- صياغة هيكلة جديدة لحسابات النتائج تسمح بالحصول على نتائج جزئية حسب الأطوار تتمثل في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة،...إلخ. [120] ص 134-135

- التمييز بين العمليات المنجزة من طرف المؤسسة في إطار نشاطها العادي والمنتظم (عمليات الاستغلال)، والعمليات خارج الاستغلال (الاستثنائية والتي لا تتعلق بالدورة).

- الإلزام بإعداد مجموعة قوائم شاملة وملحقات تقدم معلومات مهمـة للمسيرين، المحللين الماليين، مصالح الضرائب، مراقبي الحسابات، المحاسبين الوطنيين والمؤسسات العمومية.[28] ص 244

من أجل كل ما سبق يمكن القول أن المخطط المحاسبي الوطني أدى الدور الذي صمم من أجله لخدمة الاقتصاد الاشتراكي. [208] ص 6

3.2.1.4. عيوب المخطط المحاسبي الوطني

طرح تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مجموعة من العيوب يمكن تقسيمها إلى نقائص مفاهيمية ونقائص تقنية، ومن أهم هذه العيوب ما يلي:

- غياب الإطار التصوري المحاسبي، وهذا يؤدي إلى اعتماد تفسيرات مختلفة من طرف مستعملي القوائم المالية، فالمخطط المحاسبي الوطني لم يعرف المفاهيم والمصطلحات المستعملة بشكل كاف.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الحاجة إلى معلومات محاسبية متنوعة حسب احتياجات المستخدمين، وهو ما لا يوفره المخطط المحاسبي الوطني بصيغته الحالية [97] ص 64-65، الأمر الذي جعل الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية الموجودة بالجزائر لا تستعمله، وهذا ناتج عن إهمال دور المؤسسات الاقتصادية في إعداده باعتبارها المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية.

- تصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها، حيث يظهر هذا التصنيف مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة وأقسامها، على عكس التصنيف الوظيفي الذي يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق مختلف الوظائف التجارية والمالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.

- استعمال مبدأ التكلفة التاريخية الذي لا يعطي الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة في ظل ظروف التضخم، ويؤدي إلى تشويه القوائم المالية للمؤسسات.

- غياب بعض الجداول الهامة مثل جدول تدفقات الخزينة [97] ص 60-61، رغم كثرة الجداول الملحقة التي يفتقر محتواها لمعلومات مهمة.

- التعبير القانوني عن الذمة المالية الذي لا يكفي وحده في عملية التسيير إذ لابد من إكماله بتعبير اقتصادي، لهذا لا بد من استعمال المحاسبة الوظيفية التي تقوم على مبدأ تصنيف تدفقات العمليات حسب دورة النشاط أو الوظيفة بحيث يستجيب التقسيم الوظيفي للمؤسسة لإنجاح التسيير المحاسبي والمالي والتقديري [44] ص 162، كما يسهل تحديد المسؤوليات واتخاذ القرارات.

- عدم تحكم المؤسسات في تطبيق المخطط المحاسبي الوطني نظرا للغموض الذي يشوب نصوصه بسبب غياب النصوص المكملة التي تشرح عملية التطبيق وتعطي الأجوبة عن المشاكل المختلفة التي يصادفها الممارسون.

- غياب المحاسبة التحليلية جعل من تقييم بعض عناصر الأصول (مثل المنتجات، إنتاج المؤسسة لنفسها، مخزون المواد والبضائع) لا علاقة له بالواقع، كما أن تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق فيه مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات.

- صعوبة الاستفادة من القوائم المالية من طرف المحللين الماليين لاسيما الميزانية التي يجب إعادة ترتيبها للاعتماد عليها في أغراض التحليل (مثلا سندات المساهمة يعتبرها المخطط المحاسبي الوطني ضمن الحقوق بينما يعتبرها المخطط المحاسبي العام ضمن الأصول الثابتة).

- عدم مسايرة المخطط المحاسبي الوطني للتغيرات الاقتصادية والبيئية، الأمر الذي يتطلب إدخال تعديلات عليه أو تغييره [204] ص 52-53 ، فقد صمم من أجل اقتصاد مخطط يقيس إنجاز الأهداف

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الاقتصادية الكلية، ويمد بصفة أولية المحاسبة الوطنية بالمعطيات الضرورية، وبعد الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق أصبح من الضروري توفير جو من الأمان والشفافية في المعاملات التجارية، ويتحقق ذلك بتوفير أدوات جديدة تقدم معلومة مالية ذات جودة عالية تستجيب لاحتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، وتسمح بالتقييم الجيد لكفاءة المؤسسات ونجاعتها.

- ظهور عدة عمليات جديدة منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية بقيت دون معالجة محاسبية.[208] ص 6-8

- عدم أخذ حجم المؤسسات بعين الاعتبار (كان من الضروري اعتماد نظام محاسبي مبسط يدخل في إطار توفيق المحاسبة مع خصوصيات المؤسسات وطبيعة نشاطها). [28] ص 244

- سوء الترجمة من الفرنسية إلى العربية وعدم دقتها.

- عدم تجانس الحسابات في بعض الأصناف، مثلا: حساب المشتريات لا يتجانس مع صنف المخزونات، وصنف الحقوق يضم حسابات النقدية وتوظيف وتحويل الأموال ومصاريف مقيدة سلفا ونفقات في انتظار التخصيص، وهي حسابات لا تتجانس مع حسابات الحقوق حيث يصبح الصنف لا يعبر عن مجموع حقوق المؤسسة، إذ من المستحسن جمع حسابات النقدية والتوظيف مثلا في صنف للحسابات المالية، كما أن حساب مؤونات الأعباء والخسائر وضع في الأموال الخاصة.

- غياب التجزيء الدقيق للحسابات يحد من توحيدها (كما يعطي ليونة للمخطط وقدرة على إنشاء ما لا نهاية من الحسابات الفرعية)، الأمر الذي يصعب إجراء المقارنات بين مختلف المؤسسات.

- نقص قائمة الحسابات وعدم شموليتها مثلا: الاستثمارات العاطلة التي لا تساهم في الاستغلال، فواتير قيد الاستلام المتعلقة بالاستثمارات والخدمات، حسابات الفوائد المالية المحققة والتي لم تستلم بعد، حسابات العطل مدفوعة الأجر، رأس المال المهتلك وغير المهتلك، الاستثمارات المالية، إيرادات للاستلام، خسائر الصرف، امتيازات ممنوحة للمستخدمين ومكاسب الصرف، إضافة إلى عدم معالجة بعض العمليات المهمة، مثل: البناءات المنجزة على أراضي الغير، العمليات المنجزة في إطار عقد الإيجار، العمليات المنجزة في إطار عقود المقاولة من الباطن، العمليات المنجزة في إطار عقود الاستغلال الطويلة (عقود الامتياز).

- غياب بعض حسابات النتائج المهمة مثل النتيجة المالية التي تمثل الفرق بين الإيرادات المالية والأعباء والمصاريف المالية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- وجود حسابات لا مبرر لوجودها، مثل: ح/642 رسوم على رقم الأعمال (ح/6420: الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج، ح/6421: الرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات)، الذي ألغي وعوض بالرسم على القيمة المضافة منذ سنة 1992.

- عدم تحديد كيفية تقييم بعض العمليات (الاستثمارات المقتناة مع إجراءات التبعية وهي استثمارات سلمت للمؤسسة في إطار عقد بيع استثمار إجمالي أو بناء مصنع مثلا حيث لا تسدد المؤسسة مقابلها ولا تظهر على فواتير البيع، شهرة المحل المكونة من طرف المؤسسة، إنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة، عملية تحويل الاستثمارات داخل المؤسسة بين الوحدات، الحسابات بالعملة الصعبة، الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية).

- إهمال الجانب المالي في القوائم الختامية نظرا للتوجه الاقتصادي السائد الذي لا يهمه تكوين وتراكم رأس المال بقدر ما يهمه تكوين الإنتاج وحجم وسائل الإنتاج المسخرة لذلك، فلم توجه القوائم المالية المفروضة في المخطط المحاسبي نحو تحديد وتبيان الوضعية المالية للمؤسسة.

- عدم احترام معايير تصنيف الحسابات في كل المخطط لعدم إمكانية التوفيق بين معيار التناظر ومعيار درجة السيولة والاستحقاق، واعتماد التصنيف الوظيفي لكتل الميزانية على حساب التصنيف المالي (من الأفضل احترام معايير درجة السيولة في تصنيف الأصول ودرجة الاستحقاق في تصنيف الخصوم وعدم الإخلال بهما على حساب معايير أخرى).

- عدم تجاوب المخطط المحاسبي الوطني مع التطور التكنولوجي، حيث لم يتطرق إلى الشروط الواجب توفرها في الوثائق المعدة عن طريق الإعلام الآلي. [120] ص 137-162

- عدم تفرقة الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة، حيث يستند تحديد أصناف الأصول على منطق قانوني (الملكية) الذي لا يسمح بتوضيح أدوات الإنتاج، والتفرقة بين أصول الاستغلال وخارج الاستغلال، وتوضيح الأصول المستعملة في الاستغلال رغم أنها ليست ملكا للمؤسسة.

- تضمين القيم المنقولة في عناصر حقوق الاستثمارات الذي يجمع سندات المساهمة طويلة الأجل وسندات التوظيف قصيرة الأجل (من الأفضل إفرادها في بند مستقل).

- تعتبر مخصصات المؤونات للمخزونات أو الحقوق خارج الاستغلال، في حين هي لا تمثل أي خاصية استثنائية.

- لا تستند الميزانية وجدول حسابات النتائج على معطيات السنة الماضية، حيث من الأفضل تسجيل أرصدة الدورة أو الدورتين السابقتين الذي يمكن من إجراء المقارنة السريعة بين الدورتين واكتشاف تطور أو تدهور مختلف عناصرها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تفضيل الوضعية القانونية على الوضعية الاقتصادية التي يهتم بها المستثمرون.

- لا يسمح جدول حركات الذمة بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال والاستثمار والتمويل، ومن جهة أخرى يسمح بالمقارنة مع الدورة السابقة الغائبة في الميزانية والضرورية في التحليل المالي، ويعطي جدول الأموال الخاصة تحليلا حسب مصدر الأموال وليس حسب تغير الأصل الصافي، كما لا يقدم جدول الالتزامات إلا معلومات حول الالتزامات المستلمة والمعطيات غير المسجلة محاسبيا، وتقدم الجداول الملحقة الأخرى تحليلا حسب الطبيعة لعناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

- لا توجد طريقة مفضلة لتقييم حركة المخزونات، حيث هناك حرية للمؤسسات في اختيار طرق التقييم المناسبة لخصوصيات المخزونات.

- لا يقدم المخطط المحاسبي الوطني توضيحات كافية حول طرق الاهتلاك ومعدلات الاهتلاك وإجراءات تشكيل مؤونات نقص قيم المخزونات والحقوق المشكوك فيها. [209] ص 166

- عدم التحديد الدقيق للعمليات والأعباء والإيرادات خارج الاستغلال التي تعتبر ذات قيمة جوهرية أحيانا (هي ذات طبيعة متنوعة وغير قابلة للتفسير عموما).

- لا يوجد إطار واضح ودقيق وكافي يحدد طرق تجميع القوائم المالية.

- عدم وجود جهاز حقيقي وفعال لإصدار المعايير الوطنية وتفسيراتها. [210] ص 137

- عدم توافق المخطط المحاسبي الوطني مع معايير المحاسبة الدولية (أنظر الملحق رقم 19)، وهو ما يخلق صعوبات أمام المؤسسات الوطنية في الانسجام مع الأنشطة الاقتصادية الدولية ويعيق تدفق الاستثمارات، وهذا لا يعني التخلي بصفة كلية عن كل القواعد المحاسبية الوطنية وتعويضها بالمعايير الدولية، حيث يجب التنبيه أن المعايير الدولية والأمريكية أعدت انطلاقا من اقتصاديات الأسواق المالية المتطورة التي تختلف عن البيئة الاقتصادية للدول السائرة في طريق النمو، لذا يجب إتباع سياسة توفيق علمية مدروسة مع تفادي العشوائية في التطبيق التي قد تنجم عنها آثار سلبية غير متوقعة.

وفي نفس السياق أشار الأستاذ محمد وندلوس إلى نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني (بصفته من المشاركين في إعداده) كما يلي: [16] ص 45-49

- **الصنف الأول- الأموال الخاصة:** تظهر في هذا الصنف مؤونات الأعباء والخسائر التي لا يمكن اعتبارها جزءا من الأموال الخاصة للمؤسسة، فهي تشكل لمواجهة بعض المخاطر أو الأعباء المستقبلية (أعباء لتوزيعها على عدة سنوات)، واعتبارها جزء من الأموال الخاصة معناه كلما تواجه المؤسسة مخاطر أو أعباء كلما ارتفعت أموالها الخاصة، ويكون هذا الأمر صحيح عندما تكون الأعباء أو الخسائر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

غير مؤكدة حيث تعتبر كاحتياطات (إلا أن هذا استثناء)، كما أن ح/17 حسابات بين الوحدات لا علاقة له بالأموال الخاصة، وهو ما يؤثر على المعنى الجوهري للصنف الأول.

- **الصنف السادس والسابع- الأعباء والإيرادات:** لا يعطي هذا الصنف أعباء المؤسسة بصفة دقيقة بسبب تسجيل المصاريف الإعدادية بداية في الصنف السادس (تسجيل نفس العبء مرتين)، وتسجيل أعباء السنوات السابقة أو اللاحقة المدفوعة خلال الدورة الحالية، ونفس المشكل بالنسبة للصنف السابع فيما يتعلق بالحسابين 75 و78 "تحويل الأعباء"، وهما حسابين لتصحيح الأعباء.

- **الصنف الرابع والخامس-الحقوق والديون:** يظهر عدم التجانس في هذين الصنفين، ففي الصنف الرابع توجد سندات المساهمة والادخار، النقدية في الصندوق والبنوك، النفقات في انتظار التحميل،...إلخ التي لا تعتبر كحقوق، أيضا في الحساب 42/ حقوق الاستثمارات نجد حسابات فرعية (سندات المساهمة، القروض وكفالات مدفوعة) لا ترتبط بالاستثمارات (في المخطط المحاسبي العام كانت في الصنف 02)، أي هناك خلط في هذا الحساب حتى لو أعطي مفهوم الاستثمارات المالية.

- **تحديد النتيجة:** عند تحديد القيمة المضافة (أحد مراحل تحديد النتيجة)، تظهر ثلاث أمور خاطئة هي:- يقيم الإنتاج المباع داخل الرسم على القيمة المضافة، إلا أن المواد المستهلكة تقيم خارج الرسم (المبالغة في القيمة المضافة وعدم قابليتها للمقارنة عبر الزمان والمكان).- إعانات الاستغلال المستلمة لتقليص أسعار البيع يجب إضافتها إلى إيرادات الاستغلال، في حين يظهرها المخطط المحاسبي الوطني كإيرادات خارج الاستغلال.- أعباء وإيرادات السنوات السابقة تسجل في الحسابات خارج الاستغلال، أي لا تدخل في أي دورة في حساب القيمة المضافة. كما أن المؤونات والمصاريف الإعدادية التي تعتبر كأعباء خارج الاستغلال، والتنازلات بين الوحدات لها أثر على نتائج المؤسسة.

4.2.1.4. عمليات إعادة التقييم القانونية في الجزائر

عرفت الجزائر خلال الثمانينات والتسعينات انخفاضا كبيرا في قيمة العملة الوطنية، وهذا ما أدى إلى اختلال جوهري في ميزانيات المؤسسات، وفي إطار أهم مشكل عانى منه المخطط المحاسبي الوطني المتمثل في استناده على التقييم وفق التكلفة التاريخية، نظمت الدولة مجموعة من عمليات إعادة التقييم القانونية وفق شروط محددة كما يلي:

- العملية الأولى: كانت سنة 1990 عن طريق المرسوم 103/90 الصادر في 1990/04/04، واشتملت على الاستثمارات القابلة للإهتلاك والظاهرة في الميزانية في 1987/12/31، والمحتمل أن تكون قابلة للاستعمال لفترة ثلاث سنوات على الأقل ابتداء من هذا التاريخ.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- العملية الثانية: كانت سنة 1993 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 250/93 الصادر في 1993/10/24 تتعلق بالاستثمارات القابلة للإهتلاك الظاهرة في الميزانية المقفلة في 1991/12/31، والتي من المحتمل أن تكون قابلة للاستعمال لفترة ثلاث سنوات على الأقل.

- العملية الثالثة: كانت سنة 1996 عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 336/96 الصادر في 1996/10/03، والتي تميزت بعدم وجود توافق في المعالجة الجبائية للفائض بين المؤسسة وإدارة الضرائب، إضافة إلى الصبغة الجزئية لعملية إعادة التقييم. [44] ص 159-160

- العملية الرابعة والأخيرة: في نفس السياق صدر المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 2007/07/04 [211] الذي يستثني المؤسسات في حالة تصفية، ويتيح تطبيق إعادة التقييم على الأموال الثابتة العينية القابلة للإهتلاك وغير القابلة للإهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 2006/12/31 دون فرض ضريبة في أجل أقصاه 2007/12/31، وتتم عملية إعادة التقييم كما يلي:

- تستلزم عملية إعادة تقييم أصل ثابت معين إعادة تقييم كامل الصنف الخاص بالأصول الثابتة العينية الذي ينتمي إليه هذا الأصل مع استبعاد الأملاك المعفاة من الخدمة.
- يجب أن تتم عملية إعادة التقييم على أساس جرد مادي للأموال الثابتة المعنية.
- يجب أن تستند هذه العملية على تقرير يعده خبير (خبير عقاري من أجل الأملاك العقارية و خبير صناعي من أجل الأملاك المنقولة القابلة للإهتلاك) يحدد قيمة السوق أو قيمة التعويض التي تتم إعادة التقييم على أساسها، ويوضح التقرير طريقة التقييم المستعملة والنتائج المترتبة عنها، إضافة إلى تقرير آخر يعده محافظ حسابات المؤسسة يبدي فيه رأيه حول العملية والطرق المستعملة.
- تسجيل القيمة الإجمالية لفرق إعادة التقييم بجهة الخصوم في الحساب 150" فرق معفى من الضريبة"، وفي المقابل تسجل هذه القيمة في أصول الميزانية في حساب الأصل العيني.
- تحسب مخصصات الإهتلاك على أساس القيمة الصافية المعاد تقييمها، ولكن إذا تبين أن المدة النفعية للأصل المعاد تقييمه أكبر من مدة حياته المحاسبية المتبقية، تحدد مدة الإهتلاك على أساس المدة النفعية، وفي هذه الحالة يجب إنشاء مذكرة معلومات توضيحية تلحق بالقوائم المالية.
- يجب دمج فوائض القيمة المستخرجة ضمن رأس المال الاجتماعي في إطار رفع رأس المال في أجل أقصاه 2007/12/31.

3.1.4. التنظيم والتكوين المحاسبي في الجزائر

يتم تنظيم المحاسبة في الجزائر بالتعاون بين القطاع العام (المتمثل أساسا في وزارة المالية) والقطاع الخاص (المتمثل في المهنة المحاسبية)، إلا أن هذا الأخير ليست له المكانة المناسبة والصوت المسموع لاسيما عند إعداد مختلف القوانين والنصوص المتعلقة بالمحاسبة، سنحاول في هذا المطلب

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تسليط الضوء على دور المجلس الوطني للمحاسبة والنقابة الوطنية للمحاسبين، إضافة للمديرية العامة للمحاسبة، وكذا تأثير كل من القانون التجاري والقانون الجبائي على المحاسبة، ثم ننتقل إلى الحديث عن مختلف أصناف المهنة المحاسبية، لنتطرق في الأخير إلى وضعية التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر باعتباره نقطة ارتكاز أي نظام محاسبي مهما كانت درجة جودته.

1.3.1.4.المجلس الوطني للمحاسبة

تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة في إطار المسار الإصلاحي المتبع من وزارة المالية عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 1996/09/25 المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه [212]، ويعتبر جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك موضوع تحت سلطة وزير المالية، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 96-318 مهام المجلس الوطني للمحاسبة فيما يلي:

- التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المعايير المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها.
- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها.
- إنجاز الدراسات والتحاليل المتعلقة بمجال التنمية واستخدام الأدوات والطرق المحاسبية.
- اقتراح التدابير في إطار ضبط المعايير المحاسبية واستغلالها العقلاني.
- فحص وإبداء الآراء والتوصيات حول مشاريع القوانين التي لها علاقة بالمحاسبة.
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهن المحاسبية.
- متابعة تطور المناهج، النظم والأدوات المحاسبية على الصعيد الدولي.
- تنظيم التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال اختصاصه.

ويرأس المجلس الوطني للمحاسبة وزير المالية أو ممثله، وهو يتشكل من:

- رئيس مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- ممثل وزراء القطاعات التالية: المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني، التجارة، الإحصائيات، الإصلاح الإداري والوظيف العمومي.
- ممثل عن: المفتشية العامة للمالية، الغرفة الوطنية للزراعة، الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، بنك الجزائر، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، جمعية شركات التأمين، وممثلين عن الشركات القابضة العمومية.
- ستة ممثلين للمهنة يعينهم مجلس النقابة الوطنية من بين المهنيين.
- أستاذين لهما رتبة أستاذ مساعد على الأقل في مجال المحاسبة والمالية يعينهما وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

ويعين هؤلاء الأعضاء باستثناء الرئيس بقرار من وزير المالية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح الإدارات والمؤسسات التي ينتمون إليها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.3.1.4. النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

تم إنشاء هذه النقابة بموجب القانون رقم 08/91 المؤرخ في 1991/04/27 [213]، لتمثل أول تجمع لمهنيي المحاسبة في الجزائر، وهي موضوعة تحت وصاية وزارة المالية، حيث تسمح بتمثيل ممتهني المحاسبة والدفاع عنهم وتقييمهم ومرافقتهم وتأطيرهم في أداء مهامهم، وكذا ضمان متابعة المهنة للتغييرات في الميدان الاقتصادي على المستوى المحلي أو الدولي، وتدار النقابة عن طريق مجلس وطني مقره بالجزائر العاصمة، كما يتبعها أربع مجالس جهوية (الوسط، الشرق، الغرب والجنوب) تساهم في التقرب من التطبيق العملي [214]، وحدد القانون 08/91 المهام التالية للنقابة الوطنية:

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها، والدفاع على كرامة أعضائها واستقلاليتهم.
- تقديم المساعدة لأشغال السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي (إصدار المعايير).
- تمثيل مصالح المهنة تجاه السلطات المختصة وتجاه الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.
- نشر ومراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- التأكد من النوعية المهنية والتقنية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها ضمن احترام أخلاقيات المهنة والقوانين والتنظيمات المعمول بها.
- تقدير الإجازات والشهادات المطلوبة للتسجيل في أحد أصناف النقابة.

كما تم تحديد تشكيلة مجلس النقابة الوطنية وضبط اختصاصاته وقواعد عمله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 1992/01/13 [215]، الذي عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي 97-458 المؤرخ في 1997/12/01، وعدل هذا الأخير بالمرسوم التنفيذي 01-421 المؤرخ في 2001/12/20، ويتكون مجلس النقابة الوطنية من 13 عضوا (كان يتكون من 10 أعضاء)، حيث 12 عضوا ينتخبهم المؤتمر الوطني، وعضو يمثل الدولة، ويتكون المؤتمر الوطني من الأعضاء الذين تنتخبهم المجالس الجهوية التي ينتخبها مهنيو المنطقة الخاصة بهم، وتنتخب كل فئة 04 ممثلين عنها من بين أعضائها في مجلس النقابة، وينتخب أعضاء المجلس لمدة 04 سنوات مع إمكانية إعادة انتخابهم، ويجب أن يحضر مداولات المؤتمر على الأقل نصف عدد أعضاء كل فئة مهنية، وإذا لم يكتمل النصاب يعقد اجتماع ثاني في أجل أقصاه شهر أين تصح المداولات مهما كان العدد، ويعين المؤتمر في كل سنة ناظرين خبيرين محاسبين أو محافظي حسابات لإعداد تقرير عن التسيير المالي في السنة المنصرمة، وتتنافى وظيفة الناظر مع وظيفة العضو في مجلس النقابة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

من جانب آخر أشار الأمين العام للنقابة أن هناك عدة محاولات لتقييد مهنة المحاسبة وربطها بالإدارة (عن طريق إنشاء لجنة إدارية أو ربط المهنة بالمجلس الوطني للمحاسبة)، وهو ما يشكل حسبه خطرا على استقلالية المهنة في أدائها لمهامها. [216]

3.3.1.4.المديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية [217]

إن تنظيم المديرية العامة للمحاسبة المنبثق عن الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة المالية المعد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 2007/11/28، يرتكز على: مفتشية المصالح المحاسبية، مديرية التنظيم والتنفيذ المحاسبي للميزانيات، مديرية عصرنـة وتوحيد المقاييس المحاسبية، مديرية التوحيد المحاسبي والمالي، مديرية تأطير تسيير المصالح الخارجية. [218] ص 3

وتتمثل مهام المديرية العامة للمحاسبة فيما يلي: [219]

- إعداد التشريعات واللوائح المتعلقة بتنفيذ النفقات العمومية، وجمع وتوزيع الإيرادات العمومية وتسجيلها المحاسبي، وإعداد التشريعات المتعلقة بالمحاسبة والنظم المحاسبية المطبقة على عمليات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة.
- القيام بمختلف الدراسات الهادفة لتطوير وتحديث المحاسبة العمومية، واتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لإدارة شبكة المحاسبين العموميين والرقابة عليها.
- ترجمة من خلال إجراءات التسيير المحاسبي العمليات الاقتصادية والدعم الدولة.
- الشروع واقتراح إعداد أي تشريع أو لائحة تتعلق بالمحاسبة التجارية والمعايير المحاسبية.
- الشروع بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات المعنية في أي قانون أو لائحة بشأن شروط الممارسة والمتابعة والرقابة على مهنة المحاسب والخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.
- المشاركة بالتعاون مع الهيئات ذات الصلة في التطهير الدوري لعمليات الخزينة من خلال تسيير الحسابات وموازنة الدولة.
- تنظيم بالتعاون مع الهياكل ذات الصلة مجال جمع واستخدام وإيصال المعلومات المنتجة أو المستلمة لاحتياجات المحاسبة العمومية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين ظروف عمل المستخدمين وتأهيلهم المهني.

وقد شرعت المديرية العامة للمحاسبة في إصلاح وعصرنة مصالحها، حيث تتضمن أهم الملفات المطروحة الجوانب التالية: عصرنة نظام الدفع على مستوى مصالح الخزينة، إعادة هيكلة دورة النفقة العمومية وتحسينها، تكييف الجهاز التشريعي والتنظيمي المرتبط بالمحاسبة العمومية، مراجعة المخطط المحاسبي للدولة، إصلاح محاسبة المؤسسات العمومية الإدارية، قانون تنظيم الميزانية، إضافة إلى القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد. [218] ص 4

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

4.3.1.4. القانون التجاري:

يعتبر القانون التجاري متمما لأحكام المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم إصداره بموجب الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 1975/09/26 المعدل والمتمم [220]، حيث يسري حسب المادة الأولى مكرر على العلاقات بين التجار، وفي حالة عدم وجود نص فيه يطبق القانون المدني وأعراف المهنة، وقد احتوى مواد مرتبطة بتنظيم المحاسبة لاسيما مسك الدفاتر والنشر القانوني للحسابات السنوية.

اهتمت المواد من 09 إلى 18 بالدفاتر التجارية وأكدت ما يلي:

- إلزامية مسك دفتر اليومية الذي تقيد فيه كل العمليات وتراجع على الأقل شهريا، مع الاحتفاظ بمختلف الوثائق الثبوتية.

- ضرورة إجراء جرد سنوي لعناصر الأصول والخصوم وقفل الحسابات لإعداد الميزانية وحساب النتائج، ونسخها في دفتر الجرد (حلت عبارة حساب النتائج محل حساب الخسائر والأرباح بموجب الأمر رقم 96-27).

- تهدف الحسابات السنوية لضبط تطور عناصر الذمة المالية للمؤسسة بطريقة موضوعية، ويلزم الأشخاص المعنويون التجاريون القيام أو بتكليف شخص آخر للقيام بالتحقيق في حساباتهم والتصديق عليها، والقيام بعملية النشر القانوني، حيث أن الإعلانات المنشورة بانتظام هي وحدها التي لديها حجية أمام المحاكم والإدارات العمومية.

- يمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد حسب التسلسل التاريخي دون ترك بياض أو تغيير من أي نوع أو نقل إلى الهامش، وترقم الصفحات ويوقع عليها من طرف رئيس المحكمة.

- يجب حفظ الدفاتر التجارية لمدة 10 سنوات إضافة إلى ترتيب وحفظ المراسلات الواردة ونسخ الرسالات الموجهة طيلة نفس المدة.

- يجوز للقاضي قبول الدفاتر التجارية المنتظمة كإثبات بين التجار بالنسبة للأعمال التجارية، كما يجوز له الأمر ولو من تلقاء نفسه بتقديم الدفاتر التجارية أثناء قيام نزاع، ولا يجوز الأمر بتقديم الدفاتر وقوائم الجرد إلى القضاء إلا في قضايا الإرث وقسمة الشركة وفي حالة الإفلاس.

ونصت المادتان 716 و717 معدلة على أحكام خاصة بالوثائق الحسابية (القوائم المالية):

- عند قفل كل سنة مالية يجب القيام بجرد لمختلف عناصر الأصول والديون الموجودة، كما يتم إعداد حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية، ويوضع تقرير مكتوب عن حالة المؤسسة ونشاطها أثناء السنة المالية المنصرمة، حيث توضع هذه الوثائق تحت تصرف محافظ الحسابات خلال 04 أشهر على الأكثر التي تلي قفل السنة المالية.

- يتم حساب الاستغلال العام وحساب النتائج والميزانية في كل سنة مالية حسب نفس الأشكال والطرق التقديرية المستعملة في السنين السابقة، وفي حالة عرض تعديل تبت الجمعية العامة في

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

التعديلات المعروضة بعد الإطلاع على الحسابات حسب الأشكال والطرق القديمة والجديدة وبناء على تقرير الجهاز الإداري وتقرير محافظ الحسابات (فرض السنوية، الثبات في اتباع الطرق المحاسبية).

- تودع الحسابات السنوية في المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها، ويعد الإيداع بمثابة إشهار قانوني (مبدأ الإفصاح).

وفي سياق الحديث عن الإفصاح المحاسبي أصدرت لجنة مراقبة عملية البورصة النظام 9602 المؤرخ في 1996/06/22 [221] الذي يفرض على المؤسسات التي تمارس اللجوء العلني للادخار نشر معلومات للمستثمرين (التي أضافها المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1999)، ومن بين هذه الوثائق: جدول التمويل للسنوات الثلاثة الأخيرة، جدول تخصيص النتائج للخمس سنوات الأخيرة، جدول للفروع والمساهمات [222] ص 24، كما أن القانون رقم 04-08 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية ألزم المؤسسات والبنوك والمؤسسات المالية بإيداع الميزانية وجدول حسابات النتائج لدى المديرية العامة للمركز الوطني للإعلانات القانونية لنشرها في النشرة الرسمية، وهو ما يعني التركيز على الإفصاح لتوفير المعلومات المحاسبية للمستعملين بسهولة.

كما تطرق القانون التجاري إلى الإهتلاكات (وردت بلفظ الاستهلاكات) والمؤونات وتوزيع الأرباح ومكافآت مجلس الإدارة في المواد من 718 إلى 732 مكرر 4 كما يلي:

- في حالة انعدام وعدم كفاية الأرباح فإنه يشرع في الاهتلاكات وجمع المؤونات الضريبية لكي تكون الميزانية صحيحة، وإن نقص قيمة الأصول سواء كان بسب الإهتلاك أو بتغيير الوسائل الفنية أو أي سبب آخر يجب أن تكون ثابتة بالاهتلاكات، كما يجب أن يكون النقص في القيمة لبقية عناصر مال المؤسسة والخسائر والتكاليف المحتملة محل مؤونات.

- يتم حساب قسط اهتلاك (إطفاء) مصاريف تأسيس المؤسسة قبل كل توزيع للأرباح، كما يتم إطفاء مصاريف زيادة رأس المال على الأكثر عند انقضاء السنة المالية الخامسة التي صرفت خلالها (ويمكن خصم هذه المصاريف من مبلغ علاوات الإصدار المتعلقة بهذه الزيادة).

- تشكل الأرباح الصافية من الناتج الصافي للسنة المالية بعد طرح المصاريف العامة وتكاليف المؤسسة الأخرى بإدراج مبلغ الإهتلاكات والمؤونات.

- في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة يقتطع من الأرباح نصف العشر على الأقل، وتطرح منها عند الاقتضاء الخسائر السابقة، ويخصص هذا الاقتطاع لتكوين الاحتياطي القانوني، ويصبح اقتطاع هذا الجزء غير إلزامي إذا بلغ الاحتياطي عشر رأس المال.

- تكون الأرباح القابلة للتوزيع من الربح الصافي للسنة المالية وبزيادة الأرباح المنقولة، ولكن بعد طرح ما يجب طرحه، ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع المبالغ المقتطعة من الاحتياطي الموضوع تحت تصرفها، وفي هذه الحالة يبين في القرار صراحة الاحتياطي الذي وقع الاقتطاع فيه.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وحدد القانون التجاري الإجراءات الواجب اتباعها بصدد توزيع الأرباح، لاسيما ما تعلق بالمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة.

- يجب مراجعة حسابات الشركات القابضة من طرف محافظي حسابات، كما أن على الشركات القابضة التي تلجأ علنيا للادخار و/أو المسعرة في البورصة إعداد ونشر حسابات مدعمة تقدم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركة وكأنها تشكل نفس الوحدة (التجميع)، وهي تخضع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية.

ولضمان احترام الإجراءات والقواعد المحاسبية حددت عقوبات ردعية (تتراوح بين السجن ودفع غرامة مالية أو كليهما) لاسيما ما ذكر في المواد من 800 إلى 804 من القانون التجاري.

5.3.1.4. القانون الجبائي:

تعتبر القوانين الجبائية من أهم القوانين التي يجب مراعاتها في العمل المحاسبي، حيث تفرض العديد من القواعد والأحكام لاسيما ما يتعلق بالإهتلاكات والمؤونات والأعباء القابلة للخصم لضبط وتحديد الربح الخاضع للضريبة، كما تساهم الإدارة الضريبية في الضغط على المؤسسات لاحترام المعايير المحاسبية المعمول بها حيث يتم قبول أو رفض القوائم المالية على ذلك الأساس، وهنا نشير إلى الارتباط التام بين المحاسبة والجباية (محاسبة من أجل الضريبة وليست من أجل المستثمر)، وهذا ما يتفق مع النموذج المحاسبي الأوروبي القاري.

6.3.1.4. المهن المحاسبية في الجزائر

إن تأخر تأسيس هيئات مهنية في الجزائر أدى لضعف المهنة وغيابها عن الساحة الدولية.

1.6.3.1.4. تاريخ المهنة المحاسبية في الجزائر وإطارها القانوني

في مراحلها الأولى ارتبطت مهنة المحاسبة في الجزائر بمراقبة المؤسسات العمومية حيث ورد في الأمر 69-107 المؤرخ في 1969/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1970 أن تعيين محافظي الحسابات يقع على عاتق وزارة المالية حسبما حدده المرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/16 المتعلق بالتزامات ومهام محافظ الحسابات [44] ص 196، حيث يعين محافظ الحسابات من بين موظفي المفتشية العامة للمالية من أجل ضمان انتظام وصحة حسابات هذه المؤسسات، وبعد صدور مرسوم رئاسي في 1977/09/01 أصبح من الضروري إخضاع المؤسسات الاشتراكية للتدقيق المسبق قبل توزيع الأرباح، ونظرا لنقص عدد موظفي المفتشية العامة للمالية، فإن بعض المؤسسات الوطنية الهامة فقط خضعت لمراقبة محافظ حسابات بصفة منتظمة، وبقيت هذه الوضعية إلى غاية 1980 أين صدرت نصوص قانونية جديدة منظمة لوظيفة مراقبة الحسابات في الجزائر. [28] ص 121-122

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتم تنظيم المهنة أول مرة بصدور الأمر 71-82 المؤرخ في 1971/12/29 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، والذي أنشأ المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية الذي أوكلت له مهمة إعداد مخطط محاسبي وطني، وحدد هذا الأمر شروط التكوين وممارسة المهنة، حيث ليصبح شخص معين خبيرا محاسبيا يجب بداية أن يكون حائزا على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية "تخصص علوم مالية"، كما عليه إجراء تربص مدته سنتين لدى خبير محاسب مع إعداد تقرير التربص كل 03 أشهر، وبعد إنهاء هذه المرحلة يمكن اجتياز الامتحان النهائي الذي تجريه جامعة الجزائر المتمثل في امتحان كتابي مدته 10 ساعات يتضمن مختلف المسائل المتعلقة بالمهنة (القانون، الاقتصاد الكلي، اقتصاد المؤسسة، الإعلام الآلي، المالية، الإحصاء، البنوك، التأمين، التدقيق)، وبعد القبول يتم اجتياز امتحان شفهي أمام لجنة مشكلة من أساتذة جامعة ومهنيين. [223]

واستمر احتكار الدولة لمهام محافظ الحسابات بتشكيل مجلس المحاسبة بالقانون رقم 80-05 المؤرخ في 1980/03/01، والذي أوكلت له مراقبة محاسبة المؤسسات للوقوف على صحتها وانتظامها، وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي أعطت للمؤسسات استقلالية كبيرة في التسيير، وصدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 الذي ميز بين وظيفة المراقبة التي يجب أن يضطلع بها محافظ حسابات ووظيفة التسيير ومتابعته التي تدخل ضمن اهتمامات مجلس الإدارة، تم فتح محافظة الحسابات أمام المهنيين المستقلين. [44] ص 196-198

وحاليا يستند تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر على القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي أتى بالنقابة الوطنية حيث ساهم في التطوير والإنعاش النسبي للمهنة.

2.6.3.1.4. شروط ممارسة المهنة

تتمثل الشروط العامة لممارسة شخص معين مهنة المحاسبة في الجزائر فيما يلي: [213]

- التمتع بالجنسية الجزائرية.
- توفر الإجازات والشهادات المشترطة قانونا.
- التمتع بكامل الحقوق المدنية.
- عدم صدور ضده حكم لارتكاب جناية أو جنحة عمدية من شأنها الإخلال بالشرف.
- الالتزام بالأحكام القانونية التي تنظم المحاسبة، وممارسة المهنة بكل استقلالية ونزاهة.
- التسجيل في النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
- تأدية اليمين في محكمة محل إقامته بالعبارات الآتية:

« أقسم بالله الذي لا إله إلا هو أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المحترف الشريف »

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تقدم طلبات التسجيل في صفة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد إلى مجلس المنظمة الذي يجتمع مرة كل 03 أشهر على الأقل، ويبت المجلس في الطلبات في أول اجتماع يلي عملية التسجيل، وعند غياب رد من المجلس خلال 04 أشهر يعتبر صاحب الطلب مسجلا قانونا.

وأشار القانون إلى إمكانية الترخيص للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بممارسة مهنة خبير محاسب أو محافظ حسابات في الجزائر إذا أبرمت اتفاقية لهذا الغرض مع البلد الذي ينتمون إليه في إطار المعاملة بالمثل، وإذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة.

3.6.3.1.4. الشركات المدنية للمحاسبة

يمكن للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إنشاء شركات مدنية فيما بينهم لممارسة مهنتهم حسب الشروط التالية: [213]

- أن يكون الشركاء مسجلين في جدول النقابة الوطنية مع إمكانية انضمام شركاء غير مسجلين فيها كالحقوقيين والاقتصاديين وكل شخص له شهادة التعليم العالي حيث يقدم مساعدة بحكم اختصاصه في إنجاز هدف الشركة المدنية في حدود ربع عدد الشركاء.
- أن تنشأ الشركة المدنية حسب الأشكال القانونية.
- أن يكون لكل الشركاء موطن في الجزائر أو يقررون موطنا فيها.
- أن يكون كل الشركاء مسؤولين شخصيا وبالتضامن.
- تنجز أشغال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين باسمهم الخاص وتحت مسؤوليتهم الشخصية ولو كانوا متضامنين في شركة.
- للشركات المسجلة لدى المنظمة نفس حقوق والتزامات باقي الأعضاء باستثناء حق الانتخاب وحق الترشح للانتخاب.

4.6.3.1.4. حالات التنافي مع المهنة المحاسبية

حدد القانون 91-08 مجموعة مهام ووظائف تتنافى مع ممارسة المهنة هي:

- كل نشاط تجاري لاسيما على شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية كمهنة.
- كل وظيفة مأجورة تقتضي قيام صلة خضوع قانوني ما عدا مهام التعليم والبحث في ميدان المحاسبة بصفة تعاقدية ومكملة.
- يمنع القيام بأي خبرة لصالح مؤسسات يملكون فيها حصص بصفة غير مباشرة.

ويجب على جميع المهنيين الالتزام بالسر المهني إلا في الحالات المنصوص عليها صراحة في القانون، ونفس الالتزام يخضع له المتمرنون والمستخدمون لديهم.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

5.6.3.1.4. أصناف المهن المحاسبية في الجزائر

تنقسم المهن المحاسبية في الجزائر إلى ثلاث أصناف كما يلي: [213]

- مهنة الخبير المحاسب: يعد خبيرا محاسبيا كل شخص يمارس عادة باسمه وتحت مسؤوليته مهنة تنظيم المحاسبة والحسابات من كل نوع وفحصها واستقامتها وتحليلها لدى المؤسسات التجارية أو المدنية بصفة تعاقدية بخبرة أو احتساب، ويمكن أن يؤهل بممارسة وظيفة محافظ حسابات، كما يمكن أن ينجز أيضا أشغالا تدخل ضمن ممارسة مهنة المحاسب المعتمد، ويجب أن يكون الخبير المحاسب حائزا على شهادة خبير محاسب من إحدى مؤسسات التعليم العالي.

- مهنة المحاسب المعتمد: يعد محاسبا معتمدا المحاسب المحترف الذي يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته وبصفة عادية مهنة مسك وفتح وضبط ومراقبة حسابات المؤسسات التي تطلب خدمته، ويمكن للمحاسب المعتمد أن يعد كل التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية التي تتعلق بأشغال المحاسبة التي يكلف بها، وأن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية، كما يمكنه المساعدة على إعداد الحسابات الختامية أو تبرير الأرصدة، ويمكن له أيضا القيام بمهام خبير قضائي.

- مهنة محافظ الحسابات: يعد محافظا للحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة الشهادة بصحة وانتظام حسابات المؤسسات والهيئات المنصوص عليها قانونا، وهو يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة، ونفس الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسة والهيئات المعنية، كما يفحص مدى مطابقة صحة الحسابات السنوية للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء، ويعلم المسيرين والجمعية العامة بكل نقص من طبيعته عرقلة استمرار استغلال المؤسسة، وعليه يترتب عن المهمة إعداد تقرير يتضمن شهادة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية وعند الاقتضاء رفض الشهادة المبرر قانونا.

ويعين محافظ الحسابات عن طريق الجمعية العامة أو الجهاز المؤهل، حيث تدوم الوكالة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، مع مراعاة اجتناب حالات التنافي التالية:

- التعيين في المؤسسة أو الهيئة التي تلقى منها خلال الثلاث سنوات الأخيرة أجورا أو أتعابا أو امتيازات أخرى لاسيما في شكل قروض وتسبيقات أو ضمانات.
- القيام برقابة مؤسسات يملك فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساهمات.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو خبير قضائي لدى مؤسسة يراقب حساباتها.
- أن يشغل منصبا مأجورا في مؤسسة راقبها قبل أقل من ثلاث سنوات بعد وكالته.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- كما لا يمكن لمحافظ الحسابات أثناء وكالته القيام بأعمال التسيير بصفة مباشرة أو بواسطة الاشتراك أو إحلال محل مسيرين، مهام المراقبة المسبقة لأعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة، وكذا مهام التنظيم والإشراف على محاسبة المؤسسة المراقبة.

ومقابل الواجبات والشروط التي يجب أن يتقيد بها محافظ الحسابات حدد له القانون مجموعة حقوق أهمها إمكانية إطلاعه على كل الوثائق التابعة للمؤسسة أو الهيئة دون نقلها، وطلب كل التوضيحات والمعلومات والقيام بالتفتيشات الضرورية، حيث تقدم الإدارة في كل سداسي على الأقل لمحافظي الحسابات جدولا معدا حسب مخطط الموازنة والوثائق الحسابية التي ينص عليها القانون، كما يستدعى محافظ الحسابات لاجتماع مجلس الإدارة أو المراقبة الذي يضبط حساب النتائج وموازنة السنة المنصرمة 45 يوما قبل انعقاده، ويستدعى أيضا لكل جمعية للمساهمين في أجل أقصاه تاريخ استدعاء هؤلاء، ولمحافظ الحسابات حق تناول الكلمة في الجمعيات العامة ارتباطا بتأدية مهامه، وتحدد الجمعية العامة للمساهمين أتعاب محافظ الحسابات الذي لا يمكنه تلقي أي أجر أو امتياز تحت أي شكل، ويمكن له الاستعانة تحت مسؤوليته بخبير مهني آخر، كما يمكن له الاستقالة ولكن دون التخلص من التزاماته القانونية، حيث يجب عليه احترام إشعار مسبق مدته ثلاث أشهر يقدم فيه تقريرا عن أعماله، ويمكن أيضا تعيين محافظي الحسابات كمحافظي حصص.

ويجب الإشارة إلى أن المنافسة كبيرة بين المهنيين في مجال محافظة الحسابات لأنها توفر أعلى المداخيل، وهذا أثر سلبا على جودة مهامهم، وقد تم تحديد أتعاب محافظي الحسابات بموجب القرار المؤرخ في 2006/12/06 [224] (أنظر الملحق رقم 18)، وهنا نلاحظ عدم تحديد أتعاب الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد التي يتم ضبطها عن طريق التفاوض بين المهني والزبون مما يؤثر على مستوى المهنة، وعلى نوعية العلاقة والثقة مع الزبائن. [225]

كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 1996/11/30 [226] كيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري والمؤسسات العمومية غير المستقلة، حيث نص على أن التعيين يتم حسب الأحكام المقررة في القوانين الأساسية الخاصة بالمؤسسات والهيئات المذكورة، وفي حالة غياب هذه الأحكام يشترك في التعيين وزير المالية والوزير الوصي حيث يتم اختيار محافظ الحسابات بناء على قدراته ومراجعه المهنية ومخطط التكاليف، ويجب أن يرسل محافظ الحسابات المعين إلى الوزير الوصي ووزير المالية بمبادرة منه أو بطلب من الوزيرين كل المعلومات التي يراها ضرورية في إطار مهمته إضافة إلى التقرير السنوي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

هذا وتم توسيع مجال تدخل محافظ الحسابات في إطار العمل على زيادة الثقة في المعلومات المالية، وذلك بموجب المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005 [227] أين ألزمت الشركات ذات المسؤولية المحدودة بتعيين محافظ حسابات أو أكثر ابتداء من سنة 2006، حيث يعاقب المسيرون الذين لم يقوموا بذلك بغرامة من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج.

6.6.3.1.4.قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد:

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 1996/04/15 [128] القواعد الأخلاقية المهنية التي يجب على أعضاء النقابة الوطنية احترامها، ويمكن تلخيص هذه الواجبات والحقوق فيما يلي:

- واجبات المهني في أداء مهنته وفي علاقاته مع زبائنه وموكليه: الرصانة في أداء العمل، الصرامة والهدوء، الالتزام بالمقاييس المتعارف عليها، الأمانة والاستقلال والقيام بالمهام بشرف وضمير مهني، السر المهني (إلا في الحالات الاستثنائية مثل: التحقيق الجبائي، التحقيق القضائي، طلب الموكل)، تحديد واجبات كل طرف والأعمال الضرورية في رسالة التكليف أو الاتفاقية، تبليغ الزبون في حالة عدم القدرة على إتمام المهام في الآجال القانونية.

- واجبات المهني في علاقاته بالنقابة: على المهني الاتصال الدائم بالنقابة، وإبلاغها بأي حدث هام طرأ على حياته المهنية لاسيما المتابعات القضائية، النزاعات مع الزبائن، تغيير المحل أو توقيف النشاط نهائيا، طلب الاستخلاف، وعليه إبلاغ النقابة بكل توكيل في الآجال القانونية.

- واجبات المهني في علاقاته بزملائه: احترام شروط استخلاف ونيابة أي زميل، المنافسة الشريفة، التحلي بروح الزمالة والتضامن، عرض الخلافات والمشاكل المطروحة على النقابة.

- واجبات تتعلق بتأطير المتربصين: تتمثل في التكفل بالمتربصين الذين تعينهم النقابة، وتقديم كل التسهيلات لهم للحصول على التكوين والتدريب المطلوب.

- واجب تفادي حالات التنافي المنصوص عليها قانونا.

- الحق في طلب التعاون اللازم من زبونه قصد القيام بالمهام المطلوبة.

- الحق في الاستعانة بزميل أو أي خبير مهني آخر على نفقته وتحت مسؤوليته.

- الحق في الحصول على مقابل الأتعاب: الذي يحدده الجهاز المؤهل للمؤسسة وفق التعريفات المعمول بها، حيث يمكن للمهني في حالة رفض الزبون دفع الأتعاب اللجوء إلى مجلس النقابة ثم الهيئات القضائية، كما يجوز له حجز الوثائق والدفاتر التي أعدها بمناسبة مهامه أو إيداعها لدى كتابة ضبط محكمة الزبون الذي رفض الدفع.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- عدم إمكانية القيام بالعمليات الاشهارية بأي شكل: ماعدا الحق في نشر إعلان في الصحافة في بداية النشاط، ووضع لوحة أولى على باب البناية وأخرى على باب المحل الذي يمارس فيه النشاط، إضافة إلى المنشورات المنجزة في إطار نشاطات التعليم والبحث.

7.3.1.4. التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر

إن الرغبة في النهوض بالميدان المحاسبي وتطويره بما يتلاءم مع المستجدات على المستويين المحلي والدولي تتطلب مراجعة برامج التكوين وإصلاحها سواء في الثانويات والجامعات ومراكز التكوين المهني والمدارس الخاصة، أو برنامج تكوين المهنيين الذي تشرف عليه النقابة الوطنية.

وأهم ما يلفت الانتباه اختلاف المفاهيم والمصطلحات المستعملة، وتنوع البرامج وطرق التدريس، وكذا نقص المؤلفات في المجال المحاسبي التي يدرس أغلبها الجانب التقني مع الإهمال التام للتأصيل النظري، حيث أصبحت المحاسبة تبنى على التقليد دون الفهم الصحيح للقيود والمعالجات المختلفة، وهذا ما انعكس سلبا على مستوى المحاسبة في الجزائر، وهذا في رأينا تعبير عن الصراع القائم بين المهنيين والأكاديميين حول طبيعة المحاسبة وجدوى البحوث النظرية والفائدة منها.

1.7.3.1.4. التكوين الجامعي "الأكاديمي":

كانت تدرس مقاييس المحاسبة ضمن تخصص المحاسبة والمالية (ليسانس) وهي: المحاسبة العامة، التحليلية، المعمقة، الوطنية، العمومية، محاسبة الشركات والمحاسبة الخاصة، وبعد الإصلاحات قامت المدرسة العليا للتجارة سنة 1992 بفصل تخصص المحاسبة عن تخصص المالية، فكانت أول دفعة شهادة ليسانس في المحاسبة سنة 1994، وأصبحت المحاسبة تخصصا مستقلا بموجب المرسوم رقم 53/98 المؤرخ في 1998/02/11 المتضمن نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، كما أثريت برامجه مع تطبيق القرار رقم 395 المؤرخ في 2000/08/10 المتضمن البرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، ولم توجد دراسات ما بعد التدرج في المحاسبة إلى غاية سنة 2003 بجامعة الأغواط [44] ص 200، ويمكن تلخيص أهم نقائص التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر في النقاط التالية:

- إهمال الإطار النظري للمحاسبة والتركيز على المعالجة التقنية فقط، ويظهر لنا هذا مثلا في تدريس مقياس نظرية المحاسبة في السنة الرابعة، في حين يجب أن يكون في السنوات الأولى ليساهم في التأصيل النظري للمحاسبة الذي يدعم المعلومات التقنية المكتسبة.
- تأخر ظهور الدراسات العليا في مجال المحاسبة، حيث يمكن أن تساهم الدراسات الأكاديمية في حل العديد من المشاكل التطبيقية للمحاسبة، ومرافقة التطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي في الميدان المحاسبي والاقتصادي عموما.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- يتم تدريس الرياضيات والإحصاء في كليات الاقتصاد دون الاهتمام بالأدوات الرياضية والإحصائية التي تخدم المحاسبة خصوصا.

- يتم تدريس الإعلام الآلي بشكل نظري في ظل غياب الإمكانيات التي تتيح تفعيل الدروس التطبيقية وتعميمها، حيث أن خريجي الجامعة يجدون الصعوبة الكبيرة في التأقلم مع البرامج والأجهزة المستعملة من طرف المؤسسات الاقتصادية، كما أن البرامج غير مكيفة مع المجال المحاسبي، لذا كان من الضروري تكوين الطلبة في أحدث البرامج المستعملة في مسك محاسبة المؤسسات.

- الفجوة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، حيث من المفترض أن يساهم سوق العمل في تحديد المعايير المطلوبة في التكوين الجامعي من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب التعليم المحاسبي الجيد إجراء تربصات ودراسات ميدانية تسمح للطالب بمعاينة مختلف العمليات المحاسبية.

- إهمال تعليم اللغات الأجنبية لا يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي للجزائر، وذلك في ظل غياب مخابر للغات تحوي على الأجهزة اللازمة، خصوصا وأن وظيفة الاتصال تعتبر من أهم الوظائف المحاسبية التي تقوم على استقبال المحاسب للبيانات وفهمها، وإرساله للمعلومات لمستخدميها.

- إن خصوصية المحاسبة تستدعي تخصيص قسم لها على مستوى كليات الاقتصاد (وهو الأمر السائد في أغلب الجامعات العربية والأجنبية)، إلا أنه في الجزائر تمثل المحاسبة تخصصا يتبع أحد أقسام كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

2.7.3.1.4. التكوين المهني

نقصد بالتكوين المهني التكوين الخاص بممارسي المهنة، فتطبيقا للمادة 11 من القانون رقم 91-08 صدر المرسوم التنفيذي رقم 97-457 المؤرخ في 1997/12/01 [229] الذي نص على أن وزير المالية يحدد بقرار كيفيات نشر النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين مقاييس تقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق في ممارسة المهنة.

ثم صدر القرار المؤرخ في 1998/03/28 [230] حيث تم إنشاء لجنة تحت إشراف مجلس النقابة الوطنية تكلف بتحديد مقاييس تقدير الإجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية في الميدانين المحاسبي والمالي التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس النقابة الوطنية، وتتكون من:- 03 أعضاء يمثل كل منهم صنفا مهنيا يعينهم رئيس مجلس النقابة الوطنية.- ممثل السلطات العمومية في مجلس النقابة الوطنية.- ممثل وزير المالية.- ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي.- ممثل وزير التكوين المهني.

وصدر أخيرا مقرر وزاري في 1999/03/24 يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة المهنة، ونص على ما يلي: [231]

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

v يمكن أن يسجل كخبير محاسب (حسب المادة 02 من المقرر) كل الحائزين على شهادة خبير محاسب من إحدى مؤسسات التعليم العالي. [232]

v يمكن أن يسجل كمحافظ حسابات (حسب المادة 03 من المقرر المعدلة والمتممة بموجب المقرر المؤرخ في 2006/05/13 [233]) الأشخاص الذين تتوفر فيهم المقاييس الآتية:

- الحائزون على إحدى شهادات التعليم العالي الآتية أو أي شهادة أجنبية أخرى معادلة لها: ليسانس في العلوم المالية، الجزءان الأول والثاني من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية، شهادات الدراسات المحاسبية العليا، ليسانس (العلوم التجارية فرع "المالية والمحاسبة" أو فرع "المحاسبة"، في علوم التسيير فرع "المحاسبة"، العلوم التجارية فرع "المالية"، علوم التسيير فرع "المالية").

ويجب زيادة على ذلك إما متابعة تدريب مهني كخبير محاسب مدته سنتان متوج بشهادة نهاية التدريب القانوني قبل نشر المقرر المعدل وخبرة مهنية ثلاث سنوات في ميدان المحاسبة والمالية، وإما إثبات خبرة قدرها عشر سنوات في الميدانين المحاسبي والمالي، والقيام بتدريب مهني مدته ستة أشهر.

- الحائزون على إحدى شهادات التعليم العالي المذكورة أدناه: شهادة المدرسة العليا للتجارة (فروع أخرى غير فرع المالية والمحاسبة)، شهادة المدرسة الوطنية للإدارة (فرع المراجعة والمراقبة وفرع الاقتصاد والمالية)، ليسانس في العلوم الاقتصادية (النظام القديم)، ليسانس في التسيير، شهادة المدرسة الوطنية العليا للإدارة والتسيير (فرع مراجعة الحسابات)، شهادة المعهد الوطني للمالية (فرع الخزينة أو الضرائب)، شهادة معهد الاقتصاد الجمركي والمالي بالجزائر، شهادة معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي بتونس، شهادة جامعة التكوين المتواصل في المالية والمحاسبة.

ويجب أن تكون بحوزتهم إحدى الشهادات الآتية: شهادة تقني سام في المحاسبة، شهادة عليا في المحاسبة، شهادة مهنية كاملة في المحاسبة، بكالوريا تقني في المحاسبة، شهادة التحكم في المحاسبة.

وزيادة على ذلك يجب إثبات إما تدريب مهني مدته سنتان في مكتب خبير محاسب أو محافظ حسابات، وإما خبرة عشر سنوات في الميدانين المحاسبي والمالي وتدريب مهني مدته ستة أشهر.

- المحاسبون المعتمدون المسجلون في جدول النقابة الوطنية عند نهاية تاريخ مدة انتقالية، والذين نجحوا في امتحانات الاندماج التي تنظمها اللجنة الخاصة في دورة واحدة كل سنة مدة ثلاث سنوات.

- أعوان المفتشية العامة للمالية الحاصلون على رتبة مفتش المالية من الدرجة الثانية أو مفتش عام للمالية على الأقل والمتمتعون بخبرة قدرها عشر سنوات من النشاط ضمن هذه الهيئة.

v يمكن أن يسجل كمحاسب معتمد (حسب المادة 04 من المقرر) من تتوفر فيهم المقاييس التالية:

- الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط التسجيل كمحافظ للحسابات المنصوص عليها سابقا في النقطتين الأولى والثانية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الحائزون إحدى الشهادات الآتية والمتمتعون بعشر سنوات خبرة في الميدانين المحاسبي والمالي من بينها خمس سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ الحصول على الشهادة: شهادة عليا في الدراسات المحاسبية، شهادة مهنية كاملة في المحاسبة، بكالوريا تقني في المحاسبة، شهادة التحكم في المحاسبة، شهادة تقني سام في المحاسبة، الجزء الأول من الامتحان الأولي في الخبرة المحاسبية.

كما يجب عليهم القيام بتدريب مهني مدته ستة أشهر في مكتب محاسبة ما عدا الذين قاموا بالتدريب القانوني للحصول على شهادة مهنية في المحاسبة.

- أعوان الخزينة الحائزون رتبة مفتش مركزي للخزينة الذين يثبتون عشر سنوات كأمناء خزينة أو أعوان محاسبة لدى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وعليهم القيام بتدريب مهني مدته ستة أشهر.

ويمكن تلخيص أهم العراقيل التي تواجه التكوين المحاسبي المهني في الجزائر فيما يلي:

- إن تقسيم المهن المحاسبية إلى ثلاث أصناف، وخصوصا الفصل في شهادتي محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، يطرح عدة مشاكل في مجال التكوين، لذلك أصبح من الضروري الجمع بينهما (مثل المعمول به في فرنسا).

- افتقار المكاتب المهنية للعديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة في أداء مهامها لاسيما الانترنت، وعدم اعتماد آلية لضمان التكوين المستمر للمهنيين.

- ضرورة إصلاح الهياكل والهيئات المنظمة للمهنة من أجل ضمان بلوغ الأهداف والبرامج المسطرة، حيث يلاحظ غياب الدور الفعال للنقابة الوطنية والمجلس الوطني للمحاسبة في تنظيم المهنة.

- صعوبة ضمان التأطير على مستوى مكاتب الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات (نقص المؤطرين)، مع العلم أن ذلك يتم على أرض الواقع بصفة شكلية حيث يكتفي المتربصون بتقديم التقارير الدورية كل ثلاث أشهر للمؤطر دون القيام بأي تربص فعلي، وفي حالة وجود هذا التربص حقيقة يتم استغلال المتربصين في الأعمال الروتينية التي لا تمثل أساس العمل المحاسبي.

- ضرورة تنظيم امتحانات للحصول على شهادة خبير محاسب للقضاء على مشكل احتكار المهنة، حيث تعرف الجزائر نقصا كبيرا في عدد الخبراء المحاسبين.[216]

- اختلاف برامج التكوين عن البرامج المعتمدة دوليا، وهذا ما يعيق وصول المكاتب الجزائرية إلى المجال الدولي، كما يشكل عائقا أمام الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر.

- نقص تمويل النقابة الوطنية، وهذا ما يطرح مسألة دفع الاشتراكات من طرف المهنيين.

- إن ترك تحديد أتعاب المهنيين بشكل تفاوضي قد يؤدي إلى التحديد العشوائي للأتعاب، وغياب الثقة المطلوبة بين المهني وزبونه، واهتمام المهنيين بالكسب السريع على حساب الجودة المطلوبة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ü عدم التحديد الدقيق والواضح لطبيعة العلاقة بين النقابة الوطنية ووزارة المالية يمكن أن يتسبب من جهة في تقييد المهنة والتقليل من استقلاليتها المطلوبة، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي إلى تشكيل ما يعرف باللوبي المهني الذي يحاول توجيه المهنة لمصلحة فئات معينة، لذلك يجب اختيار الحل الوسط أي (أي استقلالية + قانون واضح + رقابة مستمرة من قبل وزارة المالية).

إن أفضل طريقة لمواجهة هذه الصعوبات من وجهة نظرنا هي إنشاء مدرسة وطنية لتكوين مهنيي المحاسبة، وهذا ما يمكن أن يسهم في ترقية البرامج ورفع مستوى المهنة في الجزائر.

2.4. النظام المحاسبي المالي الجديد

عرفت المحاسبة في الجزائر ركودا كبيرا منذ تبني المخطط المحاسبي الوطني الذي لم يعرف أي تعديلات جوهرية تماشيا مع التطور في البيئة الاقتصادية، إلى غاية صدور النظام المحاسبي المالي سنة 2007 الذي يمثل نقلة نوعية للمحاسبة الجزائرية من نموذج ساكن يهتم بالأساس الضريبي، إلى محاسبة تخدم بالدرجة الأولى احتياجات المستثمرين من المعلومات، لذلك سنحاول في هذا المبحث بداية تقديم النظام المحاسبي المالي بعد التطرق لأهم مراحل إعداده، ثم ننتقل إلى عرض قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي، لنحاول في الأخير المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي لتحديد أهم الاختلافات والنقاط الجديدة المستحدثة.

1.2.4. تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد ومراحل إعداده

سنحاول في هذا المطلب تقديم صورة عامة عن النظام المحاسبي المالي الجديد بداية بمراحل إعداده، ثم مجال تطبيقه، تنظيم المحاسبة، إطاره التصوري والقوائم المالية التي جاء بها، وفي الأخير نشير إلى كيفية تطبيق المحاسبة المبسطة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد.

1.1.2.4. مراحل إعداد النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد برزت ضرورة التعجيل بإصلاح المخطط المحاسبي الوطني بغرض:

- تدارك نقائص المخطط المحاسبي الوطني وتكييفه مع معايير المحاسبة الدولية، وإعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات، قواعد عملها، طرق التقييم وإعادة التقييم، وتعديل القوائم المالية وإضافة أخرى، الأمر الذي يسمح بتقليل أخطار التلاعب و تسهيل مراجعة الحسابات. [97] ص 62
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.
- تمكين المؤسسات الصغيرة من استغلال نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب عن طريق حل مشاكل اختلاف النظم المحاسبية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبصفة عامة يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد أداة للتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة والارتباطات الجديدة للجزائر مع الإتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة، وتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية وفق المعطيات الاقتصادية الجديدة. [104]

في 1998/03/28 منح وزير المالية للمجلس الوطني للمحاسبة أول مهمة تتمثل في إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وتم تشكيل فوج عمل للتفكير في منهجية وطريقة الإصلاح، وقد تم إعداد استبيانين لتقييم المخطط المحاسبي الوطني: الأول وجه لمهنيي المحاسبة في جانفي 1999، والثاني في جويلية 2000، وتتلخص نتائج الاستبيان الأول في تقرير صدر في شهر نوفمبر 1999 يتضمن ملاحظات وآراء المستجوبين، حيث خلصت اللجنة إلى النتائج التالية: تخصيص فصول مختلفة للمبادئ وقواعد التقييم وقائمة الحسابات، إعادة النظر في عدد وشكل ومحتوى القوائم المالية الشاملة، إعادة النظر في قائمة الحسابات وإثراؤها استجابة لاحتياجات المستعملين، إضافة إلى اقتراحات أخرى مهمة تحتاج دراسة معمقة. [209] ص 171

وتوقفت أعمال لجنة المخطط المحاسبي الوطني في 2001، ليتم الاستعانة بالمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي عن طريق تمويل من طرف البنك العالمي [234]، حيث انطلقت الأشغال بداية الثلاثي الأول لسنة 2001، لتنتهي في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2002 [104]، وقد أوكلت هذه المهمة لمجموعة خبراء فرنسيين حيث تم تشكيل لجنة قيادة وزعت أعمالها على أربعة مراحل كما يلي: - تشخيص وضعية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.- إعداد مشروع نظام محاسبي جديد.- التكوين في المخطط المحاسبي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية. - المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة [44] ص 172، ونتج عن عمل هذه اللجنة إصدار التقارير التالية:

* تقرير المرحلة الأولى: تم من خلاله تحديد نقائص المخطط المحاسبي الوطني وأوجه الاختلاف مع المعايير الدولية، حيث نتج عن ذلك تقديم ثلاث خيارات للإصلاح كما يلي:

- الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني الذي بقي ثابتا نسبيا منذ إعداده ، وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر.

- الخيار الثاني: يتمثل في ضمان بعض المعالجات والحلول التقنية المطورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- الخيار الثالث: إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة وتطوير شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي ومبادئه وقواعده مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة الدولية.

والخيار الأخير هو الخيار المتبنى في 2001/09/05 من طرف المجلس الوطني للمحاسبة (مرجعية معايير المحاسبة الدولية أو الأمريكية) [235] ص 5، حيث يجب أن يكون المرجع الجديد في

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

إطار التوافق المحاسبي الدولي متوافقا مع معايير المحاسبة الدولية أو الأكثر أهمية منها مع الاحتفاظ ببعض مميزات المخطط المحاسبي الوطني مثل: مدونة الحسابات، نماذج القوائم المالية الشاملة، وخصوصا توضيحات حول قواعد سير الحسابات، ويجب أن تمتلك المؤسسات الصغيرة نظاما يتلاءم مع خصوصياتها وإمكانياتها، ويجب أن يكون النظام المحاسبي موجها لكل المؤسسات حيث يجب تجنب مرجعين مثل فرنسا (مرجع للحسابات الفردية وآخر للحسابات المجمعة). [209] ص 172

* تقرير المرحلة الثانية: تضمن مشروع النظام المحاسبي الجديد.

* تقرير المرحلة الثالثة: تضمن تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي، إضافة إلى تنظيم 04 تجمعات جهوية موجهة للمهنيين والممارسين لشرح النظام المحاسبي المالي الجديد.

وقد تم تقديم المشروع للتقييم من قبل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة حيث فضل فريق الاحتفاظ بمدونة حسابات المخطط المحاسبي الوطني مع تعديلها، بينما اختار فريق آخر الموافقة على المشروع [44] ص 173-174، وفي جويلية 2004 طرح المشروع الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تعديلات معايير المحاسبة الدولية (وهي أول نقطة سلبية تتنافى مع الهدف الأساسي للمشروع). [209] ص 174

ليصدر في الأخير النظام المحاسبي المالي الجديد الذي شكل مفاجأة للممارسين ودارسي المحاسبة نظرا لجهلهم العميق له ولمراحل إعداده، ونص القانون على أنه يدخل حيز التطبيق ابتداء من 2009/01/01، كما نص على إلغاء النصوص المتعلقة بالمخطط المحاسبي الوطني، إلا أنه تم التأجيل إلى 2010/01/01 نظرا لشعور الجهات الوصية بعدم الاستعداد للبدء في عملية التطبيق.

وتتمثل مختلف النصوص القانونية الصادرة المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي في:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.[236]
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي. [237]
- القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. [238]

وفي إطار الاستعداد لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، نظمت وزارة المالية في 2008/03/18 يوما تكوينيا وإعلاميا لصالح الصحفيين الوطنيين العاملين بالركن الاقتصادي، حيث تم شرح الأمور الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط القديم. [218] ص 4

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كما أشرف وزير المالية في 2009/03/23 على تنصيب لجنة تنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد، وتتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن هيئات تكوينية، ومختلف القطاعات ومحترفي المحاسبة، حيث تتمثل مهمتها في دعم تنفيذ النظام المحاسبي المالي لاسيما من خلال تسطير برنامج تطبيقه، وتنظيم برامج تكوينية في مجال المعايير المحاسبية الجديدة، وكذا إعداد وتكييف برامج التكوين في المحاسبة بالتعاون مع الوزارات المكلفة بالتعليم. [239] ص 3

2.1.2.4. تنظيم المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد:

عرفت المادة الثالثة من القانون رقم 07-11 المحاسبة المالية بأنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها و تقييمها و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، كما أكد نفس القانون على ضرورة احترام مجموعة ضوابط متعلقة بتنظيم المحاسبة والمتمثلة في: [236]

- ضرورة استيفاء المحاسبة لالتزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

- يجب على كل مؤسسة تحديد الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح لها بالرقابة الداخلية والخارجية.

- مسك المحاسبة المالية وفق العملة الوطنية.

- القيام بجرد الأصول (بالكمية والقيمة) مرة في السنة على الأقل من خلال فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية (القيام بجرد مادي ومحاسبي).

- عدم إمكانية إجراء المقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات.

- احترام مبدأ القيد المزدوج في التسجيل المحاسبي.

- يتم كل تسجيل محاسبي انطلاقا من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصداقية.

- يجب مسك دفاتر محاسبية تشمل: دفتر اليومية، الدفتر الكبير، دفتر الجرد مع سجلات مساعدة وفقا لاحتياجات المؤسسة.

- تسجل حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة وأعباء وإيرادات المؤسسة في الدفتر اليومي، وفي حالة استعمال دفاتر مساعدة فإن الدفتر اليومي يتضمن فقط الرصيد الشهري للتسجيلات الواردة في الدفاتر المساعدة، كما يتضمن الدفتر الكبير مجموع حركة الحسابات خلال الفترة المعنية، أما

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

دفتر الجرد فتنقل فيه الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصان بالمؤسسة، وتحفظ الدفاتر التجارية والوثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.

- إمكانية مسك محاسبة مالية مبسطة لبعض المؤسسات الصغيرة عن طريق ضبط يومي للإيرادات والنفقات.

- إمكانية مسك المحاسبة بصفة آلية أو يدوية، وهو الأمر الذي أغفله المخطط المحاسبي الوطني، ولكن يبقى من الضروري تحديد ضوابط وأسس النظام المحاسبي الآلي لاسيما ما تعلق بالجوانب القانونية وكيفية استعمال الوسائط الالكترونية كأدلة إثبات بدلا من الوسائط الورقية.

3.1.2.4. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد:

عرفت المادة السابعة من القانون رقم 07-11 الإطار التصوري للمحاسبة المالية بأنه يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل، بالتالي يحدد الإطار التصوري مجال التطبيق وأهداف المحاسبة المالية والمبادئ المحاسبية وكذا مختلف المفاهيم والمصطلحات المحاسبية إضافة لعناصر القوائم المالية. [236]

1.3.1.2.4. وظائف وأهداف الإطار التصوري للمحاسبة:

حدد المرسوم التنفيذي رقم 08-156 وظائف وأهداف الإطار التصوري للمحاسبة فيما يلي: [237]

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية (المبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية).

- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة.

- يسهل تفسير معايير المحاسبة وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها في التنظيم المحاسبي بصفة صريحة.

- المساعدة على التطوير المستمر للمعايير المحاسبية.

- المساعدة على التحضير الجيد للقوائم المالية.

- المساعدة على تفسير وفهم المعلومات المضمنة في القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة.

- المساعدة على فحص القوائم المالية وإبداء الرأي حول مدى مطابقتها للمعايير المحاسبية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.3.1.2.4. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

تم تحديد الأشخاص الملزمين بمسك محاسبة مالية وفق مقتضيات هذا النظام في [240] الشركات الخاضعة للقانون التجاري، التعاونيات، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، وكذا كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، كما يسمح القانون للمؤسسات الصغيرة بإمساك محاسبة مالية مبسطة تتماشى مع حجم أعمالها وإمكانياتها [236]

3.3.1.2.4. الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

اعتمد النظام المحاسبي المالي الجديد المفاهيم والمبادئ المحاسبية التالية:

- محاسبة التعهد، أي أخذ الالتزامات بعين الاعتبار في التسجيل المحاسبي.
- قابلية الفهم، الدلالة والمصداقية، ومفهوم الصورة الصادقة.
- إعداد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال.
- الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية (الملائمة، الدقة، قابلية المقارنة والوضوح).
- مبدأ الوحدة المحاسبية.
- مبدأ وحدة القياس النقدي وفق العملة الوطنية.
- مبدأ الأهمية النسبية.
- مبدأ الاستقلالية.
- يجب أن تكون الأحداث التي تقع بين تاريخ الإقفال وتاريخ إصدار القوائم المالية موضوع إعلام بالملحقات إذا كانت ذات أهمية تمكنها من التأثير على قرارات مستعملي القوائم المالية.
- تطبيق مبدأ الحيطة والحذر دون المبالغة في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات أو التقليل من قيمة الخصوم والأعباء، وكذا دون أن يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
- احترام مبدأ الثبات في الطرق المحاسبية المتبعة لضمان قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية خلال الفترات المتعاقبة دون إغفال ضرورة البحث عن طرق تؤدي إلى معلومة أفضل.
- الاستناد على التكلفة التاريخية كمبدأ عام للتقييم، حيث تقيد الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء محاسبيا وتعرض في القوائم المالية وفق تكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن بعض الأصول والخصوم كاستثناء مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.
- ضرورة أخذ طبيعة العمليات وواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني.

وبهذا يكون النظام المحاسبي المالي قد اعتمد على العديد من مفاهيم المحاسبة الدولية، ولكن دون التفرقة بين مسميات عناصر النظرية (الفروض والمبادئ) كما ذكرنا في الفصل الأول.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

4.1.2.4. بنية النظام المحاسبي المالي الجديد

يحتوي المخطط المحاسبي للنظام المحاسبي المالي الجديد على سبع مجموعات أساسية هي:

الصنف الأول: حسابات الأموال الخاصة، الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة، الصنف الثالث: حسابات المخزونات والحسابات الجارية، الصنف الرابع: حسابات الغير، الصنف الخامس: الحسابات المالية، الصنف السادس: حسابات الأعباء، الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

وأهم ما نلاحظه على هذا تصنيف حسابات النظام المحاسبي المالي هو:

- دمج الصنفين الرابع والخامس للمخطط المحاسبي الوطني في صنف حسابات الغير.
- تخصيص صنف خاص بالحسابات المالية بدل اعتبارها ضمن حسابات الحقوق.
- إلغاء الصنف الثامن، حيث أن النتيجة ترحل مباشرة إلى الحساب 12 "نتيجة الدورة" في النظام المحاسبي المالي.
- عدم الاهتمام بالمحاسبة التحليلية، حيث كان من المفيد تقديم نموذج لحسابات التكاليف يحفز المؤسسات على تفعيل المحاسبة التحليلية في إطار تحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي.

ويمكن الإطلاع على مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي في الملحق رقم 06.

5.1.2.4. القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

يتم إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب توضيح المقر الاجتماعي للمؤسسة وطبيعتها (فردية أو مجموعة مؤسسات)، تحديد تاريخ إقفال القوائم المالية والعملة المستعملة في القياس، كما يجب إبراز ما يلي: [131] ص 13

- مفاهيم المحاسبة الأساسية: وتتمثل في الفروض الأساسية التي تعد القوائم المالية على أساسها (الاستمرار، الثبات، الحذر،...إلخ).
- الأسس المحاسبية: وتعبر عن الإجراءات والقواعد والطرق التي تستخلص للتعبير عن تطبيق مفاهيم المحاسبة الأساسية في إعداد الحسابات والقوائم المالية.
- السياسات المحاسبية: وهي الأسس التي تستخدمها المؤسسات باعتبارها أكثر ملائمة لظروفها.

ويتم إصدار القوائم المالية في أجل أقصاه 06 أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية [241] ، ويجب أن تسمح بإجراء المقارنات مع السنة السابقة، وهي تتضمن ما يلي: [238]

1.5.1.2.4. الميزانية (أنظر الملحق رقم 07 و08)

يتم الفصل بين الأصول والخصوم الثابتة والمتداولة، ويجب أن تتضمن على الأقل ما يلي:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تتضمن الأصول البنود التالية: الأصول الثابتة المادية ، الأصول الثابتة المعنوية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، معادلات الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

- تتضمن الخصوم البنود التالية: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة. – منتوجات مثبتة مسبقا.– خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

- في حالة الميزانية المدمجة يجب إظهار المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة، فوائد الأقلية.

- وهناك معلومات أخرى يجب إظهارها إما في الميزانية أو في الملحق مثل وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.

- كما قدم النظام الحد الأدنى لبنود ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

2.5.1.2.4. جدول حساب النتائج (أنظر الملحق رقم 09 و10)

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق أساس الاستحقاق (لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ الدفع)، وتتمثل المعلومات الدنيا التي يجب توفيرها فيما يلي:

تحليل الأعباء حسب طبيعتها (يسمح بتحديد الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال)، منتجات الأنشطة العادية، المنتوجات والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص الأصول الثابتة المادية والمعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (الاستثنائية)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات المساهمة.

وأشار النظام إلى أن الحوادث التي تطرأ بعد تاريخ الإقفال والتي لها صلة بالظروف القائمة في تاريخ الإقفال تترتب عليها تصحيحات إذا كانت تساهم في تقديم معلومات أفضل عن الوضعية القائمة عند إقفال السنة المالية، كما قدم المعلومات الضرورية في حالة الحسابات المجمعة وكذا البنوك والمؤسسات المالية المماثلة، إضافة للمعلومات الواجب إظهارها إما في حساب النتائج أو في الملحق مثل تحليل منتجات الأنشطة العادية (كما يمكن للمؤسسة تقديم حساب للنتائج حسب الوظيفة).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.5.1.2.4. جدول سيول الخزينة أو التدفقات النقدية (أنظر الملحق رقم 11 و12)

يقدم هذا الجدول تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة كما يلي:

- الطريقة المباشرة: هي الطريقة الموصى بها وتتمثل في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون الضرائب،....) قصد إبراز تدفق مالي صافي وتقريبه إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

- الطريقة غير المباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان: آثار العمليات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغييرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين،...)، التأجيلات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

4.5.1.2.4. جدول تغير الأموال الخاصة (أنظر الملحق رقم 13)

تتعلق المعلومات الدنيا الواجب تقديمها في هذا الجدول بالحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة كرؤوس الأموال الخاصة في إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات متعلقة برأس المال (الارتفاع، الانخفاض، التسديد،...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5.5.1.2.4. ملحق القوائم المالية

يعتبر مكملا للمعلومات الواردة في القوائم المالية الشاملة، وهو يشمل المعلومات التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية (يجب تحديد التطابق مع المعايير وأي مخالفة لها يجب تفسيرها وتبريرها).
- الإيضاحات المتممة والضرورية للفهم الجيد لمحتوى القوائم المالية الأساسية.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع تلك المؤسسات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بتلك المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة عادلة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتتضمن الملحقات مجموعة من التحليلات والتفسيرات والإيضاحات بما يتفق مع مفهوم التقرير المالي، حيث يتم الإفصاح عن هذه المعلومات وإنتاجها مع مراعاة الأهمية النسبية وكذا الموازنة بين منافع وتكاليف المعلومات (القيد الحاكم).

6.1.2.4. المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة (أنظر الملحق رقم 14)

قدم النظام المحاسبي المالي نظاما مبسطا يتعلق بالمؤسسات الصغيرة، وتسمى هذه المحاسبة بمحاسبة الخزينة التي ترتكز على الإيرادات والنفقات عن طريق مسك دفتر الخزينة بانتظام (دفتر وحيد أو دفتر نفقات ودفتر إيرادات)، والاحتفاظ بمختلف وثائق الإثبات الداخلية والخارجية التي تدعم التسجيلات في دفتر الخزينة، ويجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية التمييز بين هذه العمليات حسب حساب الخزينة المعني (البنك أو الصندوق)، وحسب طبيعة العمليات التي يتم التمييز بينها حسب نشاط المؤسسة والمعلومات الضرورية الخاصة بالتسيير.

ويجب أن يشمل التمييز بين العمليات على الأقل ما يلي:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.
- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
- إيرادات البيع وأداء الخدمات.
- الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات،...).
- تحويل الأموال عند وجود حسابين للخزينة على الأقل (الإيداع أو السحب نقدا من البنوك).
- شراء الأصول الثابتة.
- الافتراضات أو التنازلات.

كما يجب أن يقوم المسؤول عن المؤسسة في آخر السنة المالية - إذا كانت المبالغ معتبرة - بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم تكن المبيعات والمشتريات قد سددت نقدا.
- مبلغ المخزونات والأشغال الجارية.
- مبلغ الأصول الثابتة المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
- مبلغ القروض المكتتبة أو المسددة خلال السنة.

إضافة لذلك قدم النظام مجموعة إجراءات متعلقة بالجرد والإهتلاكات، وكذا القوائم المالية السنوية المبسطة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وأشار القرار المؤرخ في 2008/07/26 إلى أن المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها أحد الأسقف الآتية خلال سنتين ماليتين، يمكنها مسك محاسبة مالية مبسطة:

الجدول رقم 11: رقم أعمال وعدد مستخدمي المؤسسات التي تمسك محاسبة مالية مبسطة [242]

طبيعة النشاط	رقم الأعمال (*)	عدد المستخدمين
النشاط التجاري	10 ملايين دينار	09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل
النشاط الإنتاجي والحرفي	06 ملايين دينار	
نشاط الخدمات ونشاطات أخرى	03 ملايين دينار	

(*) يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية و/أو الثانوية

ونشير هنا أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم التمييز بينها كما يلي: [243]

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دج.

- المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دج.

- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي مليون ومليار دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دج.

2.2.4. قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

صدرت قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 [238]، ويمكن تقسيم المعايير المحاسبية الجزائرية المتعلقة بالتقييم كما يلي:

- المعايير المتعلقة بالأصول: الأصول الثابتة المادية والمعنوية والمالية، المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.
- المعايير المتعلقة بالخصوم: رؤوس الأموال الخاصة، الإعانات، مؤونات المخاطر، القروض والخصوم المالية الأخرى.
- المعايير المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة: الأعباء والمنتوجات.
- المعايير ذات الصفة الخاصة: تقييم الأعباء والمنتوجات المالية، الأدوات المالية، عقود التأمين، العقود المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير، العقود طويلة المدى، الضرائب المؤجلة، عقود إيجار – تمويل، امتيازات المستخدمين، العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.2.2.4. قواعد عامة للاعتراف والتقييم

يتم الإعتراف بعنصر معين محاسبيا عندما يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مرتبطة بالمؤسسة، كما تكون له كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة.

ويتم الاعتراف بإيراد الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام الصفقة، وذلك عند توفر الشروط الآتية:

- أن تكون المؤسسة حولت إلى المشتري المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية السلع.
- أن لا يبقى للمؤسسة دخل لا في التسيير ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عليها.
- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة.
- أن يكون من الممكن تقييم تكاليف المعاملة التي تحملتها المؤسسة أو ستتحملها بشكل صادق.

ويمكن تكوين مخصصات أو احتياطات عن أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال، ولكن تحول إلى النتائج مع زوال أسباب تكوينها، كما أن الأحداث التي تقع بين تاريخي الإقفال وإعداد القوائم المالية مع افتراض علاقة سببية مباشرة ومرجحة مع وضعية مدونة عند تاريخ الإقفال يمكن ربط الأعباء والمنتوجات المتعلقة بها مع السنة المالية المقفلة، وهذا موضوع معيار المحاسبة الدولي العاشر– الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

وبصفة عامة يستند تقييم مختلف العناصر على التكلفة التاريخية، إلا أن بعض العناصر تقيم بطريقة أخرى وفق: القيمة الحقيقية (التكلفة الحالية)، قيمة الإنجاز، أو القيمة المحدثة (قيمة المنفعة).

2.2.2.4. المعايير المتعلقة بالأصول

يتم تقييم التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية كما يلي:

- بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل، عن طريق كلفة الشراء.
- بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية، عن طريق قيمة الإسهام.
- بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا، عن طريق القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها.
- بالنسبة للسلع المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول غير المتماثلة بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة.
- بالنسبة للسلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، عن طريق تكاليف الإنتاج.

وفي نهاية كل سنة يجب تقدير وتفحص وجود مؤشر على أن أي أصل لم يفقد قيمته، وإذا ثبت ذلك، فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل التي تقيم بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية، وعند عدم إمكانية تحديد سعر البيع تقدر القيمة القابلة للتحصيل على أنها مساوية لقيمتها النفعية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وفي حالة ما إذا كان الأصل لا يتولد عنه تدفق مباشر، تحدد قيمته القابلة للتحصيل بالنسبة إلى الوحدة المنتجة لسيولة الخزينة التي تعتبر أصغر مجموعة قابلة لتعريف الأصول التي تنتج مداخيل الخزينة ذات استقلالية واسعة عن مداخيل الخزينة المنتجة من طرف الأصول الأخرى.

وعندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية، فإن هذه الأخيرة يجب إرجاعها إلى القيمة القابلة للتحصيل، ويصبح الفائض خسارة في القيمة يدرج كعبء في الحسابات (انخفاض قيمة الأصل وإدراج عبء في الحسابات)، وعند كل إقفال للحسابات تقدر المؤسسة ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة إلى أصل خلال السنوات السابقة لم تعد موجودة أو انخفضت، وإذا ثبت ذلك فإن المؤسسة تقوم بتقدير قيمة الأصل القابلة للتحصيل، وتحول خسارة القيمة المثبتة لأي أصل خلال السنوات السابقة ضمن المنتوجات في حساب النتائج عندما تصبح قيمة هذا الأصل القابلة للتحصيل أكبر من القيمة المحاسبية، وعند ذلك يتم زيادة القيمة المحاسبية للأصل بما يتناسب مع القيمة القابلة للتحصيل دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي يمكن تحديدها إذا لم تسجل أي خسارة في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة.

1.2.2.2.4. الأصول الثابتة المادية والمعنوية

- الأصل الثابت المادي: هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، ويفترض أن تتجاوز مدة استعماله مدة السنة المالية.

- الأصل الثابت المعنوي: هو أصل غير نقدي وغير مادي قابل للتحديد، وهو مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، والمقصود منه مثلا: القاعدة التجارية المكتسبة، العلامة التجارية، برامج الإعلام الآلي ورخص الاستغلال الأخرى.

يتم إدراج الأصل الثابت المادي أو المعنوي في الحسابات كأصل إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به للمؤسسة، وإذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة، بينما تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها (أي لا تسجل كأصل ثابت).

وتدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات في شكل أصول ثابتة إذا كان استعمالها مرتبط بأصول ثابتة عينية أخرى، وكان استخدامها لأكثر من سنة مالية، كما يمكن اعتبار مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الانتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة، كما يمكن اعتبار الأصول المرتبطة بالبيئة والأمن كأصول ثابتة مادية إذا كانت تسمح للمؤسسة برفع المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياسا إلى ما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم اكتسابها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ويتم تسجيل الأصول الثابتة محاسبيا بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتدخل ضمنها: تكاليف الاقتناء، ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تدرج ضمنها المصاريف العامة والمصاريف الإدارية ومصاريف الانطلاق في النشاط، كما تتضمن تكلفة أصل ثابت تنتجه المؤسسة لنفسها تكلفة العتاد واليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى، وتضاف تكلفة تفكيك أي تركيبات عند انقضاء مدة الانتفاع بها أو كلفة تجديد موقع إلى كلفة إنتاج الأصل الثابت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد يشكل إلزاما للمؤسسة.

- الأعباء اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة العينية أو المعنوية: تسجل هذه الأعباء كعبء من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع القيمة المحاسبية لتلك الأصول (أي من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة إلى المؤسسة)، فإنها تدرج كأصول ثابتة وتضاف لقيمة الأصول، مثل: تعديل وحدة الإنتاج الذي يسمح بإطالة مدة نفعها أو زيادة قدرتها الإنتاجية، تحسين قطع الماكنات الذي يسمح بالتحسين الجوهري لنوعية الإنتاج أو الإنتاجية، تبني أساليب إنتاج تخفض التكاليف تخفيضا جوهريا.

- **الإهتلاك:** هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل تنتجه المؤسسة لنفسها:

يوزع المبلغ القابل للاهتلاك على مدة دوام نفعية الأصل، مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل التي تمثل المبلغ الصافي الذي يرتقب الحصول عليه عند انقضاء مدة نفعيته بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة، مع الإشارة إلى أن هذه القيمة غير معبرة إلا في إطار بعض العمليات الخاصة مثل الامتيازات أو المشاريع ذات الأجل المحدد.

تتمثل طرق الاهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي في: الإهتلاك الخطي، الإهتلاك المتناقص، الإهتلاك المتزايد، وطريقة الوحدات على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.

ويجب القيام بدراسة دورية لطريقة الإهتلاك والمدة النفعية والقيمة المتبقية المطبقة على الأصول الثابتة المادية، وفي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، يتم تعديل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة، وإذا كان هذا التغيير ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغيير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص لاهتلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية.

إذا أصبحت القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل ثابت أقل من القيمة المحاسبية الصافية بعد الإهتلاكات، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

يجب حذف أي أصل ثابت من الميزانية عند خروجه من المؤسسة أو يكون خارج الاستعمال بصورة دائمة، ولم تعد المؤسسة تنتظر منه أي منفعة مستقبلية من استعماله أو خروجه، وتحدد الأرباح أو الخسائر من ذلك عن طريق الفرق بين منتجات الخروج الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية للأصل، وتدرج كنواتج أو أعباء عملياتية في حساب النتائج (نفس القواعد تطبق عند التخلي عن أنشطة).

من جانب آخر لا يجب أن تتجاوز المدة النفعية للأصول الثابتة المعنوية 20 سنة، وعند الإهتلاك في مدة أطول أو عدم حصوله فإن المعلومات الخاصة بذلك تقدم في ملحق الكشوف المالية.

- **معالجة الأراضي والمباني:** يجب الفصل في المعالجة المحاسبية للأراضي والمباني حتى ولو تم اقتناؤها معا.

- نفقات البحث والتطوير: تعتبر نفقات البحث والتطوير أصلا ثابتا إذا كانت ذات صلة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق مردودية شاملة، وإذا كان للمؤسسة النية والمقدرة التقنية والمالية وغيرها لإتمام العمليات المرتبطة بهذه النفقات أو استعمالها أو بيعها، وإذا كان بالإمكان تقييم هذه النفقات بصورة صادقة.

- **شهرة المحل:** تنشأ شهرة المحل عادة من شراء أو تجميع للمؤسسات أو من عملية ضم مؤسسة لأخرى، وبالتالي عند هذه العمليات يجب أن تظهر شهرة المحل من ضمن الأصول.[131]ص 14

- **الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة:** العقارات الموظفة هي أملاك عقارية (أراضي، بناية أو جزء من بناية) مملوكة لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال، وهي غير موجهة للاستعمال في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية، وغير موجهة للبيع في إطار النشاط العادي، ويتم تسجيلها كأصل ثابت، كما يمكن تقييمها حسب:

  - طريقة الكلفة التي يطرح منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيم.
  - طريقة القيمة الحقيقية .

وتطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من الأصول الثابتة أو تغيير وجهة تخصيصها، وعند عدم إمكانية تحديد القيمة الحقيقية بمصداقية لأي عقار موظف، فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة الكلفة، وتقدم معلومات عن ذلك في الملحق الخاص بوصف العقار، كما تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن التغير في القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها، ويجب أن تعكس القيمة الحقيقية حالة السوق.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- **الحالة الخاصة بالأصل البيولوجي:** يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وعند كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة، وعندئذ يقيم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة، ويتم إثبات الخسارة أو الربح الناتجان عن تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

- **عمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة:** يرخص للمؤسسة إدراج الأصول الثابتة المادية في الحسابات وفق مبلغها المعاد تقييمه، وتتم إعادة التقييم بانتظام كاف حتى لا تختلف القيمة المحاسبية اختلافا كبيرا عن القيمة المحددة باستعمال القيمة الحقيقية عند الإقفال، وتعتبر القيمة الحقيقية للأراضي والمباني قيمتها في السوق التي تحدد استنادا إلى تقدير يجريه خبراء مؤهلون، أما القيمة الحقيقية لمعدات الإنتاج فهي قيمتها في السوق، وعند غيابها تعوض بتكلفة الاستبدال الصافية من الإهتلاك.

وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها، كما يجب تصحيح مجموع الإهتلاكات في تاريخ إعادة التقييم بما يتناسب مع القيمة الإجمالية المحاسبية للأصل، بحيث تكون القيمة المحاسبية لهذا الأصل عقب إعادة التقييم مساوية للمبلغ المعاد تقييمه.

وتقيد الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم في شكل رؤوس أموال خاصة في حساب "فرق إعادة التقييم"، إلا أن إعادة التقييم الإيجابية تسجل كمنتوج إذا كانت تعوض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل سبق إدراجها كعبء في الحسابات (والعكس)، وتعالج كل خسارة في قيمة أصل أعيد تقييمه كإعادة تقييم سلبية تنتج عن انخفاض لاحتياطي إعادة التقييم بما يناسب هذه الأخيرة.

وتطبق نفس الشروط على الأصول المعنوية إذا أمكن تحديد قيمتها استنادا إلى سوق نشطة.

2.2.2.2.4. الأصول الثابتة المالية

تكون الأصول الثابتة المالية في إحدى الفئات الأربعة الآتية:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيد لنشاط المؤسسة.
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لتوفير تدفقات نقدية مرضية دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها.
- السندات الثابتة الأخرى التي تمثل أقساط رأسمال أو توظيفات طويلة الأجل يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها.
- القروض والحسابات الدائنة المصدرة من طرف المؤسسة، والتي لا تنوي بيعها في الأجل القريب (الزبائن وحقوق الاستغلال لأكثر من سنة، القروض لأكثر من سنة المقدمة لأطراف أخرى).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتسجل الأصول المالية بالقيمة الحقيقية بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك.

تسجل المساهمات في الفروع والمؤسسات الحليفة والشريكة التي لم تتم حيازتها بغرض التنازل عنها في المستقبل القريب في القوائم المالية الفردية في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه السندات بالتكلفة المهتلكة، وتخضع عند كل إقفال لاختبار تناقص القيمة قصد إثبات وجود أي خسارة محتملة في القيمة، وتتمثل التكلفة المهتلكة في المبلغ الذي قوم به الأصل المالي (أو الخصم المالي) عند تسجيله في الحسابات منقوصا منه تسديدات الديون الرئيسية، مضافا إليه أو محذوفا منه الاهتلاك المجمع لأي فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه، ومنقوصا منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

أما المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة الموجهة للتنازل عنها لاحقا والسندات المثبتة لنشاط المحفظة فيتم تقييمها بقيمتها الحقيقية وهي:

- بالنسبة للسندات التي تم تسعيرها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية.
- بالنسبة للسندات التي لم يتم تسعيرها بقيمتها التفاوضية المحتملة.

ويدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع للأموال الخاصة، والمبالغ المدرجة على هذا النحو في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية عندما يكون الأصل المالي مبيعا، محصلا أو محولا، وعند ملاحظة تناقص في قيمة الأصل فإن الخسارة المسجلة كرؤوس أموال خاصة يجب تسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية كخسارة في القيمة.

ويتم إخضاع التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي تصدرها المؤسسة ليس لغرض المعاملات التجارية لإعادة تقييم دورية.

ويسجل فائض وناقص قيمة التنازل عن الأصول الثابتة المالية في تاريخ التنازل كإيرادات أو أعباء تشغيلية، وعند التنازل الجزئي يقيم الجزء المحتفظ به بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة.

ويجب الإشارة في الملحق إلى طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات المالية، طريقة معالجة التغيرات في قيمة السوق بالنسبة للتوظيفات المسجلة محاسبيا بقيمة السوق.

3.2.2.2.4. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

يتم تصنيف المخزونات إلى أصول ثابتة وأصول جارية ليس على أساس نوع المخزون، وإنما تبعا لوجهته أو استعماله في إطار نشاط المؤسسة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وعندما يتعذر تحديد تكلفة شراء أو إنتاج المخزونات يتم تقييمها على أساس تكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة، وفي حالة عدم إمكانية التقييم على أساس التكلفة فإن المخزونات (من غير التموينات) تقيم بسعر البيع بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي تطبقه المؤسسة في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ إقفال السنة المالية.

ويتم تقييم المخزونات عملا بسياسة الحيطة والحذر بالتكلفة أو قيمة الانجاز (أي سعر البيع المقدر مطروحا منه تكلفة الإتمام والتسويق) أيهما أقل، وتدرج أية خسارة في قيمة المخزونات كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون.

وتقيم مخرجات المخزونات بطريقتي ما ورد أولا يصدر أولا أو التكلفة المتوسطة المرجحة.

أما المنتوجات الزراعية فتقيم عند إدراجها الأولي في الحسابات بتكلفتها الأولية، ولدى كل تاريخ إقفال تدرج بقيمتها الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، وتثبت أي خسارة أو ربح متأتيتين من تغيير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها (تعالج بالتكلفة الأولية محاسبيا، وتقيم بالقيمة العادلة عند الإقفال).[244]ص 88

3.2.2.4. المعايير المتعلقة بالخصوم

يتم تقييم بعض بنود الخصوم كما يلي:

1.3.2.2.4. الإعانات

تدرج الإعانات كمنتوجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي يفترض فيها تعويضها، وفيما يتعلق بالإعانات المرتبطة بالأصول الثابتة القابلة للإهتلاك تدرج كمنتجات حسب الإهتلاك المحتسب، وفي الميزانية تشكل الإعانات المرتبطة بأصول منتوجات مؤجلة، أما الإعانات الموجهة لتغطية أعباء أو خسائر سبق حصولها أو التي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للمؤسسة فتدرج كإيرادات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه، أما الإعانات التي تمول أصول ثابتة غير قابلة للإهتلاك فتنشر على المدة التي يكون فيها الأصل الثابت غير قابل للتصرف، وفي غياب شرط عدم التصرف تسجل في شكل نتيجة على مدى 10 سنوات حسب طريقة خطية.

وفي الحالة الاستثنائية التي تدفع فيها المؤسسة إلى تسديد وتعويض الإعانة الممنوحة لها، فإن هذا التسديد يدرج في الحسابات باعتباره تغييرا لتقدير حسابي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.3.2.2.4. مؤونات المخاطر والأعباء

هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد حيث لا تكون الخسائر العملياتية المستقبلية محلا لمؤونات الأعباء، ويجب القيام بتقدير جديد للمؤونات عند إقفال كل سنة مالية، ولا يمكن استعمال المؤونة في غير الهدف الذي وضعت من أجله.[244]ص 88

3.3.2.2.4. القروض والخصوم المالية الأخرى

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

وبعد الإقتناء تقيم الخصوم المالية غير المحازة لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة، وهي المبلغ الذي تم به تقييم الخصم المالي عند إدراجه الأصلي في الحسابات:- منقوص من التسديدات الرئيسية.- مضاف إلى (أو منقوص من) الإهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه، أما تلك التي حازتها المؤسسة لأغراض معاملة تجارية فتقيم بقيمتها الحقيقية.

وتنشر التكاليف الملحقة المترتبة لتنفيذ قرض على مدة القرض، وتدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها، إلا إذا أدمجت في كلفة أصل حيث تدمج كلف الاقتراض لاقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة (أكثر من 12 شهرا) قبل أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا الأصل (استثمار عقاري)، ويوقف الإدماج عند انقطاع نشاط الإنتاج، ويتوقف عندما تنتهي عمليا الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل قبل استعماله أو بيعه.

4.2.2.4. المعايير ذات الصفة الخاصة

حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة معايير ذات صفة خاصة يمكن تلخيصها كما يلي:

1.4.2.2.4. تقييم الأعباء والمنتوجات المالية

تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن، وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها، والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل. أما الفرق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح فيدرج كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات مالية في حسابات البائع.

2.4.2.2.4. امتيازات المرفق العمومي

تسجل الأصول الممنوحة في إطار الامتياز العمومي في ميزانية المؤسسة صاحبة الامتياز.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

3.4.2.2.4. العمليات المنجزة لحساب الغير

تسجل في الحسابات في حساب أطراف أخرى، ولا تسجل المؤسسة بصفتها وكيل في حساب النتائج سوى الأجر الذي تتلقاه بموجب الوكالة.

4.4.2.2.4. العقود طويلة الأجل

يمكن أن تتمثل العقود الطويلة في عقود بناء، أو عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة أو عقود تقديم خدمات، والتي تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويتم إدراج الأعباء والمنتجات في الحسابات حسب طريقة التقدم، حيث يتم تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية، وفي حالة عدم إمكانية تطبيقها تستخدم طريقة الإتمام أي لا يسجل كمنتوجات مبلغ يعادل الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا، وعند احتمال أن تكون تكاليف العقد أكثر من منتجاته، يمكن تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد.

5.4.2.2.4. الضرائب المؤجلة

هي طريقة محاسبية تتمثل في إدراج في الحسابات ضمن أعباء الضريبة تلك الخاصة بالسنة المالية وحدها، والضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع أو قابل للتحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية، حيث تنتج الضريبة المؤجلة عن: اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج أو عبء وأخذه في الحسبان في النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة، عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في المستقبل القريب، ترتيبات وإقصاء وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد القوائم المالية المدمجة.

وتحدد الضرائب المؤجلة وتراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين، كما توضع معلومات تخص الضرائب المؤجلة في الملحق (المنشأ، المبلغ، تاريخ انقضاء الأجل، طريقة الحساب والإدراج في الحسابات).

وتمثل ضريبة الدخل المؤجلة كأصل عوائد مستقبلية، بحيث أنها تمثل أرباحا تم إخضاعها من قبل للضريبة، ولكن لم يتم التقرير عنها في قائمة حسابات النتائج بعد، كذلك فإن ضرائب الدخل التي يتم تسديدها من قبل على ذلك الدخل تعتبر بمثابة مصاريف مدفوعة مقدما، أما ضريبة الدخل المؤجلة خصوم فتمثل ضريبة دخل مستقبلية متوقعة نتيجة للأرباح الحالية أو عن الفترات السابقة، والتي تم التقرير عنها سابقا في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضريبة. [244] ص 83

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

6.4.2.2.4. عقود الإيجار-تمويل

يختلف عقد الإيجار التمويلي عن الإيجار البسيط فهو عقد إيجار يترتب عنه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية الأصل إلى المستأجر، مقرون بخيار الشراء في نهاية العقد.

ويتم في هذه العملية تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني [244] ص 84، حيث يسجل المستأجر الأصل في الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحدثة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة أقل ثمنا، في حين يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس المبلغ في الخصوم.

كما يكون الأصل موضع اهتلاك عند المستأجر حيث يجب أن يهتلك كلية على أقصر مدة بين مدة العقد والمدة النفعية للأصل.

7.4.2.2.4. العمليات المنجزة بالعملة الأجنبية

تحول الأصول التي تم اقتناؤها بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة (سعر الصرف الجاري)، بينما تحول الحسابات الدائنة (الحقوق) والديون المقيمة بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية، وفي تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عمليات مالية، وإذا بقيت عناصر النقدية (أصول وخصوم) بالعملات الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية فإن تسجيلها يصبح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ.

وتشكل فوارق التحويل في تاريخ الجرد أعباء أو منتوجات مالية، مع مراعاة وجود عمليات تغطية الصرف أين لا يسجل إلا ما يناسب الخطر غير المشمول بالتغطية من تبعات تقلب الصرف.

8.4.2.2.4. تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان

لا يتم تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان ذلك مفروضا في تنظيم جديد أو يسمح بتحسين نوعية القوائم المالية، وقد جاءت هذه النقطة تنفيذا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الثامن، حيث ينص النظام المحاسبي المالي على ضرورة الإفصاح عن هذه التغييرات وأثرها وكذا طريقة تكييف معلومات السنة أو السنوات السابقة بغرض ضمان قابلية المقارنة.

3.2.4. المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

إن عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد من أهم التحديات، من هذا المنطلق تبرز الحاجة لتحديد نقاط الاختلاف بين النظامين القديم والجديد للتركيز على المحدثات الرئيسية التي ستعرفها المحاسبة في الجزائر.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.3.2.4. المقارنة من حيث الأهداف

كان المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لتحديد الضريبة وحاجات إحصائية تتعلق بالمحاسبة الوطنية، إضافة إلى أهداف قياس الذمة المالية وتحديد مستوى نجاعة المؤسسة، وتشكيل معلومات مساعدة على اتخاذ القرار (وهذا هدف هامشي مقارنة بالهدف الجبائي)، أما النظام المحاسبي المالي فيحدد مستعملي المعلومات في المستثمرين بالدرجة الأولى، ثم البنوك والموردون والزبائن وإدارة الضرائب،...إلخ، وهذا يعني التوسع في مستوى الإفصاح [134] ص 209، لذلك نقول أنه وفق المخطط المحاسبي الوطني تعتبر المحاسبة وسيلة للرقابة وأداة للضبط الاجتماعي، أما النظام المحاسبي المالي فيعتبرها أداة لتوفير معلومات مالية مساعدة على اتخاذ القرار.

2.3.2.4. المقارنة من حيث مجال التطبيق

على عكس المخطط المحاسبي الوطني، قدم النظام المحاسبي المالي نظاما متمايزا يأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسات، حيث يمكن للمؤسسات المصغرة مسك محاسبة مالية مبسطة.

3.3.2.4. المقارنة من حيث الإطار التصوري

إن غياب إطار تصوري واضح كانت أحد أهم جوانب التقصير في المخطط المحاسبي الوطني، لذلك استند النظام المحاسبي المالي الجديد على إطار تصوري يحدد مختلف المفاهيم المعتمدة لتفادي الغموض والتفسير الخاطئ للنصوص المحاسبية، وهذا يفسر انتقالنا من المخطط إلى النظام المحاسبي كنظام متكامل للمعلومات.

4.3.2.4. المقارنة من حيث العلاقة بين المحاسبة والجباية

حسب المخطط المحاسبي الوطني هناك ارتباط وثيق بين المحاسبة والجباية، أما النظام المحاسبي المالي فيفترض استقلالية القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور حسابات الضرائب المؤجلة أصول وخصوم.

5.3.2.4. المقارنة من حيث أصناف الحسابات

تتمثل أهم التغييرات الواردة في أصناف النظام المحاسبي المالي فيما يلي: [134] ص 210

- تم ضم الديون طويلة الأجل في الصنف 01.
- تدخل الاستثمارات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة للاستعمال ضمن الصنف 02 (استبدال شرط الملكية بشرط الاستعمال أي لا يهم الطابع القانوني للأصل وإنما الوظيفة الاقتصادية).
- الصنف 04 "حسابات الغير" يعوض الصنفين 04 و05 في النظام القديم (عوض الحقوق).
- الصنف 03 المخزونات، فيه بعض التغييرات.
- الصنف 05 أصبح خاصا بالحسابات المالية (عوض الديون).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الصنفان 06 و07: الأعباء والإيرادات، فيهما بعض التغييرات.

- الصنف 08: النتائج، تم حذفه في النظام الجديد، لأن النتيجة تدخل مباشرة ضمن الأموال الخاصة في الحساب 12 "نتيجة الدورة"

6.3.2.4. المقارنة من حيث القوائم المالية

وفق المخطط المحاسبي الوطني تتمثل القوائم المالية في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، إضافة إلى الملحقات (15 جدولا) التي لا تقدم معلومات مهمة، حيث تمثل تحليلا لعناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب طبيعتها.

أما حسب النظام المحاسبي المالي فيضاف إلى القوائم السابقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، كما تم التوسع في الملحقات والإيضاحات كما يلي: [134] ص 211-213

- الميزانية

- حسب المخطط المحاسبي الوطني ترتب الأصول حسب درجة السيولة، أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاقية، أما حسب النظام المحاسبي المالي فتصنف الأصول والخصوم إلى دورية وغير دورية (متداولة وثابتة) عن طريق مبدأ السنوية، إضافة للمعيارين السابقين.

- حسب المخطط المحاسبي الوطني تظهر أرصدة الحسابات الرئيسية في الميزانية عن طريق تجميع الحسابات الفرعية، أما وفق النظام المحاسبي المالي فيتم توزيع أرصدة بعض حسابات الأصول والخصوم إلى دورية وغير دورية.

- تم إضافة بعض الحسابات في النظام المحاسبي المالي مثل الخاصة بالاستثمارات المحصل عليها عن طريق التمويل الإيجاري، كما تم حذف بعض العناصر مثل المصاريف التمهيدية.

- يعتمد المخطط المحاسبي الوطني في التقييم أساسا على التكلفة التاريخية، أما النظام المحاسبي المالي فيعتمد إضافة إلى ذلك على تقييم اقتصادي وتقديري (التقديرات والقيمة العادلة).

- لا تظهر المصاريف الإعدادية في النظام المحاسبي المالي، وإنما تعتبر إما جزءا من تكلفة الاستثمار أو ضمن مصاريف الدورة العادية.

- حسب المخطط المحاسبي الوطني تدخل في الخزينة العناصر السائلة فقط، أما وفق النظام المحاسبي المالي فتدخل فيها العناصر السائلة وشبه السائلة.

- جدول حسابات النتائج

- وفق النظام المحاسبي المالي يتم إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (وهي الطريقة الوحيدة المعمول بها وفق المخطط المحاسبي الوطني)، أو حسب الوظيفة: أي التمييز بين تكاليف

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الشراء، التوزيع والتكاليف الإدارية، وهذه الطريقة تتطلب اعتماد نظام للمحاسبة التحليلية الغائب في المخطط المحاسبي الوطني.

- يعتبر جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي أكثر تفصيلا حيث يتطرق إلى إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك وقبل السياسة المالية، يطرح مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، لم يطرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك كما هو معمول به في المخطط المحاسبي الوطني، وتختلف نتيجة العمليات وفق النظام المحاسبي المالي عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني لأنها تتضمن الإيرادات والمصاريف المالية، والنتيجة المالية مهمة نظرا لتطور السوق المالي، أما نتيجة العمليات العادية حسب النظام المحاسبي المالي هي نفسها نتيجة الاستغلال، وتساوي مجموع نتيجة العمليات والنتيجة المالية.

- **جدول تدفقات الخزينة:** يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي ولم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، حيث يسمح بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال والاستثمار والتمويل، كما يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة.

- **جدول تغيرات رؤوس الأموال:** يعتبر أيضا قائمة جديدة في النظام المحاسبي المالي الجديد حسب معيار المحاسبة الدولي الأول الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملحقات ويتم إمداده لفترة زمنية واحدة.

- **كشف الملاحق:** إن مستوى التفصيل له أهمية كبيرة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتمد على 15 جدول توضيحي يعطي تحليل مفصل للحسابات الفرعية للميزانية وجدول حسابات النتائج.

7.3.2.4. المقارنة من حيث طرق التقييم

تتمثل التكلفة التاريخية أساس التقييم في المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، إلا أن هذا الأخير سمح بتقييم بعض العناصر عن طريق القيمة العادلة.

8.3.2.4. الأصول الثابتة المعنوية

وفق النظام المحاسبي المالي يسجل الأصل الثابت المعنوي في الميزانية إذا كان من المحتمل أن تتدفق امتيازات اقتصادية مرتبطة بهذا الأصل إلى المؤسسة، ويمكن تقييم تكلفة هذا الأصل بموثوقية.

ويعتبر Goodwill الحساب 210 وفق المخطط المحاسبي الوطني، بينما وفق النظام المحاسبي المالي الجديد لا يمكن تسجيله ضمن الأصول المعنوية لأنه لا يستجيب لخصائصها، حيث لا يمكن تقييمه

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بموثوقية ولا يتعلق الأمر بعنصر محدد مراقب من طرف المؤسسة، ويتم تسجيله في حسابات النتائج كعبء، ولا يمكن بذلك إطفاؤه تدريجيا.

9.3.2.4. مصاريف البحث والتطوير

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع إقتصادية مستقبلية، في حين كانت تسجل كمصاريف إعدادية وفق المخطط المحاسبي الوطني.

ويمكن أن تتجاوز مدة الإطفاء وفق النظام المحاسبي المالي 20 سنة، في حين كانت تقدر بخمس سنوات كحد أقصى في المخطط المحاسبي الوطني.

10.3.2.4. المصاريف الإعدادية

لا يمكن تسجيلها ضمن الأصول وفق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي لا يمكن إطفاؤها تدريجيا كما هو الحال في المخطط المحاسبي الوطني.

11.3.2.4. الأصول الثابتة المادية

وفق النظام المحاسبي المالي تستطيع المؤسسات إعادة تقييم أصولها الثابتة بصفة دورية، بينما كانت تتم هذه العملية في ظل المخطط المحاسبي الوطني في إطار عمليات قانونية محددة.

كما تعتبر المصاريف الملحقة كأصول ثابتة إذا كانت مدة استعمالها أكثر من سنة، وتهتلك وفق مدة لا تتجاوز مدة الأصل المرتبط بها، أما المخطط المحاسبي الوطني فيعتبرها مصاريف إعدادية.

12.3.2.4. معالجة الإهتلاك

حسب المخطط المحاسبي الوطني يتم تحديد مدة وطرق الاهتلاك وفق الاعتبارات الجبائية، أما النظام المحاسبي المالي فيستند على العوامل الاقتصادية ومنفعة الأصل، ويجب مراجعة مدة وطرق الاهتلاك على الأقل مرة في السنة، وهذا الأمر غير مسموح به في المخطط المحاسبي الوطني.

ووفق النظام المحاسبي المالي يتم تحديد المبلغ القابل للاهتلاك بعد طرح القيمة الباقية، بينما لا يتعامل المخطط المحاسبي الوطني مع هذه القيمة.

13.3.2.4. معالجة المؤونات

يسمح التنظيم الجزائري بتكوين مؤونات لأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى، ولكن حسب النظام المحاسبي المالي تعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة عند نهاية الدورة، ولا تعكس الوضعية المالية المستقبلية المتوقعة، وبالتالي لا يمكن تشكيل مؤونة لتكاليف مستقبلية منتظرة كأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى الواجبة من طرف المخطط المحاسبي الوطني [245] ص 127-134

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

14.3.2.4. المخزونات

وفق النظام المحاسبي المالي يتم تقييم المخزونات بالطرق التالية: التكلفة الوسطية المرجحة، ما ورد أولا يخرج أولا FIFO، في حين كان المخطط المحاسبي الوطني يسمح باستعمال طريقة ما ورد أخيرا يصدر أولا LIFO إضافة لهذه الطرق.

15.3.2.4. عقود الإيجار التمويلي

يفرق النظام المحاسبي المالي بين عقود الإيجار التمويلي وعقود الإيجار العادية، حيث يتم بموجب الإيجار التمويلي اعتبار العقار المعني ضمن أصول المستأجر الذي يطبق عليه الاهتلاك، في حين أن المخطط المحاسبي الوطني لم يقدم المعالجة الضرورية، ونفس الشيء بالنسبة للأملاك الممنوحة من طرف الدولة في إطار عقود الامتياز (أي تسجل ضمن الأصول).

على ضوء ما سبق يمكن تلخيص أهم محدثات النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- معايير محاسبية أكثر تفصيلا، ومستوحاة بصفة كبيرة من معايير المحاسبة الدولية.
- مخطط محاسبي أكثر تطورا، ويقترب من المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي بدرجة كبيرة، مع الاحتفاظ ببعض الخصوصيات الجزائرية.
- وضع عدد من المبادئ والالتزامات الهيكلية لاسيما في مجال التجميع والملحقات المحاسبية. [210] ص 138
- اعتماد إطار تصوري يحدد بأكثر دقة مختلف المفاهيم والمبادئ المحاسبية المعتمدة، الأمر الذي يسمح بتنظيم المؤسسات بأكثر شفافية مالية.
- التأكيد على أهمية الرقابة الداخلية والخارجية على الحسابات.
- تغليب الواقع الاقتصادي على باقي الاعتبارات سواء كانت جبائية أو قانونية.
- الاهتمام بجودة المعلومة المالية، وجعلها قابلة للمقارنة عبر الزمان والمكان.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة مع الإبقاء على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس أول للتقييم.

3.4. تقييم آليات إعداد وتطبيق النظام المحاسبي الجديد وآثاره

إن فعالية نظام محاسبي معين وجودته لا ترتبط فقط بالنظام المحاسبي في حد ذاته، وإنما تتطلب إطارا بيئيا مناسبا لمختلف متطلبات تطبيق هذا النظام، من أجل هذا سنحاول في هذا المبحث بداية تقييم آليات إعداد وتطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية، ثم ننتقل إلى بيان آثار تطبيق النظام

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المحاسبي المالي، لنسلط الضوء فيما بعد على مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية باعتبار هذا التوافق الهدف الأساسي للنظام.

1.3.4. تقييم آليات إعداد وتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم آليات إعداد النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال إبراز أهم النقائص والسلبيات، كما نقيم الآليات والإجراءات المتخذة لإنجاح عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

1.1.3.4. إعداد النظام المحاسبي المالي

بعد التطرق لمراحل إعداد النظام المحاسبي المالي، يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- عدم إشراك المهنيين في عملية الإصلاح، حيث لا حظنا في النظام الفرنسي أنه رغم تولي الدولة مهمة التنظيم المحاسبي، يحظى القطاع المهني بتمثيل كبير سواء عن طريق المنظمات المهنية أو الحكومية، ويتم إشراكه في مختلف القضايا التي تتعلق بالقطاع المحاسبي، إذن سيؤثر هذا الأمر على قبول المهنة للنظام الجديد وهي في اعتبارنا أساس تطوير وترقية الميدان المحاسبي.

- عدم فتح حوار ونقاش بناء وكافي مع المؤسسات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين، وهو ما يؤثر سلبا على نوعية وجودة النظام المحاسبي المالي، ومدى ملاءمته للبيئة الجزائرية، فمن جهة تعتبر المؤسسات المنتج الأساسي للمعلومة المحاسبية، ومن جهة أخرى هي المستهدف الأول بالنظام المحاسبي المالي الذي يهتم بتلبية احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، لذا كان من الضروري النقاش الجاد للاتفاق حول أهداف المحاسبة بما يتوافق مع البيئة الجزائرية.

- إن ولوج الإطار الدولي باختيار معايير المحاسبة الدولية أمر إيجابي، إلا أنه كان من المستحسن وضع مختلف البدائل المتاحة قيد الدراسة للخروج بنظام محاسبي يغطي إيجابيات مختلف الأنظمة المحاسبية ويتفادى سلبياتها من جهة، ويستجيب للبيئة الجزائرية من جهة أخرى، حيث رأينا أن البيئة هي المحدد الرئيسي لنوعية النظام المحاسبي المعتمد.

- تم وضع عملية إعداد النظام المحاسبي المالي في إطار سياسي بحت، حيث تم إغفال آراء ومقترحات الجانب الأكاديمي المتمثل في الأساتذة والباحثين والمختصين على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة، وهذا ما يقودنا إلى التأكيد على أن عملية إنتاج المعايير المحاسبية يجب أن تزاوج بين الطابع السياسي الذي ينظم ويؤطر العملية، والطابع العلمي الذي يضمن الموضوعية وتغليب المصلحة العامة على الخيارات المتخذة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- عدم التحديد الدقيق لطبيعة العلاقة بين مختلف الهيئات الفاعلة في إعداد النظام المحاسبي المالي، وخصوصا العلاقة بين القطاع الخاص والعام، لذا كان من الضروري إنشاء جهاز وطني يمتلك الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة، ويمتلك وحده مسؤولية إصدار المعايير المحاسبية بالتشارك والتشاور بين القطاع العام والخاص، حيث يعتبر هذا هو التوجه الأمريكي من خلال مجلس معايير المحاسبة المالية، والتوجه الفرنسي مؤخرا من خلال هيئة المعايير المحاسبية، وهنا يجب الإشارة إلى أن المسألة لا ترتبط بإصدار نظام محاسبي معين لفترة محددة، وإنما بوضع آلية مستقبلية تضمن التعديل المستمر لهذا النظام بما يتلاءم مع التغيرات والتطورات البيئية.

- هناك جدل قائم حول سبب عدم التطوير التدريجي للمخطط المحاسبي الوطني وتوفيقه مع معايير المحاسبة الدولية مثل المعمول به في فرنسا، بدل تحمل تكاليف إعداد نظام كامل بهذا الحجم.

2.1.3.4. آلية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

إن أول سؤال يطرح بصدد الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي هو: ما الذي يجب فعله؟ وما هي الآجال الضرورية ؟، إلا أننا نجد أن القانون لم يقدم أي نصوص في هذا الإطار، لذلك يمكن تلخيص بعض أهم المسائل المرتبطة بعملية الانتقال في النقاط التالية:

- الاستعجال الأول: أرصدة الانطلاق

إن المشكل الأول هو الحسابات أو الأرصدة التي سيتم الانطلاق على أساسها في تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01.

فيما يتعلق بسنة 2009 يبقى التسجيل المحاسبي وفق المخطط المحاسبي الوطني، ويبدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010/01/01 حيث يجب أن تكون القوائم المالية لسنة 2010 معدة وفق النماذج التي يحددها النظام المحاسبي المالي، ويتم المسك المتوازي للنظامين إلى غاية شهر أفريل لإقفال جميع حسابات المخطط المحاسبي الوطني، إلا أنه في المقابل لتطبيق النظام المحاسبي المالي تأثير غير مباشر على حسابات سنة 2009، حيث يجب توفير القوائم المالية لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي للحصول على معلومات مقارنة (وذلك وفق عملية تحويل وليس إعداد).

إذن يجب بداية إنتاج ميزانية معاد ترتيبها في 2009/12/31، جدول حسابات النتائج معاد ترتيبه لسنة 2009، وميزانية معاد ترتيبها في 2009/01/01، إلا أن القانون لم يفرض مسك المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي خلال سنة 2009، إذ يكفي تحويل حسابات سنة 2009 المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي استنادا إلى إعادة ترتيب وفقا للآثار اللاحقة في 2009/01/01 وفي 2009/12/31.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- الاستعجال الثاني: إعادة ترتيب مخطط الحسابات وبرامج الإعلام الآلي

حدد القرار الوزاري المذكور سابقا مخطط الحسابات وفق رقمين وثلاثة أرقام، حيث أن التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي يستلزم مخططا محاسبيا مفصلا مرفقا بدليل مفصل لكيفية سير الحسابات، إلا أن ملاحظة التشابه الكبير بين مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط المحاسبي العام الفرنسي يقودنا إلى إمكانية الاستعانة بالرصيد الكبير من الوثائق والكتب المتعلقة بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي.

وبعد الانتهاء من تصميم المخطط المحاسبي وفقا للنظام الجديد يبدأ الاهتمام بربط حسابات المخطط المحاسبي الوطني مع حسابات النظام المحاسبي المالي وتحديد العلاقة بينهما، وذلك بواسطة برامج للقيام بهذه العملية بصفة آلية، ولكن يجب أخذ بعين الاعتبار أنه لا يقابل بالضرورة كل حساب في المخطط المحاسبي الوطني حسابا في النظام المحاسبي المالي والعكس، فبعض الحسابات ستختفي (مثل المصاريف الإعدادية، تحويل الأعباء، الأعباء والإيرادات خارج الاستغلال،...)، وفي المقابل ستظهر حسابات جديدة مثل (إعادة التقييم، خسائر القيم، الضرائب المؤجلة)، ويجب الحذر عند إعداد البرنامج في المؤسسات التي لديها ارتباط بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، كما يجب التأكد من أن البرنامج المعتمد يشغل بصفة جيدة ومحكمة مخطط الحسابات الجديد حيث يتم ترك فترة للتجربة والتقييم لإدخال التعديلات والتغييرات الضرورية (تختلف فترة التجريب حسب حجم المؤسسة).

- الاستعجال الثالث: التكوين

اقتصرت التكوينات على الإطار النظري، واكتفت بالقراءة المتكررة للنص القانوني دون الاستناد على التطبيق في الواقع الجزائري، إذ كان من الضروري الاعتماد على تكوينات قصيرة الأجل وتطبيقية يوجه كل منها لجمهور مستهدف خاص، ويتم ذلك من خلال هيئات نوعية تحت إشراف الوزارات والإدارات المعنية، وهنا يبرز المشكل الأساسي المتمثل في كلفة عملية التكوين وضرورة الاستعانة بخبراء أجانب لهم خبرة كافية في استعمال معايير المحاسبة الدولية.

ويمكن تلخيص المتطلبات العملية للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يلي:

- تحديد آجال مختلف مراحل الانتقال (تحضير مخطط الحسابات المستهدف، توفيق برامج الإعلام الآلي، الانتهاء من التكوين والفترة التجريبية لمخطط الحسابات الجديد). [246] ص 1-6
- تحليل معايير المحاسبة الدولية من جميع الجوانب لتحديد أهم التغييرات التي سوف تطرأ على تنظيم وظيفة المحاسبة داخل المؤسسة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تحليل قدرة المؤسسات على التأقلم مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وفي هذا الصدد نشير إلى أنه كان من الضروري اعتماد التطبيق المسبق للنظام الجديد سنة 2009 بالتوازي مع تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بنشر المعلومات الدورية عن كل المؤسسات.

- إنشاء هيئة مستقلة تختص بإصدار المعايير المحاسبية، ومتابعة عملية تطبيقها، حيث تكون مستقلة عن المجلس الوطني للمحاسبة أو وزارة المالية أو أية هيئة أخرى.

- تشجيع إنشاء الجمعيات الأكاديمية على مستوى الجامعات وخارجها بغرض القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية لإيجاد الحلول لكل المشاكل التي قد تواجه الممارسة المحاسبية.

- ضرورة التأشير على البرامج المعلوماتية المستخدمة في المعالجة المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

- تعديل ومراجعة برامج التكوين في جميع المستويات بما يتلاءم مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وضمان التكوين المستمر لجميع إطارات المؤسسات وأساتذة الجامعات.[104]

- الاعتماد على التطبيق التدريجي بطريقة مدروسة ومنظمة للتحكم في أي آثار سلبية غير متوقعة قد ترافق عملية الانتقال.

- دراسة تكاليف الانتقال والتطبيق الضرورية للاستجابة لكل متطلبات النظام.

- توثيق الاتصال والتعاون مع الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية لاسيما مجلس معايير المحاسبة الدولية والإتحاد الدولي للمحاسبين.

- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لاسيما التجربة التونسية. [247] ص 23-25

- إنشاء ورشات واسعة لتكوين مهنيي المحاسبة على مستوى المكاتب والمؤسسات، وهذا يتطلب الوقت والجهد الكبير.

- تحديد الآلية المناسبة لتفسير المعايير عند مصادفة أي مشاكل أو غموض عند التطبيق [247] ص 14، وكذا التحديد الدقيق لطبيعة العلاقة مع معايير المحاسبة الدولية.

- ضرورة توفيق مختلف النصوص القانونية لاسيما القانون التجاري وقانون الضرائب مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

2.3.4. آثار ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

رغم حتمية تغيير المخطط المحاسبي الوطني فإن للنظام المحاسبي المالي الجديد مجموعة من المزايا، إضافة إلى مجموعة من الآثار السلبية على المؤسسات والاقتصادي الوطني، ومجموعة من العراقيل والصعوبات التي لا يمكن إغفالها والاستهانة بنتائجها.

1.2.3.4. الآثار الإيجابية لتطبيق النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من المزايا الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية، من أهمها:

- إعطاء أولوية للمستثمرين من خلال أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، والاستناد على التقييم وفق القيمة العادلة الذي يغطي النقص الذي ميز التقييم وفق التكلفة التاريخية (رغم صعوبة حساب القيمة العادلة ونقص عنصر الموثوقية فيها). [131] ص 16-17

- دمج المحاسبة الوطنية في المسار والإطار الدولي، الأمر الذي يسهل اندماج الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، سواء فيما يتعلق بجلب المستثمرين الأجانب إلى السوق الوطني أو ولوج المؤسسات الوطنية في الأسواق العالمية.

- الانتقال من مفهوم المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي الذي يمثل نظام معلومات متكامل يزود الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية بالمعلومات الضرورية.

- تقديم الحلول والمعالجة المحاسبية لعدة عمليات لم يتطرق لها المخطط المحاسبي الوطني.

- زيادة الشفافية والمصداقية المضمنة في حسابات المؤسسات، الأمر الذي يسهل ويحفز النشاط الاقتصادي (الثقة تعتبر أحد مقومات الأنشطة الاقتصادية).

- تسهيل إجراء المقارنات عبر الزمان (لتتبع وضعية نفس المؤسسة)، أو عبر المكان (أي بين المؤسسات) لتمكين المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين من الاختيار بين البدائل المختلفة.

- تسهيل عمليات التحليل المالي (دون إعادة ترتيب القوائم المالية) مما يؤدي لزيادة فهم القوائم المالية وتخصيص الوقت لعملية التحليل نفسها، وهذا ما يكون له الأثر في تشجيع الاستثمار.

- تسهيل الرقابة سواء على مستوى المؤسسات، أو على المستوى الكلي في إطار الدور التنظيمي للدولة وهيئاتها المختلفة، وذلك بسبب زيادة جودة ودقة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي.

- تنشيط السوق المالي بتوفير الدعامة الأساسية المتمثلة في المعلومة المحاسبية والمالية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- إعادة تنظيم المؤسسات استجابة لمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك بالاعتماد على فلسفة مبنية على مجموعة من المبادئ والمفاهيم الجديدة.

- تسهيل عمليات منح القروض من خلال توفر الصورة الصادقة المعبرة عن وضعية مختلف المؤسسات ومركزها المالي.

- تحسين نظام معلومات المؤسسات بالنظر إلى كمية المعلومات الجديدة المتداولة، وهذا ما يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرار، مما يتطلب تطوير وتحديث أنظمة المعلومات داخل المؤسسات، حيث يفضل اللجوء إلى برامج الإعلام الآلي المتكاملة التي تجمع مختلف وظائف المؤسسة (progiciels de gestion intégrés)، والتي تضمن السرعة والفعالية المطلوبة.

- تكريس ركن الموضوعية في الأداء المحاسبي من خلال تقليص عدد الطرق البديلة أمام المحاسب، والعمل وفق أسس موحدة.

- قياس الكفاءة الاقتصادية والاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسات، والاستفادة من نظرة أكثر صحة ودقة للمخاطر المحتملة.

- استعمال برامج الإعلام الآلي بأكثر كفاءة اعتمادا على قائمة حسابات أكثر تفصيلا.

- المساهمة في دعم عمليات الخوصصة بتوفير أداة أفضل لتقييم نجاعة المؤسسات.

2.2.3.4. الآثار السلبية ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يقترب إلى حد كبير من معايير المحاسبة الدولية على كل الميادين تقريبا، ويمكن أن يخلق عدة مشاكل منها:

- خطورة وصعوبة تطبيق العديد من متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد لاسيما القيمة العادلة وعمليات إعادة التقييم الدورية في غياب سوق مالي، وجعل القوائم غير مستقرة وغير موثوقة.

- وضعية المؤسسات غير المسعرة بالبورصة التي لا تستفيد من مزايا النظام المحاسبي المالي، حيث أنها قد تتحمل أعباء إضافية نتيجة صعوبة تطبيق النظام في الوقت الحالي.

- ارتباط النظام المحاسبي الوطني بالاعتبارات الجبائية التي لا يتقيد بها النظام المحاسبي.

- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية.

- يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي خبرة عالية وكم معرفي وتقنيات حديثة، وهو ما لا يمكن توفيره في وقت قصير سواء على مستوى المؤسسات أو المهنة أو قطاعات التعليم والتكوين بمختلف مراحله وفروعه.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- ارتباط التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي بإصلاح قطاعات أخرى لاسيما قطاع البنوك والمؤسسات المالية والبورصة.

- إن ضعف مستوى التقدم الاقتصادي وعدم الاندماج الفعلي في إطار اقتصاد السوق يؤثر سلبا على جودة النظام المحاسبي المالي ويقلص الحاجة إلى تقارير مالية رفيعة المستوى.[131] ص17-18

- التكلفة الهائلة التي ستتحملها الجهات المعنية من خلال تأهيل القوى العاملة للتأقلم مع المعايير المحاسبية الدولية وممارستها وتطبيقها.

- عدم تمكن بعض المؤسسات من التحكم في المعايير قد يخرجها من السوق وبالتالي حصول بعض الضرر الذي قد يكون كبيرا للاقتصاد الوطني، ويتعلق الأمر خصوصا بالمؤسسات الوطنية التي تواجه منافسة قوية من المؤسسات الأجنبية.

- إن اتباع معايير المحاسبة الدولية بشكل خاطئ يمكن أن يؤدي إلى تجاهل عدة ظروف خاصة بالجزائر التي تتميز باقتصاد هش ومؤسسات ضعيفة، حيث سيتم فتح السوق الوطني للأجانب مما قد يؤدي إلى آثار جد سلبية على المؤسسات الجزائرية.

- إن التنافس بين المعايير المحاسبية للدول المتقدمة قد ينعكس على الجزائر سلبا باتباعها المعايير الدولية التي لا تؤهلها مثلا لدخول الأسواق الأمريكية غير الراضية على المعايير الدولية.

- إن ظهور معايير المحاسبة الدولية كان في بيئة تتميز بسوق مالي نشيط، ويتميز بتعاملات ضخمة، إلا أننا نرى أن بورصة الجزائر شبه منعدمة الفعالية في الاقتصاد الوطني.

- لم يوضح النظام المحاسبي المالي طبيعة الاستناد على معايير المحاسبة الدولية، فالنظام المحاسبي المالي مختصر ومعايير المحاسبة الدولية مفصلة، أي هل سيكون التفصيل وفق النظرة الجزائرية أو الدولية.

- صعوبة التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني الذي تم تطبيقه لأكثر من ثلاث عقود من الزمن سواء من طرف المؤسسات أو المهنيين أو الأساتذة وطلبة الجامعات ومختلف مراكز التكوين.

- يطرح التساؤل عن سبب عدم انضمام دولة كالجزائر للإتحاد الدولي للمحاسبين، وعن آثار هذا الانضمام على المهنة وشروطه [248] ص 4، إضافة إلى حتمية تبني الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق بعد لجوئها لمعايير المحاسبة الدولية.

ويمكن تقسيم هذه المعوقات والصعوبات إلى صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية، وصعوبات عملية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية [104]، وفي هذا الشأن يمكن إبراز الجوانب التالية:

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

Ø **طبيعة المؤسسة الجزائرية**: المؤسسة الجزائرية هي مؤسسة غير مهيكلة (informelle)، والتي يعرفها المكتب الدولي للتشغيل بأنها وحدة إنتاج أو تقديم خدمات أي تنتج سلع وخدمات وتخلق مناصب شغل وتوزع مداخيل، إلا أنها لا تراعي الإطار التنظيمي للاقتصاد [208] ص 109، ويعود هذا إلى ما يلي: [208] ص 111-112

- نقص ثقافة المؤسسة والاستثمار حيث تبقى روح الانتهازية تقود المؤسسة غير المهيكلة.
- عدم كفاءة المسير الذي يفضل تسيير مؤسسة صغيرة على توسيع عمله.
- صغر السوق وضعف القوة الشرائية تدفع أحيانا إلى اختيار نشاطات أخرى، مما يخلق عدم استقرار جميع القطاعات.
- يبحث المقاول عن دخل كافي له ولعائلته، وليس زيادة ربح المؤسسة ورفع رأسمالها، حيث يهتم بالتدفق النقدي وليس بطريقة التسيير، وهو ما يفسر غياب المحاسبة بالمفهوم الحقيقي، فمفهوم المحاسبة ارتبط بالاستجابة لالتزامات جبائية وقانونية ولا تهتم بالتسيير، كما نجد مثلا أن الموازنات التقديرية لا تستعمل إلا عند اللجوء للبنوك كشرط من شروط الاقتراض، وهو مفهوم خاطئ.
- لذلك نقول أنه يجب تغيير الذهنيات وتوفير الأرضية الاقتصادية لتحول المؤسسات الجزائرية إلى مؤسسات حديثة ومدعمة بأفضل طرق التسيير، من هنا نجد أن النظام المحاسبي المالي لم يتبنى معايير المحاسبة الدولية كما هي حرفيا رغم الاقتراب الكبير منها، والسبب الرئيسي هو أن المؤسسات الجزائرية غير مؤهلة لخوض هذه التجربة، كما أن الهيئات الأخرى كالمحاسبين والموثقين والقضاة والمراجعين غير جاهزة، وأغلبها لا يملك فكرة عن مضمون معايير المحاسبة الدولية والهدف منها.[249]

Ø **طبيعة الاقتصاد الوطني:** يتميز الاقتصاد الوطني الجزائري بالارتباط الكبير بقطاع المحروقات، وعدم استقرار الإطار القانوني، الأمر الذي يعيق حركة الاستثمارات، لاسيما مع انتشار الاحتكار وغياب منافسة حقيقية، وفي هذا الصدد يمكن القول أن النظام الاقتصادي الجزائري لم يتحول بصفة كلية إلى نظام رأسمالي، حيث بقيت عدة رواسب اشتراكية خصوصا ما يرتبط بالبيروقراطية الإدارية، من أجل هذا يطرح مشكل توافق وتأقلم النظام المحاسبي المالي الجديد مع بيئة اقتصادية لم يصمم للعمل في إطارها.

Ø **السوق المالي الوطني:** إن النظام المحاسبي المالي يرتبط بوجود سوق مالي نشط، خصوصا فيما يتعلق بتحديد القيمة العادلة، في حين نجد ضعف بورصة الجزائر التي لا تحتوي إلا على مجموعة من المؤسسات، وهنا نقول أن الأسواق المالية هي أحد محفزات ظهور معايير المحاسبة الدولية، فكيف سيتم تطبيق هذه المعايير في غياب سوق مالي حقيقي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

Ø عدم اكتمال الإصلاحات الاقتصادية: رغم تواصل الإصلاحات الاقتصادية (لاسيما النظام الضريبي والمصرفي والمالي)، تتواصل أعمال الاختلاس والفضائح المالية التي تشهدها المؤسسات الجزائرية (على رأسها قضية مجمع الخليفة التي سميت بفضيحة القرن نظرا لحجمها وخطورتها)، وهنا نشير إلى أن المشكل لا يتوقف عند المخطط المحاسبي الوطني، وإنما يمتد إلى ضعف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحتضن النظام المحاسبي، وهنا نتساءل عن قدرة النظام المحاسبي المالي على ملء هذه الفراغات القانونية.

Ø مشاكل التوفيق بين النظام المحاسبي الجديد والقواعد الجبائية: يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد إلى الفصل بين المحاسبة والقواعد الجبائية (الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية)، لذلك فإن أهم التحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي هي التوفيق مع المتطلبات الجبائية، حيث نلمس تعارضا كبيرا بين نصوص الجانبين المحاسبي والجبائي، ومن بين هذه الاختلافات نذكر ما يلي:

o الاهتلاكات وخسائر القيم: من جهة نجد أن النظام الجبائي يتضمن طرق الإهتلاك المعروفة (القسط الثابت، الخطي والمتزايد،...) على أساس التكلفة التاريخية، ومن جهة أخرى نجد أن النظام الجديد احتفظ بنفس التقنيات مع إدخال مفهوم خسارة القيمة وقيمة ومدة المنفعة، وهذا ما قد يكون له الأثر الكبير على النتيجة المحاسبية، ومن المعلوم أن المتطلبات الجبائية تبحث عن تعظيم الموارد الجبائية، بينما يفضل المرجع المحاسبي الجديد المفهوم المالي أو الاقتصادي، لذلك يجب أن تقوم الإدارة الجبائية بتقييم الأثر على الموارد الجبائية المستقبلية للتعبير عن خيارها المعتمد.

o ترجمة الحقوق والديون بالعملة الأجنبية: من جهة ينص النظام المحاسبي المالي على الاعتراف بمكاسب وخسائر تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية في نهاية كل سنة، بينما لا يسمح النظام الجبائي بالاعتراف إلا بخسائر التحويل.

o تقييم بعض الأصول والخصوم: يسمح النظام المحاسبي المالي بإعادة تقييم بعض العناصر وفق القيمة العادلة، وتسجيل الزيادة مباشرة في الأموال الخاصة في حساب فرق إعادة التقييم، إلا أن أساس القيمة العادلة يتعارض مع القواعد الجبائية المبنية على التكلفة التاريخية.

o الضرائب المؤجلة: تحدث دوريا اختلافات بين تاريخ الاعتراف بعبء جبائي أو اجتماعي على المستوى المحاسبي وبين تاريخ الاعتراف بنفس العبء من أجل تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة (الجبائية)، مثل المؤونات من أجل الضرائب المدفوعة الأجر، ويفضل النظام الجبائي التحقق الكامل

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

للنفقة من أجل إدخالها في حساب النتيجة الخاضعة، أما النظام المحاسبي المالي الجديد فيستند على مفهوم الأعباء المستحقة، وهذا ما يطرح إعادة الإدماج الجبائي لهذه الأعباء.

- تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء: ينص النظام المحاسبي المالي على أن أثر ذلك يجب أن يظهر مباشرة في الأموال الخاصة دون التسجيل في حساب النتائج، ولكن هل تقبل الإدارة هذه المعالجة التي تسبب في خسارتها بعض الموارد الجبائية [247] ص 19-22 ، حيث يجب أن تظهره في النتيجة.

- التسجيل المحاسبي لعمليات الاعتماد الإيجاري: فوفق النظام المحاسبي المالي الجديد يتم تغليب الجوهر على الشكل، حيث يسجل الأصل المستأجر في أصول المؤسسة ويطبق عليه الاهتلاك، إلا أن النظام الجبائي لا يقبل ذلك، حيث أن الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996 نص في المادة 112 [250] أن المؤجر هو المتصرف في الملكية القانونية للملك المؤجر، وهو بهذا صاحب الحق في تطبيق اهتلاك هذا الملك. [209] ص 202-205

وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة نقاط تتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، وتمثل تعديلا لبعض المواد الضريبية، يمكن تلخيصها فيما يلي: [251]

- تضمنت المادة 04 تعديل المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بإضافة الفقرة 03 التي تنص على أن الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود الطويلة المدة المتعلقة بإنجاز المواد أو الخدمات، والتي يمتد تنفيذها على الأقل بمرحلتين محاسبيتين أو عدة سنوات مالية، والمقتناة بصورة حصرية تبعا لطريقة المحاسبة بالتسبيق المستقلة عن الطريقة المعتمدة من طرف المؤسسة في هذا المجال، وذلك بغض النظر عن صنف العقود سواء كانت جزافية أو مسيرة، ويقبل بهذه الصفة وجود أدوات التسيير ونظام حساب التكلفة والرقابة الداخلية التي تسمح بالأخذ بالنسبة المئوية للتسبيق، وبمراجعة تقديرات الأعباء والحواصل والنتائج تماشيا مع التسبيق، ويتم حساب ربح مؤسسات الترقية العقارية تبعا لطريقة محاسبة الأعباء وحواصل العمليات بالتسبيق.

- تضمنت المادة 05 تعديل المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث نصت في الفقرة 03 على إمكانية تقييد العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا يتجاوز مبلغها 30.000دج خارج الرسوم كأعباء قابلة للخصم من السنة المالية المتصلة بها، وتسجل المواد المقتناة بصورة مجانية في الأصول بالنسبة لقيمتها النقدية، كما نصت في الفقرة 05 على أن الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبينة بوضوح، والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية شريطة تقييدها في كتابات السنة المالية وتبيانها في كشف الأرصدة المنصوص عليه في المادة 152.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- أنشأت المادة 06 ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 141 مكرر 2 التي أكدت على وجوب احترام المؤسسات للتعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة.

- تممت المادة 08 أحكام المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بإضافة الفقرة 03 التي نصت على ضرورة خصم المصاريف الأولية المسجلة قبل سريان النظام المحاسبي المالي من النتيجة الجبائية تبعا لمخطط الامتصاص الأصلي.

- تعدل وتتمم المادة 10 أحكام المادتين 185 و186 من القسم الثامن (إعادة تقويم الأصول) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي: حسب المادة 185 يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم الأصول الثابتة عند سريان النظام المحاسبي المالي في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه 05 سنوات، وحسب المادة 186 يقيد فائض مخصصات الإهتلاكات من إعادة التقييم في نتيجة السنة.

- تضمنت المادة 30 تعديل أحكام المادة 13 من الأمر 06-04 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 التي تحرر كما يلي: تؤسس لدى المديرية العامة للضرائب بطاقية وطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والبنكية والتجارية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، ويترتب على التسجيل في البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والتجارية، وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة (حسب المادة 29 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009) التدابير الآتية: الاستبعاد من الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية المرتبطة بترقية الاستثمار، الاستبعاد من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من الإدارة الجبائية والجمركية والإدارة المكلفة بالتجارة، الاستبعاد من المناقصة في الصفقات العمومية والاستبعاد من عمليات التجارة الخارجية.

3.3.4. المقاربة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

إن أهم الأهداف التي تضمنها النظام المحاسبي المالي هو التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، لذلك نحاول من خلال هذا المطلب إجراء مقاربة بسيطة لمعرفة درجة التقارب بين النظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية، ويمكن تحديد أهم أوجه التقارب والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمرجع المحاسبي الدولي في النقاط التالية: [244] ص 94-99

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

1.3.3.4. الاعتماد على إطار تصوري

نلاحظ أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي لم يوضح المفاهيم المختلفة بشكل مفصل وجيد، حيث ورد مختصرا وغامضا في بعض جوانبه، في حين نجد أن إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية قدم شرحا مفصلا ووافيا لمختلف المفاهيم المستعملة، وهنا نتساءل عن طبيعة علاقة النظام المحاسبي المالي مع المرجع الدولي فيما يتعلق بتفسير وتوضيح النصوص.

2.3.3.4. الاعتماد على مدونة للحسابات

يتضمن النظام المحاسبي المالي مدونة مفصلة للحسابات وقواعد سيرها استنادا إلى المدخل الأوروبي القاري، في حين أن المرجع المحاسبي الدولي يكتفي بتحديد الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تشملها المعالجة المحاسبية والقوائم المالية المعروضة.

3.3.3.4. مجال التطبيق

يوجه النظام المحاسبي المالي لجميع المؤسسات الاقتصادية، في حين أن الاستعمال الغالب لمعايير المحاسبة الدولية هو مع المؤسسات المدرجة في البورصة أو المؤسسات التي تقوم بإعداد قوائم مالية مجمعة.

4.3.3.4. النشاطات القطاعية

لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للقطاعات الخاصة مثل البنوك ومؤسسات التأمين والمؤسسات الزراعية، في حين أن المرجع المحاسبي الدولي تضمن مجموعة من المعايير القطاعية التي تعالج مثل هذه الأنشطة.

5.3.3.4. الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية

يعتمد النظام المحاسبي المالي على نفس إستراتيجية معايير المحاسبة الدولية، حيث يتم التركيز على المستثمرين كمستهدف أول بالمعلومة المحاسبية. [252] ص 18

6.3.3.4. الفروض والمبادئ المحاسبية

تتفق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي الجديد مع تلك المقررة في الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية.

7.3.3.4. هيكل القوائم المالية

يتضمن النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية نفس القوائم المالية التي تتمثل فيما يلي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات والملحقات.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتصنف عناصر الميزانية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي اعتمادا على معايير السيولة والاستحقاق والسنوية إلى متداولة وغير متداولة، أما حسابات النتائج فتصنف حسب طبيعتها أو حسب وظائفها، ويجب دعم التصنيف حسب الوظائف بملحق يوضح طبيعة الأعباء، كما يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية بنفس طريقة معايير المحاسبة الدولية.

8.3.3.4. تعريف عناصر القوائم المالية

يجب الإشارة إلى تطابق تعريف عناصر القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وفق مقتضيات المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، ويمكن ملاحظة ما يلي:

- الأصول المستأجرة في إطار عقود الإيجار التمويلي تعتبر من عناصر الأصول، فقد استعمل النظام المحاسبي المالي مصطلح المراقبة في تعريفه للأصول بدلا من مفهوم الملكية، وهذا ما ينسجم مع تغليب الجوهر على الشكل وفق معايير المحاسبة الدولية.

- لا تعتبر مؤونات الأخطار والمؤونات القانونية من عناصر الخصوم، حيث أخذ النظام المحاسبي المالي بالتعريف الشامل للخصوم لمعايير المحاسبة الدولية الذي يقوم على مفهوم **الإلتزام الحالي** الذي يستلزم من المؤسسة تخليها عن موارد تتضمن منافع إقتصادية من أجل الوفاء بالتزاماتها نحو أطراف أخرى، ولو تم قياس بعض هذه الخصوم عن طريق التقدير و لكن بموثوقية معقولة.

- لا تدخل أعباء وإيرادات الدورات السابقة ضمن النتيجة الصافية، بل تعتبر كأخطاء وتعالج مباشرة من خلال الأموال الخاصة [244] ص 32-33، وهنا نشير إلى تطابق تعاريف الإيرادات و الأعباء بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، إلا أن هذه الأخيرة ألغت مفهوم البنود غير العادية.

- يتفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في تعريف حقوق الملكية (أو الأموال الخاصة) على أنها صافي الأصول بعد طرح الإلتزامات، وهو المفهوم المالي لرأس المال.

9.3.3.4. تقييم عناصر القوائم المالية

إن أساس التقييم لعناصر القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية يشمل: التكلفة التاريخية، القيمة الحالية، القيمة القابلة للتحصيل، القيمة الحالية، مع التركيز الكبير على القيمة العادلة.

في المقابل يستند النظام المحاسبي المالي على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم، مع السماح بتقييم بعض العناصر بالقيمة العادلة أو القيمة المحققة أو القيمة الحالية.

10.3.3.4.عمليات إعادة التقييم

يتضمن النظام المحاسبي المالي إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية على أساس القيمة العادلة بنفس الشروط المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

11.3.3.4. تقييم المخزونات

يتم تقييم المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية بإحدى الطريقتين: الوارد أولا صادر أولا FIFO، التكلفة الوسطية المرجحة.

12.3.3.4. تحقق إيرادات عمليات البيع

حسب معايير المحاسبة الدولية يتم معالجة الإيرادات المتأتية من عمليات بيع السلع والاعتراف بها إذا قامت المؤسسة بتحويل الأخطار والمنافع المرتبطة بهذه البضائع إلى المشتري، وأن تكون المنافع الاقتصادية المنتظرة من عملية البيع في صالح المؤسسة، كما يكون مبلغ الإيراد والتكاليف المتعلقة بعملية البيع محددة، أما النظام المحاسبي المالي فيعترف بإيراد عملية البيع إذا كانت هناك طلبيات أو عقود بين المؤسسة والغير، أو أي وثيقة تثبت عملية البيع، حتى ولو لم تتم عمليـة التحصيل، وهذا ما يختلف مع معايير المحاسبة الدولية.

13.3.3.4. التنازل عن الإستثمارات

وفق معايير المحاسبة الدولي يتوقف حساب الإهتلاك بمجرد اتخاذ قرار التنازل عن الإستثمار، أما وفق النظام المحاسبي المالي فيتم حساب الإهتلاك إلى غاية تاريخ التنازل الفعلي.

14.3.3.4. عقود الإيجار التمويلي

يتفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية في اعتبار الأصول المستأجرة في إطار عمليات الإيجار التمويلي ضمن عناصر الميزانية.

14.3.3.4. تكاليف التطوير

يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول المعنوية مثل المعمول به في معايير المحاسبة الدولية، إلا أن تكاليف البحث تعالج كأعباء مرتبطة بالدورة التي أنفقت فيها.

وفي الأخير نشير أن هناك العديد من جوانب المقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، لذا نكتفي بهذا القدر لنبين فقط التقارب الموجود بين النظامين، ونطرح تساؤلا مهما: هل بالفعل سيتم تطبيق جميع بنود النظام المحاسبي المالي، أم أن الغموض الذي يلف العديد من النقاط سيؤدي إلى تفسيرات ومعالجات تختلف عن معايير المحاسبة الدولية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الرابع

من خلال دراسة التجربة الجزائرية في مجال التنظيم المحاسبي من المخطط المحاسبي العام إلى المخطط المحاسبي الوطني ثم النظام المحاسبي المالي مؤخرا يمكن استخلاص ما يلي:

- تأخر الإصلاح المحاسبي في الجزائر مقارنة بباقي دول العالم، حيث تميزت المحاسبة الجزائرية بالانعزال عن المتغيرات الدولية، وحتى على المتغيرات في البيئة الوطنية، ومن جهة أخرى أشرنا إلى أن التخلي عن المخطط المحاسبي العام كان أمرا حتميا، إلا أن الجزائر حاليا تبنت نظاما محاسبيا ماليا يشبه إلى حد كبير المخطط المحاسبي العام الفرنسي، وهذا يدل على الارتباك الكبير في عملية الإصلاح وغياب النظرة الاستراتيجية التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار المستقبلية لأي قرار متخذ.

- إن ضعف الهيئات المحاسبية الوطنية وعدم التحديد الدقيق والواضح لمهامها حال دون تطوير المحاسبة في الجزائر، حيث أصبح من الضروري إنشاء هيئة مختلطة بين القطاع العام والخاص لإصدار المعايير المحاسبية التي ترتبط بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (المؤسسات التجارية، البنوك والمؤسسات المالية، المؤسسات الزراعية،...).

- إن غياب أنشطة التنظير المحاسبي في الجزائر تؤثر سلبا على جودة النظام المحاسبي، لذا يجب إنشاء جمعيات أكاديمية على مستوى الجامعات والمعاهد للبحث عن حلول لمختلف المشاكل التي تواجه التطبيق في سياق الإطار النظري العلمي الموضوعي.

- إن النظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على نوعية القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، إلا أنه من جهة أخرى قد يشكل خطورة على الاقتصادي الوطني لعدم توفير الظروف الملائمة للتطبيق السليم، وعدم تحديد نوعية وطبيعة الاستناد على معايير المحاسبة الدولية، وجاءت هذه العملية التي تأخرت مقارنة بالدول الأخرى بطريقة مفاجئة حيث كان من الضروري تخصيص الوقت الكافي والانتقال التدريجي إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، و هنا نرى أن الاتحاد الأوروبي ورغم الإمكانيات التي يحوزها، ومشاركته في إعداد المعايير الدولية، إلا أنه قرر تبني معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للحسابات المجمعة فقط ابتداء من سنة 2005، كما أن فرنسا تقوم بالتوفيق التدريجي لنصوصها مع معايير المحاسبة الدولية، وفي المقابل ترفض الولايات المتحدة الأمريكية تبني معايير المحاسبة الدولية كما هي، وهي تقوم بنوع من التوفيق التدريجي مع معاييرها، كما تحاول التأثير على المعايير الدولية لتستجيب لبيئتها، كل هذا يدعونا إلى الاستنتاج بأن طريقة تطبيق النظام المحاسبي المالي لم تراعي أي أسس وضوابط علمية في هذا الشأن، وبهذا فمن المتوقع مواجهة العديد من الصعوبات في الوصول إلى الأهداف المرجوة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

خاتمـة

حاولنا من خلال هذا البحث التأصيل لأهم المفاهيم المرتبطة بالتنظير والتنظيم المحاسبي، وهو ما يعتبر شرطا أساسيا للتطرق لموضوع التوافق المحاسبي الدولي ومعايير المحاسبة الدولية، فمن جهة حددنا أهم مكونات النظرية المحاسبية بعد توضيح أسباب ظهور جهود التنظير المحاسبي في سياق تاريخي ومختلف مناهجها، ومن جهة أخرى وضحنا أهم مداخل التنظيم المحاسبي والعوامل البيئة المؤثرة على النظم المحاسبية والمؤدية إلى الاختلافات بينها، ثم انتقلنا إلى التعريف بجهود التوافق المحاسبي الدولي لاسيما المرتبطة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، وفي الأخير قمنا بمسح تاريخي لتطور المحاسبة في الجزائر وصولا إلى تبيان أسباب وآثار تبني النظام المحاسبي المالي الجديد والتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني.

- **نتائج الدراسة**

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تسمح الدراسات التاريخية بالفهم الجيد لمختلف مكونات الميدان المحاسبي، وذلك انطلاقا من ارتباط المحاسبة بالبيئة التي تعمل ضمنها، وكذا ارتباطها بمختلف فروع ومجالات المعرفة الأخرى.

- تطورت طبيعة المحاسبة عبر التاريخ حيث اتجهت من التطبيق العشوائي المبني على حاجة الإنسان المنطقية والفطرية للتسجيل، إلى التطبيق المنظم وفقا لأسس وقواعد محددة انطلاقا من اكتشاف القيد المزدوج من قبل الإيطالي لوكا باسيولي الذي وضع نظام مسك الدفاتر المعروف حاليا.

- ساهمت الثورة الصناعية في تطوير المحاسبة من عدة جوانب: فمن جهة برزت المحاسبة التحليلية نتيجة تعقد الميدان الصناعي والحاجة إلى ضبط التكاليف لأغراض المنافسة واتخاذ القرارات المختلفة، ومن جهة ثانية برز مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات انطلاقا من توسع مجال الإفصاح المحاسبي والاهتمام بالمعلومة المحاسبية باعتبارها المحرك الأساسي للأعمال الاقتصادية، ومن جهة ثالثة برزت عدة مفاهيم نظرية نظرا لانتشار شركات المساهمة الضخمة مثل انفصال الملكية عن الإدارة والاهتمام بالإفصاح المحاسبي ومراجعة الحسابات، وتكريس حدود واضحة للمؤسسات الاقتصادية (فرض الوحدة المحاسبية)،...إلخ.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 البداية الفعلية لجهود التنظير المحاسبي ومحاولات بناء النظرية المحاسبية، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية التجربة الأشمل في هذا المجال، حيث أنجزت المنظمات المهنية والأكاديمية وعلى رأسها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين والجمعية الأمريكية للمحاسبة العديد من الدراسات التي أظهرت: أهداف المحاسبة (أغراض اتخاذ القرار من الجهات الداخلية والخارجية)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تحدد المواصفات الواجب توفرها في المعلومات (الملاءمة، الموثوقية، الثبات في اتباع النسق الواحد وقابلية المقارنة)، الفروض والمبادئ والمحددات المحاسبية وصولا إلى معايير المحاسبة.

- إن تطور المحاسبة منذ قرون عبر الممارسات التطبيقية أدى إلى تراكم العديد من المشاكل التي تطلبت إيجاد الحلول لها في سياق علمي موضوعي، وهو ما توفره النظرية المحاسبة ، إلا أن الواقع أثبت أنه من غير الممكن الوصول إلى وضع نظرية محاسبية موحدة عبر الزمان والمكان، وذلك نظرا لأن المحاسبة يجب أن تتأقلم مع متطلبات النشاط الاقتصادي، ومختلف المتغيرات البيئية.

- إن التطرق لأهم المدارس الفكرية في مجال المحاسبة يساهم في البحث عن مقومات التقارب والتكامل بين الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بدل تشتيت القدرات والموارد بمختلف أنواعها، ولعل في ذلك ما يفسر التحول السريع نحو عولمة المحاسبة.

- تعتبر البيئة المحدد الرئيسي لاختيار نظام محاسبي معين، إلا أنه وبصفة عامة يعتمد التنظيم المحاسبي على مدخلين: التنظيم الذاتي الذي تمارسه المهنة والذي يساهم في زيادة مرونة المحاسبة وتمكينها من الاستجابة للمتطلبات البيئية، والتنظيم القانوني الذي تمارسه الدولة من خلال النصوص القانونية والتشريعية والذي يساهم في توحيد الممارسات المحاسبية، إلا أننا نجد أن المزج بين المدخلين يحقق التوازن المطلوب بتفادي التحكم في المحاسبة من طرف الخواص لأغراضهم الشخصية، ومنح المرونة اللازمة وفق معايير وحدود مضبوطة، وفي هذا الإطار يمكننا من إجراء مقارنة بسيطة بين النظام المحاسبي الفرنسي والأمريكي القول أن المحاسبة الفرنسية قدمت تجربة ناجحة ورائدة تميزت بالمحافظة على التوازن وتفادي الأزمات والمشاكل الاقتصادية، في حين أن المحاسبة الأمريكية ورغم عراقتها سببت لها الأزمات الأخيرة صدمة كبيرة جعلت من الضروري إشراف الدولة على العمل المحاسبي (وهو ما يناقض الخيار الرأسمالي والمهني).

- إن الفشل في جهود التنظير المحاسبي أدى إلى الاهتمام بوضع معايير مشتركة للمحاسبة وبروز جهود التوافق المحاسبي الدولي، وفي هذا الإطار قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية نموذجا رائدا ومتكاملا للتنظيم المحاسبي على المستوى الدولي، وهو يتكون من إطار تصوري محاسبي ومجموعة من المعايير التي تشمل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحدد من جهة طرق التقييم المعتمدة لمختلف

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

عناصر القوائم المالية، ومن جهة أخرى تحدد شكل القوائم المالية وطريقة إعدادها والحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتوفر فيها، وفي إطار الاستجابة للمتغيرات البيئية ومتطلبات النشاط الاقتصادي والأسواق المالية يتم تعديل معايير المحاسبة الدولية بصفة دورية، كما يتم إصدار التفسيرات المطلوبة لتوظيف كيفية تطبيق المعايير وإزالة مختلف أوجه الغموض، وهنا يجب التأكيد على أن معايير المحاسبة الدولية صممت للاستجابة لبيئة تتميز بسوق مالي نشط واقتصاد متطور ومعقد، كما تعتبر المستثمرين المستهدف الأول بالمعلومات المحاسبية.

- إن الاستعمال الأمثل لمعايير المحاسبة الدولية يجب أن يندرج ضمن إتباع سياسة توفيق مدروسة تسمح بالحد الأدنى من الاختلافات، حيث من المستحيل أن يأخذ مرجع محاسبي معين بعين الاعتبار احتياجات مختلف الأطر البيئية، ويعتبر هذا السبب الرئيسي لاستعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية لفترة طويلة على مجموعة بدائل لمعالجة نفس العملية، والتي تم تقليصها فيما بعد لضمان قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات المختلفة وتحقيق أهداف التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.

- انتشرت معايير المحاسبة الدولية في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية، وارتكز استعمالها على الترجمة الحرفية المباشرة أو على سياسة التوفيق، وفي هذا الإطار قدم التوافق المحاسبي الأوروبي تجربة رائدة في المجال الإقليمي والدولي، حيث اعتمد آلية متميزة لتبني معايير المحاسبة الدولية من طرف دول الاتحاد الأوروبي بعد تكييفها مع البيئة الأوروبية.

- رغم الدور الذي تعلبه المحاسبة في مجال التنمية الاقتصادية، إلا أن الدول العربية والإسلامية تأخرت في توفيق أنظمتها المحاسبية مع المرجع المحاسبي الدولي نظرا لتعقده من جهة، وعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقه من جهة أخرى.

- إن تبني الجزائر بعد الاستقلال لمخطط محاسبي وطني كان أمرا حتميا بالنظر إلى التوجه الاقتصادي الاشتراكي الذي لا يتوافق مع التوجه الرأسمالي للمخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويمكن القول أن هذه العملية شكلت خطوة إيجابية إلا أنه لم يتم دعمها بالنصوص القانونية المطلوبة التي تشرح المخطط بصفة جيدة، وتزيل الغموض في بعض جوانبه، خصوصا فيما يتعلق بنظام المحاسبة التحليلية الضروري للتسيير الفعال للمؤسسات، كما لم يتم الاهتمام بالتنظيم المحاسبي لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، والأهم أنه لم يؤسس جهاز خاص لإصدار المعايير المحاسبية بصفة دورية للاستجابة لمختلف التغييرات التي تعرفها البيئة الوطنية والدولية، ولهذا بقي المخطط المحاسبي الوطني ثابتا نسبيا منذ صدوره وتطبيقه (أي لم يعرف تعديلات جوهرية)، في حين أن التعديل التدريجي مثل ما هو معمول به في فرنسا يوفر العديد من المزايا ويسهل تطوير الميدان المحاسبي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- إن أحد أهم أسباب تأخر الإصلاحات المحاسبية في الجزائر ضعف الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن المهنة من جهة، والغياب التام لأي جمعية أكاديمية أو علمية تساهم في إعداد البحوث العلمية التي تربط الفكر المحاسبي بالواقع التطبيقي وخصائص الاقتصاد الوطني بغرض إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها التطبيق المحاسبي في الجزائر، ومعالجة النقائص والثغرات في المخطط المحاسبي الوطني.

- عرف الاقتصاد الجزائري تغييرات جوهرية تمثلت أساسا في الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، أين تم فتح المجال الاقتصادي للمنافسة أمام الخواص، وبدأ العمل على إصلاح النظام المصرفي والمالي والجبائي، كما تم إنشاء بورصة الجزائر، وانتهجت سياسة الخوصصة للعديد من المؤسسات العمومية، ...، كل هذا جعل من الضروري استبدال المخطط المحاسبي الوطني أو تطويره، وبعد فترة من النقاشات برز الخيار الدولي أين تم إعداد نظام محاسبي مالي جديد يقترب بصفة كبيرة من معايير المحاسبة الدولية، وهنا طرحت مسألة القدرة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الجزائرية.

- إن المتأمل في التحضيرات التي قامت بها الدولة لتطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01 يلمس تأخرا كبيرا: فمن جهة لم يتم تهيئة المؤسسات الوطنية لتطبيق النظام الجديد من خلال إعادة ترتيب أنظمة المعلومات لديها التي تعتبر متطلبا أساسيا، وكذا ترتيب هياكل المؤسسات ككل بما ينسجم مع حجم المعلومات التي سيتم تداولها، ومن جهة ثانية هناك نقص كبير في تكوين الإطارات المحاسبية على مستوى المؤسسات وعلى مستوى المكاتب المهنية، ومن جهة ثالثة هناك نقص في المجال الإعلامي حيث كان من المفروض تكثيف استعمال الجرائد الوطنية والقنوات التلفزيونية ومواقع الأنترنت لتحسيس الجمهور بمتطلبات وآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، ومن جهة أخيرة لم يتم تعديل مختلف النصوص القانونية (القانون التجاري، القانون الجبائي) بما يتلاءم مع النظام لمحاسبي المالي الجديد، والأهم أنه لم يتم إصدار النصوص التوضيحية والتطبيقية بالقدر الكافي واللازم لفهم مختلف جوانب النظام المحاسبي المالي، إلا أن التقصير لا يخص القائمين بعملية التطبيق فقط، ولكن حتى المختصين في مجال المحاسبة كان من المفروض أن يساهموا بإعداد البحوث والمقالات والكتب اللازمة في إطار تعريف الجمهور الجزائري بمعايير المحاسبة الدولية، ومختلف متطلبات تطبيقها.

- إن إجراء مقارنة بسيطة بين آلية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فرنسا والجزائر يبين لنا القصور الكبير والخلل في عملية التطبيق، فمثلا قامت فرنسا بحكم انتمائها للإتحاد الأوروبي بتبني معايير المحاسبة الدولية لإعداد الحسابات المجمعة فقط ابتداء من 2005/01/01 واتبعت سياسة التوفيق التدريجي فيما يخص الحسابات الفردية، في حين أن الجزائر لم تظهر طبيعة اقترابها من معايير المحاسبة الدولية، فهل تم تبني مختلف النصوص المضمنة في المعايير الدولية، وهل يمكن اللجوء

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

للمعايير الدولية لتفسير أي غموض في النظام المحاسبي المالي، كل هذه أسئلة تنتظر الإجابة وتؤثر على جودة عملية التطبيق، ومع ذلك هل تملك الجزائر إمكانيات بشرية ومادية أحسن من فرنسا للقدرة على الإلمام بمتطلبات تطبيق النظام الجديد بصفة مباشرة ودون تدرج...؟؟؟.

- **اختبار صحة الفرضيات:**

الفرضية الأولى: تطورت المحاسبة من تقنية لمسك الدفاتر إلى علم ونظام للمعلومات قائم على مجموعة مبادئ وأسس.

تم تأكيد هذه الفرضية بداية من خلال عرض التطور التاريخي للمحاسبة حيث تم إبراز تغير طبيعتها ووظائفها متأثرة بالأحداث المختلفة، كما تم توضيح مفهوم المحاسبة كتقنية وكعلم وكنظام للمعلومات، وهنا نجد أنه من الضروري التكامل بين هذه المفاهيم لتكوين نظرة متكاملة للمحاسبة: فمن جهة يعبر الجانب الفني التقني عن مهارة القائم بالعمل المحاسبي، ومن جهة ثانية يعبر الجانب العلمي على المبادئ والأسس والقوانين التي ينبغي احترامها عند التطبيق والتي تتغير حسب المتغيرات البيئية، ومن جهة ثالثة يعبر مفهوم نظام المعلومات عن الأهمية الكبيرة للمعلومة في الميدان الاقتصادي وضرورة الاهتمام بآليات إنتاجها ومسارات تدفقها.

الفرضية الثانية: يوفر الإطار التصوري للمحاسبة دليلا ومرجعا للممارسات التطبيقية وأساسا لإصدار معايير المحاسبة.

تم تأكيد هذه الفرضية، إلا أن ذلك مرتبط بفترة زمنية معينة، حيث يجب إدخال التعديلات الضرورية على الإطار التصوري النظري استجابة للمتغيرات البيئية في كل مرة، وهذا ما يقودنا إلى القول بصعوبة صياغة إطار نظري دولي، وكذا صعوبة الاتفاق على نظرية موحدة ومعايير محاسبية دولية في إطار جهود التوافق المحاسبي الدولي.

الفرضية الثالثة: يستند التنظيم المحاسبي الفعال على التوفيق بين النصوص القانونية والأعراف المهنية.

تم تأكيد هذه الفرضية حيث تم التطرق إلى النموذج الفرنسي والنموذج الأمريكي ووجدنا أنه من الضروري تحقيق التكامل بين دور القطاع العام والخاص لتفادي وقوع الأزمات التي عرفها الاقتصاد الأمريكي من جهة بتفعيل دور الدولة في الرقابة والإشراف التام، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص من خلال استشارته في جميع القضايا المتعلقة بالمجال المحاسبي حتى يحظى النظام المحاسبي بالقبول الداخلي والتوافق مع الاحتياجات الوطنية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الفرضية الرابعة: أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب للمتغيرات البيئية الوطنية والدولية.

تم تأكيد هذه الفرضية، وذلك من خلال التطرق لأهم مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني على ضوء خصائص البيئة الاقتصادية الوطنية، حيث بينا أن المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لواقع الاقتصاد الوطني الحالي، إلا أن هذا لا يعني التغيير الكامل للمخطط المحاسبي الوطني، فالخيار الدولي لا يلزم بتبني مخطط محاسبي معين دون غيره، حيث كان يكفي تعديل حسابات المخطط المحاسبي الوطني تدريجيا وتكييف مختلف التقنيات وطرق المعالجة التي يحملها مع معايير المحاسبة الدولية، فالمخطط المحاسبي الوطني يعتبر مكسبا كان بالإمكان تطويره والمحافظة عليه (مثل تعامل فرنسا مع المخطط المحاسبي العام).

الفرضية الخامسة: لا تملك الجزائر المؤهلات المادية والبشرية الضرورية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي قد تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أن معايير المحاسبة الدولية صممت استجابة لحاجيات الاقتصاد الرأسمالي والأسواق المالية، وهذا ما لا يتوافق مع البيئة الوطنية، حيث ما زالت عمليات الإصلاح الاقتصادي متواصلة ولم تظهر ثمارها بعد، كما لا تحمل بورصة الجزائر مواصفات السوق المالي الحقيقي، ومن جانب آخر لم يتم تخصيص الوقت الكافي لرصد الاحتياجات البشرية والمادية لإنجاح عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، لذا من الصعب تطبيق مفاهيم القيمة العادلة التي قد تؤثر سلبا على القوائم المالية للمؤسسات من خلال غياب عنصر الثقة في مدى مصداقيتها.

- **التوصيات**

من خلال إجراء هذا البحث ولإنجاح عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة القيام بدراسة معمقة مستعجلة للنظام المحاسبي المالي بغرض استخراج أهم نقاط الغموض وإصدار النصوص القانونية والتفسيرات المطلوبة.

- ضرورة إنشاء جهاز لإصدار المعايير الوطنية يحظى فيه القطاع الخاص بالمكانة المناسبة، مع الإشراف والرقابة التامة من طرف الدولة.

- تشجيع تكوين المجمعات الأكاديمية على مستوى الجامعات والمعاهد لتكثيف البحوث في ميدان نظرية المحاسبة.

- الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال، ولكن دون استيراد نظام محاسبي أجنبي يصعب تطبيقه في البيئة الوطنية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

- ضرورة الإسراع بتغيير البرامج والمناهج التعليمية بما يتلاءم مع النظام المحاسبي المالي الجديد، والأهم من ذلك تكوين الإطارات المسؤولة عن التكوين (تكوين المكونين).

- المرافقة الضرورية للمؤسسات لإنجاح عملية الانتقال، ودعم المؤسسات الصغيرة التي لا تملك الإمكانيات الضرورية لإنجاح هذه العملية.

- ضرورة التعجيل بتعديل النصوص القانونية ذات العلاقة لاسيما القانون الجبائي والقانون التجاري بما يتلاءم مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- في الأخير نقول أن محتوى النظام المحاسبي المالي يبشر بنقلة نوعية إيجابية للمحاسبة الجزائرية، إلا أنه يجب التأكيد على ضرورة الإسراع في توفير الظروف اللازمة على المستوى الجزئي (في المؤسسات) و على المستوى الكلي من أجل التطبيق الفعّال لهذا النظام وتحقيق أهدافه.

- **آفاق دراسات أخرى**

في ختام هذا البحث يجب التأكيد على أن دراسة جانبي التنظير والتنظيم وصولا إلى التوافق المحاسبي الدولي يتطلب مجالا أوسع من هذه المذكرة التي حاولنا فيها إبراز المعالم الأساسية للمحاسبة بجانبيها النظري والتطبيقي، لذا فمن الضروري الإشارة إلى وجود العديد من المواضيع والأفكار التي تتطلب التحليل والدراسة في هذا الموضوع منها:

- مصداقية المعلومات المحاسبية وكيفية استبعاد أثر التضخم من القوائم المالية.
- إصدار معايير تتعلق بالإفصاح الإلكتروني.
- دور الإسلام في تطوير الفكر المحاسبي ومحاولة بناء معايير محاسبية إسلامية.
- دور المحاسبة في تدعيم أسواق رأس المال.
- تطوير مفاهيم المحاسبة الاقتصادية.
- فكر المحاسبة السلوكية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المراجـع والهوامـش

1- «لا يمكن إعطاء تعريف دقيق للعولمة نظرا لاختلاف وجهات النظر والآراء حول مفهومها، وحول اعتبارها ظاهرة إيجابية أو سلبية تعتبر أحد أشكال الهيمنة الرأسمالية التي تمثل حسب البعض أحد صور الاستعمار الجديد. ويمكن وصف العولمة بأنها ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتاريخية ظهرت لإحكام السيطرة على العالم بأسره ولصالح القوي ضد مصالح الأطراف المسيطر عليها»، أنظر، عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات: العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 2002/01.

2- حسين مصطفى هلالي: المعايير المحاسبية الدولية (الجذور-الحصاد-المستقبل)، أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة 2006.

3- الحدود الزمنية للحضارات القديمة: الآشورية في العراق (4000-3500 ق م)، البابلية (3500-1800 ق م)، الفرعونية (3000-1000 ق م)، اليونانية (1000-200 ق م)، الرومانية (200-500 ب م)، الإقطاع (من القرن 05 إلى القرن 13) أي تقابل تقريبا الحضارة الإسلامية.

4- كمال عبد العزيز النقيب: مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2004.

5- كمال عبد العزيز النقيب: المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

6- محمد مطر، موسى السويطي: التأصيل النظري للممارسات المهنية – المحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2008.

7- Marc NIKTIN, Marie-Odile REGENT: introduction à la comptabilité; édition Armand Calin; 3eme édition, France 2007.

8- رضوان حلوة حنان: تطور الفكر المحاسبي– مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 1998.

9- حسين القاضي، مأمون حمدان: نظرية المحاسبة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2007.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

10-Jean-Guy DEGOS : Révolution du savoir comptable et émergence des organisations internationales, cahier de recherche de l'IAE n° 14-2005, France.

11- ريتشارد شرويدر وآخرون: نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية 2006.

12- مثلا: (الترقيم العشري:1984، الترقيم الروماني MCMLXXXIV)، (الترقيم العشري:2000، الترقيم الروماني: MM).

13- حيدر محمد علي بني عطا: مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

14- محمود السيد الناغي: دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2002.

15- محمد المبروك أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

16- Mohamed OUANDELOUS: Instruments comptables et gestion des sociétés nationales, Mémoire pour le diplôme d'étude supérieurs, université d'Alger, institut des sciences économiques, année universitaire 1975-1976.

17- رضوان حلوة حنان: بدايات نشوء علم المحاسبة في إيطاليا، مجلـة تصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 2003/117.

18- حكمت أحمد الراوي: نشأة الفكر المحاسبي وتطوره في التاريخ "العصر الإسلامي نموذجا"، الدليل الإلكتروني للقانون العربي (www.Arablawinfo.com).

19- عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان: التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1988.

20- عوض حساب النتائج حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر أين تفتح حسابات للنفقات بفروعها الرئيسية، وحساب خاص للمشتريات وآخر للمبيعات، حيث تعطي المقاصة بين هذين الحسابين مجمل الربح (حساب المتاجرة)، ثم ينقل هذا الرصيد إلى حساب الأرباح والخسائر، وبعد طرح النفقات المختلفة نجد صافي الربح مع الفصل بين الربح العادي وغيره من الأرباح غير العادية أو المكاسب الرأسمالية، وبعد انتشار محاسبة التكاليف افتتحت غالبية المؤسسات حسابا لتكلفة المبيعات وأخذت تعد قائمة للدخل تحل محل حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

21- محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي: مبادئ محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة 2006.

22- الدول التي تريد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يجب أن تخضع لمجموعة شروط، لذلك تقوم بتعديل قوانينها تماشيا معها، وهذا ما تقوم به الجزائر، ومن جانب آخر اهتمت المادة 6 لاتفاقية الجاتس بالقوانين المحلية وإجراءات التأهيل المهني ومتطلبات الترخيص، بحيث لا تشكل عائقا أمام تجارة الخدمات، وركزت المادة 7 على الثبات والتعاون في الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة لتقديم خدمة المحاسبة والمراجعة

23- عبيد بن سعد المطيري: مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة – تحديات وقضايا معاصرة: تقنية المعلومات، منظمة التجارة العالمية، تعزيز الثقة والشفافية ، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، بدون سنة.

24-هناك فرق بين المحاسبة والمخطط المحاسبي « يعرف Fourastie المخطط المحاسبي بأنه "قاعدة مقترحة أو مقدمة من طرف هيئة عمومية أو نقابية، ويهدف إلى تحديد من أجل المؤسسات من نفس النشاط نفس المبادئ العامة للمحاسبة"، ويفرق Lauzel بين القانون المحاسبي والمخطط المحاسبي والمخطط المحاسبي المهني والدليل المحاسبي المهني»، ويظهر الفرق جليا إذا عرفنا أن المدخل الأوروبي القاري يتميز بوجود مخطط محاسبي إلزامي مفصل، بينما في المدخل الأنجلوسكسوني لا يوجد مخطط محاسبي إلزامي.

25- محمد سمير الصبان وآخرون: مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1999-2000.

26- وليد ناجي الحيالي: نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك 2007.

27- Apotheloz BERNARD: Pertinence et fiabilité de l’information comptable;Mita éd; LAUSSANE 1989.

28- Djelloul SACI: comptabilité de l’entreprise et système économique, l’expérience Algérienne, office des publications universitaires, Alger,

29- Pierre LABARDIN : Autour du mot comptabilité, cahier de recherche de laboratoire orléanais de gestion n° 2006-02, France.

30- وليد ناجي الحيالي: أصول المحاسبة المالية –الجزء الأول-، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2007.

31- هادي رضا الصفار: مبادئ المحاسبة المالية- الجزء الأول- دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2006.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

32- ناصر دادي عدون: المحاسبة التحليلية دروس وتمارين– الجزء الأول-، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999.

33- فريد شناف: مدخل للموازنة التقديرية للإنتاج، دار المحمدية العامة، الجزائر –بدون سنة-.

34- Yves DUPUY: comptabilité de gestion, in Encyclopédie CCA, Economica, paris 2000.

35- عفاف اسحق أبو زر:المحاسبة البيئية– الإطار الفكري ومقومات التطبيق،المجلة المصرية للدراسات التجارية، النشر بتاريخ 2008/05/10، المجلد31، ص ص421-441

36- محمد مطر: مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن 2007.

37- وضعت الأمم المتحدة في 1993 نظام المحاسبة البيئي والاقتصادي الذي يمد المحاسبة الوطنية بمعلومات عن حسابات الموارد الطبيعية والملوثات المتعلقة بها– قدم المجمع العربي للمحاسبين القانونيين توصيات تتعلق بالإفصاح عن معلومات التكاليف البيئية.– بحثت جمعية المحاسبين المعتمدين في المملكة المتحدة في دور المحاسبة في حماية البيئة واعتبرت أول من أوجد التقرير البيئي الأوروبي.

38- خليل الدليمي وآخرون: مبادئ المحاسبة المالية - الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2005.

39- علي فاضل جابر: تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 02، 2007.

40- Christine COLLETTE, Jaques RICHRD: comptabilité générale : les systèmes français et anglo-saxons ; Dunod, paris 2000.

41- أحمد حسين علي حسين: نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2003.

42- كمال الدين مصطفى الدهراوي: مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2002.

43- هلال درحمون: المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية – دراسة مقارنة –، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

44- مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر –، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سبتمبر 2004.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

45- عبد الرزاق محمد قاسم: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003.

46- زياد هاشم يحي السقا، قاسم محسن إبراهيم الحبيطي: نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل – العراق- 2003.

47- تنطبق هذه الخطوات على تصميم وتطبيق النظام المحاسبي للدولة ككل (النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر)، بدءا بمسح ميداني للخصائص البيئية للبلد ككل، ثم تصميم النظام المحاسبي على ضوئها، ليتم بعد ذلك وضع الآليات المناسبة للتحول إلى النظام الجديد، مع ضرورة تخصيص فترة مناسبة للاختبار ثم الاهتمام بالملاحظة والتقييم لتصحيح النقائص والعيوب الممكنة.

48- أحمد صلاح عطية: مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004.

49- رضوان حلوة حنان وآخرون: أسس المحاسبة المالية – قياس بنود قائمة المركز المالي-، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2004.

50- عمر السيد حسنين: فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

51- حسين مصطفى هلالي: الإبداع المحاسبي وأثره في الدراسات الإيجابية، أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة، 2006.

52- أمين السيد أحمد لطفي: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر 2008.

53- http://www.kantakji.com/fiqh/Accountancy.htm (consulté le 15/08/2009)

54- صنف البيان الرابع لـ AAA (1977) مناهج المحاسبة كما يلي:- مناهج تقليدية ضمن المدخل المعياري الموجه للسوق المالي، ويهدف لقياس الدخل والثروة. - منهج اتخاذ القرارات: يتم التركيز على احتياجات مستخدمي التقارير المالية من حيث طبيعة المعلومات التي يحتاجون إليها، وقدرتهم على تشغيل المعلومات، وهذا ما يجعل هذا المدخل يتجاوز المدخل المعياري التقليدي بافتراض وجود نماذج مختلفة على المحاسبة المالية تلبية احتياجاتها وكذا التأثير على سلوك متخذي القرار.-منهج اقتصاد المعلومات على افتراض أن المعلومات سلعة اقتصادية لها تكلفة ومنافع محددة.

ويمكن تصنيف هذه المناهج كما يلي:*منهج الأغراض: يتفرع عنه:- المنهج التقليدي (استنباطي واستقرائي).-مدخل الإفادة لمتخذ القرارات: يقوم على اختيار الطرق والمبادئ المحاسبية حسب منفعتها في اتخاذ القرارات.- مدخل اقتصاديات المعلومات: فيجب أن تكون المنافع المحققة منها أكبر من تكلفة إنتاجها.* منهج المشاكل المحاسبية: يتمحور في المساهمة في حل مشاكل الممارسات المحاسبية العملية، ويتفرع إلى:- المدخل الضريبي الذي يهتم بأثر التشريعات الضريبية على الممارسات المحاسبية.-

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المدخل القانوني الذي يهتم بالجوانب القانونية الواجب مراعاتها.- المدخل الأخلاقي.- المدخل الاقتصادي.- المدخل السلوكي. - المدخل البنائي الذي يهتم بالمفاهيم والتعريفات المحاسبية الأساسية. - المدخل التنبؤي. - المدخل الإيجابي. - مدخل الأحداث.

55- حسين القاضي، مأمون حمدان: نظرية المحاسبة، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2001.

56- Jean-Guy DEGOS, Gary John PREVITS : Naissance de la normalisation comptable internationale, pionniers américains et français, cahier de recherche de l'IAE n° 10-2004, France.

57- ظهر إثر اختلاف وجهات نظر أعضاء لجنة AICPA حول النظرية المحاسبية الأساسية، حيث برزت مقابلها مدرسة القيمة التي تعتبر أن احتياجات المستخدم من المعلومات تكون معروفة بقدر يكفي لاستنباط أو بناء نظرية محاسبية توفر المدخلات المثلى لنماذج معينة من القرارات، فلا يمكن أن تكون قيم هذه المدخلات هي المثلى لجميع المستخدمين لأن أغراضهم مختلفة.

58- رضوان حلوة حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006.

59- Bernard COLASSE : Théories comptable; in Encyclopédie CCA, Economica, paris 2000.

60- مثلا ذكر B.COLASSE أن الإطار التصوري لـFASB يشكل نظرية معيارية للمحاسبة تفترض بيئة تلعب فيها الأسواق المالية دورا أساسيا في مجال التمويل، كما يمثل المستثمرون المستفيد الرئيسي من المعلومات المحاسبية وهذه نفس نظرة IASB.

61- Thomas Jean jean: La théorie positive de la comptabilité une revue des critiques, cahier de recherche de CEREG N° 99-12, www.dauphine.fr/cereg/cahiers_rech/cereg9912.pdf.

62- مثلا يقول STERLING أن هدف نظرية المحاسبة هو التنبؤ وتفسير التطبيقات: فهل هذا نموذج إيجابي أو معياري؟، إذ يمكن الانتقال من المعياري إلى الإيجابي والعكس (كمثال:الإيجابي: إذا كان الضغط ضعيف فإن الغاز يتمدد، المعياري: لتقليص حجم الغاز يجب رفع الضغط).

63-أحمد نور: المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.

64-محمد كمال عطية: نظرية المحاسبة المالية في الفكر الإسلامي، الجزء الأول، تسجيل العمليات المالية، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، 1986.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

65- Peter WALTON: le cadre conceptuel: une ancienne querelle; in revue française de comptabilité n° 396, 02/2007.

66- Bernard COLASSE : cadres comptables conceptuels; in Encyclopédie CCA, Economica, paris 2000,

67- بالرقي تيجاني: التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني: مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لعنابة، يومي 22/21 نوفمبر 2007.

68- نعيم حسني دهمش: القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما،– قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية،المكتب الاستشاري خبراء ومحاسبون ومستشارون، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية،الأردن، 1995.

69- كمال الدين مصطفى الدهراوي: المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

70- سالمي محمد الدينوري: قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

71- يوسف محمد جربوع: نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2001.

72- جمال علي عطية الطرايرة: التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2005.

73- صالح عبد الرحمن المحمود: انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 2004، مجلد 18 عدد2.

74- Marc AMBLARD : les multiples frontières de l’entité comptable, la revue du financier n°123, mars 2000, pp 73-85.

75- هناك مبادئ أخرى يذكرها المختصون، مثل: القيد المزدوج، عدم المقاصة بين الأصول والخصوم وبين الإيرادات والنفقات،...إلخ..

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

76- يعتمد هذا المبدأ على:- معيار الزمن: أي تعتمد تكلفة الأصل في تاريخ اقتنائه، فتستبعد تكلفة تمويل الاقتناء، وفوائد التقسيط، وحسومات تعجيل الدفع لضمان إمكانية المقارنة مع المؤسسات الأخرى.- معيار المكان: أي إضافة جميع النفقات حتى يصل الأصل إلى مكانه المخصص (نفقات الشحن والتأمين أثناء النقل، وعمولات).- معيار الجاهزية: إضافة جميع النفقات المرتبطة بجعل الأصل جاهزا للاستعمال في الغرض المخصص له (أتعاب المهندسين وخبراء التركيب،...إلخ).

77- لا يعني الإفصاح كثرة المعلومات، ولكن يقصد به إمداد مستخدمي المعلومات المحاسبية بالحقائق الهامة والملائمة عن نتائج العمليات والمركز المالي، لذا يجب التفرقة بين: الإفصاح الوقائي أو التقليدي الموجه للمستثمر متوسط الدراية (المساهمون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون)، والإفصاح التثقيفي أو الإعلامي الذي يفترض مستثمرا ذا دراية واطلاع واسعين، ويمتلك قدرة التحليل بطريقة مهنية، وهو يستوعب الإفصاح التقليدي ويضيف له قوائم مالية أخرى (القيمة المضافة، تغير الأسعار،...)، كما يتسم باتجاه متزايد نحو التوسع في مجالاته بالتركيز على المعلومات غير المالية الكمية والوصفية، فنقل الاهتمام من القوائم المالية ذات الغرض العام إلى التقارير المالية.

78- سالم محمد عبود: الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، المؤتمر العلمي الثالث، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول –التحديات والأفاق المستقبلية- كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة و كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 28-2009/4/29.

79- يامن خليل الزعبي: القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

80- كمال الدين الدهراوي: مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر2006.

81- Pascale REVAULT : la juste valeur en comptabilité –synthèse des débats actuels http://www.creg.ac-versailles.fr/spip.php?article353 ,(consulté le 25/09/2009).

82- عفاف إسحق أبو زر: المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 31، النشر في 2008/05/01.

83- التنظيم وسيلة وليس غاية ويظهر ذلك المعنى الأصلي اليوناني "Organon" وهو الأداة أو الآلة التي تكون موجهة لتحقيق أهداف معينة.

84- عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة 2006.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

85- كلمة اقتصاد ECONOMICS مشتقة من الكلمتين اليونانيتين: إيكوس ECOS (وتعني منزل)، نوموس NOMOS (وتعني قانون)، أي كلمة اقتصاد تعني قانون المنزل أو الاقتصاد المنزلي.

86- ناصر دادي عدون, اقتصاد المؤسسة, دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

87- Charlotte DISLE, Christine NOEL : la révolution des normes IFRS: convergence de la comptabilité vers la finance, www.iae.univ-poitiers.fr/affi06/Coms/022.pdf.

88-عبد الوهاب سويسي: المنظمة (المتغيرات-الأبعاد- التصميم)، دار النجاح للكتاب، الجزائر 2009.

89- Hubert TONDEUR, Olivier de la VILLARMOIS :L'organisation de la fonction comptable, http://odlv.free.fr/documents/recherche/.

90- Hubert TONDEUR, Olivier de la Villarmois, et Thic Ngoc Vân Huynh : L'externalisation de la fonction comptable et financière, définition et facteur explicatifs, costkiller.net/tribune/...PDF/externalisation-comptable.pdf

91-ظاهر شاهر يوسف القشي: مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة مقدمة لمجلس كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا لنيل درجة الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص محاسبة 2003.

92- عبيرات مقدم، رمضاني لعلا، شنوف شعيب: التحديات المعاصرة لإعداد واستخدام المعلومات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2006/04.

93- عليوة السيد: التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2002.

94- محمد أحمد أبو القاسم: التسويق عبر الإنترنت،دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر،الطبعة الأولى 2000.

95- من الجهود المبذولة في هذا المجال:– إقرار AICPA ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي في مشروع مشترك 05 مبادئ تدقيق لمواقع التجارة الإلكترونية.- إنشاء معهد التدقيق الداخلي الأمريكي لمجلة مجلة تدقيق تكنولوجيا المعلومات.- AICPA و15 معهد محاسبي من أوروبا وجنوب أمريكا وآسيا اجتمعوا في سان فرانسيسكو لتقييم مخاطر التجارة الالكترونية وبالأخص خطر الاختراقات والتعدي على الخصوصية، حيث تم في الأخير نصح الشركات والمهتمين بالإطلاع على آخر ما توصل إليه AICPA في هذا المجال.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

96- Bernard RAFFOURNIER : Comptabilité internationale : Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit ; Economica, paris 2000.

97- شنوف شعيب: الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP EXPLORATION LIMITED، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

98- Elena BARBU : Harmonisation Comptable internationale et environnement comptable : de l'influence à l'interaction, Laboratoire Orléanais de Gestion, cahier de recherche n° 07/2005.

99- حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2008.

100- ذكر المؤلفان (حسين القاضي ومأمون حمدان) في المرجع السابق التفصيل التالي عن الحالات الثلاث المذكورة:- في البيع بالتقسيط: يعترف البعض بكامل سعر البيع الآجل عند تاريخ البيع، وآخرون يعترفون بسعر البيع النقدي، كما يعترف فريق آخر بتكلفة شراء البضاعة المباعة. - في البيع التأجيري: مثلا عند شراء سيارة: هناك من لا يسجل السيارة ضمن أصول المؤسسة، بينما يسجل آخرون السيارة ضمن أصول المؤسسة مع إظهار باقي الثمن في الالتزامات.- في عقود المقاولات: هناك عدة بدائل: - اعتبار كافة المقبوضات بمثابة إيرادات مع تشكيل مخصص للأعمال غير المنجزة – اعتبار المبلغ المقبوض بمثابة سلف مقبوضة من الشركة المتعاقدة.

101-Djamel KHOUATRA : le système comptable malgache entre modèle anglo-saxon et modèle continental
www.afc-cca.com/archives/docs_congres/.../54.pdf.

102- عصام محمد البحيصي: قياس التنوع في النظم المحاسبية الدولية –مراجعة أدبية-، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،(سلسلة الدراسات الإنسانية)،المجلد 14، العدد 01، جانفي 2006.
www.iugaza.edu.ps/.../volume%2014-%20Issue%201%20-Human%20-7.pdf -

103- Bernard COLASSE: la régulation comptable entre public et privé
crcf.ac-grenoble.fr/index.php?...BernardColasse

104- الشريف ريحان، فارح زهرة: مشروع SCF والمعايير المحاسبية الدولية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول: مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

105- Grégory HEEM: Lire les états financiers en IFRS; éditions d'Organisation, 2004.
106-Robert OBERT : Pratique internationale de la comptabilité et de l'audit, Dunod, paris 1994.
107-Christian HOARAU: place et rôle de la normalisation comptable en France, in revue française de gestion, 2003/6, N°147, France.
108-Stephan BRUN : L'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Gualino EJA, paris 2004.
109- Laurent LEVESQUE: modernalisation du normalisateur comptable français, SIC n°260, janvier 2008.
110-Pierre DUFLIS, Claude LOPATER, Emmanuelle GUYGMARD (membres de Price Waters house Coopers), en collaboration avec Marie-Jeanne MORVAN: comptabilité 2004, mémento pratique, édition Francis Lefebvre 2003, France, p34-35.
111-http://www.expertscomptables.fr/csoec/interesse/institution/les_syndicats_de_la_profession. (consulté le 09/07/2009)
112-http://www.cncc.fr/cncc.html (consulté le 09/07/2009)
113-http://www.cob.fr/affiche_page.asp?urldoc=lesmissionsamf.htm&lang=fr&Id_Tab=0(consulté le 09/07/2009)
114-Robert OBERT: la structuration juridique des textes comptables français, in revue française de comptabilité n°404, novembre 2007.
115-Cyrille MANDOU: comptabilité générale de l'entreprise; éditions De Boeck Université, 2eme édition, Bruxelles, Belgique, 2008.
116-Claude PEROCHON: normalisation comptable francophone, in Encyclopédie CCA, Economica, paris 2000.
117-http://www.focuspcg.com/menu_gauche/actualite/actualite_du_cnc (consulté le 18/09/2009)
118- Robert OBERT: Les spécificités du droit comptables en 2007, in RFC n°400, juin 2007.
119-Thierry ROY: La convergence PCG/IAS jusqu'ou?,in RFC 378, juin 2005, France.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

120- طارق حمزة: المخطط المحاسبي الوطني، دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

121-Françoise VERDIER: comptabilité aux États-Unis, in Encyclopédie CCA, Economica, paris 2000.

122- بداية كان اسمه المعهد الأمريكي للمحاسبين AIA، إلا أنه سنة 1937 اندمج مع جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية ليصبح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA».

123- تم تسمية اللجنتين نسبة إلى رئيسيهما Francis WHEAT و Robert TRUEBLOOD.

124-Stéphan BRUN: Financial Accounting Standards Board (FASB), in RFC 367, juin 2004, France.

125- إحسان بن صالح المعتاز: أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها: انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة، مجلد جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 22 عدد 01، 2008.

126- http://www.gccaao.org/smd1.html(consulté le 26/08/2009)

127- نعيم دهمش: معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولمة، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116.

128- Christophe MARION : Révision du cadre conceptuel : avec ou sans stewardship? la comptabilité doit-elle être redditionnelle?; in RFC n° 409, avril 2008.

129- Bernard COLASSE : Harmonisation Comptable internationale , in Encyclopédie CCA, Economica, paris 2000.

130- فردريك تشوى وآخرون: المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

131- بشير بن عيسى: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الثالث لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، 27-29 أفريل 2009، الأردن.

132- نشير أن المؤتمر العالمي للمحاسبة رقم 18 سينعقد بكوالا لمبور (عاصمة ماليزيا) في 08-12 نوفمبر 2010 بعنوان "دعم إنشاء القيمة، هدف من أجل المحاسبين".

133- مداني بن بلغيث: إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2002/01.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

134- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007.

135- http://ar.ifac.org/History/ (consulté le 18/09/2009).

136- صرح رئيس IFAC أن معدي المعايير يجب أن لا يرتبطوا مهنيا كامل الوقت "مثل IASB"، حيث أن الاستقلالية تكون بعدم وجود ارتباطات مهنية لمعدي المعايير ومنحهم الحق في إبداء رأي معين والتراجع عنه "أي التقيد بالموضوعية العلمية"(وهذا معناه أن IASB لم يجد توازنه الصحيح)، وأضاف أن المكاتب الكبرى الدولية لا تضغط على هيئات إصدار المعايير لتفرض عليها آراءها وإنما تدعمها.

137- Alain BURLAUD et Philippe ZALOWSKI:crise de confiance et normalisation, entretien avec René Ricol "président de l'IFAC", in revue française de gestion n° 147, 2003/6.

138- سابقا تم تكوين مجموعة الدراسة الدولية للمحاسبين في جانفي 1967 بين المعهد الدولي للمحاسبين ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ودامت هذه المجموعة 10 سنوات (تم حلها في 1977)، ونشرت 20 وثيقة غطت عددا كبيرا من موضوعات المحاسبة والمراجعة (خصوصا المقارنة بين الممارسات القائمة).

139- Gilbert GELARD: de l'IASC à l'IASB un témoignage sur l'évolution structurelle de la normalisation comptable internationale, in RFC 380, septembre 2005, France.

140- http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2905&lang=1 (consulté le 26/08/2009)

141- القباني ثناء: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.

142- ناصر دادي عدون، محمد منتاوي: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2004/03.

143- http://www.focusifrs.com/menu_gauche/documentation/principales_organisations (consulté le 26/08/2009)

144- بمبادرة من المنظمة انعقد يومي 23-24 فيفري 2008 بالقاهرة " مؤتمر تناغم تقارير الشركات في ظل عولمة المعايير"، ومن بين أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر: - ضرورة تطبيق مفهوم الحوكمة على الشركات المساهمة العامة. – ضرورة تشكيل مجالس وطنية مستقلة لإصدار معايير المحاسبة، ومجلس مستقل أيضا للرقابة على جودة الأداء المهني. – ضرورة تشكيل مجلس عربي لمعايير المحاسبة بشكل يتوافق مع المعايير الدولية. – ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال. – ضرورة التوافق بين المعايير الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية وفق الخطوات التالية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

(دراسة أوجه الاختلاف بينها- التأكد من توفر الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المعايير والتأكد من تطبيقها- التأكد من تطبيق المعايير- ضرورة إصدار قرار بتبني المعيار المتعارف عليه بعد معالجة الاختلافات).

145- www.arabcpa.org (consulté le 18/09/2009)

146- http://www.ascasociety.org/Default.aspx?lang=ar (consulté le 18/09/2009)

147- http://www.gccaao.org/about.html (consulté le 18/09/2009)

148- Elena BARBU: L'existence d'un référentiel comptable internationale reconnu: réduit-il vraiment le vagabondage comptable, cahier de recherche de l'IAE N° 2003-01.

149- أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية – الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.

150- أشار P.WALTON أن هناك عدة روايات حول جذورIASC، فمثلا: يذكر أول رئيس للجنة Henry Benson – الابن الأصغر لأحد الإخوة الأربعة Cooper (شركة Price Waterhouse Coopers المعروفة)- أن الهيئة الدولية تشكل تطورا للجنة التي شكلها سنة 1964 لتسهيل التبادلات التقنية بين و.م.أ وكندا وبريطانيا. كما ذكر Lord Benson و Douglas Morpeth – رئيس سابق لـICAEW- أنهما أطلقا المشروع في كواليس المؤتمر الدولي للمحاسبة في أكتوبر 1972 ونجحا في جعل لندن مقرا للهيئة.

151- خالد جمال الجعارات: معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS 2007 ، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الطبعة الأولى 2008.

152- مع العلم أنه في هذه الفترة كانت تستعمل المعايير الدولية فقط كنموذج من طرف أجهزة إصدار المعايير للدول السائرة في طريق النمو.

153- Peter WALTON: La normalisation comptable internationale, origine, pratiques et enjeux, in revue française de gestion 2003/6 n° 147, France.

154- Bernard COLASSE: Harmonisation comptable internationale, de la résistible ascension de l'IASC/IASB, gérer et comprendre mars 2004, N°75 (www.annales.org/gc/2004/gc75/normes30-40.pdf).

155- Robert OBERT: Pratique des normes IFRS, comparaison avec les règles françaises et les US-GAAP, 3eme édition, Dunod, Paris 2006.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

156- أول معيار قبلته OICV هو المعيار السابع قائمة التدفقات النقدية، وفي 1994 قبلت SEC ثلاث معايير ، كما قبلت IOSCO 14 معيار محاسبي دولي، وبدأ العمل على مشروع الاستثمارات المالية، كما قبل FASB العمل مع اللجنة على مشروع أرباح السهم، ووافق البنك الدولي على تمويل مشروع لإصدار معيار عن المحاسبة الزراعية، وفي نهاية العام ظهرت أول ثمار مجموعة 4+1 عن الأحداث المستقبلية.

157- طارق عبد العال حماد:دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة،الدار الجامعية،الإسكندرية 2006.

158- http://www.procomptable.com/iasb/index.htm (consulté le 12/10/2009)

159- أحمد بوراس، هدى كرماني: أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسات، مداخلة في الملتقى الوطني الأول:مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.

160- ظاهر شاهر القشي: ملخصات معايير المحاسبة الدولية وتحديثاتها http://alqashi.jeeran.com/Page_4.html (الموقع الشخصي للدكتور ظاهر شاهر القشي) الإطلاع يوم 2009/09/28.

161- http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=514908&issueno=11094(سعود الأحمد: مهنة المحاسبة ليست مجرد معايير، جريدة الشرق الأوسط)

162- المعيار الأول IAS 01 عرض الطرق المحاسبية الذي تم نشره في جانفي 1975، ذكر القواعد المحاسبية الأساسية (استمرارية الاستغلال، الثبات في الطرق، استقلالية الدورات)، والمبادئ التي تحكم اختيار طريقة محاسبية معينة (الحيطة، تغليب الواقع على الشكل، الأهمية النسبية).

163- Christian HOARAU: La gestion des résultats comptables : IFRS Vs USGAAP, in RFC 406,janvier 2008, France.

164- Grégory VANEL: La normalisation financière internationale face à l'émergence de nouvelles autorités épistémiques américaines : le cas de la filière des chiffres, revue de la régulation N° ¾,2008 (http://regulation.revues.org/document4443.html)

165- Christophe MARION:L'impact des IAS sur le système comptable, in RFC 369, septembre 2004, France.

166- Benoit PIGE,Xavier PAPER,Carol BEAU:IFRS et gouvernance,in RFC 390,Juillet-Aout2006,France.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

167- Denis CORMIER, Pascale LAPOINTE-ANTUNES, MichelMAGNAN : Le référentiel IFRS : nous dirigeons nous vers une comptabilité au de la du réel ? , cahier de recherche de l'école de sciences de gestion de MONTREAL, QUEBEC N° 2006-10.

168- مع العلم أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ليس المعيار الوحيد الذي يشير إلى القيمة العادلة، فبعض المعايير تستعمله لتحديد نقص القيمة (IAS 2، IAS36)، أو للقيام بعمليات إعادة التقييم (IAS16، IAS38)، أو بعض التقييمات الجزئية (IAS41، IAS40،IAS19،IFRS2)، أو في إطار عمليات التجميع (IFRS3).

169- Robert OBERT: les IFRS sont-elles la cause de la crise financière?; in RFC 415, Novembre 2008.

170- http://www.focusifrs.com/menu_gauche/actualites_phare/iasb/rapport_du_groupe_conseil_sur_la_crise_financiere (consulté le 12/10/2009)

171- Raimondo LO RUSSO: ou en est-on du projet de l'IASB de normes IFRS pour les PME?; in RFC 415, Novembre 2008, page 33-36

172- http://www.focusifrs.com/menu_gauche/actualites_phare/iasb/publication_d_ifrs_pour_les_pme (consulté le 12/10/2009)

173- http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22243667~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html (consulté le 12/10/2009).

174- Philippe TOURON, Hubert TONDEUR : Compatibilité en IFRS, éditions d'organisation, paris, 2004.

175- محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

176- طارق عبد العال حماد: دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها (حالات عملية محلولة)، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

177- وصف Karel VAN HULL رئيس معايير معلومات المحاسبة المالية بالمفوضية الأوروبية بعض المشاكل كما يلي: من المسلم به أن القابلية للمقارنة نتيجة التنسيق بعيدة عن الكمال، فقد احتوت التوجيهات الحد الأدنى للقواعد التي تتعامل مع القضايا المحاسبية المهمة، كما أن نصوص التوجيهات لا تترجم بنفس الطريقة عند الدول الأعضاء.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

178- COB (Commission des opérations de bourse de France) : Rapport annuel 2002.

179- Maryline BENYAKHLEF: Vers le passage aux nouvelles normes IAS/IFRS.

http://www.creg.ac-versailles.fr/spip.php?article24.

180- ذكر Peter WALTON أن الرئيس الفرنسي السابق "Jaques Chirac" كتب في 2003/07/04 إلى "Romano Prodi" رئيس اللجنة الأوروبية آنذاك ليطلب منه عدم التصديق على المعايير الدولية للأدوات المالية، والمحافظة على دور اللجنة في مجال إصدار المعايير.

181- محمد الشكري (نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي): تجربة التكامل الاقتصادي عن الإتحاد المغاربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الإقتصادية 7-8 نوفمبر 2007، الدوحة، قطر.

182- HAMDI Medhioub: Les effets des facteurs économiques, culturels et institutionnels sur le développement de la comptabilité en Tunisie; mémoire pour l'obtention du diplôme de magistère en comptabilité, université de Sfax, année universitaire 2006-2007.

www.procomptable.com/papier_recherche/hamdimedhioub.pdf

183- http://www.portail.finances.gov.tn/ar/accueil_ar.php "consulté le 28/07/2009.

184- Besnoune DAHOU: séminaire régionale sur le thème «audit et comptabilité» du 21 au 24 novembre 2005, Londres; www.euromedmarket.org/.../40121%20Report%20TUNISIA.pdf

185- http://www.oect.org.tn/ (consulté le 28/07/2009)

186- http://www.cct.org.tn/fr/index.php (consulté le 28/07/2009)

187- Banque mondiale: Rapport sur le respect des normes et codes (RRNC), Royaume de Maroc: comptabilité et audit, 25/07/2002,«www.worldbank.org/ifa/rosc_aa_mor_fre.pdf»

188- http://www.finances.gov.ma/portal/page?_pageid=53,17814329&_dad=portal&_schema=PORTAL/ (consulté le 24/08/2009).

189- www.finances.gov.ma/.../259ED5EF15BD4888BA910C7802A8E796 (consulté le 24/08/2009).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

190- http://fr.wikipedia.org/wiki/Fortune_500#Classement_2009.(consulté le 20/08/2009)

191- Laurent Gravier: Conférence AFIC-PwC Entreprise,11 septembre 2007, Le projet. SMEs “Small and Medium-sized Entities” de l'IASB- www.afic.asso.fr/Images/Upload/.../ifrs_pme_110907.pdf

192- http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=210 (article du 11/06/2007, consulté le 13/08/2009).

193- مأمون حمدان: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا، وثيقة أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين لعام 2008، دمشق، سوريا.

194- Louis KLEE : les normes professionnelles de l’audit en Allemagne, revue française de comptabilité ; nº 229 décembre 1991.

195- Daniel CHMIELEWSKI : comprendre la comptabilité Allemande, Dunod ; paris 1989.

196- Louis KLEE : comptabilité en Allemagne, in encyclopédie CCA, Economica, paris 2000.

197- Réal LABELLE : comptabilité au Canada, in encyclopédie CCA, Economica, paris 2000.

198- محمد شريف توفيق: استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية: دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية،2008، www.mstawfik.bizhosting.com.

199- http://www.alriyadh.com/2009/03/31/article419308.html (consulté le 13/08/2009)

200- Mihai RISTEA, Ionel JIANU : l’expérience de la ROUMANIE dans l’application des normes IAS/IFRS.

www.iae.univ-poitiers.fr/afc09/PDF/p75.pdf, (consulté le 24/09/2009)

201- من خلال إجراء مقابلات مع بعض ممارسي المهنة المحاسبية في ظل تطبيق المخطط المحاسبي العام وجدنا خلافا في مدى فعاليته، فالبعض فضل لو استمرت الجزائر في تطبيقه مع إدخال تعديلات عليه، في حين اعتبر البعض أن المخطط المحاسبي الوطني كان ضرورة حتمية إلا أنه ينقصه بعض التعديلات التي قد تزيد من فعاليته، من جهتنا نقول أن المخطط المحاسبي الوطني كان متميزا وملائما في الفترة التي طبق فيها وليس في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

202- موريس دوب: النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة: ترجمة هشام متولي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية،1979.
203- الأمر رقم 35/75 المؤرخ في 1975/04/29 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني: الجريدة الرسمية: العدد 37، سنة 1975.
204- محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة رابعة مزيدة ومنقحة،الجزائر 2003.
205- القرار المؤرخ في 1999/10/09 المتضمن توفيق المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط الشركات القابضة وتجميع حسابات المجمع، الجريدة الرسمية: العدد 91، سنة 1999.
206- منصوري الزين: واقع الاستثمار الخاص الوطني ومحددات نجاح عملية الخصخصة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 2007/01، جامعة البليدة.
207- أخبار المالية: نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية، العدد 10، جويلية 2008 (www.mf.gov.dz).
208- Saheb Bachagha: Pour un référentiel comptable Algérien qui réponde aux exigences de l'économie de marché, Dar EL-HODA; Algérie
209- Abderrahmane Adnane BOURKAIB: Les normes comptables internationales IAS/IFRS et les perspectives de leur adoption en Algérie, Mémoire de Magister en sciences de gestion, Université d'Alger ; 2006/2007.
210- KPMG : Guide investir en Algérie, KPMG; édition 2009.
211- المرسوم التنفيذي رقم 07-210 المؤرخ في 2007/07/04 المحدد لشروط إعادة تقييم الأموال الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للإهتلاك الواردة في الميزانية المقفلة في 2006/12/31 للمؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري (ج ر، العدد 44 سنة 2007).
212- المرسوم التنفيذي 96-318 المؤرخ في 1996/09/25 المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه:(ج ر العدد 56 سنة 1996).
213- القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (ج ر 1991/20).
214- http://www.onecc.dz/ (consulté le 18/09/2009)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

215- المرسوم التنفيذي 92-20 المؤرخ في 1992/01/13 المحدد لتشكيلة مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وضبط اختصاصاته وقواعد عمله (ج ر العدد 03 سنة 1992)، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 97-458 المؤرخ في 1997/12/01 (ج ر، العدد 80 سنة 1997)، ثم المعدل بالمرسوم التنفيذي 01-421 المؤرخ في 2001/12/20 (ج ر، العدد 80 سنة 2001).

216- Lamine HAMDI: la profession comptable au Maghreb, www.ifac.org/.../Mr._Lamine_Hamdi_GENERALITES_SUR_LA_PROFESSION_COMPTABLE_AU_MAGREB.doc (consulté le 24/09/2009)

217- لا يمتلك المجلس الوطني للمحاسبة سلطة التنظيم حيث تندرج هذه الوظيفة ضمن صلاحيات المديرية العامة للمحاسبة التي تقوم حسب القرار رقم 57 بتاريخ 1996/12/08 المحدد تنظيم الوظائف بالمديرية العامة للمحاسبة بمهمة التحديث والتوحيد المحاسبي والتنظيم بالنسبة للمحاسبة المالية والمحاسبة العمومية، بالإضافة لتنظيم مهنة المحاسبة بمختلف أنواعها.

218- أخبار المالية: نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية، العدد 06، مارس 2009، (www.mf.gov.dz).

219- http://www.mf-dgc.gov.dz/fichiers/organisation.html (consulté le 24/09/2009)

220- الأمر 75-59 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري (ج ر 1975/101): المعدل والمتمم بموجب: القانون 87-20 المؤرخ في 1987/12/23 (ج ر 1987/54)، المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 (ج ر 1993/27)، الأمر 96-23 المؤرخ في 1996/07/09 (ج ر 1996/43)، الأمر 96-27 المؤرخ في 1996/12/09 (ج ر 1996/77)، القانون 02/05 المؤرخ في 2005/02/06 (ج ر 2005/11).

221- نظام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 02/96 المؤرخ في 1996/06/22 المتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات والهيئات التي تمارس اللجوء العلني للإدخار بإصدار قيم منقولة.

222- Hilal Derahmoune: la place de la comptabilité dans la stratégie de développement de l'Algérie, revue des recherches économiques ; université de Blida ;n° 01/200.

223- http://www.fidunion.com/nl_4d.asp#top consulté le 12/10/2009

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

224- القرار المؤرخ في 2006/12/06 المتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات (ج ر، العدد 04 سنة 2006)، المعدل والمتمم للقرار المؤرخ في 1994/11/07 (ج ر، العدد 14 سنة 1994).

225- يطبق سلم الأتعاب على المهام العادية لمحافظ الحسابات التي يحددها القانون باستثناء المهام الخاصة الدقيقة التي تحددها الجمعية العامة للمساهمين، والتي تخضع للاتفاق المشترك بين المساهمين ومحافظي الحسابات. - عندما يكون محافظي حسابات أو أكثر يعملون معا للمؤسسة نفسها، فإن مبلغ الأتعاب يساوي أتعاب محافظ واحد مع زيادة 20 %، ويقسم هذا المبلغ على كل محافظ حسابات بالتساوي بينهم.- عندما يكون محافظ الحسابات في مؤسسة ما هو كذلك محافظ حسابات في مؤسسة فرعية فهو يتقاضى زيادة على أتعابه باسم المؤسسة الأم 70 % من الأتعاب الناتجة عن السلم المطبق بالمؤسسة الفرعية.- تدفع أتعاب محافظ الحسابات عن مهامه العادية/ بناء على تقديم بيانات الأتعاب كما يأتي (30% عند بداية الأعمال، 20 % بعد تقديم التقرير المتعلق بالأعمال المؤقتة، 30 % عند انتهاء الأعمال التي تتوج بتسليم تقرير إثبات صحة الحسابات، و20 % بعد اجتماع الجمعية العامة العادية).- ولا يطبق سلم الأتعاب على المؤسسات التابعة للأصناف التالية: المؤسسات المتخصصة في القرض، شركات الاستثمار، شركات البورصة، صناديق المساهمة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، حيث يحدد مبلغ الأتعاب بالاتفاق مع الأجهزة المؤهلة في المؤسسة المعنية ويبلغ إلى مجلس النقابة.

226- المرسوم التنفيذي رقم 96-431 المؤرخ في 1996/11/30 المتعلق بكيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين العمومية ذات الطابع التجاري وكذا المؤسسات العمومية غير المستقلة (ج ر، العدد 74 سنة 1996).

227- المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005 (ج ر، العدد 52 سنة 2005).

228- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 1996/04/15 المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد: (ج ر، العدد 24 سنة 1996).

229- المرسوم التنفيذي رقم 97-457 المؤرخ في 1997/12/01 المتعلق بكيفيات نشر مقاييس تقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (ج ر العدد 80 سنة 1997).

230- القرار المؤرخ في 1998/03/28 الذي يحدد كيفيات نشر مقاييس تقدير الإجازات والشهادات التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد: (ج ر العدد 30 سنة 1998).

231- مقرر مؤرخ في 1999/03/24 يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وكذا شروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد: (ج ر العدد 32 سنة 1999).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

232- يتم إجراء تربص الخبرة المحاسبية كما يلي:- البحث عن خبير محاسب يقبل الإشراف على المترشح وذلك بملء مطبوعات خاصة والتأشير عليها من طرف الخبير المحاسب المشرف.– التسجيل في النقابة الجهوية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (حسب السكن) وذلك حسب المواعيد المحددة، ويتم إرسال ملف التسجيل عن طريق البريد.– وبعد قبول الملف يتم استدعاء المترشح لاستكمال التسجيل أين يستلم في الأخير جدول يتضمن عناوين 08 تقارير التي يتم إعدادها خلال التربص ومواعيد تسليمها كل 03 أشهر.– وبعد إتمام التربص يتم الاستعانة بخبير آخر للإشراف على التقارير.– بعدها يتم استدعاء المتربص لمناقشة تقاريره أمام لجنة مكونة من خبراء محاسبين، ليتم في الأخير تسليم شهادة نهاية التربص.– وبعد إثبات ما لا يقل عن 03 سنوات خبرة يمكن طلب الاعتماد كمحافظ حسابات. – وللاعتماد كخبير محاسب يتم اجتياز امتحان تنظمه جامعة الجزائر. المصدر: وثائق داخلية خاصة بالنقابة الوطنية للخبراء المحاسبين.

233- مقرر مؤرخ في 2006/05/13 يعدل ويتمم المادة 03 من المقرر المؤرخ في 1999/03/24: (ج ر العدد 41 سنة 2006).

234- لا ينحصر إصلاح المحاسبة ضمن القطاع الخاص فقط (أي المحاسبة المالية)، حيث يتم العمل على إقامة نظام محاسبي للدولة يتناسب مع رهانات التسيير العمومي الجديد، ويهدف المخطط المحاسبي للدولة إلى:- إدماج المعايير الدولية المطبقة على القطاع العام في مجال التعليم، وتقييم الحسابات وتقديمها ونشرها.- وضع مرشد عملي يمكن من تسجيل الإعلام المالي، ومتابعته وقراءته وتأويله. - إقامة صلة بين المحاسبة العامة للدولة والمدونة الميزانية عن طريق ما يسمى بالنظام المندمج للتسيير الموازني. ويتمثل ميلاد هذا الإصلاح عن طريق القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

235- ISGA: Le nouveau plan comptable des entreprises et normalisation internationale, Séminaire en collaboration avec le réseau d’experts France-Maghreb, Alger, juin 2005.

236- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي (ج ر العدد 74 سنة 2007).

237- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي (ج ر العدد 27 سنة 2008).

238- القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (ج ر، العدد 19 الموافق لـ 2009/03/25).

239- أخبار المالية: نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية، العدد 18، مارس 2009، (www.Mf.gov.dz).

240- يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، إضافة للمؤسسات الصغيرة التي يمكنها مسك محاسبة مالية مبسطة .

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

241- بينما نص القانون 07-11 على إعداد القوائم المالية في أجل أقصاه 04 أشهر من تاريخ قفل السنة المالية.

242- القرار المؤرخ في 2008/07/26 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطيقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة،(ج ر، العدد 19 الموافق لـ 2009/03/25).

243- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 (الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادر في 2001/12/15).

244- شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008.

245- Samir Merouani, l'application des normes IFRS en Algérie, Mémoire de fin d'étude, I.E.D.F,Koléa, Tipaza, 2006.

246- KPMG : Actualités : Nouveau système comptable financier n°01.

247- Djillali ABDELHAMID :réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable Algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS, séminaire portant sur la normalisation comptable internationale, 24/09-03/10/2005, institue d'économie douanière et fiscale, Kolea (Alger).

248- Cherif BENNACEUR : Adhésion de l'Algérie à la fédération internationales des comptables – une question en suspens-, le soir d'Algérie, 16/02/2009.

249- http://www.univ-skikda.dz/site-seg/journe-etude2.htm (04/07/2009)

250- المادة 112 من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996: الجريدة الرسمية لسنة 1995 العدد 82.

251- الأمر 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 الموافق لـ 2009/07/26.

252- نور الدين مزياني: النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الثالث لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة تحت عنوان"إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، 27-29 نيسان 2009، الأردن.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 01: قائمة معايير المحاسبة الدولية IAS

الرقم	الموضوع	تاريخ الصدور	تاريخ سريان آخر تعديل	التفسيرات المرتبطة	ملاحظات
1	عرض القوائم المالية	1975/1/1	2007/1/1	SIC 18,27,29	حل محل التفسير SIC18 خلال مراجعة 2003
2	المخزون	1975/10/1	2005/1/1	SIC 1	حل محل التفسير SIC1 خلال مراجعة سنة 2003.
3	القوائم المالية الموحدة	1977/1/1	1989	-	حل محله المعياران 27 و28 منذ عام 1989
4	محاسبة الاهتلاك	-	1999	-	حل محله المعايير 16 و22 و38 التي صدرت أو روجعت عام 1998.
5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	1977/1/1	1997	-	حل محله المعيار IAS 1 منذ عام 1997.
6	المحاسبة عن الاستجابة للتغيرات في الأسعار	-	-	-	حل محله المعيار IAS15
7	قوائم التدفقات النقدية	1978/10/1	2005/1/1	-	كانت تسمى القائمة بقائمة التغيرات في المركز المالي لغاية 1992.
8	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي، الأخطاء	1978/2/1	2005/1/1	-	حل المعيار محل التفسيرين SIC (2 و18) خلال مراجعة 2003.
9	المحاسبة عن نشاطات البحث والتطوير	-	1999/7/1	-	حل محله المعيار رقم 38 منذ 1999/7/1.
10	الأحداث اللاحقة لإعداد الميزانية	1980/1/1	2005/1/1	-	-
11	عقود البناء	1980/1/1	1995/1/1	-	-
12	ضرائب الدخل	1979/7/1	2001/1/1	SIC 21,25	
13	عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة	-	-	-	حل محله المعيار IAS1
14	الإبلاغ القطاعي	1983/1/1	1998/7/1	-	حل محله المعيار IFRS 8 ابتداء من 2009/1/1.
15	المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار	1978/1/1	2005/1/1	-	تم سحب المعيار خلال مراجعة 2003 اعتبارا من 2005/1/1.
16	الممتلكات، المنشآت والمعدات	1983/1/1	2005/1/1	SIC 6 ,14, 23	تم دمج التفسيرات SIC (6، 14 و23) خلال مراجعة 2003 ابتداء من 2005/1/1.
17	الإيجارات	1984/1/1	2005/1/1	SIC 15,27	هناك تفسيرات أخرى لم يتم إضافتها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

18	الإيراد	1984/1/1	2001/1/1	SIC 27,31	-
19	منافع الموظفين	1985/1/1	2004/12/16	-	-
20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1984/1/1	1994	SIC 10	-
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية	1985/1/1	2005/1/1	SIC7-11-19-30.	حل المعيار محل التفسيرات (11، 19 و30) خلال مراجعة 2003.
22	اندماج الأعمال	1985/11/1	2004/3/31	SIC9 , 22, 28.	حل محله المعيار IFRS 3 وتفسيراته.
23	تكاليف الاقتراض	1986/1/1	1995/1/1	SIC 2	حل المعيار محل التفسير SIC2 خلال مراجعة 2003.
24	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	1986/1/1	2005/1/1	-	-
25	المحاسبة عن الاستثمارات	-	2001	-	حل محله المعياران 39 و40 اعتبارا من 2001.
26	المحاسبة والإبلاغ عن خطط المنافع المحددة	1987/1/1	1994	-	-
27	القوائم المالية المنفردة والموحدة	1990/1/1	2005/1/1	SIC 12	حل المعيار محل التفسير SIC12 خلال مراجعة 2003.
28	الاستثمارات في الشركات الزميلة	1990/1/1	2005/1/1	-	حل محل التفسيرات SIC (3، 20 و33).
29	الإبلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم	1990/1/1	1994	-	حل المعيار 21 محل التفسير SIC 19 تحت المعيارين 21 و29 والتفسير SIC30.
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية	1991/1/1	2005/08/18	-	ألغي وحل محله المعيار IFRS 7 منذ 2005/8/18
31	الحقوق في العقود المشتركة	1992/1/1	2005/1/1	SIC 13	-
32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	1996/1/1	2005/8/18	SIC 5-16-17	حل المعيار محل التفسيرات (5،16،17) خلال مراجعة سنة 2003، وحل المعيار IFRS7 محل المعيار IAS32 فيما يتعلق بالإفصاح فقط.
33	عائد السهم	1999/1/1	2005/1/1	SIC24	حل المعيار محل التفسير SIC 24 خلال مراجعة 2003.
34	الإبلاغ المالي المؤقت	1999/7/1	-	-	-
35	العمليات غير المستمرة	1999/7/1	2005/1/1	-	حل محله المعيار IFRS 5 منذ 2005/1/1.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

36	الانخفاض في قيمة الأصول	1999/7/1	2004/4/1	-	-
37	المخصصات، الالتزامات الطارئة، الأصول المحتملة	1999/7/1	-	IFRIC 6	-
38	الأصول غير الملموسة	1980/1/1	2004/4/1	SIC6 , 32	تاريخ أول سريان هو للتعديلات التي تمت على المعيار IAS36، ويعتبر تاريخ آخر سريان للأصول غير الملموسة المقتناة في اندماج الأعمال وفق المعيار IFRS3، وحل المعيار IAS16 محل التفسير SIC6، وحل المعيار محل التفسير SIC33 خلال مراجعة سنة 2003.
39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	1980/1/1	2005/8/18	SIC33	حل المعيار محل التفسير SIC33 خلال مراجعة سنة 2003.
40	الممتلكات المستثمرة	2001/1/1	2005/1/1	-	-
41	الزراعة	2003/1/1	-	-	-

<u>الملحق رقم 02</u>: معايير التقارير المالية الدولية IFRS

الرقم	الموضوع	تاريخ الصدور	تاريخ سريان آخر تعديل	التفسيرات المرتبطة	ملاحظات
1	تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى	2004/1/1	2004/1/1	SIC 8	حل محل التفسير SIC 8
2	الدفعة المرتكزة على الأسهم	2005/1/1	2005/1/1	-	-
3	اندماج الأعمال	2004/3/31	2004/4/1	-	حل محل المعيار IAS 22.
4	عقود التأمين	2005/1/1	2005/1/1	-	-
5	الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع والعمليات غير المستمرة	2005/1/1	2005/1/1	-	حل محل المعيار IAS 35.
6	اكتشاف وتقييم الموارد المعدنية	2006/1/1	2006/1/1	-	-
7	الأدوات المالية: الإفصاح	2007/1/1	2007/1/1	-	-
8	القطاعات التشغيلية	2006/11/30	2009/1/1	-	حل محل المعيار IAS 14.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 03: الميزانية – جانب الأصول – (حسب المخطط المحاسبي الوطني)

رقم الحساب	عناصر الأصول	م. إجمالي	اهتلاكات مؤونات	م.صافي	المجاميع الجزئية
02	**الاستثمارات**				
20	مصاريف إعدادية				
21	قيم معنوية				
22	أراضي				
24	تجهيزات الإنتاج				
25	تجهيزات اجتماعية				
28	استثمارات قيد التنفيذ				
	مجموع جزئي (01)				
03	**المخزونات**				
30	بضائع				
31	مواد ولوازم				
33	منتجات نصف مصنعة				
34	منتجات قيد التنفيذ				
35	منتجات تامة				
36	فضلات ومهملات				
37	مخزونات لدى الغير				
	مجموع جزئي (02)				
04	**الحقوق (المدينون)**				
40	حسابات الخصوم المدينة				
42	مدينو الاستثمارات				
43	مدينو المخزونات				
44	مدينو الشركاء وش.ح				
45	تسبيقات على الحساب				
46	مدينو الاستغلال				
47	مدينو العملاء				
48	نقديات				
	مجموع جزئي (03)				
	مجموع الأصول				

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

<u>الملحق رقم 04</u>: الميزانية – جانب الخصوم – (حسب المخطط المحاسبي الوطني)

رقم الحساب	عناصر الخصوم	المبالغ	المجاميع الجزئية
01	**الأموال المملوكة**		
10	أموال جماعية		
11	أموال الاستغلال		
12	علاوات المساهمة		
13	احتياطات		
14	إعانات الاستثمار		
15	فرق إعادة التقييم		
17	ارتباط بين الوحدات		
18	نتائج قيد التخصيص		
19	مؤونات الخسائر والتكاليف		
	مجموع جزئي (01)		
05	**الديون**		
50	حسابات الأصول الدائنة		
52	ديون الاستثمار		
53	ديون الاستغلال		
54	محجوزات للغير		
55	ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة		
56	ديون الاستغلال		
57	تسبيقات تجارية		
58	تسبيقات مالية		
	مجموع جزئي (02)		
	مجموع الخصوم		

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 05: جدول حسابات النتائج (حسب المخطط المحاسبي الوطني)

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		
80	**الهامش الإجمالي**		
80	الهامش الإجمالي		
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة		
74	أداءات مقدمة		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة		
62	خدمات		
	مجموع		
81	القيمة المضافة		
81	القيمة المضافة		
76	نواتج مالية		
77	نواتج مختلفة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
63	مصاريف المستخدمين		
64	الضرائب والرسوم		
65	مصاريف مالية		
66	مصاريف متنوعة		
68	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات		
	مجموع		
83	نتيجة الاستغلال		
79	نواتج خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة السنة المالية		

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 06: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي:

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال:	الصنف الثاني : الأصول الثابتة
10 **راسمال وإحتياطات وماشبه ذلك.**	20 **الأصول الثابتة غير المادية (المعنوية).**
101 رأسمال مصدر.	203 مصاريف التطوير القابلة للتثبيت.
103 العلاوات الإصدار ذات الصلة برأسمال.	204 برمجيات المعلوماتية.
104 فرق التقييم	205 براءات الإختراع ، العلامات.....
105 فرق إعادة التقييم	207 فرق الإقتناء.
106 الإحتياطات بمختلف أنواعها.	21 **الأصول الثابتة المادية**:
107 فرق التعادل أو التكافؤ.	211 الأراضي
108 حساب المستغل.	212 تهيئة الأراضي
109 رأسمال مكتتب غير مطلوب.	213 المباني
11 **مبالغ مرحلة من جديد**	215 التركيبات الفنية، المعدات والأدوات الصناعية
12 **النتائج.**	218 الأصول الثابتة المادية الأخرى.
13 **الإيرادات والأعباء المؤجلة – خارج دورة الاستغلال.**	22 **الأصول الثابتة في شكل امتياز**
131 إعانات التجهيز.	221 الأراضي في شكل امتياز
132 إعانات الإستثمارات الأخرى.	222 تهيئة الأراضي في شكل امتياز
133 الضرائب المؤجلة على الأصول	223 المباني في شكل امتياز
134 الضرائب المؤجلة على الخصوم.	225 التركيبات الفنية، المعدات والأدوات الصناعية في شكل امتياز
15 **مؤونات الأعباء – الخصوم غير الجارية.**	228 الأصول الثابتة النادية الأخرى في شكل امتياز.
153 مؤونات المعاشات والإلتزامات المماثلة.	23 **الأصول الثابتة الجارية**
154مؤونات الضرائب.	232 الأصول الثابتة المادية الجارية
156 مؤونات تجديد الإستثمارات.	237 الأصول الثابتة المعنوية الجارية
16 **الإقتراضات والديون المماثلة.**	238 التسبيقات المدفوعة عن الأصول الثابتة.
161 السندات التساهمية	26 **المساهمات والديون الملحقة بمساهمات (تتعلق بسندات الفروع والمجمعات).**
162 الإقتراضات السندية.	27 **الأصول الثابتة المالية (السندات ، الاسهم ، الكفالات المدفوعة.....)**
164 إقتراضات لدى مؤسسات القرض	28 **إهتلاك الأصول الثابتة**:
165 الودائع والكفالات المقبوضة	280 إهتلاك الأصول الثابتة المعنوية
167 الديون المرتبطة بعقد الإيجار.	281 إهتلاك الأصول الثابتة المادية
17 **الديون المرتبطة بمساهمات (تتعلق بالفروع والمجمعات).**	282 إهتلاك الأصول الثابتة الموضوعة في شكل إمتياز.
18 **حساب الإرتباط بين الوحدات.**	29 **خسائر أو نقص قيم الأصول الثابتة**
	290 خسائر أو نقص قيم الأصول الثابتة المعنوية
	291 خسائر أو نقص قيم الأصول الثابتة المادية
	292 خسائر أو نقص قيم الأصول الثابتة الموضوعة في شكل إمتياز
	293 خسائر أو نقص قيم الأصول الثابتة الجارية
	296 خسائر أو نقص قيم المساهمات والديون المرتبطة بمساهمات.
	297 خسائر أو نقص قيم الأصول الثابتة المالية

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الصنف الثالث: المخزونات:	الصنف الرابع: حسابات المتعاملين
30 بضائع 31 مواد أولية وتموينات 32 تموينات أخرى (مواد إستهلاكية، أغلفة غير قابلة لإسترجاع....) 33 منتوجات جارية للسلع والأشغال. 34 إنتاج خدمات جارية 35 مخزون المنتوجات (وسيطية، تامة، فضلات). 36 مخزونات متأتية من الأصول الثابتة 37 مخزونات لدى الغير. 38 مشتريات. 39 خسائر القيمة عن المخزونات والجارية.	40 الموردون والحسابات المرتبطة بها 41 الزبائن والحسابات المرتبطة بها. 42 العاملون والحسابات المرتبطة بها 43 الهيئات الإجتماعية والحسابات المرتبطة بها. 44 الدولة، الجماعات العمومية والحسابات المرتبطة بها. 45 المجمع والشركاء 46 المدينون والدائنون المختلفون. 47 الحسابات الإنتظارية 48 المصاريف والإيرادات المسجلة مسبقا. 49 خسائر أو تدهور قيم حسابات المتعاملين.
الصنف الخامس: الحسابات المالية	**الصنف السادس: المصاريف**
50 قيم التوظيف المنقولة 51 البنك، المؤسسات المالية و ما شابهها. 52 الصكوك المالية المشتقة 53 الصندوق 54 الإعتمادات والسلف المستديمة 58 التحويلات الداخلية 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.	60 مشتريات مستهلكة (الإستهلاكات من البضائع والمواد التغير في المخزون) 61 خدمات خارجية (الإيجار، الصيانة والإصلاحات، التأمينات، الدراسات والابحاث) 62 خدمات خارجية أخرى (الأتعاب، الإشهار والنشر، التنقلات، البريد ....) 63 مصاريف العاملين 64 الضرائب والرسوم 65 المصاريف العملياتية 66 المصاريف المالية 67 العناصر غير العادية – مصاريف 68 مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وتدهور القيم. 69 الضرائب عن النتائج
الصنف السابع: الإيرادات	
70 مبيعات بضائع ومنتوجات وخدمات 72 الإنتاج المخزن 73 إنتاج الأصول الثابتة 74 إعانات الإستغلال 75 إيرادات العملياتية 76 الإيرادات المالية 77 العناصر غير العادية – إيرادات 78 إسترجاعات عن خسائر القيم والمؤونات.	

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 07: الميزانية – جانب الأصول – (حسب النظام المحاسبي المالي الجديد)

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاكات ومؤونات	N صافي	N-1 صافي
أصول غير متداولة					
فارق الاقتناء					
قيم ثابتة غير مادية					
قيم ثابتة مادية					
قيم ثابتة قيد الانجاز					
قيم ثابتة مالية					
سندات معاد تقييمها					
مساهمات أخرى وحقوق مماثلة					
سندات أخرى ثابتة					
قروض وأصول أخرى غير متداولة					
مجموع الأصول غير المتداولة					
أصول متداولة					
مخزونات والنشاط الجاري					
حقوق واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
مدينون آخرون					
ضرائب					
حقوق أخرى واستخدامات مماثلة					
النقديات وما شابهها					
توظيفات وأصول مالية أخرى متداولة					
الخزينة					
مجموع الأصول المتداولة					
مجموع الأصول					

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 08: الميزانية – جانب الخصوم – (حسب النظام المحاسبي المالي الجديد)

السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال المصدر			
رأس المال غير المستدعى			
علاوات واحتياطات (احتياطات مجمعة (01))			
فوارق التقييم			
فارق المعادلة (01)			
نتيجة صافية/ (حصة المجمع (01))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المجمعة (01)			
حصة ذوي الأقلية (01)			
المجموع – 1 –			
الخصوم غير المتداولة			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير متداولة			
مؤونات ونواتج مثبتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير المتداولة– 2–			
الخصوم المتداولة			
موردون وحسابات مرتبطة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم المتداولة– 3–			
مجموع الخصوم			

(01) لا يستعمل إلا في حالة تقديم قوائم مالية مجمعة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 09: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (وفق النظام المحاسبي المالي الجديد)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد التصنيع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- **إنتاج السنة المالية**			
مشتريات مستهلكة			
خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى			
2- **استهلاك السنة المالية**			
3- **القيمة المضافة للاستغلال** (1-2)			
أعباء العاملين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
4- **الفائض الإجمالي للاستغلال**			
نواتج تشغيلية أخرى			
أعباء تشغيلية أخرى			
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات			
5- **النتيجة التشغيلية**			
نواتج مالية			
أعباء مالية			
6- **النتيجة المالية**			
7- **النتيجة العادية قبل الضريبة** (5+6)			
الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			
مجموع نواتج الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**			
النواتج غير العادية (يطلب تحديدها)			
الأعباء غير العادية (يطلب تحديدها)			
9- **النتيجة غير العادية**			
10- **النتيجة الصافية للسنة المالية**			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- **النتيجة الصافية للمجموع المجمع** (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(01) لا يستعمل إلا في حالة تقديم قوائم مالية مجمعة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

<u>الملحق رقم 10</u>: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة (وفق النظام المحاسبي المالي الجديد)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
الهامش الإجمالي			
نواتج تشغيلية أخرى			
تكاليف تجارية			
أعباء إدارية			
أعباء أخرى			
النتيجة التشغيلية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب طبيعتها			
(مصاريف العاملين، مخصصات الاهتلاكات)			
نواتج مالية			
مصاريف مالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضريبة الواجبة على النتائج العادية			
الضريبة المؤجلة على النتائج العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
النواتج غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المجمع (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(01) لا يستعمل إلا في حالة تقديم قوائم مالية مجمعة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 11: قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية			
تحصيلات من العملاء			
تسديدات للموردين والعاملين			
تسديدات الفوائد والمصاريف المالية الأخرى			
تسديدات الضرائب على الأرباح			
التدفقات النقدية قبل العناصر غير العادية			
التدفقات النقدية المتعلقة بالعناصر غير العادية (يطلب تحديدها)			
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)			
التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية			
مسحوبات عن اقتناء استثمارات مادية أو غير مادية			
تحصيلات من عمليات بيع استثمارات مادية أو غير مادية			
مسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية			
تحصيلات عن عمليات بيع استثمارات مالية			
فوائد محصلة من توظيفات مالية			
الأقساط والحصص المستلمة من النتائج			
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)			
التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية			
تحصيلات من إصدار الأسهم			
حصص وتوزيعات أخرى مسددة			
تحصيلات متأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)			
تأثيرات تغير سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
الخزينة وما يعادلها في بداية الدورة			
الخزينة وما يعادلها في نهاية الدورة			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 12: قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تعديلات من أجل: - الإهتلاكات والمؤونات			
- تغير الضرائب المؤجلة.			
- تغير المخزونات.			
- تغير الزبائن والمدينون الآخرون.			
- تغير الموردون والديون الأخرى.			
- زائد أو ناقص قيمة التنازل الصافية.			
التدفقات النقدية الناجمة عن النشاط (أ)			
التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية			
مسحوبات عن اقتناء استثمارات			
تحصيلات من بيع استثمارات			
تأثير تغيرات محيط التجميع (1)			
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)			
التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار القروض			
تسديدات القروض			
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
الخزينة في بداية الدورة			
الخزينة في نهاية الدورة			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير الخزينة			

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 13: قائمة تغير رؤوس الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير المثبتة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال نتيجة الدورة الصافية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير المثبتة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال نتيجة الدورة الصافية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم 14: القوائم المالية حسب نظام المحاسبة المبسطة

01: الوضـــعية عـــــند نـــهاية الســـنة المـــــالية.

الأصول	المـــــبلغ	الخصوم	المـــــبلغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصانا)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

02: الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
التثبيتات		رأس المال	
المخزونات		نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصانا)	
قروض الاستغلال		المجموع الفرعي	
الصندوق		الاقتراضات	
البنك (زيادة أو نقصانا)		ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

03: حسابات النتائج.

الفصول	المبالغ
إيرادات البيع أو أداءات الخدمة	
إيرادات النشاطات الأخر	
مجموع إيرادات النتائج	
نفقات الشراء	
نفقات النشاطات الأخر	
مجموع نفقات الأعباء	
الرصيد: (الإيرادات-النفقات) للسنة المالية (أ)	
تغير قروض الاستغلال م/م - 1	
تغير ديون الاستغلال م/م - 1	
تغير المخزونات م/م – 1	
تصحيحات تتعلق بالاقتراضات	
تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

04: تغير الخزينة خلال السنة المالية.

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية	
الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)	
المتأتية من:	
- حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل	
- الرصيد (الإيرادات – النفقات) السنة المالية (أ)	
- حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)	

الملحق رقم (15): معايير المحاسبة التونسية

الرقم	مضمون المعيار	الرقم	مضمون المعيار
01	المعيار العام للمحاسبة	21	ضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية
02	الأموال الذاتية	22	الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي للمؤسسات البنكية
03	المداخيل	23	العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية
04	المخزونات	24	التعهدات والمداخيل المتعلقة بها في المؤسسات البنكية
05	الأصول الثابتة المادية	25	التوظيفات في المؤسسات البنكية
06	الأصول غير المادية	26	ضبط القوائم المالية في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين
07	التوظيفات	27	الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين
08	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية والعناصر الطارئة	28	المداخيل في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين
09	عقود البناء	29	المدخرات الفنية في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين
10	الأعباء المؤجلة	30	الأعباء الفنية في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين
11	التعديلات المحاسبية	31	التوظيفات في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين
12	المنح العمومية	32	ضبط القوائم المالية للجمعيات المرخص لها في إسناد القروض الصغيرة
13	أعباء القروض	33	الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي للجمعيات المرخص لها في إسناد القروض الصغيرة
14	الاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم	34	القروض الصغيرة والمداخيل المرتبطة بها
15	العمليات بالعملة الأجنبية	35	القوائم المالية المجمعة
16	ضبط القوائم المالية	36	المساهمات في المؤسسات الشريكة
17	العمليات المتعلقة بالتوظيفات	37	المساهمات في المؤسسات المشتركة
18	الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي	38	تجميع المؤسسات
19	القوائم المالية الوسيطة	39	المعلومات حول الأطراف المرتبطة
20	نفقات البحث والتطوير	40	الهياكل الرياضية الخاصة

المصدر: "http://www.portail.finances.gov.tn/ar/accueil_ar.php".28/07/2009

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (16): تصنيف معايير المحاسبة التونسية.

التصنيف	المضمون	المعايير
المعيار العام	يمثل معيار عرض القوائم المالية وتنظيم المحاسبة، وله وظائف أساسية هي: - يجمع مختلف قواعد العرض حيث يوضح شكل ومحتوى ونماذج القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية وملاحظات وهوامش حول القوائم المالية.- كما يتضمن قواعد الرقابة الداخلية وتنظيم المحاسبة (كيفية مسك الدفاتر المحاسبية).	المعيار المحاسبي رقم 01.
21 معيار تقني	هي معايير مشتركة بين كل المؤسسات، وهي تحدد طرق معالجة العمليات الناتجة عن معاملات المؤسسة وانعكاسات الأحداث المرتبطة بنشاطها وذلك بضبط قواعد إقرار هذه العمليات وتقييمها والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.	م م02-03-04-05-06-07-08-09-10-11-12-13-14-15-19-20-35-36-37-38-39.
14 معيار قطاعي	تحدد المعايير القطاعية طرق معالجة العمليات الخاصة ببعض القطاعات والناتجة عن معاملات المؤسسة والأحداث المرتبطة بنشاطها. وتشمل المعالجة المحاسبية قواعد الإقرار والتقييم وضبط مختلف العمليات الخاصة بالقطاع و قواعد الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر المرتبطة بالقطاع .	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية: 16-17-18. المؤسسات البنكية:21-22-23-24-25. مؤسسات التأمين وإعادة التأمين: 26-27-28-29-30-31 الجمعيات المرخص لها في إسناد القروض الصغيرة: 32-33-34. الهياكل الرياضية الخاصة (تمت المصادقة عليه بقرار من وزير المالية مؤرخ في 21 أوت 2007): م م 40

المصدر : "http://www.portail.finances.gov.tn/ar/accueil_ar.php" 28/07/2009

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (17): جدول تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الإتحاد الأوروبي.

N° Norme	Libellé	Observations	Date d'entrée en vigueur
IAS 1	Présentation des états financiers	Adoptée UE	*1er janvier 2009*
IAS 2	Stocks	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 7	Tableau des flux de trésorerie	Adoptée UE	*1er janvier 1994*
IAS 8	Méthodes comptables, changements d'estimations comptables et erreurs	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 10	Evènements postérieurs à la clôture	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 11	Contrats de construction	Adoptée UE	*1er janvier 1995*
IAS 12	Impôts sur le résultat	Adoptée UE	*1er janvier 1998*
IAS 16	Immobilisations corporelles	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 17	Contrats de location	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 18	Produits des activités ordinaires	Adoptée UE	*1er janvier 1995*
IAS 19	Avantages du personnel	Adoptée UE	*1er janvier 1999*
IAS 20	Comptabilisation des subventions publiques et informations à fournir sur l'aide publique	Adoptée UE	*1er janvier 1984*
IAS 21	Effets des variations des cours des monnaies étrangères	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 23	Coûts d'emprunt	Adoptée UE	*1er janvier 2009*
IAS 24	Information relative aux parties liées	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 26	Comptabilité et rapports financiers des régimes de retraite	Adoptée UE	*1er janvier 1988*
IAS 27	Etats financiers consolidés et individuels	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 28	Participations dans des entreprises associées	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 29	Information financière dans les économies hyperinflationnistes	Adoptée UE	*1er janvier 1990*
IAS 31	Participations dans des coentreprises	Adoptée UE	*1er janvier 2005*
IAS 32	Instruments financiers : présentation	Adoptée UE	*1er janvier 2005*

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

Amendements à IAS 32 et à IAS 1	**Instruments financiers remboursables au gré du porteur et obligations à la suite d'une liquidation**	**Adoptés UE**	***1er janvier 2009***
IAS 33	**Résultat par action**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2005***
IAS 34	**Information financière intermédiaire**	**Adoptée UE**	***1er janvier 1999***
IAS 36	**Dépréciation d'actifs**	**Adoptée UE**	***31 mars 2004*** **(et obligatoirement à une date antérieure si IFRS 3 est appliquée avant cette date - § IAS 36.138)**
IAS 37	**Provisions, passifs éventuels et actifs éventuels**	**Adoptée UE**	***1er juillet 1999***
IAS 38	**Immobilisations incorporelles**	**Adoptée UE**	***31 mars 2004*** **(et obligatoirement à une date antérieure si IFRS 3 est appliquée avant cette date - § IAS 38.129)**
IAS 39	**Instruments financiers : comptabilisation et évaluation**	**Adoptée UE (à l'exception des dispositions concernant la juste valeur (adoption ultérieure, voir ci-après) et de certaines de ses dispositions concernant la comptabilité de couverture)**	***1er janvier 2005***
Amendements à IAS 39 et à IFRS 7	**Reclassement d'actifs financiers**	**Adoptés UE**	***1er juillet 2008***
IAS 40	**Immeubles de placement**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2005***
IAS 41	**Agriculture**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2003***
IFRS 1	**Première adoption des IFRS**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2004***
Amendements à IFRS 1 et à IAS 27	**Coût d'une participation dans une filiale, une entité contrôlée conjointement ou une entreprise associée**	**Adoptés UE**	**1er janvier 2009**
IFRS 2	**Paiement fondé sur des actions**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2005***
Amendements	**Conditions d'acquisition**	**Adoptés UE**	***1er janvier 2009***

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

à IFRS 2	**et annulations**		
IFRS 3 (version publiée par l'IASB en 03/2004) ---------- IFRS 3 (version révisée par l'IASB en 01/2008)	**Regroupements d'entreprises**	**Version 03/2004 adoptée UE ---------- Version révisée 01/2008 non adoptée UE**	***31 mars 2004* (si application anticipée, mise en oeuvre également de IAS 36 et IAS 38) ---------- Non applicable**
IFRS 4	**Contrats d'assurance**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2005***
IFRS 5	**Actifs non courants détenus en vue de la vente et activités abandonnées**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2005***
IFRS 6	**Prospection et évaluation de ressources minérales**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2006***
IFRS 7	**Instruments financiers : informations à fournir**	**Adoptée UE**	***1er janvier 2007***
IFRS 8	**Secteurs opérationnels**	**Adoptée UE**	**1er janvier 2009**

SOURCE :http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/application_des_normes_ias_ifrs/calendrier_d_application_des_normes

الملحق رقم 18: أتعاب محافظ الحسابات في الجزائر.

المبلغ الإجمالي الخام عن الموازنة السنوية (الاستثمارات غير المعادة للتقويم وعائدات الاستغلال باستثناء الحسابين 75 و78)	العدد العادي لساعات العمل	الأتعاب حسب كلم/دج: بضرب عدد الساعات في معدل الساعات بمبلغ 500 دج.
حتى أقل من 50 مليون دج	من 80 إلى أقل من 160	من 40 إلى أقل من 80
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 160 إلى أقل من 240	من 80 إلى أقل من 120
من 100 إلى أقل من 200 مليون دج	من 240 إلى أقل من 340	من 120 إلى أقل من 170
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 340 إلى أقل من 460	من 170 إلى أقل من 230
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 460 إلى أقل من 600	من 230 إلى أقل من 300
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 600 إلى أقل من 760	من 300 إلى أقل من 380
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 760 إلى أقل من 1030	من 380 إلى أقل من 515
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 1030 إلى أقل من 1400	من 515 إلى أقل من 700
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 1400 إلى أقل من 1800	من 700 إلى أقل من 900
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 1800 إلى أقل من 2400	من900 إلى أقل من1.200
أكثر من 25.600 مليون دج يضاف إلى 2400 ساعة نسبة 2 % أي 48 ساعة لكل حصة إضافية بـــ5000 مليون د ج حتى الحد الأقصى 4500 ساعة	حد أقصى 4.500 ساعة	حد أقصى 2.250

المصدر: القرار المؤرخ في 2006/12/06 المتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات (ج ر، العدد 04 سنة 2006)، المعدل والمتمم للقرار المؤرخ في 1994/11/07 (ج ر، العدد 14 سنة 1994).

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم 19: المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمخطط المحاسبي الوطني

بعض المسائل محاسبيا	معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	المخطط المحاسبي الوطني PCN
الإطار التصوري	الهدف من الإطار التصوري المحاسبي التنسيق والتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، كما يقدم نماذج عن القوائم المالية، والخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، وتهتم معايير المحاسبة الدولية بكل المؤسسات مهما كانت طبيعتها أو نشاطها.	لا يوجد إطار تصوري (مع الإشارة لمجموعة من المبادئ والمفاهيم المحاسبية بشكل غير واضح).
القوائم المالية	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، والتغير في حقوق الملكية، إضافة إلى مجموعة من الملحقات (توضيح الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات)	الميزانية وجدول حسابات النتائج، ومجموعة كبيرة من الجداول الملحقة التي لا تقدم الكثير من المعلومات المهمة، ولا يوجد جدول خاص بتدفقات الخزينة.
طريقة التقييم	يتم التقييم من خلال: التكلفة التاريخية، التكاليف الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، والقيمة العادلة.	الطريقة الأساسية للتقييم هي التكلفة التاريخية (مع بعض الاستثناءات).
الأصول الثابتة المادية	تقيم حسب تكلفة اقتنائها أو إنتاجها من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 37، وعند الإقفال يتم إعادة تقييمها حسب القيمة العادلة التي يحددها السوق، ويسجل فارق القيمة في الأموال الخاصة إلا إذا كانت تقابل نقص في القيمة ملاحظ سابقا (مقاصة) وتتعلق بنفس الأصل. الأعباء التي تتفق على أصل مادي تمثل أعباء للدورة إلا إذا كانت تسمح للأصل باكتساب امتيازات اقتصادية مستقبلية إضافية، فيجب إضافتها لقيمة الأصل إذا كانت قابلة للقياس بدقة، وتسجل أعباء الصيانة من أجل تحسين الامتيازات الاقتصادية المستقبلية ومستوى كفاءة أصل مادي كأعباء في تاريخ إنجاز الأعمال.	تقيم حسب تكلفة إنتاجها أو تكلفة حيازتها، ويمكن للمؤسسات إعادة تقييم هذه العناصر وفق شروط قانونية محددة، ويعتبر فرق إعادة التقدير من الأموال الخاصة، كما يستعمل للمقاصة مع الخسائر.
الإيرادات	يتم الاعتراف بالإيرادات إذا كان احتمال هذه الإيرادات في فائدة المؤسسة (انتقال الامتيازات الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالعملية إلى المؤسسة)، ومبلغ الإيراد يكون قابلا للتقدير بشكل	لا تؤخذ الإيرادات بعين الاعتبار محاسبيا إلا إذا تم تقديرها بطريقة عقلانية، وذلك وفقا لاتفاق أو وجود عقود أو طلبيات. ولا توجد نصوص تتعلق بتقييم الإيرادات

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

	جيد. ويتم تقييم الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ المستلمة (أو التي سيتم استلامها) بعد طرح التخفيضات والخصومات.	
المنتجات المتعلقة بالبيع	الإيراد المتعلق بعملية البيع لا تتم معالجته محاسبيا إلا إذا توفر ما يلي: أن تكون المؤسسة قامت بتحويل (أخطار وفوائد) البضائع إلى المشتري. أن تكون المنافع الاقتصادية من عملية البيع في صالح المؤسسة، وأن يكون مبلغ الإيراد محدد، كما أن التكاليف المحتملة أو المستقبلية المتعلقة بالعملية يمكن قياسها بصورة صادقة.	عمليات البيع تكون محققة إذا كانت هناك طلبيات أو عقود بين المؤسسة والغير، أو أي وثيقة أخرى تثبت عملية البيع حتى ولو لم تتم عملية التحصيل عكس IASB.
جدول التدفقات النقدية	تقدم فيه مدخلات ومخرجات الخزينة، أي السيولة أو ما يعادلها، ويتم تبويبها على 03 أعمدة أو محاور تمثل أنشطة الاستثمار والاستغلال والتمويل	لا يوجد جدول تدفقات الخزينة.
عقود الإيجار -تمويل	يسجل الأصل المعني ضمن عناصر الميزانية، وتظهر في عناصر الخصوم التزامات الكراء المستقبلية بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية. ويهتلك الأصل حسب قيمته الاستعمالية الذاتية، أو حسب مدة حياة مقدرة، والمستأجر يصبح مالك للأصل بعد نهاية المدة.	لا توجد أحكام خاصة بها، حيث تسجل ضمن حسابات النتائج.
عقود الإيجار العادية	يسجل مقابل الإيجار كإيراد مسبق، ويهتلك حسب مدة الإيجار، وأي امتياز يمنحه المؤجر للمستأجر (إيجار مجاني، أعمال من المفترض أن يقوم بها المستأجر) تسجل كتخفيض لمداخيل الإيجار.	تسجل كأعباء أو إيرادات للاستغلال.
ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية	تتم ترجمة العناصر غير النقدية حسب سعر الصرف التاريخي، أو حسب سعر القيمة العادلة بالنسبة للفروع التي ليست لها استقلالية على الشركة الأم، أما الفروع والشركات التابعة التي تتمتع بالاستقلالية عن الشركة الأم فإن عناصر الأصول والخصوم تقيم حسب سعر الصرف عند تاريخ الإقفال، أما عناصر جدول حسابات النتائج فتترجم حسب سعر الصرف المتوسط المرجح للفترة المحاسبية المعنية، أما الفروقات الناتجة	كل السلع يتم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يتم تحويلها إلى العملة الوطنية عن طريق سعر الصرف التاريخي، أما الديون والحقوق فيتم ترجمتها حسب سعر صرف الإقفال عند نهاية السنة.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

	عن هذه العملية فتحول أو تسجل ضمن عناصر الأموال الخاصة حتى تاريخ التنازل عن الاستثمارات الصافية.	
الإعانات العمومية	تسجل كإيراد في الدورات التي تستلزمها لربطها بالتكلفة التي تناسبها حيث يمنع وضعها مباشرة في الأموال الخاصة، والتسجيل المحاسبي يتم وفق مدخلين: الأول- تعتبر إعانة التجهيز إيراد مؤجل وتوضع في النتيجة وفق مدة منفعة الأصل. الثاني- تطرح إعانة التجهيز من المبلغ الخام للأصل وتظهر في حساب النتائج طيلة حياة الأصل لتخفيض أعباء الإهتلاك. الإعانات المستلمة لأجل: مقابلة أعباء أو خسائر سابقة، تقديم مساعدة عاجلة للمؤسسة دون مقابل لاحق تسجل كإيراد في الدورة التي تصبح فيها مستحقة. الإعانات لمواجهة أعباء أو خسائر مستقبلية تسجل كإيراد في سنة تحقيق الأعباء أو الخسائر. المساعدة الحكومية التي ليس لها علاقة مع نشاط المؤسسة لا يجب أن تسجل في الأموال الخاصة، وقد أشار SIC 10 إلى أن المساعدة الحكومية والإعانة تسجل بنفس الطريقة.	إعانات الاستثمار تسجل في حساب خاص في الأموال الخاصة، وتهتلك بنفس طريقة اهتلاك الأصل المعني، أما إعانة الاستغلال فتسجل في النتيجة.
تكاليف البحث والتطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول إذا كانت لها مردودية تجارية	تسجل ضمن عناصر الأصول
الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية	المستثمرون والمقرضون بالدرجة الأولى، الموردون، الزبائن وأطراف أخرى كالدولة والجمهور.	المحاسبة الوطنية، مصالح الضرائب، البنوك، أطراف داخلية، والجمهور من خلال إنشاء بورصة الجزائر.

- **المصدر**: شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-47.

- Saheb BACHAGHA ; Op.cit, page 89-105

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com